تاريخ المصريين

١٧٥

محمد توفيق نسيم باشا
ودوره فى الحياة السياسية

عادل إبراهيم الطويل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

محمد توفيق نسيم باشا
ودوره فى الحياة السياسية

عادل إبراهيم الطويل



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٠

تقديم
كتاب محمد توفيق نسيم باشا

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن «محمد توفيق نسيم ودوره في السياسة المصرية» الذى كتبه الباحث عادل إبراهيم الطويل. وهو في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الماجستير في التاريخ الحديث من جامعة المنصورة.

ومحمد توفيق نسيم باشا سياسى مصرى مشهور من أصول تركية ينتمي للطبقة الأرستقراطية، وقد لعب دوراً مهما في السياسة المصرية المعاصرة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولكن هذا الولاء لم يدفع به إلى خصومة مع الوفد، وكانت تربطه علاقة مصاهرة بسعد زغلول. وقد لعب دوراً مهماً في دستور ١٩٢٣، سواء أثناء وضعه في عام ١٩٢٣، أو بالعمل على إعادته بالتعاون مع الوفد على أنقاض دستور إسماعيل باشا صدقى في عام ١٩٣٥.

وقد تناول الباحث حياة محمد توفيق نسيم باشا من كافة نواحيها السياسية والاجتماعية. فقد خصص الفصل الأول لنشأته وحياته الإجتماعية، وتناول في الفصول: الثانى والثالث والرابع دور نسيم باشا

كوزير لوزارات الأوقاف والداخلية والمالية فى الفترة من ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٤ ، ثم دوره كرئيس للوزراء فى الفترة من عام ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ ، ثم فى الفترة من عام ١٩٣٤ إلى ٣٠ يناير ١٩٣٦ .

كما تناول الباحث فى الفصل الخامس علاقة محمد نسيم باشا بالبرلمان المصرى أثناء توليه الوزارة، سواء بمجلس النواب أو بمجلس الشيوخ. وتعرض فى الفصل السادس لموقف نسيم باشا من الأزمة الحبشية أثناء توليه رئاسة وزارته الثالثة فى الفترة من ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ إلى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وهى الأزمة التى كانت مثار اهتمام الشارع المصرى الذى كان يتعاطف مع الأحباش ضد إيطاليا بسبب الرابطة التى كانت تربط الكنيسة القبطية بكنيسة الحبشة، وبسبب الخوف من أطماع إيطاليا الفاشية فى منابع النيل.

وتناول الباحث فى الفصل الثامن والأخير دور محمد نسيم باشا كرئيس للديوان الملكى فى فترات ثلاث: من ١٩٢٢/٤/٢ إلى ١٩٢٢/١١/٩ ، ومن ١٩٢٥/١٢/١٤ إلى ١٩٢٧/٤/٣٠ ومن ١٩٢٧/٥/١ إلى ١٩٣١/٨/٢ ، وأظهر أهمية هذا الدور على المستوى السياسى والحزبى.

والدراسة على هذا النحو ترسم صورة تاريخية شاملة لسياسى مصرى مهم. ترك بصمته على الحياة السياسية فى مصر فى فترة من أصعب فترات التحول، وقد بذل فيها الباحث جهداً مشكوراً. والكتاب بذلك جديرة بالقراءة.

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مقدمــة

تتناول هذه الدراسة موضوع " محمد توفيق نسيم" ودوره فى السياسة المصرية وهو من الموضوعات الجديرة بالبحث والاهتمام فى تاريخ - مصر المعاصر.

وترجع أهمية هذه الدراسة أنها ترتبـط بمرحلـة مـن أهـم الفـترات التاريخيـة ألا وهى فترة ما بين الحربين العالميتين، والتى تخللهـا أحـداث هامـة وخطـيرة أثـرت فـى مجريات مصر السياسية فـى تاريخهـا المعـاصر . ومن أهمـها تـأثيرات الحـرب العالمية الأولى على مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثورة ١٩١٩ وأبعادها السياسية علـى مصـر فـى تلـك المرحلـة ، ثـم تصريـح ٢٨ فـبراير ١٩٢٢ الـذى ظـل محـور السياسـة البريطانية حتى عقد معاهدة ١٩٣٦وأخيرا الأزمة المالية سنة ١٩٣٠ العالمية وردود أفعالها على مصر .

كما أن هذه الشخصية لعبت دورا سياسيا خطيرا عندما تولـت زمـام الحكـم فـى مصـر خـلال الفـترة مـن (نوفمـبر ١٩٣٤ إلـى ٢٠ينـاير ١٩٣٦) فـترة عـودة دسـتور ١٩٢٣ وانتصار القوى الوطنية .

ولقد شارك توفيـق نسـيم فـى صنـع أحـداث مصـر التـى مـهدت لعـودة دسـتور ١٩٢٣ وعودة الوفد إلى السلطة فى مايو عام ١٩٣٦ وتوقيع معـاهدة ١٩٣٦ ــ ممـا جعل الباحث يختار هذه الشـخصية لتكـون موضوعـاً لرسـالة الماجسـتير . والواقـع أن دراسة التراجم من الدراسات التاريخية التى يرغب عنهـا البـاحثون لصعوبتهـا لاسـيما وإن كانت تتناول فترة تاريخية معاصرة عاشتها شخصية كشخصية توفيق نسـيم التـى لعبت دوراً تاريخيا فى الحياة السياسية المصرية حتى عقـد معـاهدة ١٩٣٦ كمـا سبق ان نوه الباحث بذلك .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فالهدف من دراسة هذه التراجم ليس محاكمتها تاريخياً وإنما يكمن الهدف فى بحث هذه الشخصيات ، عن طريق إخضاعها للبحث الموضوعى والفحص التاريخى بغية الوصول إلى حقيقة أبعاد هذه الشخصيات ومدى تأثيرها سلبياً أو إيجابياً لتقييمها تقييما علمياً ٠

ولقد اختلفت الآراء بشأن شخصية " محمد توفيق نسيم" فعده البعض رجل القصر، والذى يعمل لمصلحة العرش بالدرجة الأولى انطلاقا من تلك الصداقة الحميمة التى كانت تربط تلك الشخصية بالملك فؤاد ، والذى كان يثق فى توفيق نسيم ثقة عمياء واعتبره البعض الآخر صديقا للإنجليز أو بعبارة أخرى عميلا للإنجليز على حساب العرش فى حين رآه البعض رجل الوفد أو صاحب الاتجاهات المؤيدة للوفد بينما رآه أخرون يمثل فى السياسة المصرية جانب مجاراة التيار دون محاولة السيطرة عليه بل نعته آخرون بأنه " قنطرة " يسهل العبور عليها للوصول إلى كرسى الحكم ، لاسيما للطامعين٠

وأخيرا احتار البعض من الباحثين فى تصنيفه فكان هذا مدعاة لتهميش دوره فى تاريخ مصر المعاصر ٠

ولعل هذا ما جعل الباحث يعكف على هذه الشخصية فى دراسته ، ذلك أن الحكم على شخصية ما ، يجب أن يرتبط بالظروف التى أحاطت بتلك الشخصية ، وبتقصى أعمالها وبتحرى إنجازاتها لادراك مختلف جوانبها .

وإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الشخصية لم تلق اهتماما من جانب الباحثين فى مختلف جوانبها وإنما جاءت دراسة بعض ملامح تلك الشخصية فى سياق عرض تاريخ مصر بين الحربين العالميتين ، دون الإلمام الكامل أو التعمق فى هذه الشخصية.

ولقد حرص الباحث على الإلمام بمختلف جوانب هذه الشخصية التى تناولها فى محاولة لتقييم دورها تقييما علميامتلزما فى ذلك بالحيدة العلمية ، مؤكدا أن الدراسات الوثائقية والمنهجية هى دعامة دراسة التراجم ، مؤمنًا بأن الحكم على شخصية ما يجب أن يرتبط بظروفها ، وبالعصر الذى عاشت فيه وبالفكر الذى ساد وجودها . فتلك المعايير هى الأساس فى تقييم الشخصيات التاريخية .

ولم تقتصر مهمة الباحث على إبراز الجوانب السلبية من شخصية " توفيق نسيم " فحسب بل محاولا إبراز النواحى الإيجابية أيضا. إذ ناقش الباحث فى البحث عما إذا كان " توفيق نسيم " حقيقة يتصف بالولاء للإنجليز أم أنه يمثل فى السياسة المصرية جانب مجاراة التيار دون محاولة السيطرة عليه . أم أنه كان سياسيا بارعا يجارى الظروف ويدرك معنى الحنكة السياسية ويعرف مفاتيح اللعبة السياسية بحيث لا يفجر الموقف قبل أوانه . هذه وتلك كلها أسئلة حاول الباحث إيجاد الإجابة عليها من خلال عرض فصول البحث .

ولقد واجه الباحث بعض الصعوبات . لعل أهمها أن الظروف السياسية لم تكن تسمح لمثل هذه الشخصية بكتابة مذكراتها مثلما فعل بعض السياسيين فى مصر . بالإضافة إلى عدم وجود مرجع متكامل عن حياته السياسية ، مما فرض ضرورة متابعة كل ما كتب فى تاريخ مصر المعاصر بين الكتابات المتعددة لرصد كل ما يتعلق بالجوانب المختلفة لشخصية " توفيق نسيم " .

أما الصعوبة الثانية هى العزلة التى فرضها على نفسه توفيق نسيم والعزوف عن حب الشهرة والظهور وحضور المحافل والإجتماعات العامة . وكذلك كانت أحاديثه الصحفية نادرة بل تكاد تكون شحيحة ما أدى إلى تصعيب مهمة الباحث وتحمل المشاق فى البحث .

أما الصعوبة الثالثة ، فتكمن فى أن إتهام بعض المؤرخين لتوفيق نسيم ، بممالأته للإنجليز والسراى والوفد رسخ فى بعض أذهان الباحثين أحكاما مسبقة عن هذه الشخصية يصعب زحزحتها من مخيلتهم .

وعلى أية حال فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق والمراجع يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: -

القسم الأول: مجموعة المصادر الأصلية ،أى الوثائق العربية والأجنبية غير المنشورة والتى أفاضت على البحث المزيد من المادة التاريخية ٠

أولا الوثائق العربية :

- وثائق دار الوثائق القومية بالقاهرة ومن أهمها محافظ عابدين ٠ وتتضمن الأوراق لخاصة بالوزارات ووثائق مجلس الوزراء وجداول الأعمال والمذكرات المعروضة على المجلس وكذلك وثائق مجلس الوزراء والتى تشتمل على التشكيلات الوزارية بعد عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٦٠ م ٠

ب - وثائق الديوان الملكى٠

ج - وثائق وزارتى الداخلية والمالية ٠

د - وثائق دار المحفوظات العمومية بالقلعة بالقاهرة وقد حصل الباحث منها على مكلفات الأطيان بالجيزة والمنصورة وعلىملف خدمة ومعاش محمد توفيق نسيم ٠

ثانيا الوثائق الأجنبية غير المنشورة ٠

القسم الثانى: - ويشمل مضابط البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ فى عام ١٩٢٤ وهى مصدر غنى بالمادة التاريخية وقد أفادت البحث إفادة كبيرة .

القسم الثالث : – ويضم بعض المذكرات والذكريات لأشخاص عاصرت تلك الفترة مثل مذكرات سعد زغلول و حسن يوسف و محمد على علوبه وسامى صليب وإسماعيل صدقى.

القسم الرابع : – ويضم البحوث والمؤلفات والدراسات المنشورة التي ساعدت فى تغطية بعض جوانب هذه الدراسة .

القسم الخامس : – الدوريات كالجرائد والمجلات العربية والأجنبية التى صدرت خلال فترة هذه الدراسة وتمثل اتجاهات وتيارات فكرية مختلفة .

ويتركز منهج البحث الذى اتبعه الباحث فى ثلاثة محاور : –

المحور الأول : – المنهج الاستردادى أى استرداد الواقعة التاريخية وقت وقوعها و الحكم عليها وفقا للظروف التاريخية المحيطة التى حدثت فيها .

المحور الثانى : – المنهج الوصفى التحليلى أى وصف الظاهرة التاريخية ثم تحليلها للتعرف على كيفية حدوثها وأسبابها ونتائجها .

المحور الثالث : – منهج مقارنة الأحداث ببعضها والتعرف على وجهات النظر وردود الأفعال المختلفة التى ترتبط بمسار الأحداث .

وقد حاول الباحث الجمع بين التقسيم الموضوعى والتقسيم الزمنى فى دراسة هذه الشخصية موضوع البحث آخذا فى الاعتبار أن دراسة التراجم التاريخية تقتضى ذلك . وفى ضوء ما تقدم جاء تقسيم فصول البحث على النحو التالى: –

الفصل الأول : – النشأة والتكوين

وقد عالج الباحث فى هذا الفصل نشأة محمد توفيق نسيم وثقافته وتدرجه الوظيفى والعوامل المؤثرة فى صقل شخصيته وتكوينه السياسى .

الفصل الثانى : –

وقد تناول فيه الباحث توفيق نسيم وزيرا للأوقاف فى الفترة من (٢٠مايو١٩١٩–٢٠ نوفمبر ١٩١٩) ووزيرا للداخلية فى الفترة من(٢٠ نوفمبر ١٩١٩–٢١مايو١٩٢٠) ومن (١٠مارس١٩٢٤إلى٢٥أكتوبر ١٩٢٤) ووزيرا للمالية فى الفترة من(٢٨يناير ١٩٢٤ إلى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤).

وجاء الفصل الثالث بعنوان نسيم رئيسا للوزارتين الأولى والثانية حيث عالج وزارة نسيم الأولى (٢١مايو١٩٢٠ إلى ١٦مارس ١٩٢١) والثانية من (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢– ٥ فبراير ١٩٢٣)

وتم تخصيص الفصل الرابع للوزارة الثالثة والأخيرة لتوفيق نسيم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤– ٢٢يناير١٩٣٦)

أما الفصل الخامس: – فيختص بآراء توفيق نسيم فى البرلمان ١٩٢٤ .

وخصص الباحث الفصل السادس : – لعرض موقف وزارة توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر١٩٣٤ – ٢٢ يناير١٩٣٦) من الصراع الإيطالى الحبشى.

وتناول الفصل السابع : – " توفيق نسيم والدستور " حيث عالج فيه الباحث الجهود التى بذلها توفيق نسيم لعودة دستور عام ١٩٢٣ .

أما الفصل الثامن والأخير : - فقد استعرض فيه الباحث الدور الذى لعبه توفيق نسيم خلال رئاسته للديوان الملكى فى الفترة بين (٢ إبريل ١٩٢٤-١٩ نوفمبر ١٩٢٢)،(١٤ ديسمبر ١٩٢٥ - ٤ أغسطس ١٩٣١)

ولا يسع الباحث فى ختام دراسته إلا أن يتقدم بموفور الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لكل من ساهم معه فى تهيئة السبيل للحصول على المادة العلمية لبحثه .

وفى النهاية يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور طلعت إسماعيل رمضان أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر والوكيل الأسبق لكلية الآداب - جامعة المنصورة للدراسات العليا الذى أشرف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى أصبح موضوعا متكاملا لما بذله من اهتمام فى متابعة مراحل البحث ، هذا بالإضافة إلى المساعدات الكبيرة والنصائح السديدة التى قدمها للباحث وإصراره على الأخذ بيده - خاصة وأنه استطاع حل الكثير من المشاكل التى واجهت الباحث منها على سبيل المثال تزويده للباحث بمجموعة من الوثائق البريطانية التى صقلت البحث .

وعلى الله قصد السبيل

الباحث

الفصل الأول

نشأة محمد توفيق نسيم

انتماؤه التركى

ينتمى محمد توفيق نسيم إلى أسرة تركية موطنها الأناضول [١] و الواقع أن المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر قد اتصف بتعدد الطبقات وكانت على قمة المجتمع الطبقة التركية . أما المصريون فجاءوا فى المرتبة الدنيا . وكان الأتراك يشكلون أرستقراطية تتكلم لغة أهل البلاد ، وتتكون من مجموعة صغيرة من العائلات التركية التى شكلت فئة كبار الملاك احتكرت رتبة الباشوية والبكوية حيث كان التركى سيد البلاد بحق الفتح .

ففضلا عن المناصب الدينية التى كان يشغلها الأتراك كانت الوظائف التى هى أعلى من وظيفة شيخ البلد يشغلها الأتراك أيضا والمشتغلون فى الشئون المالية وجميع كبار الضباط ومعظم صغار الضباط وحكام الأقاليم من الترك . وهؤلاء الأتراك الذين عرفوا فيما بعد بالأتراك المصريين ، كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة فى مصر ويملكون الضياع الكبيرة التى كان يمنحها الخديوى للمقربين إليه من الأتراك . والحقيقة أن مصر منذ عهد محمد على كانت ذات طابع تركى [٢].

وقد ساعد محمد على على تكوين طبقة متميزة فى المجتمع المصرى بمنحه لنفسه ولأولاده وبقية أفراد أسرته أطيانا واسعة من الأبعاديات صارت ملكا لهم

---

(١) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٩

(٢) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، محمد شريف باشا ودوره فى السياسة المصرية ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٨٣ ،ص١٣ -١٤

مطلقا فى فبراير عام ١٨٤٢ يتصرفون فيها بلا قيد ولا شرط وعرفت تلك الأطيان باسم الجفالك[١].

وبالتالى ساعد محمد على الطبقة التركية على الظهور على مسرح الأحداث فى حين حرم على المصريين تولى المناصب فى الدولة وجعلها حكرا على أبناء طبقته من الترك والشركس ومن خصه بنعمته من الأجانب [٢] ، بعد التعديلات التى أجراها داخل البلاد حيث جعل محور الارتكاز فى تنظيماته الجديدة أخلاطا غير مصرية[٣]، مع الأخذ فى الاعتبار أن الهيئة الحاكمة فى عهد محمد على شهدت تقدما قياسيا بالهيئة الحاكمة للمماليك . فالحكام المماليك كانوا خليطا من أجهل العناصر لم يهذبهم تعليم ولا عرفان ، وعلى ذلك استمرت إدارة الحكومة فى عهدهم مثلا للانحطاط الإدارى . أما الهيئة الحاكمة فى عهد محمد على فقد نالت من الرقى خاصة بعد أن تمكنت البعثات والمدارس الحديثة من تخريج العدد المناسب من الشباب المتعلم ، فى عهد محمد على وخلفائه من بعده [٤].

ومن الناحية السياسية فالملاحظ أن الأتراك فى مصر لم تكن لديهم عاطفة تجاه

---

(١) الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ – ١٩٤٨ ،مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه ،القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٠ ،ص٨٥

(٢) حسين فوزى النجار (دكتور) ، أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل ، القاهرة ،١٩٦٥ ،ص١٨

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ،القاهرة ،دار المعارف ، ١٩٦٧ ، ص٤

(٤) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة دار المعارف ، ١٩٨٩ ، ص ٥٤٧

السلطان العثمانى ، فآخر شىء كان يروق لهم أن يروا مصر ولاية عادية من ولايات الإمبراطورية العثمانية . كما لم يكن لديهم أى عاطفة تجاه المصريين الذين ادعوا حكمهم[1]. وكانوا ينظرون إليهم على أنهم عنصر تابع[2]. حيث كانوا يحتقرونهم إذ كان همهم الأول وشغلهم الشاغل الاستئثار بالمناصب العظيمة وامتلاك الأراضى الشاسعة والعيش عيشة راضية . ولاشك فقد كان التركى على حد قول ملنر Milner منشغلا بذاته متماديا فى الفساد جاحد القلب [3].

ويشير جابرييل باير Gabriel Baer إلى أن بؤس وشقاء المصريين فى مصر كان شيئا ملفتا للنظر[4].

صحيح أن محمد على ألغى نظام الالتزام فى بداية حكمه . ورأى البعض أنه يقصد بذلك عدالة التوزيع ، إلا أنه رغم ذلك ساعد فى إيجاد طبقة رفيعة من ملاك الأراضى الزراعية[5].

---

(١) Milner , England in Egypt , London, 1920 , p . 219

(٢) Newman , Polson , Great Britain in Egypt , London , 1928 , p. 240

(٣) Milner , Op. cit , p. 321

(٤) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٧

(٥) جابرييل باير ، ، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠ ، ترجمة عطيات محمود جاد ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص١٤

ولقد كان ظهور طبقة الأتراك والشراكسة مرتبطا بسلطة الدولة وجهازها الإدارى والعسكرى. و كانت محاولات محمد على الاستعانة ببعض المصريين من مشايخ القرى للعمل كنظار أقسام ، بعد سنة ١٨٣٠ قدووجهت بانتكاسة فى عصر عباس الذى كان قليل الثقة فى المصريين ، فعاد العنصر التركى والشركسى لكامل سيطرته . وظل منصب مدير المديرية حكرا على الأتراك حتى الفترة الأولى من حكم سعيد ، حيث عين أول مصرى لتلك الوظيفة عام ١٨٥٦ (السيد بك أباظه مدير البحيرة) وفى عهد إسماعيل واصل عملية إسناد الوظائف الإدارية العليا للمصريين ولكن هذه العملية ظلت جزئية وبقيت السيطرة على الوظائف العليا فى يد الأتراك الشراكسة[١].

ولم يكن الأتراك حائزين فقط على رتبة الباشوية وإنما أيضا الأثرياء الذين يمتلكون الأراضى والذين يشغلون المناصب المالية فى الحكومة وشكلوا إحدى العقبات الرئيسية لتحقيق فكرة حكم مصر الذاتى[٢]. أما المصريون فقد كانوا بمثابة سكان مقهورين تابعين خداما للأرض ليس لهم حق ملكيتها . فهم مسخرون لخدمة الحكام الأتراك [٣]، ويئنون من وطأة الضرائب الفادحة مما أدى إلى ترك الفلاحين أرضهم وضياع حقهم فى ملكية الأراضى ، من جراء ذلك القانون الذى صدر سنة ١٨١٢ بشأن زيادة الضريبة المفروضة على الأراضى . واستمر هروب الفلاحين فى عهدى عباس وسعيد .

---

(١) على بركات (دكتور) ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ، ص٢٧٣

(٢) Milner , Op . cit , p . 321

(٣) أمين مصطفى عفيفى (دكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٥٥

ونص القانون الذى صدر فى سنة ١٨٥٨ على أن جميع الحقوق المرتبطة بالأراضى تلغى بعد خمس سنوات من تركها . على أن قانون الأراضى الذى صدر فى عهد سعيد قد تضمن الكثير من الضمانات للفلاحين ، وبالتالى أدى إلى تخفيض نسبة الهاربين من أرضهم . [١]

ونجحت الطبقة التركية فى عهد إسماعيل وبتأييده فى وقف ترقى الضباط المصريين فى الجيش إلى الرتب العليا و احتفاظ الأتراك بمراكزهم القيادية وكان ذلك جزءا من السخط العام الذى فجر الثورة العرابية [٢].

والواقع أن أسرة محمد على قد احتفظت بشخصيتها التركية ، وكان كل أعضائها يتكلمون اللغة التركية، ولم يتقن الكثير اللغة العربية . ثم بدأت عوامل الانهيار تدب فى كيان الطبقة التركية على أثر الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ وفقدوا مناصبهم القيادية حيث شغلها الاوربيون وبصفة خاصة الإنجليز . ونتيجة لهذا الضعف اتسعت المصاهرات بين أعيان المصريين ووجهاء الترك والتى أدت إلى المزيد من التمصر[٣].

وعلى حد قول كرومر أصبح العنصر التركي فى المجتمع المصرى فى أعقاب

---

(١) جابرييل باير ، المرجع السابق ، ص٢٨ – ٢٩

(٢) على بركات (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٣٨٣

(٣) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص١٨

الاحتلال البريطانى أكثر مصرية وأقل تركية فى عاداته وصفاته [١]. وفى نهاية القرن التاسع عشر حلت اللغة العربية محل اللغة التركية فى دواوين الحكومة ومصالحها وساهم ذلك فى صقل الشخصية التركية وتمصيرها .

ولا يعنى هذا انقراض الطبقة التركية فى مصر بعد الاحتلال البريطانى فكل ما حدث هو أنهم بعد فقدهم لسلطانهم فى مصر قبلوا المصاهرة مع الفلاح المصرى الذى تمكن عن طريق ثقافته من مشاركة العنصر التركى فى تقلد المناصب الحكوميه. إذ رحب الأتراك بمصاهرة الأعيان المصريين[٢] الذين برزوا على السطح بعد أن منح محمد على كبارهم الأبعاديات وكان هدفه خلق طبقة تدين له بالولاء والطاعة وتساعده فى السيطرة على أهل الريف[٣].

يعنى هذا أن الأتراك استمروا لفترة بعد الاحتلال البريطانى وحتى الحرب الأولى، ذوى سطوة فى البلاد واستمر أبناؤهم واطفالهم من بعدهم ، يعدون أنفسهم العنصر الفعال إذ ظلوا يشغلون كثيرا من المناصب الهامة في مصر[٤]. ومن هؤلاء محمد توفيق نسيم موضوع الدراسة .

ومع ازدياد أحوال المصريين عسرا بسبب سوء نظام الجباية وازدياد سوء الحالة الاقتصادية ازدادت الضياع الخاصة لأسرة محمد على بصورة تفوق التصور فى نهاية

---

(١) جابرييل باير ، المرجع السابق ، ص ٤٣ ـ ٤٤

(٢) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٨ – ١٩

(٣) نفسه ، ص٢٣

(٤) Sidney , Low , Egypt in Transistian , London , 1914 , p . 209 - 210

عام ١٨٧٠ وحتى بعد انتقال الجزء الأكبر منها للدولة استمرت الأسرة المالكة أكبر مالك للأراضى الزراعية فى البلاد [١] ، حيث لم تكن الدولةِ سوى دولة محمد على التى جعلها له ولسلالته التى حكمت من بعده [٢] .

نسبه:

ينتسب محمد توفيق نسيم إلى محمد على لاظوغلى مدير الإدارة المالية فى عهد محمد على [٣]وصاحب التمثال المعروف باسمه حتى اليوم ، أمام وزارة المالية بميدان لاظوغلى[٤]. وكان من خاصة رجال محمد على المقربين الذين قدموا إلى مصر مع محمد على وأحد الذين أطلعهم محمد على على سر مذبحة القلعة [٥].

ظل " لاظوغلى " - الجد الأكبر لمحمد توفيق نسيم يرتقى فى السلم الإدارى فى عصر محمد على ، إلى أن أصبح ناظرا لديوان الجهادية . وكان من مهامه إصدارالأوامر التى يتلقاها من محمد على مباشرة ومتابعة تنفيذها على وجه السرعة

---

(١) جابرييل ، المرجع السابق ، ص٦١

(٢) حسين فوزى النجار (دكتور) ، المرجع السابق ، ص١٥

(٣) ولد فى قوله عام ١٧٦٩م ، إبن ابراهيم أغا ،عين واليا على مصر ١٨٠٥ م - إلياس زاخورا ،مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر،الجزء الأول ،المطبعة العمومية بمصر ، ١٨٩٧ ، ص١٧-٢٠

(٤) الأهرام ،العدد ١٩٢١٢ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٥) وهم حسن باشا قائد الجنود - الكتخدا بك محمد على لاظوغلى - صالح قوش أحد ضباط الجنود - ابراهيم أغا حارس الباب - عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ،ص١١١

دون إتباع نظام المكاتبات وسيرها البطيء [1] .

ووالد " محمد توفيق نسيم " هو اللواء " محمد نسيم باشا " أما جده فهو " حسن بك تحسين لاظوغلى " . مسقط رأسه بلدة " قرة درة " بالاناضول . انتقل إلى مصر الجد وشغل منصب مفتش تفتيش الوادى وظل فى خدمة أسرة محمد على طيلة سنوات طويلة حتى وفاته عام ١٨٧٦ .

أنجب " حسن بك تحسين لاظوغلى " محمد نسيم والذى كانت ولادته فى مدينة الإسكندرية فى عام ١٨٤٥ .ثم التحق محمد نسيم بالمدرسة الحربية بالإسكندرية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان فى عام ١٨٦٣ ، وتم تعينه فى مدفعية الحرس الراكبة[2]. وبعد عام نال رتبة اليوزباشى الثانى[3] .

ثم نقل إلى الأى الثانى . وفى عام ١٨٦٦ حصل على رتبة يوزباشى أول ونقل إلى مدفعية الحرس . وواصل التدرج الوظيفى فى عام ١٨٧٤ حيث رقى إلى رتبة الصاغ فى الأى المدفعية الأولى . وفى أثناء الحرب المصرية الحبشية كان يعمل ياورا للواءمحمد راتب باشا سردار الجيش المصرى وأنعم عليه برتبة البكباشى [4]

---

(١) الأهرام ، العدد ١٩٢١٢ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٢) عبد الرحمن زكى ،.أعلام الجيش والبحرية فى مصر أثناء القرن التاسع عشر ، الجزء الأول ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٧ ، ص ١٧٨ ؛ إلياس زاخورا ، المرجع السابق ، ص ٥٠١ - ٥٠٢

(٣) (يوزباشى) أسم مركب يوز بمعنى مائة فى التركية وباشى بمعنى رأس والمراد رأس مائة - أحمد تيمور ، الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية ، مطابع دار الكتاب العربى ، ١٩٥٠ ، ص ٥٧- ٥٨

(٤) بيكباشى (مركب) من بيك بمعنى ألف، وتقرأ الكاف نونا ومن باش بمعنى رأس وهو رأس ألف - المرجع السابق ، ص٥٨

عام ١٨٧٦ ثم ياورا للأمير حسن [١] وتوجه معه على رأس حملة مصرية للاشتراك فى الحرب الروسية التركية وأنعم عليه بالنيشان المجيدى الرابع . وفى عام ١٨٧٩ أحرز رتبة القائمقام [٢] ونقل إلى مدفعية الحرس وظل بها إلى أن حدثت الثورة العرابيه [٣].

وفى عام ١٨٨٢ نقل إلى الألاى الأول بالإسكندرية ولكنه رأى أن الاحوال في الجيش لا تتفق مع ميوله وإخلاصه للخديوى توفيق [٤]. فانضم إلى الخديوى الذى كافأه وألحقه بمعيته . وواصل قمة صعوده الوظيفى عام ١٨٨٥ حيث رقى إلى رتبة الأميرلاى ثم إلى رتبة اللواء [٥] .

---

(١) ثالث أبناء الخديوى إسماعيل باشا ، ولد بمصر عام ١٨٥٥ ، توفى بالاستانة فى مارس ١٨٨٨ – عبد الرحمن زكى ، المرجع السابق ،ص٦٧

(٢) أى قائم مقام الأمير فى رئاسة الألاى يعين لقادة الأورطة – أحمد تيمور ، المرجع السابق ، ص٥٩

(٣) قامت الثورة العرابية بقيادة أحمد عرابى الذي ولد فى بادية الشرقية فى عام ١٢٥٧ هـ ، إنتظم فى سلك العسكرية وأنعم عليه الخديوى توفيق برتبة ميرالاى ثم عين وزيرا للحربية والبحرية – إلياس زاخورا ، المرجع السابق ، ص١٠٠ – ١٠١ ، ١١٢

(٤) أكبر أنجال الخديوى إسماعيل ، ولد فى عام ١٨٥٢ م ، تولى عرش مصر فى ٢٦ مايو ١٨٧٩ م خلفا لوالده – زكى فهمى،صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، الجزء الأول ، مطبعة الاعتماد بمصر ، ١٩٢٦ ، ص٥٦–٥٧

(٥) عبد الرحمن زكي ، المرجع السابق ، ص١٧٨ –١٧٩ ؛ كان قد تم إستجواب محمد نسيم بك فى أول أكتوبر ١٨٨٢ وكان يشغل قائمقام الطوبجية السابق عن كيفية تمكن عرابى من أخذ الأى الطوبجيه وتوجهه به إلى عابدين مع كونه ميرالاى فقط . وثبت للجنه التي تولت التحقيق عدم إهمال محمد نسيم أو تورطة بل ثبت إخلاصة للخديوى توفيق . وهذه اللجنة تم تشكيلها برياسة إسماعيل باشا أيوب – سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، الجزء السادس ، القاهرة ، مطبعة المحروسة ، ١٨٨٤ ، ص٢٠٣

أنجب اللواء [١] محمد نسيم اثنين من الابناء (ابنا وابنة) أما الإبن فهو " محمد توفيق نسيم " موضوع الدراسة . وأما الابنة فهى " نفيسة هانم " زوجة " أحمد فتحى زغلول " شقيق الزعيم " سعد زغلول " [٢]

وبذلك تكون شجرة نسب محمد توفيق نسيم كالآتى:

محمد بك على لاظوغلى

أول من تقلد منصب ناظر ديوان الجهادية وكان ممن حضروا مع محمد على إلى مصر

حسن تحسين بك

انتقل إلى مصر من بلدة 'قرة درة ' فى الأناضول وخدم حكومتها سنوات طويلة حتى وفاته فى عام ١٨٧٦ وكان يشغل منصب مفتش تفتيش الوادى

---

(١)لواء أصله عندهم ميرلواء أى أمير لواء ، فيبقى لأنه عربى-أحمد تيمور،المرجع السابق،ص٥٩ - ٦٠

(٢) ولد فى ابيانة مركز فوة عام ١٨٥٩ من أسرة مصريه وكان أبوة شيخا للبلد وقد اشترك فى عام ١٨٨٢ فى الثوره العرابيه وسجن لبضعة أشهر ، مارس المحاماة عام ١٨٨٤ ، وتروج من السيدة صفية زغلول ابنة مصطفى فهمى رئيس الوزراء ، عين ناظر للمعارف سنة ١٩٠٦ ثم للحقانية ، قاد ثورة ١٩١٩ وأصبح زعيما للأمة توفى فى أغسطس ١٩٢٧ - يونان لبيب رزق (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٢٦٤ ؛ زكى فهمى ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٣٧

اللواء محمد نسيم

ولد فى الاسكندرية عام ١٨٤٥ وكافأة الخديوى توفيق بتعينه فى معيته ورقى إلى رتبة لواء عام ١٨٨٥ وتوفى فى ١٥ أكتوبر ١٩٢٠ [١]



محمد توفيق نسيم — موضوع الدراسة

نفيسة هانم — حرم أحمد فتحى زغلول [٢] شقيق الزعيم سعد زغلول

---

(١) وادى النيل ،العدد ٣٣٩١ ، ١٦ أكتوبر ١٩٢٠؛ الأهرام ، العدد ١٣٢٩٢ ، ١٨ أكتوبر ١٩٢٠

(٢) أصغر أنجال الشيخ ابراهيم زغلول من أعيان ابيانة ، تعلم فى كتاب البلد درس الحقوق فى فرنسا ، عين رئيسا لنيابة أسيوط ثم رئيسا لنيابة الاسكندرية ثم مفتشا بلجنة المراقبة فرئيسا لمحكمة الزقازيق ثم رئيس لمحكمة مصر ، ثم وكيلا لنظارة الحقانية وهى الوظيفة الأخيرة التى مات وهو قائم عليها – أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، القاهرة ، كتاب الهلال ، العدد ٣٧٧ ، مايو ١٩٨٢ ، ص١٥٠

دراسته وثقافته

كانت ولادة " محمد توفيق " بن " محمد نسيم باشا " بن " حسن تحسين بك " بن " محمد على لاظوغلى " فى ٣٠ يونيو ١٨٧١ بقسم الدرب الأحمر بباب الوزير . وقد عنى والده عناية خاصه بتربيته وتثقيفه حيث ألحقه بمدرسة الفرير بالخرنفش وظل بها حتى نال الشهادة الإبتدائية وشهادة البكالوريا . كما انشأه والده نشأه دينية حيث عهد إلى بعض مدرسى اللغة العربية ومعلمى القرآن بتحفيظه القرآن الكريم وعلوم الدين . ثم التحق بمدرسة الحقوق الخديوية ، ونال منها شهادة اليسانس عام ١٨٩٤ م [١]

وكان زملاء محمد توفيق نسيم فى مدرسة الحقوق ، أحمد لطفى السيد ، مصطفى كامل ، عبد الخالق ثروت ، اسماعيل صدقى . ويذكر إسماعيل صدقى أنه محمد توفيق نسيم كان يتبادلان التفوق فى الدراسة . فكان ترتيب محمد توفيق نسيم فى نتيجة امتحان الليسانس الثانى ، فى حين كان إسماعيل صدقى ترتيبه الأول[٢].

وكان محمد توفيق نسيم معروفا بين زملائه وأقرانه بحسن الخلق والدين والإستقامة[٣]. كما كان واسع الاطلاع فى آدب اللغة العربية وأسلوبه فى الكتابه يدل على علو مكانته فى هذا المجال ، حيث كان من عشاق الأدب . كما اتسم بتخير الألفاظ

---

(١) الأهرام ، العدد ١٩٢١٢ ، ٩ مارس ١٩٣٨ – أسسها الخديوى إسماعيل عام ١٨٦٨ ، كان أسمها مدرسة " الإدارة والألسن " ثم سميت " مدرسة الحقوق " سنة ١٨٨٦ ؛ عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٧ ، ص٢٠٢

(٢) إسماعيل صدقى ،مذاكرتى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٠ ، ص٧

(٣) المصور ، العدد ٧٠١ ،١٨ مارس ١٩٣٨

على اعتبار أن " يكون لها نغم وجرس " [1] . كما كان يكثر من البديع والمحسنات اللفظيه وإن لم يكن هذا شأنه في مرافعاته وأحكامه [2] .

وإلى جانب إجادته للغة العربية ، كان يجيد اللغة الفرنسية حيث اشتهر بولعه بالأدب الفرنسي لاسيما وأن فرنسا في تلك الفترة كانت المنهل الثقافي لكثير من المصريين المثقفين .

تدرجه في السلم الوظيفي :

بدء محمد توفيق نسيم حياته الوظيفية بوظيفة كاتب مؤقت ثم أصبح دائما في سنة ١٨٩٤ ثم معاون نيابة في ١٨٩٥ . وفي عام ١٨٩٦ صار مساعد نيابة ، ثم وكيل نيابة رابع سنة ١٩٠٠. وبعد ذلك رقي وكيل نيابة درجة ثالثة . وظل محمد توفيق نسيم يرتقي في سلك النيابة ، ثم لم يلبث أن أنتقل إلى سلك القضاء حيث أصبح قاضياً عام ١٩٠٨ بمحكمة مصر الأهلية [3]. ثم يعود محمد توفيق نسيم إلى النيابة في ١٨ مارس ١٩٠٩ ليصبح رئيس لنيابة الأستئناف [4]. والواقع أن محمد توفيق نسيم

---

(١) المصري ، العدد ٥١٣ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٢) المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٣) دار المحفوظات التاريخية بالقلعة ، ملف خدمة محمد توفيق نسيم ، رقم ٤٢٢٢٤ ،محفظة رقم ٣٣٧١ ، دولاب رقم ٣٥٦

(٤) آخر ساعة المصورة ، العدد ٥٨ ، ١٨ أغسطس ١٩٣٥ .

سواء فى النيابة أو القضاء كان ركنا من أركان العدل وتحرى الحقيقة مما كان مضرب الأمثال [1].

وفى عام ١٩١٧ ، كانت أولى خطوات الرجل فى الوظائف الإدارية الكبرى بتعينه مستشارا لوزارة الأوقاف [2].

حياته الأسرية :

فى عام ١٩٠٥ تزوج توفيق نسيم ، وكان وقتها عضوا فى النيابة ، من " حبيبة هانم " ابنة " إلياس باشا حسين " مدير الدقهلية . وكانت هذه المصاهرة تتواكب مع مكانة توفيق نسيم الاجتماعية والأقتصادية [3]. غير أن هذه الزيجة لم تستمر طويلاً ، فسرعان ما توفيت زوجته ولم ينجب منها اطفالا .

وفقده لزوجته أثر تأثيراً كبيراً فى نفسيته وانعكس ذلك على شخصيته التى تتسم بطابع الحزن وتميل إلى الاعتكاف والعزلة . هذا وقد رثا زوجته فى قصيدة شعرية دلت على مدى حزنه العميق على فراقها [4].

---

(١) الأهرام ، العدد ١٩٢١٢ ، ٩ مارس ١٩٣٨ ؛ يروى عن توفيق نسيم ، أنه عندما كان قاضيا ، أصدر حكما فى جنايه مخالفا لرأى النيابه ، وعند نظر القضيه فى محكمة النقض ، ندد ممثل النيابه ، الإبراشى فى ذلك ، بحكم محكمة أول درجة ، فلفت نظره مستر بوند وكيل محكمه الاستئناف ، " بأن نسيم بك هو الذى أصدر الحكم " وعند ذلك رفض الطعن – المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٢) البلاغ ، العدد ٤٨٠٧ ، ٨ مارس ١٩٣٨

(٣) المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٤) اجهضت فى الشهر السابع من الحمل وتوفيت على الفور – الدنيا وكل شيىء ، العدد ٦٠٩ ، ٧يوليو ١٩٣٧

وظل توفيق نسيم منذ وفاة زوجته فى عام ١٩٠٧ أرملا فترة طويلة من حياته . ورفض الزواج من إحدى الأميرات التركيات من الأستانة . واستمر على هذا الحال إلى أن شرع فى خطبة ابنة "وفيق بك يكن إحدى أفراد العائلة اليكنية" . ولكن القدر لم يمهله لاستكمال إجراءات الزواج بعد أن خطبها سرا فى عام ١٩٢٧ ، حيث توفيت خطيبته [١].

وهذه الظروف الاجتماعية التى ألمت به ، دفعته إلى العزوف فترة طويلة عن التفكير فى مسألة الزواج . ولكن يلاحظ الباحث أن توفيق نسيم عندما أصبح شيخا فى السابعة والستين من العمر يعاود التفكير مرة أخرى فى الزواج من فتاة فى سن السابعة عشر عاما ، وبالفعل خطبها عام ١٩٣٧ ولكن لم يتم الزواج[٢].

ويتضح عدم تمكن توفيق نسيم من تكوين أسرة مستقرة كما يتضح أثر ذلك فى بناء شخصيته ومكوناته النفسيه . ولعل ذلك ما دفعه إلى تبنى فتاتين تركيتين فى سن الصبا غمرهما بعطفه وحنانه . فلا شك أنه كان محتاجا فى هذه السن المتقدمة إلى من يقوم على خدمته ورعايته[٣].

وكانت هناك علاقة مصاهرة بين توفيق نسيم وسعد زغلول – على نحو ما أشار الباحث – وتوطدت العلاقة بين توفيق نسيم وسعد زغلول أثر هذه المصاهرة [٤].

---

(١) نفس المصدر ، نفس العدد

(٢) خطيبته هى مارى هوبنر النمساوية ، وكان والدها مالك لاحد الفنادق المشهورة فى فيينا (فى ضاحية كوينزل) – المصرى ، العدد ٢٦٦، ٥ يوليو ١٩٣٧

(٣) المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٤) نفس المصدر ، نفس العدد

صفاته وأخلاقه :

كان توفيق نسيم في شبابه جميل الطلعة[1]، واشتهر بحسن الخلق والصفات النبيلة ، كما كان طاهر اليد عف اللسان ، هادئ النفس ، عديم الانفعال رزين العقل ، يميل إلى الكتمان والاعتدال[2]. مشهوراً بالتقوى والطاعة[3]. ورغم أن البعض يرى أن توفيق نسيم كان عنيدا ، إلا أن عناده كان صامتاً لا صاخباً[4].

كان توفيق نسيم يعشق العزلة ويفضل الاعتكاف عن الناس حيث كانت تمضي شهورا طويلة دون أن يدرك الناس عنه شيئا . كما كان يحب الانصات إلى محدثه ، قليل الكلام حذر الحديث ، غامض التصرفات . وعلى حد قول صحيفة البلاغ كان " بيته في الحلمية يبدو للناس وكأنه حصنا منيع الجوانب يمتلئ بالأسرار . وبعد إعتزاله للسياسة ظل يمكث في الغرفة التي توفيت فيها زوجته لا يفتح إلا نافذة صغيره لا تكاد تدخل الضوء والهواء " [5].

ويبدو أن توفيق نسيم كان يأخذ " بالفأل والطالع " شديد الاستكانة بحكم القضاء والقدر . وعاش طوال حياته لا يخالف هذه العادات ، باستثناء خطبته للفتاة النمساوية " ماري هوبنر "، تلك الحادثة التي كانت مادة خصبة لمهاجمة توفيق نسيم . والمعروف

---

(١) المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٢) الدنيا وكل شيء ، العدد ٦٠٩ ، ٧ يوليو ١٩٣٧

(٣) المقطم ، العدد ١٤٣١٥ ، ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ ؛ العدد ١٥٠٦٣ ، ٨ مارس ١٩٣٨

(٤) المصور ، العدد ٥٢٨ ، ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤

(٥) البلاغ ، العدد ٤٨٠٩ ، ١٠ مارس ١٩٣٨

عنه عزوفه عن السيدات وعدم الميل إليهن أو الإكثار من محادثتهن ، حتى قادة الحركة النسائية فى مصر[1].

وعلى أية حال ، فقد كان توفيق نسيم قليل الحركة ، قلما يخرج للنزهة أو الرياضة ، مما دعا أصدقاءه للسعى لإخراجه من عزلته . وقد كان بطبعه يتعفف عن ارتياد الأماكن العامة أو حضور الحفلات الخاصة شأن كثير من رجال السياسة والمجتمع فى ذلك الوقت[2]. وعلى ذلك كان يكتفى بالذهاب إلى حديقة الغناء بشارع الهرم يوم الجمعة من كل أسبوع إذا سمحت له الظروف ، أو بمطالعة كتب التفسير والحديث[3].

وكان توفيق نسيم خيرا ، يكثر من تبرعاته فى أوجه الخير ، وفى نوفمبر سنة ١٩٣٤ عندما أقامت الجمعية الخيرية حفلها السنوى ، تبرع توفيق نسيم بكل رصيده من أسهم شركة مياه القاهرة للجمعية الخيرية الإسلامية [4].

وإلى جانب الجمعية الخيرية الإسلامية التى كان توفيق نسيم عضوا بها ، والتى أوقف عليها عشرة أفدنه من أطيانه ، تجده يوقف عشرة أفدنة أخرى على جمعية

---

(١) حاولت بعض قيادات الحركة النسائيه مقابلة توفيق نسيم عندما ترأس أخر وزارة له (١٥ نوفمبر ١٩٣٤ - ٢٠ يناير ١٩٣٦) أمثال إستر ويصا ولكنه رفض مقابلتها - البلاغ ، العدد ٤٨٠٩ ، ١٠ مارس ١٩٣٨

(٢) المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٣) نفس المصدر ، العدد ٥٣٢ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٤ ؛ الدنيا وكل شيء ، العدد ٦٠٠ ، ٥ مايو ١٩٣٧

(٤) كان لتوفيق نسيم مائتى سهم فى شركة مياة القاهرة -المصرى ، العدد ٣٠٢ ، ١٠ أغسطس ١٩٣٧

المواساة [١]. وحرر توفيق نسيم وقفية في إبريل ١٩٣٤ على أوجه الخير مشترطا إنشاء ثلاثة مستوصفات خيرية ، اثنين في القاهرة والثالث في الجيزة لمعالجة المرضى بالمجان من مختلف الأجناس والأديان [٢].

ومن أعماله الخيرية كذلك ، إقامته مستوصفين اخرين أحدهما بالإمام الشافعي والثاني بعزبته في طناح بالدقهلية . وقد أوقف على كل منها ٢٤ فدانا [٣].

والواقع أن الرجل ، يعد بحق رجل الآخره " ففي كل يوم له مبرة وفي كل وقت له حسنة " [٤]. إذ كان يواصل مساعدة الفقراء من راغبي الزواج الذين يلجأون إليه لطلب المساعدة ، ولا يرد المحتاجين إليه وقت الأزمات [٥] فاستحق أن يوصف بحق من خير رجال الإحسان [٦] .

أما عن علاقاته الاجتماعية ، فقد كان توفيق نسيم قليل الأصدقاء والمعارف ، لا محاسيب له [٧]. أما اقرباؤه فقليلون كأصدقائه ، ولعل أهمهم " أحمد صديق بك " ابن

---

١) المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٢) الأهرام ، العدد ١٧٧٧٦ ، ٥ يونيو ١٩٣٤

(٣) المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٤) نفس المصدر ، العدد ٥٣١ ، ١٤ ديسمبر ١٩٣٤

(٥) المصور ، العدد ٦٢٦ ، ٩ أكتوبر ١٩٣٦

(٦) المقطم ، العدد ١٥٠٦٤ ، ٩ مارس ١٩٣٨ .

(٧) المصور ، العدد ٥٢٨ ، ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤

" على بك صديق " خال " توفيق نسيم " وكذلك " فؤاد بك حسنى " ابن " حسن بك " خاله الثانى ، وأيضا ابنى خالته " زكى شهاب الدين " و" كامل شهاب الدين

وصديقه الأوحد ، هو " عبد العزيز محمد " زميله فى الدراسة ، كما عملا معا فى السلك القضائى . أشركة توفيق نسيم فى وزارته الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٢٠ يناير ١٩٣٦) بأن أسند إليه وزارة الأوقاف،[١]. كما عهد إليه توفيق نسيم بنظارة الوقف فى الوقفية التى أوقفها توفيق نسيم فى ٢٧ إبريل ١٩٣٤ [٢] ، واشترك توفيق نسيم معه فى تأليف كتاب " طلبة الراغبين فى حقوق الراهنين " وهو من الكتب القانونية الهامة [٣].

وكان توفيق نسيم حريصا على اقتناء الكتب الدينية والأدبية والعلمية حتى أصبحت مكتبته تضم بضعة آلاف من الكتب فى مختلف العلوم والفنون وكان يهتم بقراءة كتب الفلسفة والدين ، وعندما تضخمت مكتبته أهدى جزء منها لجامعة فؤاد الأول وخاصة الكتب الأجنبية فى سنه ١٩٣٤ ثم أهداها الكتب العربية فى سنة ١٩٣٧ [٤]. ومعظم الكتب التى اهداها إلى جامعة فؤاد الأول من الكتب القانونية . أما

---

(١) يونان لبيب رزق (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٢٧٦

(٢) الأهرام ، العدد ١٧٧٧٧، ٦ يونيو ١٩٣٤

(٣) الدنيا وكل شيء ، العدد ٦٠٠ ، ٥ مايو ١٩٣٧ ؛ خير الدين الزركيلى ، الأعلام قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب ، الجزء السادس ، المجلد السادس ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٢ ، ص٦٧ ؛ المصور ، العدد ٥٢٨ ، ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤

(٤) فيدان عمر مسلم ، بناء المجموعات فى المكتبه المركزيه ، رسالة دكتوراة غير منشوره، ١٩٩٢ ، ص٤٠٣ ، ٤٠٦

الكتب الدينية والأدبية فأهداها للأزهر [1].

أما هواياته المفضلة ، بالإضافة إلى القراءة ، عشقه للموسيقى حتى أن معظم من يعملون فى خدمته كانوا يجيدون العزف على الآلات الموسيقية ، سواء العود أو البيانو أو الكمان . كانوا يمارسون هواياتهم فى حضوره بعد صلاة العشاء[2].كما كان يهوى ركوب الخيل ، حتى أصبح ينافس الكثيرين فى هذه الرياضة [3]. وتوفيق نسيم كان من هواة الملابس يعشق الزهور حتى أنه عندما كان يذهب إلى الإسكندرية لقضاء جزء من فصل الصيف ، كانت الزهور تأتى إليه يوميا من حديقته بالهرم[4]. أما الجزء الآخر من الصيف فكان يقضيه فى أوربا [5].

ويبدو أن وحدته وقله الصداقة والأقارب ، هذا فضلاعن عزوفه عن الناس قد دفعه إلى اقتناء الكلاب والواقع أن توفيق نسيم ، كان أشبه بكبار الساسة اليابانين الذين إذا تركوا الحكم وألقوا مقاليده عكفوا فى بيوتهم ومزارعهم لا تدرى الناس عنهم شيئا [6].

وبحق كان توفيق نسيم من أبرز أبناء الأمة المصرية التى أنجبتهم فى تلك

---

(١) الأهرام ، العدد ١٧٧٧٦ ، ٥ يونيو ١٩٣٤

(٢) المصور ، العدد ٧٠١ ، ١٨ مارس ١٩٣٨

(٣) الدنيا وكل شىء ، العدد ٦٠٢ ، ١٩ مايو ١٩٣٧

(٤) آخر ساعة المصورة ، العدد٥٦ ، ٤ أغسطس ١٩٣٥

(٥) ملف خدمة توفيق نسيم ، ٤٢٢٢٤ ، حافظة رقم ٣٣٧١ ، دولاب رقم ٣٥٦

(٦) البلاغ ، العدد ٤٨٠٩ ، ١٠ مارس ١٩٣٨

الحقبة من تاريخها ومن أشهرهم علما وفضلا ، حتى أن صحيفة المنشستار جارديان نوهت بأنه - أى نسيم - كان بعيدا عن المطامع الشخصية، وغير مكترث بالرأى العام ، وأنه أصبح السياسى الأكبر سنا ومقاما فى مصر[١].

ثروته :

ورث توفيق نسيم عن والده ثروة لا بأس بها ، فقد ترك والده له ولشقيقته ٤٧٤ فدان . وكانت هذه الأطيان بناحية كوم الثعالب و النسيميه بمديرية الدقهلية مركز المنصورة ، ولازالت إلى الأن تسمى عزبة نسيم[٢]. وهذه الأطيان تم ضمها إلى وزارة الأوقاف فى أول يوليو ١٩٤٨[٣].

كما يمتلك توفيق نسيم ١٢ فدانا فى أول شارع الهرم أقام عليها منزلا مكونا من ١٢ شقة وحديقة خاصة وفيلا ، أقام بجوارها مستوصف للأطفال بلغت تكاليفه ستة آلاف جنيه بخلاف الأدوات الطبية وأوقف عليها ٧٣ فدانا من أملاكه الخاصة[٤].

أما منزله الذى كان يقطنه بصفة مستمرة ، فكان بالحلمية الجديدة بشارع مصطفى سرى بك شقيق حسين سرى رئيس وزراء مصر عام ١٩٤١[٥].

---

(١) الأهرام ، العدد ١٩٢١٢ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٢) دار المحفوظات العموميه بالقلعه ، مكلفة ٦٤٧ ، أطيان المنصورة،سابع ١٩٣٣- ١٩٥٣ النسيميه ، مكلفه رقم ٤٦٤-٣٧٥- ٤١٩-٣٠٠ كوم الثعالب مركز المنصورة

(٣) نفس المصدر

(٤) الأهرام ، العدد ١٩٢١٢ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٥) المصرى ، العدد ٣٠٢ ، ١٠ أغسطس ١٩٣٧

بالإضافة إلى هذه العقارات ،كان لتوفيق نسيم فى بنك الكريدى يونيه بالقاهرة رصيد يقدر بمبلغ خمسة عشر ألف جنيها ، وكانت هذه الأموال موقوفة ويبدو أن نسيم حاول استبدال هذه الأموال بسندات الدين الموحد لأنّ فائدة البنك ٣٪ فى حين أنّ فائدة السندات ٤٪ غير أن محكمة مصر الابتدائية رفضت ذلك فى ١٢ يوليه ١٩٣٤[١]. كما أوقف نسيم فى إشهار أصدره فى ٢٧ إبريل ١٩٣٤ جميع الأراضى الزراعية فى الدقهلية والجيزة وبيته بالحلمية الجديده وكذلك حديقته بالهرم[٢].

رتبه ونياشينه

حصل توفيق نسيم على أعلى الرتب و النياشين و كان ترتيبه الخامس [٣]وكان ى مقدمة الحاصلين على هذه الرتب فى مصر .

الرتبة		تاريخ الحصول عليها
الثانية	عندما كان رئيسا لنيابة الاستئناف	١١/ ٦/ ١٩١٠
المتمايز	عندما كان مستشارا	١٨/ ٥/ ١٩١٣
البكوية الأولى	عندما كان مستشارا	٨ / ١١ / ١٩١٥
النيل طبقة ثالثة	عندما كان مستشارا لوزارة الأوقاف	٢٣ / ٨ / ١٩١٨

(١) الأهرام ، العدد ١٧٨٢٧، ٢٦ يوليه ١٩٣٤

(٢) الأهرام ، العدد ١٧٧٧٦ ، ٥ يونيو ١٩٣٤

(٣) الأول سعيد ذو الفقار والثانى أحمد محمد حسنين والثالث شريف صبرى والرابع محمد شرارة بك – الدنيا وكل شيء ، العدد ٥٨٨ ، ١٠ فبراير ١٩٣٧.

الباشوية	عندما كان وزيرا للأوقاف	١٩١٩/ ٧ / ٢٣
النيل	طبقة أولى	١٩١٩/ ٧ / ٢٣
رتبة الامتياز الرفيعة		١٩١٩ / ٩ / ١٥
رتبة الرياسة (أول من تقلد رتبة الرياسة)		١٩٢٠ / ٥ / ٢١
الوشاح الأكبر من نيشان محمد على[١]		١٩٢٠ / ٦ / ١٢
قلادة الملك فؤاد الأول [٢]		١٩٣٧ / ٢ /١٥

حصل نسيم على العديد من الأوسمة و النياشين الأجنبية[٣].

الوشاح الأكبر من نيشان القديسين ميخائيل وسانت جورج (إنجلترا)

يعطى لصاحبه لقب سير[٤]

---

(١) الوقائع المصرية ،العدد ١٤،٥٣ يونيه ١٩٢٠ –الوشاح الاكبر من نيشان محمد علي هو أكبر وشاح في الدول قبل قلادة فؤاد الأول ولا يمنح إلا لأعضاء الأسرة الملكية العلوية و الأعيان المصريين الذين يمتازون بتأدية خدمات استثنائية للبلاد ،والأجانب غير الموظفون بالحكومة المصرية، ولا يجوز أن يزيد أعداد الحاصلين على هذا الوشاح على ١٥ – المصور ، العدد ٥٩٠ ، ٣١ يناير ١٩٣٦

(٢) أنعم عليه مجلس الوصاية بهذه القلاده وتعطى لصاحبها لقب " صاحب المقام الرفيع" – ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٢١ ، ١١ مارس ١٩٣٧

(٣) دار المحفوظات التاريخية ، ملف خدمة توفيق نسيم رقم ٤٢٢٢٤ ، محفظة رقم ٣٣٧١ ، دولاب رقم ٣٥٦ ؛ المصور ، العدد ٥٩٠ ، ٣١ يناير ١٩٣٦

(٤) كان الحائزون على نيشان القديسين ميخائيل وجورج يلقبون بلقب سير ويمنح هذا النيشان ملك بريطانيا – المقطم ، العدد ١٠٥٤٨ ، ١٤ نوفمبر ١٩٢٣ .

الوشاح الأكبر من نيشان الليجون دونور	(فرنسا)
الوشاح الأكبر من نيشان التاج	(بلجيكا)
الوشاح الأكبر من نيشان ليوبود	(بلجيكا)
الوشاح الأكبر من نيشان النهضة	(الحجاز)
الوشاح الأكبر من نيشان بيوس التاسع	(الفاتيكان)
الوشاح الأكبر من نيشان سردار أعلى	(أفغانستان)
الوشاح الأكبر من النيشان العلوى	(مراكش)
الوشاح الأكبر من نيشان النجمة	(رومانيا)
الوشاح الأكبر من نيشان الاستحقاق	(شيلى)
الوشاح الأكبر من نيشان الثالوث المقدس	(الحبشة ١٩٣٠)

بمناسبة تتويج الإمبراطور هيلاسلاس عرش أثيوبيا .

ولاشك فصداقة توفيق نسيم الشخصية للملك فؤاد أتاحت له الحصول على هذه الرتب والنياشين ، بل أهلته لتولى المناصب الخطيرة فى مصر (١).

---

(١) Shah , Ikbal Ali , Fuad King of Egypt . Londan , 1936,p. 1740

Amin Youssef bey : Independent Egypt , London , John Murray , Albemarle Street , w., 1940 , p. 10

وفى نهاية الفصل يمكن القول بأن حياة توفيق نسيم قد تأثرت ببعض الأوضاع التى بلورت فى النهاية طريقه ورسمت بصمات فى تكوينه السياسى . ولعل من الممكن إيجاز هذه العوامل فى الآتى :

أولا:

النشأة الأرستقراطية الخالصة إذ نشأ توفيق نسيم فى أسرة جمعت بين المنصب والثروة . فجده الأكبر كان ناظرا للجهادية فى عصر محمد على ووالده كان ضابطا كبيرا فى الجيش عاصر الثورة العرابية وآثر السلامة بانضمامة إلى صف الخديوى توفيق ، الذى ألحقه بمعيته ورقاه إلى رتبة لواء . فلا شك أن هذه الأحداث تركت بصماتها الواضحة فى شخصية توفيق نسيم ورسمت طريقة تفكيره وأثرت فى بناء شخصيته .

ثانيا :

يتضح تأثر توفيق نسيم بمنصب والده من حيث الشدة والصرامة والحزم والحذر كما تأثر توفيق نسيم بفترة اشتغالهُ بالنيابه والقضاء فزادته حزما على حزم وخلعت عليه الجديه فى العمل والحيطه فى اتخاذ القرار . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان فترة عمله بالنيابه تركت أثرا فى مخيلة الرأى العام باعدت بين نسيم والحركه الوطنيه (١).

ثالثا :

معاصرة توفيق نسيم للحياه العامه فى مصر أكثر من نصف قرن ترك بصمات

---

(١) المقطم ، العدد ١٥٠٦٣ ، ٨ مارس ١٩٣٨

واضحة فى نسيج مكونات شخصيته فقد رأى "ظلما بعد ظلم وجحودا فوق جحود" [١] فآثر السلامة ، مفضلا العزله عن الناس .

---

(١) لعل أهم القضايا التى باعدت بين نسيم والحركة الوطنية ، قضية الشيخ على الغاياتى ، وقضية الزعيم محمد فريد ،وهي تعد أول قضية صحفية اعتبرت جنحة وقدمت إلى محكمة الجنايات ،والتهمة التى وجهت إليه تنحصر فى نشرة ديوان "وطنيتى" فى عام ١٩١١ ، والذى يتضمن العديد من الأحداث التاريخية الهامة التى وقعت خلال العامين السابقين لتاريخ نشره ، وكان هذا الديوان يهدف إلى إيقاظ الأمة من سباتها وبث روح الحياة فيها وبث حب الإقدام والمخاطرة بالنفس والمال فى سبيلها وتم نظر القضية أمام محكمة الجنايات التى شكلت برياسة محمد مجدى باشا وعضوية على ذو الفقار ومسيو Sodan ،وعاقبت المحكمة الشيخ على الغاياتى بالحبس لمدة سنه مع الشغل ، كما أصدرت حكمها على الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس لمدة ثلاث أشهر ، ومصادرة الديوان ومنع تداوله ومعاقبة أى شخص يقتنيه . ولاشك أن هذه القضيه رغم أن توفيق نسيم كان ممثلا للإدعاء فيها بحكم صميم عمله كرئيس لنيابة الإستئناف باعدت كثيرا بين توفيق نسيم والتيار الوطنى المضاد للإحتلال . (عن تفاصيل هذة القضية أنظر آخر ساعة المصورة ،العدد ١٨،٥٨ أغسطس ١٩٣٥؛أحمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢،القاهرة ،مطبعة مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٦ ،ص٢٣١– ٢٣٢؛عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومى من ١٩٠٨ –١٩١٩،مكتبة ومطبعة الباب الحلبى ، الطبعة الأولى ، ١٩٤١،ص٢٥٥ ، ٢٥٧ ؛ أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٥ ، ص٥٠ – ٥٣ أما عن قضية الزعيم محمد فريد فإن الصحف المعادية للحزب الوطنى فى ذلك الوقت ، ومن بينها صحيفة المؤيد ساهمت فى تحريض النيابة التى يمثلها توفيق نسيم فى ذلك الوقت على رفع الدعوى ضد محمد فريد رئيس الحزب الوطنى على إعتبار أنه كتب مقدمة " ديوان وطنيتى " . ورغم أن محمد فريد كتب مقدمة الديوان ، وهو فى أوربا ، وكان بالخارج فى تلك الفترة ، إلا أن النيابة عندما وجهت الإتهام إلى شخصه ، عاد على الفور إلى مصر وقام توفيق نسيم باستجواب محمد فريد فى ٤ يناير ١٩١١. وعند محاكمة محمد فريد فى ٢٣ يناير ١٩١١ انعقدت المحكمة برئاسة القاضى الأرمنى الجنسيه دلبر دغلى وعضوية أحمد ذو الفقار وأمين على ، وتولى الإدعاء محمد توفيق نسيم الذى حلل هدف الشاعر على الغاياتى من القصائد ، وصب جام غضبه وغضب حكومته على محمد فريد وسخر من الوطنية حين قال : " أن تلعب بفؤاده الوطنيه من شدة التحمس كما تلعب الكأس برأس صاحبها " ، وأضاف توفيق نسيم موجها كلامه إلى محمد فريد " فلتكن هذة الدعوى الحاضرة=

ولم ينغمر فى لجج السياسة بل وقف على البر بعيدا على الشاطىء فاحتفظ بكرامته وكبريائه [1] .

رابعا :

يتضح إنطوائه وعزلته وغموضه ، من جراء فقده المبكر لزوجته ، كما يتضح زهده فى الحياه وتقشفه رغم ثرائه الفاحش ، وانعكس ذلك على تصرفاته فى وقف معظم أملاكه لأوجه الخير .

= لك أنت أيها الواقف أمام القضاء عبرة ونذيرا للمستقبل ، وليكن اليوم عظه للغد ، ليكفيك الله بعد ذلك شر ما تأتى به الخطينات ". وعلى أية حال كانت التهم التى وجهها توفيق نسيم لمحمد فريد زعيم الحركة الوطنية فى مصر فى تلك المرحلة لا تليق بالشماتة بالزعيم الذى رفض ان يتولى المحامون الدفاع عنه وأصر على الدفاع عن نفسه وقوبل حكم المحكمة على محمد فريد بالحبس ستة أشهر بالسخط العام لأنه حبس من أجل سطور لايستطيع أى قانون أن يرى فيهاجرما.عن تفاصيل القضية ويمكن الرجوع إلى :

١ – يونان لبيب رزق (دكتور) ، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤ ، القاهرة ، دار الهلال ، العدد ٤٠٨ ، ١٩٨٤ ،ص١٥٥

٢– عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية، ص ٢٥٨ – ٢٥٩ (كانت مدة حبس محمد فريد من ٢٣ يناير ١٩١١ إلى ١٧ يوليو ١٩١١)

٣– أحمد بهاء الدين ، المرجع السابق ، ص٥٣ –٥٥

٤– آخر ساعة المصورة ، العدد ٥٨ ، ١٨ أغسطس ١٩٣٥

٥– فتحى رضوان ، مشهورون منسيون ، القاهرة ، كتاب أخبار اليوم ، العدد ٢٧ ، ١٩٧٠ ،ص٢٠–٢١

(١) المصور ، العدد ٥٢٨ ، ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤

خامسًا :

يمكن أن يقال إن فترة عمله فى القضاء والوظائف السياسية الصغرى التى تولاها ثم توليه منصب الوزارة قبل ان يتقلد رئاستها ، كان له أثر كبير فى ممارسة العمل السياسى .

نسيم في آخر أيامه

مر نسيم فى آخر أيامه بظروف قاسية فبالإضافة إلى مرضه العضال حيث أصيب بشلل نصفى استتبع بذلك عجز طبيعى منعه من بسط الكلام لذا إذا تكلم أوجز وأبى التصريح ولكنه فى الغالب يؤثر الصمت مما أدى إلى تعرضه لأزمة نفسيه أجهزت عليه[1]، تمثلت فى إتهامه باختلال قواه العقلية ، ورفع دعوى للمطالبة بالحجر عليه قام برفعها أقرب الناس إلى قلبه ، ألا وهما ابنتاه بالتبنى اللتان أولاهما رعايته وحنانه وأنفق عليهما كثيرا مما يملك حتى زوجهما[2]. واتهماه بعدم الأهلية وبالفعل تمكن توفيق دوس المحامى الخاص لهما من الحصول على قرار من المجلس الحسبى يقضى بعدم التصرف فى أملاكه أو الرهن أو التبديل [3] ومنحه المجلس مبلغ ٤٠٠ جنيه شهريا [4] وتم تعيين مديرا لأملاكه لحين

(١) المقطم ، العدد ١٥٠٦٤ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٢) المصرى ، العدد ٢٦٦، ٥ يوليو ١٩٣٧؛ البلاغ ، العدد ٣٨٥٨، ٧ يونيو ١٩٣٥

(٣) المصرى ، العدد ٣٥٨، ٤ أكتوبر ١٩٣٧

(٤) نفس المصدر ، العدد ٣٦٢ ، ١٠ أكتوبر ١٩٣٧

الفصل فى القضية[١]

وقد شغلت تلك القضية الرأى العام لمدة عدة أشهر وكانت مادة خصبة استغلتها الصحافة للنيل من نسيم باشا دون الوضع فى الاعتبار لمكانة الرجل وما قدمه من تضحيات وخدمات للوطن وحرى به بعد رحيل سعد وعدلى ورشدى وغيرهم من الأقطاب الذين بنيت على أكتافهم حركة الجهاد والاستقلال أن يكون حظ نسيم من ذلك أن يعيش بعدهم ليرى ثمار ذلك الكفاح دانية القطوف [٢].

على الجانب الآخر نجد بعض الصحف المنصفة مثل المصرى وآخر ساعة المصورة ومجلة الدنيا وكل شىء وقفت إلى جانب توفيق نسيم تشد من أزره.

وقد تجلت شجاعة نسيم خلال قضية الحجر وأذاع نسيم بيانا نشرته الصحف جاء فيه " يحزننى وأنا طريح الفراش أن يتآمر خصومى وخصوم البلاد على الحط من كرامتى فى شيخوختى فيوجهوا سهامهم إلى الرجل الذى خدم بلاده ومليكه فى إخلاص غير مبال بالمتاعب والآلام ونال تقدير الوطن من سعد زغلول ومصطفى النحاس فيتعرضوا لحياتى الخاصه التى أرغب أن أعيش فيها عيشة هادئة هنيئة لذلك قد رأيت أن أأجل التفكير فى الزواج إلى أن أسترد صحتى وعافيتى " .

---

(١) تم تعيين سليمان السيد باشا مديرا لأملاك توفيق نسيم – نفس المصدر ، العدد ٣٩٤، ١٠ نوفمبر١٩٣٧؛ يذكر أمين يوسف " وعلى ساحة القضاء كان القاضى هو إبن أخت لذلك العضو البارز وكذلك فان الدكتور الذى سوف يقدم دليلا على إختلال قواه العقلية كان أخا للعضو البارز .ولقد حاولت اقناع الحكومة بالتدخل فى هذا الموضوع وكذلك النحاس باشا والذى كان مدينا بالكثير لتوفيق نسيم باشا لكنه لم يتحرك هو أيضا ثم اتجهت إلى الحكومة البريطانية والتى كانت تربطه بهم صداقة ولكنهم أيضا لا يريدون التدخل فى ساحة القضاء "- Amin Youssef, Op.cit,p.235

(٢) المقطم ، العدد ١٥٠٦٣ ، ٨ مارس ١٩٣٨

وعلى الجانب الآخر عقبت على ذلك مارى هوبنر بقولها " لم أقبل خطبة نسيم طمعا فى ماله وإنما لأجل اسمه بعد كل هذه المؤامرة التى تحاك ضد كرامة الرجل الذى أحببته" [1]. وفى حديث آخر " إنى لم أعلم شيئا عن ثروة نسيم التى إتهمت ظلما بأنى أبحث وراءها وإنى رضيت الزواج من نسيم بحالته الحاضرة لإعتقادى أنى أقدم خدمة لمصر كلها ".[2]

وقد تم خلال هذه القضية استجواب نسيم وعائلته وقدم خلالها توفيق دوس المستندات الهامة التى تدور حول تأييد طلب الحجر[3] .

وظل الرجل غير مصدق لما حدث له من جحود ونكران للجميل ففى مقابلة صحفية معه مع ظهور تقرير الأطباء المصريين [4] قال " الدنيا جرى فيها إيه توفيق نسيم اللى أعاد الدستور يتهم بالخيانة إن أعدائى القدماء يتآمرون على وإنى سوف أنتصر عليهم وقد تنكر لى كثيرا من أصدقائى وأحبائى وليس آلم على نفس الرجل الهرم أن يلتفت حوله فلا يجد له أصدقاء " [5].

---

(١) المصرى ، العدد ٣٥٧ ، ٤ أكتوبر ١٩٣٧

(٢) الدنيا وكل شىء ، العدد ٦٢٣، ١٣ أكتوبر ١٩٣٧

(٣) من بين المستندات التى اعتمد عليها توفيق دوس ' الاشهارات الشرعية التى صدرت عن توفيق نسيم حيث بلغت سبعة عشر إشهارا فى ثلاث سنوات فقط فحوت كثير من التغير والتبديل والإدخال والاخراج - المصرى ، العدد ٣٦٨ ، ١٥ أكتوبر ١٩٣٧

(٤) جاء فى تقرير الأطباء المصريين " أخطاء واضحة بالذاكرة والعاطفة وقوة الحكم على الأشياء كما احتوى أيضا على بعض التصرفات الشاذة الملفته خاصة أنه أثبت أن نسيم يعانى من تصلب شرايين القلب والمخ "- نفس المصدر ، العدد ٣٧٨، ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧

(٥) آخر ساعة المصورة ، العدد ١٩٤ ، ٢٠ مارس ١٩٣٨

وتمكن نسيم بنصيحة أصدقائه من الحصول على شهادة طبية من لندن تفيد سلامة قواه العقلية وبالفعل قدمها للمحكمة [١] .

وكان يوم ١١ ديسمبر ١٩٣٧ يوما مشهودا فى حياة توفيق نسيم إذ قرر المجلس الحسبى بعد جلسة سرية لم يسمح فيها بالحضور إلا لطرفى القضية فبدأ توفيق دوس الكلام لمدة ثلاث ساعات وعقب عليه إبراهيم الهلباوى بمرافعة عن نسيم وأخيرا نطق بالحكم برفض طلب الحجر [٢] وما كاد رئيس المجلس الحسبى ينتهى من تلاوة قرار الحكم حتى علت الصيحات " يحيا العدل " وعلى الفور توافد كثيرون من العظماء والكبار إلى دار نسيم باشا لتهنئته بالقرار العادل لتلك الشخصية التى عاصرت الحياة العامة فى مصر لأكثر من نصف قرن مجاهدة مجالدة تجتاز المحن وتصاريف الأيام ورغم ذلك لاقى من أهل عصره والمقربين له ظلما ما بعده ظلم وجحودا ما بعده جحود سواء من ربيبتيه أم أصدقائه الوزراء [٣] .

فى الوقت نفسه قام نسيم فى ١٦ فبراير ١٩٣٨ بموقف حازم ينهى ما حدث من أمر قضية الحجر فقد قام بتغير الوقفية للمرة الأخيرة بأن وهب جميع أملاكه للأعمال الخيرية [٤] بعد أن عدل نهائيا عن فكرة الزواج .

---

(١)المصرى ، العدد ٤٠١، ١٧ نوفمبر ١٩٣٧

(٢) نفس المصدر، العدد ٤٢٥ ، ١٢ ديسمبر ١٩٣٧؛ المصور ؛ العدد ٦٨٨، ١٧ ديسمبر ١٩٣٧

(٣)المصرى ، العدد ٤٢٧ ، ١٤ ديسمبر ١٩٣٧

(٤) الأهرام ، العدد ١٩٢١٢ ، ٩ مارس ١٩٣٨ ؛المصور ، العدد ٧٠١ ،١٨ مارس ١٩٣٨؛ كان نسيم قد قام بتغير الوقفية فى سبتمبر ١٩٣٧ بجميع أملاكه لزوجته ومن يعقبها استعمل الشروط العشرة –نفس المصدر ، العدد ٣٥١ ، ٨ أكتوبر ١٩٣٧

وفى مساء ٨ مارس ١٩٣٨ عقب أزمة صحية مفاجئة أسلم محمد توفيق نسيم الروح لبارئها بعد حياة مليئة بالسياسة النزيهة والعمل الجاد المثمر والجهاد المتواصل ومما يزيد الحزن والأسى أن يشعر المرء بأن هذا الخادم العظيم لأمته مات مكمورا مقهورا بعد التضحيات الخالصة والخدمة الطويلة الصادقة أساء له الكثيرون ولم يسىء لأحد قط بل كان على العكس رقيقا حساسا إلى أقصى درجة وكأنه يستمد من اسمه تلك الرقه والشفافية ولفظ نسيم أنفاسه الأخيرة ومات فى هدوء وكأن روح نسيم نسيما مر علينا بعطره الفواح [١] .

---

(١) مقال الأديب الأستاذ محمد حسنى عبد الحميد - المقطم ، العدد ١٥٠٦٤، ٩ مارس ١٩٣٨ ؛ والأستاذ محمد حسنى هو مدير قسم المستخدمين فى وزارة التجارة وسكرتيرها البرلمانى -المصرى ، العدد ٣٤٧ ، أكتوبر ١٩٣٧

الفصل الثانى

محمد توفيق نسيم وزيرا

الأوقاف	٢١ مايو – ١٥ نوفمبر ١٩١٩
الداخلية	٢١ نوفمبر – ٢٠ مايو ١٩٢٠
	١٠ مارس – ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤
المالية	٢٨ يناير – ١٦ نوفمبر ١٩٢٤

نسيم وزيرا للأوقاف

عندما عهد إلى محمد سعيد [1] برئاسة الوزراء فى مايو سنة ١٩١٩، شكلها فى ٢١مايو وكلف توفيق نسيم بتولى شئون وزارة الأوقاف. [2]

ويتضح من التشكيل الوزارى أنها كانت بمثابة وزارة تهدئة تضم فئة المعتدلين أى أصحاب التيار المعتدل فى البلاد ، ودخولهم الوزارة كان على هذا الأساس.[3]

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان دخول اثنين من أعضائها فى التشكيل الوزارى وهما توفيق نسيم وأحمد ذو الفقار بمثابة مكافأة لهما على إستمرارهما فى التيار المعتدل، بل ومكافأة لهما أيضا على استنكارهما لثورة ١٩١٩ ، ولطالما جاهراً برأيهما فى ذلك ،[4] وليس أدل على ذلك من أنهما اشتركا فى محاكمة محمد فريد على النحو الذى أوضحه الباحث من قبل.

أما رئيس الوزراء محمد سعيد فقد صرح بأنه قبلها حتى لا يترك البلاد بلا

---

(١) ولد فى الاسكندرية فى ١٨ يناير ١٨٦٣ وعين وزيرا فى عهد الوزارة السعدية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ -زكى فهمى ، المرجع السابق ، ص ١٧٩-١٨٢

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٤٩ ، ٢٢ مايو ١٩١٩ ، تم تشكيل وزارة محمد سعيد الثانيه على النحو التالى : محمد سعيد للرئاسه والداخليه ـ إسماعيل سرى للأشغال ـ يوسف وهبه للماليه ـ أحمد زيور للمعارف ـ عبد الرحيم صبرى للزراعه ـ أحمد ذو الفقار للحقانيه ـ محمد توفيق نسيم للأوقاف -المرسوم السلطانى رقم ٢

(٣) حسين ناصر الشريف ، حسين سرى ودوره فى السياسه المصريه ، رساله ماجستير غير منشوره ، كلية آداب المنصورة ، ١٩٩٧ ، ص ١١

(٤) محمد نجيب ، شخصيات وذكريات فى السياسة المصريه ، كتاب الجمهوريه ، العدد ٣٧ ، أول مارس ١٩٧٢ ، ص ٣٢

حكومـة، [١] ويتضـح أنهـا وزارة إدارية بحتـه ، أى الهـدف منهـا تيسير دفـة الأمورالإداريه فى البلاد دون أن يكون لها برنامج سياسى محدد ، وإن كان المندوب السامى البريطانى (اللنبى) يؤكد أن برنامجهـا السياسـى تمثـل فـى دعـم التيـار المعتدل[٢].

ويبدو أن هذه الوزارة ، كانت محاولة لكسر شوكة الثورة الشعبية وإخماد جذورها ، إلا أنها قوبلت بالمظاهرات [٣].

وعلى أية حال ، عند تشكيل هذه الوزارة لم يكن الشعب يعلم عن ماضى توفيق نسيم سوى أنه أدان محمد فريد فى إدعائه السابق ، كما أنه كان من بين النفر القليل الذى يزهـو باستنكاره لثورة ١٩١٩. وفـى الإعتقاد أن استنكاره للثوره كان عاملا من عوامل إختياره وزيرا للأوقاف فى الوزارة القائمة . [٤]

ولعله من المهم بل من المفيد الإشارة إلى أنه كان قد تم تحويل ديوان الأوقاف إلى نظاره فى ٢٠ يونيه ١٩١٣ بموجب أمر عالٍ خديو ، وكان أول من تولى نظارة الأوقاف بعد تحويلها إلى نظارة أحمد حشمت ، وهو من المقربين إلى الخديو والإنجليز.[٥]

---

(١) المقطم ، العدد ٩٢٢٧ ، ٢٣يوليو ١٩١٩

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ،ص ٢١٣

(٣) كامل مرسى ، أسرار مجلس الوزراء ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٦٣

(٤)عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ إلى ١٩٢١ ، الجزء الثانى ، القاهرة ، مكتبة النهضة، ص ٣٧

(٥) طلعت إسماعيل (دكتور)، الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ ـ١٩٢٢ ، القاهرة ،دار المعارف، ١٩٨٣ ، ص ١٥٠

والملاحظ أن أحداث ثورة ١٩١٩ ، فرضت نفسها على جلسات مجلس الوزراء ، فقد بلغت جلسات مجلس الوزراء خلال عمر الوزارة السعيديه الثانية عشرين جلسة ،[١] رأس الملك فؤاد ثماني عشر جلسة منها ، في حين رأس محمد سعيد جلستين فقط .[٢]

وفي إطار تنظيم العمل في وزارة الأوقاف ، إقترح توفيق نسيم أن يرأس المجلس المخصوص لموظفي ديوان الأوقاف وكيل وزارة الأوقاف كما هو الحال في بقية وزارات الحكومه وليس مدير إدارة الديوان ، وقد صدق مجلس الوزراء على هذا الإقتراح في جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩١٩ .[٣]

ونظراً للحالة الإقتصادية الصعبة ، ولأن ميزانية الأوقاف التي وضعت في إبريل ١٩١٩ لا تسمح بمنح علاوة لموظفي الوزارة نسبة إلى ٥٠ ٪ التي قررها مجلس الوزراء كاعانة حرب ، تقدم نسيم بمذكرة إلى وزير الماليه لإقراض وزارة الأوقاف مبلغ ٢٩٣٠٠ جنيه على أن يكون القرض دفعة واحده أو بتقسيط على اثنى عشر شهراً على أن يكون القرض ابتداء من شهر يونيو ١٩١٩. [٤]

والواقع أن إعانة الحرب كانت تستهلك نحو ثلث إيراد وزارة الأوقاف ، وكان

---

(١) استمرت حتى ١٧ نوفمبر ١٩١٩ . يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصريه ، ص ٢١٤

(٢) كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص ١٦٣

(٣) مجلس الوزراء ، وزارة الأوقاف، محفظه رقم ٤ ،خطاب في أكتوبر ١٩١٩ وثيقة رقم w/13

(٤) مذكرة وزير الأوقاف للمالية في ٢٧ أغسطس ١٩١٩ ، مجلس الوزراء ، نظارة الأوقاف ، حافظة ٥ ميزانية

هذا هو السبب وراء إقراض الوزارة من الحكومة هذا القرض لسداد النفقات المطلوبه لهذا الغرض. (١)

ومن الناحيه الوظيفيه ، قرر مجلس الأوقاف الأعلى برياسة توفيق نسيم وزير الأوقاف معاملة الموظفين ، والمستخدمين بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ أغسطس الخاص بتعطيل المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية وقتيا ، كما قرر مجلس الأوقاف الأعلى تعديل بدل السفر للمستخدمين والموظفين ، مواكبة لإرتفاع أسعار المعيشه ، وكذلك تعيين مبلغ ٣٢٠٠ جنيه لبناء ثلاثة أدوار فى عمارة وقف عثمان فى شارع عابدين،(٢) ويتضح أن وزارة الأوقاف كانت تقوم بدفع ٢٠٠ ألف جنيه إعانة حرب عدا الماهيات الأصلية ونفقات الملاجئ والتكايا والمستشفيات الطبيه والمساجد وإنشاء المبانى وإصلاح الأراضى والصرف على الفقراء والتى بلغت ١٣ ألف جنيه فى السنه (٣).

ومن ناحية أخرى لم تعتبر الحكومة العلماء من موظفيها ، وبالتالى لم يكن لهم الحق فى الحصول على إعانة الحرب التى قررتها الحكومة للموظفين لذا فقد ذهب الشيخ الأحمدى الظواهرى (٤) ومعه الشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر لنسيم وزير

---

(١) المقطم ، العدد٩٣٠٣ ، ٢١أكتوبر ١٩١٩

(٢) نفس المصدر ، العدد ٩٢٥٨ ، ٢٨ أغسطس ١٩١٩

(٣) نفس المصدر، العدد ٩٣٠٣ ، ٢١ أكتوبر ١٩١٩ ـ خطبة توفيق نسيم فى أستاذة المدارس الأولية

(٤) هو شيخ معهد طنطا وعضو مجلس الأزهر الأعلى ، وعين شيخاً للجامع الأزهر الشريف – فخر الدين الأحمدى الظواهرى (دكتور) ، السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٧٨

الأوقاف للمطالبه بإنصاف العلماء وصرف العلاوه لهم أسوه بالموظفين إلا أن توفيق نسيم رفض طلبهم بدعوى أن العلاوه للموظفين فقط ، والعلماء ليسوا موظفين ، وإذا أراد محمد سعيد رئيس الوزراء أن يعطيهم شيئا ، فعليه أن يعطيهم من أموال الحكومة وليس من وزارة الأوقاف ، وقد دهش الظواهرى لرد نسيم وبالفعل أصدر محمد سعيد أمراً يقرر أن علاوات الموظفين تشمل العلماء أيضاً. (١)

وخلال تولى نسيم وزارة الأوقاف فى ١٩١٩ ، إتضح أن الزيادة فى إرتفاع دخل الوزارة ناتجه عن مجموعة من المصادر مثل أجور المبانى التى زادت عن ميزانيه ١٩١٨بمبلغ (٦٠٠٠ جنيه) ، حيث إن هذه الزيادة ناتجة عن أوقاف جديدة أضيفت للوزارة . (٢)

أضف إلى ذلك أن الزيادة فى الأحكار ناتجة عن ربط أحكار كانت غير مسجلة، حيث أن الزيادة فيها بلغت (٤٠٠ جنيه)، كما أن إيجار الأطيان قد ارتفع ارتفاعاً كبيرا ، فبعد أن كانت (٢٢٨٥٠ جنيه) فى سنة ١٩٢٨ أصبحت (٢٤٩٩٠٩ جنيه) فى سنه ١٩١٩ ، جاءت نتيجة لجهود الوزارة فى تحصيل الأطيان والأراضى الزراعية ، حيث دخلت مساحات جديدة من الأراضى الموقوفة ، وهى أرض البنوان التى تبلغ مساحتها ١١٢٣ فدان . بالإضافة إلى تأجير ١٣٠٢ فدان ، بدلاً من زراعتها لحساب الوزارة ، فارتفع العائد إلى مبلغ (١٠٥٢٧ جنيه) ، كما استصلحت الوزارة مساحات واسعة من الأراضى الغير صالحة للزراعة تبلغ ٨١ فداناً.

كما عملت الوزارة على تحسين إدارة الأوقاف الأهلية وأقاوف الحرمين

---

(١) نفسه ، ص ١٨٧- ١٨٨

(٢) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٥٨ ، ٢٣ يونيو ١٩١٩

الشريفين ، فارتفع المحصل من هذه الأوقاف من سنه ١٩١٨ من ٢٦٠٠٠ إلى ٢٩٠٠٠ جنيه.[١]

وأيضاً تحسنت الأوقاف المتنوعة و العمومية ، نتيجة لدخول أوقاف جديدة أدخلتها الوزارة في هذا العام وزيادة رسوم الإدارة المستحقه للوزارة.

وإتضح بجلاء نشاط الوزارة في عملية حفظ الآثار وصيانه المساجد و الزوايا و الأضرحة. مما أدى إلى زيادة نفقات الوزارة على هذه المنشأت ،حيث تم إنفاق مبلغ(١١٣٧٤ ألف جنيه) على عمليات التجديد وإعادة ترميم الأضرحة و المساجد والزوايا .

وإهتماماً من جانب الوزارة بالمعاهد العلمية التى كانت تابعة لها خلال هذه الفترة ،فقد عملت الوزارة على رفع الميزانية لهذه المعاهد، حيث بلغت (٣٢٤ ألف جنيه)، كما قامت الوزارة بالإشراف على الكتاتيب ، ورصدت الوزارة لها مبلغ (٣٠ ألف جنيه) بزيادة مقدارها (٤٠٠ جنيه) ، مما يؤكد حرص وزارة الأوقاف على دعم حركة التعليم الدينية خلال هذه الفترة .[٢]

كما أن الوزارة لم تغفل الإهتمام بالجانب الإجتماعى، حيث إنها أيدت إهتماماً ملحوظاً بعملية التكافل الإجتماعى، و الإنفاق على التكايا و الملاجىء ، حيث كانت تقوم بتقديم طعام للفقراء و المساكين كخدمة مجانية ، فبلغ ما خصصته الوزارة لهذا الغرض (٢٥,٥٧٤ جنيه) .

---

(١) كانت وزارة الأوقاف تحصل على ١٠٪ كبدل إدارة من الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين وذلك طبقا للمادة ٥٠ من لائحة وزارة الأوقاف فى تلك الفترة (أنظر ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٥٨ ،٢٣ يوليو ١٩١٩)

(٢) ملحق الواقائع المصرية ، العدد٥٨ ، ٢٣ يونية ١٩١٩

كما أن الوزارة خصصت مبلغ (١٣٠٠٠ جنيه) كإعانه للفقراء وبعض العائلات التى أوعزها الفقر، بسبب سوء الأحوال الإقتصادية فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى [١].

وفى ١٤ نوفمبر أعلنت دار الحماية عن قدوم لجنه ملنر لاقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر فى ظل الحماية [٢] . غير أن محمد سعيد رئيس الوزراء عارض قدوم هذه اللجنه وأدلى بحديث بحضور توفيق نسيم الذى اشترك معه فى بعض نقاط الحديث أمام مجموعة من المحامين، وأعلن أنه إذا حضرت لجنه ملنر فإنه سيستقيل وأنه يطلب تأجيل حضور اللجنه لحين توقيع معاهدة الصلح مع تركيا وحل جميع المشاكل فى أوربا.[٣]

وعلى أثر رفض دار الحماية تأجيل حضور اللجنه بناء على طلب سعيد، فقد رفع كتاب إستقالته إلى السلطان فؤاد فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ [٤]. و الملاحظ أن الاستقالة لم تنشر فى الوقائع الرسمية كما لم ينشر مرسوم قبول هذه الاستقالة .[٥]

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن بعض كبار الموظفين البريطانيين-أمثال مستر جريج GREG مدير وزارة الخارجية المصرية ومستر باترسون PATTERSON .

---

(١) نفس المصدر ، نفس العدد

(٢) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق ، ص ٩٨

(٣) أجرى هذا الحديث فى ١٣ أكتوبر ١٩١٩ -المقطم ، العدد ٩٢٩٩ ، ١٦ أكتوبر ١٩١٩

(٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ،ص١٠٤؛ إقبال على شاه ، فؤاد الأول ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٩، ص١١٢

(٥) يونان لبيب رزق (دكتور)، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ،ص ٢١٤.

تثار وزارة المعارف - انتقدوا تصرفات محمد سعيد وزملائه الوزراء ووصفوهم بأنهم قد فقدوا المنطق، إلا أن سكوت SCOTT القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أشار بأن محمد سعيد ليس معادياً للإنجليز، وإنما قد يرى البعض أن محمد سعيد يخشى عودة سعد زغلول إلى السلطه .(١)

---

(١) F.o . 141 / 514 Doc . N o. 12345.p.2.

نسيم وزيرا للداخلية

كان توفيق نسيم متضامناً فى موقفة مع رئيس الوزراء محمد سعيد، شأنه ، شأن بقية زملائه فى الوزارة السعيدية الثانيه التى إستقالت فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩.

وكان هذا موقفاً يحسب له لا عليه، مع الأخذ فى الإعتبار أن توفيق نسيم ومعه رئيس الوزراء محمد سعيد كانا يدركان تماماً تصاعد الحركة الوطنية القائمة ، والمقاطعة التامة المؤكدة للجنه ملنر – قبل وصولها– الأمر الذى دفع الوزارة إلى تقديم استقالتها.(١)

غير أن توفيق نسيم سرعان ما غير موقفه وخرج عن هذا التضامن عندما اشترك فى وزارة يوسف وهبه ، (٢) و التى أعقبت الوزارة السعيدية فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ متوليا وزارة الداخلية، وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على حرص توفيق نسيم على ارضاء السلطان فؤاد الذى يدين له بالطاعة و الولاء شأنه فى ذلك شأن بقية زملائه الذين إشتركوا معه فى الوزارة وعلى رأسهم يوسف وهبه .

هذا من ناحيه ، ومن ناحية أخرى فإن هدف هذه الوزارة كان محدداً فى التعاون مع لجنة ملنر وتنفيذ مطالب الحماية، و الواقع أن تأليف الوزارة على هذا

---

(١) Journal of the British Institute of International Affairs . Vol . 1 March 1922 .
(The Egyptian Broblem . by Valentine Chirol , p. 63 .)

(٢) تم تشكيل وزارة يوسف وهبة على النحو التالى: يوسف وهبه للرئاسة و المالية – إسماعيل سرى للأشغال البحرية – أحمد ذو الفقار للحقانية – محمد توفيق نسيم للداخلية – أحمد زيوار للمواصلات – محمد شفيق للزراعة – يحيى ابراهيم للمعارف، حسين درويش للأوقاف – الوقائع المصرية ، العدد ١٠٦، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ (عدد غير اعتيادى)

الشكل وبرياسة رجل قبطى كان يهدف إلى ضرب الوحدة الوطنية . (١)

على أية حال، فقد قوبل تشكيل الوزارة بالسخط العام ، خاصة وأن تشكيلها جاء بعد إعلان قدوم لجنـــه ملنـــر . فاندلعت المظاهرات الكبرى فى القاهرة و الإسكندرية وسرعان ما امتدت إلى الإقاليم إحتجاجاً على وصول لجنه ملنر وبدأت حركة مقاطعه كبرى لهذه اللجنه .(٢)

وعموماً، يمكن القول أنه كما قوبل الوفديون بمقاطعة دولية من دول مؤتمر فرساى، قوبلت لجنة ملنر فى مصر بمقاطعة شعبية هائلة، سجلها المندوب السامى البريطانى (اللورد اللنبى Allenby) فى رسالة بعثها إلى حكومته فى نفس اليوم الذى وطئت فيه اللجنة أرض مصر .(٣)

وحاولت اللجنة - عبثا - الاستمرار فى ممارسة عملها ، وبحث الموقف جملة بهدف معرفة أسباب إثارة الشعب المصرى، ودفعها ذلك إلى محاولة فحص عمل الإدارة البريطانية القائمة و المراقبة السياسية، وكذلك الإتصال ببعض الزعماء الوطنيين المعتدلين .(٤)

---

(١) حسين مؤنس (دكتور)، دراسات فى ثورة ١٩١٩ ، إقرأ ، العدد ٤١٨، ١٩٧٦ ، ص ٩٩

(٢) المقطم ، العدد ٩٣٢٥ ، ١٧ نوفمبر ١٩١٩

(٣) P.R.O:F.O. 407/185 .Doc . No. 403 Allenby to Curzon 7-12-1919

(٤) Journal of the British Institute of International Affairs .op .cit . p . 63

أنظر أيضاً : طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ،الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الإنجليز فى الإدارة المصرية ١٩٢٠ –١٩٣٦ ، دراسة وثائقية، ١٩٨٢ ، ص٣

وأيا كان الأمر، فقد تم ترشيح توفيق نسيم لتولى مقاليد وزارة الداخلية فى تلكالفترة العصيبة، لجهوده السابقة فى وزارة الأوقاف، [١] فضلاً عن ثقة رئيس الوزراء فى شخص توفيق نسيم .[٢]

ولعل من أهم القرارات التى إتخذها توفيق نسيم عندما كان وزيراً للداخلية فى تلك المرحلة اقتراحه الخاص بتشكيل مجلس إستشارى صحى من ذوى الخبرات فى الشئون الصحية، يتولى فحص المشروعات المتعلقة بالشئون الصحية، يتولى رئاسته مدير عام مصلحة الصحة العمومية وكان هدف توفيق نسيم من ذلك الحفاظ على الصحة العامة فىالبلاد .[٣]

ووضع توفيق نسيم لائحة تتعلق بالرسوم التى تتحصل من أصحاب الحيوانات التى تحتاج إلى علاج بيطرى من مديريات ومحافظات القطر.[٤]

ومن بين تلك القرارات كذلك التشدد فى تطبيق قانون المحلات المقلقة للراحة ،للعمل على راحة الأهالى بتحديد كردونات البلاد و النواحى التى يطبق عليها هذا القانون . [٥]

و الملاحظ أن توفيق نسيم أصدر قرارا بتعديل اللائحه الأساسية للمجالس المحلية، بحيث يعطى للحكومة حق تعيين العناصر التى ترى الحكومة فائدة من

---

(١) المقطم ، العدد ٩٣٢٥، ١٧ نوفمبر ١٩١٩

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور)، تاريخ الوزارات المصرية، ص٢١٦

(٣) صدر القرار فى ١١ديسمبر ١٩١٩ – الوقائع المصرية ، العدد ١١٤ ، ١٨ ديسمبر ١٩١٩

(٤) نفس المصدر، العدد ٨ ، ٢٦ يناير ١٩٢٠

(٥) نفس المصدر، العدد ١١٧ ، ٢٩ ديسمبر ١٩١٩

إشراكها فى هذه المجالس، سواء لخبراتها أو لحيثياتها فى المجتمع ، و أتاح ذلك تعيين اثنين من أعيان المدينة فى كل مجلس محلى.(١)

ونظراً لكثرة الأعباء الملقاه على عاتق توفيق نسيم، طلب من وزارة المالية الموافقة على تعيين زكى الإبراشى وكيلاً لوزارة الداخلية براتب سنوى قدره (١٦٠٠ جنية)، وقد وافقت وزارة المالية على طلبه فى ١٩ يناير ١٩٢٠.(٢)

وبفحص القرارات التى إتخذها توفيق نسيم فيما يتعلق بوزارة الداخلية، إتضح أنها مرتبطة بدعم الأمن العام فى البلاد، وكمحاولة من توفيق نسيم للقضاء على وسائل الغش فى المسبوكات الذهبية فقام بتعديل لائحه الموازين بحيث تنص على عدم جواز وزن أى مشغولات ذهبية أو فضية لم يسبق دمغها. (٣)

و الجدير بالذكر أن توفيق نسيم قد أظهر نجاحاً ملحوظاً فى وزارة الداخلية ،حسبما تشيرالوثائق البريطانية ،بذلك كما إزدادت ثقة الإنجليز و السلطان فؤاد فى توفيق نسيم فى تلك المرحلة. (٤)

والواقع أن إخلاص توفيق نسيم للسلطان فؤاد، دفعه إلى أن يقترح على السلطان – فى حضور يوسف وهبه رئيس الوزراء – حشد عدد كبير من العمد

---

(١) نفس المصدر ، العدد ٢٧ ، ٢٥ مارس ١٩٢٠

(٢) محافظ عابدين، مجلس الوزراء، محفظة ١٨ وزارة المالية -مذكرات (١٩٢٣/٣/٢٧ إلى ١٩٣٠/١٢/٦) .

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٤٥ ، ٢٠ مايو ١٩٢٠

(٤) F.O.407/186 .Doc. No.302 Allenby to Curzon ,1-12-1920

والأعيان بالأقاليم، وتشجيعهم على القدوم إلى القاهرة لتقديم التهانى إلى السلطان فؤاد، وذلك بمناسبة اعتراف الحكومه البريطانية بالأمير فاروق ولياً للعهد ، ويبدو أن رئيس الوزراء كان يخشي مغبة الضغط على الأعيان، فربما يؤدى إلى احجامهم عن الحضور للتشريفات[1] ، غير أن الفكرة التى أشار إليها توفيق نسيم قد نجحت، وحضر إلى السراى أعداد كبيرة من الأعيان، وهذه المسأله زادت من أسهم توفيق نسيم، فى حين أدت إلى فتور العلاقة بين السراى ويوسف وهبه، مما أدى إلى استقالته.[2]

والملاحظ أن الفترة التى تقلد فيها توفيق نسيم وزارة الداخلية فى عهد وزارة سعد زغلول من ٢٨ يناير إلى ١٦ نوفمبر ١٩٢٤ حفلت بنشاط توفيق فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن العام، وكذلك حرص نسيم على عدم إتاحة الفرصة لانتشار الشيوعية فى مصر، من خلال التعليمات التى تصدر لرجال الأمن فى هذا الخصوص. وكانت بعض الخلايا الشيوعية فى القاهرة فى تلك الاونة تتنافس مع بعض العناصر الأوربية بالقاهرة فى أفضل الوسائل التى تتيح نشر الشيوعية فى مصر، إتخاذ خطة عمل تضمن لهم أن يكونوا فى منأى عن أى إحتكاك مع سلطات الأمن فى البلاد .[3]

وكانت سلطات الأمن فى الحقيقه على علم تام بتحركات هذه العناصر ورصد نشاطها يوماً بيوم ، أمثال محمود حسنى العرابى و الشيخ صفوان أبو الفتح وصونيل كيرسون وجورج ميتاكاكيس وزامبيكى وأحد الروسين فى القاهرة ويدعى تشركوف

---

(١) أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، الجزء الرابع، القاهرة، مطبعة دار الشعب، ١٩٨٥ ، ص ١٦٢٤

(٢) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق ، ص ١٤٣

(٣) Alexandria City Police Branch "B " Rapport Du jour P.S.B. 362 (Signe) Alan . C . Grand Miralai, Commandant de la Polic D, Alexandria 6-2-1924

وغيرهم من الأوربيين الآخرين الذين كانوا على إتصال بموسكو لحضور المؤتمر الدولى الشيوعى الثالث.(١)

كذلك يتضح إهتمام نسيم بالتدخل فى الأضطرابات التى وقعت من جانب عمال شركات الدخان من أجل المطالبة برفع أجورهم حيث بعث بوكيل وزارة الداخلية للتوسط لدى السلطات الدبلوماسية الفرنسية و اليونانية و التى وافقت على تحصيل رسم استيراد إضافى على التبغ لمساعدة هؤلاء العمال ، مما ساعد هذا على تهدئة العمال الذين رددوا الهتافات المؤيدة للملك وللوزارة .(٢)

هذا وقد استمرت وزارة الداخلية تسعى فى المصالحة بين العمال فى مصانع زيوت الشركة المصرية للملح و الصودا ومديرى هذه المصانع ، عن طريق تشكيل لجنه توفيق مع مديرى الشركة وممثل عن العمال بهدف إيجاد حل للخلافات القائمة وتم عودة العمال المفصولين وتحديد بدل أو تعويض نقدى عن كل ساعة عمل زائدة . (٣)

ونفس الذى حدث بالنسبة لعمال مصنع سجاير دورس Dauras الذين تقرر زيادة التعويضات للعمال الذين تم إيقافهم عن العمل، وكذلك السماح للبعض منهم بالعودة للعمل إذا أثبت حسن سلوكهم .(٤)

---

(١) Ibid

(٢) Rapport Du Jour, Industrie, Syndicat des ouvriers Cigarettiers 26-5-1924

(٣) Rapport Du Jour, Industrie, L' Huilerie de The Egyptian Salt & Soda Coy. , LTD ., 6 -7-1924

(٤) Rapport Du Jour, Industries, Cigarette's Dauras ., 1-10-1924

وأيا كان الأمر، فقد كانت تحدث بعض الإضرابات بين الحين والآخر، كما كانت تحدث بعض الإعتداءات على الجنود البريطانين ، من جانب بعض المصريين إلا أن المسألة على حد ما تشير إليه تقارير الأمن " ليست سياسية" و إنما هى حالات فردية ليست لها مغزى سياسى .(١)

غير أنه كرد فعل لما كان يحدث فى السودان من أحداث فى تلك الأونه، اندلعت المظاهرات فى القاهرة و الإسكندرية وغيرهما من الأقاليم ، وتشير تقارير الأمن إلى أن الخطب السياسية التى كانت تلقى فى مساجد الأسكندرية كمسجد أبى العباس و النبى دانيال وغيرهما حول مسألة السودان (٢)، كانت تثير حماسة الجمهور وتدفعهم إلى تنظيم المظاهرات التى تنادى بشعارات معادية للحكومةالبريطانية .(٣) هذا وإن كانت تقاير الأمن فى الوقت نفسه تؤكد بالنسبة للموقف العام أنه " لاتوجد إشارة أو بادرة للإخلال بالنظام العام " .(٤)

---

(١) Rapport Du Jour , Manifestatations , 28-6-1924

(٢) كانت بعض هذه الخطب تشير إلى أن " إخوتنا السودانيين تساء معاملتهم ويسجنوا أو يضربوا بالسيوف لمجرد أنهم لايريدون أن يحكموا بواسطة أجانب

(٣) من بين هذه الشعارات " تسقط إنجلترا "

(٤) Rapport Du jour , Manifestatations, 28-6-1924

نسيم وزيرا للمـالية .

فـى بدايـة عـام ١٩٢٤ انشـغل المصريـون بالإنتخابـات، وظهـرت نتيجتهـا التـى أكدت الفوز الساحق للوفد على حزبى الأحرار و الوطنى، إذ نـال الوفـد مائـة وتسـعين مقعـد فـى البرلمان فى حين لم يحصل حزب الأحرار إلا على ستة مقاعد، ونـال الحزب الوطنـى أربعـة مقـاعد وأخفق يحيى ابراهيم رئيـس الـوزراء فـى الإنتخابـات، الأمـر الذى يؤكد نزاهتها.(١)

و الجدير بالذكر أنه لم يمضـى علـى إجـراء عمليـة الإنتخابـات سـوى أقـل مـن إسبوع ونـجد يحيى ابـراهيـم يقـوم بتقـديم اسـتقالته مضطـراً و بـالتحديد فـى١٧ ينـاير ١٩٢٤ ولكن الملك فؤاد أرجأ قبولها كمحاولـة يائسـه منـه لمـد عمـر وزراتـه فبـاءت بالفشل .(٢)

كان توفيق نسيم فى تلك الفترة رئيساً للديوان الملكى وكان بمثابة الحلقة التـى تربط بين الوطنين و الملـك فـؤاد، وبـذل جهـداً كبـيراً فـى الوسـاطة بيـن الملـك وسـعد زغلول لتسوية خلافاتهما (٤)، ونجحت جهود توفيق نسيم، حيث تمكن من إقناع الملك بضرورة تولى سعد زغلول رئاسة الوزراة حيث تشعبت الآراء حول من يشكل الوزراة

---

(١) عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ، مطبعة حجازى ،١٩٣٦ ص٤٣٢

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزرات المصرية ١٨٧٨ ، ١٩٥٣ ،ص ٢٦٣

(٣) سامى أبو النور ، دور القصر فى الحياه السياسيه فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، القاهره ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ١٦٩ ؛ إقبال على شاه ، المرجع السابق ،ص١٣٦

(٤) البلاغ ، ٢٤ يناير ١٩٢٤ - حديث توفيق نسيم لجريدة البلاغ

فحسمها توفيق نسيم لصالح سعد.[1]

وأصبح واضحا ضرورة مكافأة توفيق نسيم - رجل الملك والإنجليز - على صنيعه في تسوية الأمور في مصر بطريقة ترضي طرفي السلطة .

واقترح سعد زغلول إسناد منصب رئيس مجلس الشيوخ لتوفيق نسيم لكن توفيق نسيم رفض العرض الذي وافق عليه الملك مفضلا بقاءه على الحياد ،[2] فيعرض سعد على نسيم أعمال وزارة الحقانية ، الأمر الذي رفضه الملك فأختير وزيرا للداخلية في التشكيل الأول ، ولكن عند صدور المرسوم أصبح وزيرا للمالية دون إبداء أسباب لذلك ،إلا ها من الوزارات الهامة التي تحتاج إلى كفاءة توفيق نسيم .[3]

والجدير بالملاحظة أنه بعد تشكيل وزارة سعد بنحو [4] أربعين يوما ، كلف توفيق نسيم بأعمال وزارة الداخليه نيابة عن سعد زغلول ، نتيجه

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراسه ٤٧ ، ص ٢٧٨٥

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٧٧٩

(٣) عائشة عبد الحي ، مصطفى النحاس ودوره في الحياه السياسية المصرية ١٩١٩ - ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص ٩١ ، ٩٢

(٤) شكلت على النحو التالي : سعد زغلول رئاسه وداخليه - محمد سعيد للمعارف - محمد توفيق نسيم للماليه - أحمد مظلوم للأوقاف - حسين حسيب للحربيه والبحريه- محمد فتح الله بركات للزراعه - مرقص حنا للأشغال العموميه - مصطفى النحاس للمواصلات - واصف بطرس غالي للخارجيه - محمد نجيب الغرابلي للحقانيه - الوقائع المصريه ، العدد ١٠ ، ٢٩ يناير ١٩٢٤ (غير اعتيادى)

لاعتلال صحته.(١)

وهكذا أصبح توفيق نسيم - يجمع فى يديه وزارتين من أخطر الوزارات شأنا فى مصر وبرضاء الملك فؤاد والإنجليز .

وليس من قبيل المبالغه القول بأن توفيق نسيم إمتلك على الملك نفسه وحظى منه بإهتمام وتقدير أكثر من سعد زغلول نفسه ، إذ كان الملك فؤاد يستدعيه يوميا بصفة مستمرة ويتشاور ويتناقش معه فى مختلف الأمور ، وكان سعد زغلول يستاء من تصرفات الملك فى مناقشة الوزراء من وراء ظهره.(٢)

وليس المجال مجال خوض فى الأزمات التى واجهت وزارة سعد زغلول فى تلك الآونة ، ولكن من المفيد الإشارة إلى الأزمات التى شارك توفيق نسيم سواء فى إزالتها أو إثارتها .

ومن الأزمات التى تعرضت لها وزارة سعد تمسك الملك بحق تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ وزيادة أعدادهم من ثلاثين إلى خمسين عضوا ، واستند الملك الىَ المادة الرابعة والسبعين من الدستور التى تعطيه حق تعيين خمس أعضاء المجلس ، فى حين استند سعد إلى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى الحكم بواسطه وزرائه، وكذلك إلى الماده ٥٧ التى توضح أن توقعات

(١) الوقائع المصرية، العدد ٢٥ ،١٣ مارس ١٩٢٤ ؛ ملف خدمة توفيق نسيم بدار المحفوظات العموميه ، ملف رقم ٢٢٢٤٤محفظه رقم ٣٣٧١ ، دولاب ٣٥٦ ؛ مجلس الوزراء ، وزارة الداخلية ، محفظه ٥ ب ، أغسطس ١٩٢٤ إلى ١٥ /١/ ١٩٦٢ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسه ٤٧ ، ص ٢٧٨٥

الملك فى شئون الحكم يلزم لنفاذها أن يوقع عليها الوزراء كذلك [١] ، على غير المتوقع نجد نسيم ينضم إلى سعد فى موقفه ويؤيده ويعضده في آرائه ، جعل الملك يبدى تعجبه من موقف نسيم .[٢]

وعلى أية حال ، فقد تم تسوية الأزمة وهذا النزاع الدستورى ، وامتثل الملك للتحكيم الذى انتهى إليه العالم البلجيكى (فان دين بوش Van Den Bosch النائب العام لدى المحاكم المختلطة حينئذ فى مصر . فى صالح الوزارة .[٣]

وأيا كان الأمر ، فلم يستمر الموقف المؤيد من جانب توفيق نسيم لسعد زغلول طويلا إذ سرعان ما انضم توفيق نسيم إلى الملك فى صراعه ودسائسه التى حاكها ضد سعد زغلول.

وابتلع الملك على مضض انتصار الوزارة عليه فى النزاع الدستورى على النحو الذى سبق أن أوضحه الباحث من قبل ـ مفضلا الوقوف موقف المتريث إلى أن تحين الفرصة المواتية .

وجاءته الفرصه فى أعقاب فشل مفاوضات سعد ـ ماكدونالد فى أواخر سبتمبر ١٩٢٤ حيث وطد علاقته بسلطات الاحتلال وعرض عليهم التعاون المشترك ضد سعد زغلول .

---

(١) نبيه بيومى (دكتور)، الحياه البرلمانيه فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ،ص ١٢٢ ـ ١٢٤

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٨٨

(٣) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصريه ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، ص ٢٦٩ ؛ مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٩٠

إنضم توفيق نسيم للملك فى صراعه ضد سعد ، وقام هو وحسن نشأت وكيل الديوان الملكى بتحريض طلاب الأزهر على القيام بالمظاهرات لإحراج وزارة سعد وإجبارها على الإستقالة ، كذلك منح الملك حسن نشأت وسام النيل رغم أنه يشارك فى التآمر ضد وزارة الوفد .(١)

وعلى ذلك ساءت العلاقة بين توفيق نسيم وسعد زغلول بل إزدادت سوءًا عندما أصر سعد زغلول على تعيين بعض أعضاء الجهاز السرى الذين سبق أن حكم عليهم بأحكام ومن بينهم سعيد عريان الذى حاول اغتيال يوسف وهبه ، غير أن توفيق نسيم رفض ذلك وأيده فى قرار الرفض المستشار المالى باترسون(PATTERSON)، وكانت وجهه نظر توفيق نسيم أن هذا التعيين مخالف للقانون المالى .

ولكن سعد زغلول أصر على موقفه فى تعيين هؤلاء فى وظائف صغيرة لا يتعدى راتبها الشهرى خمسة عشر جنيها ، وأضاف سعد أن القانون المالى من وضع الإنجليز انفسهم ، ويبدو أن سعد أمام عناد توفيق نسيم قام بتعيين بعضهم فى البرلمان حيث لا يخضع للقانون المالى .(٢)

ويرى البعض أن توفيق نسيم قدم استقالته من وزارة الماليه ، إحتجاجا على سعد زغلول الذى " يريد أن يملأ الدنيا بالمجرمين " ، (٣) ويمكن أن يضيف الباحث

---

(١) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصريه ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، ص ٢٧٤

(٢) مصطفى أمين ، الكتاب الممنوع أسرار ثورة ١٩ ، الجزء الثانى ، القاهرة ، مطبوعات أخبار اليوم ، العدد ٥ ، ١٥ يناير ١٩٩١ ، ص ٣١٨

(٣) نفسه ، المرجع السابق ، ص ٣١٨، ٣١٩ .

هنا أن توفيق نسيم نفسه كان يريد أن يحدث بلبلة في الوزارة فأقدم على الاستقالة من وزارة المالية فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٤ بعد أن سبق أن قدم استقالته من قبل فى ٢٥ أكتوبر من وزارة الداخلية .

وعلى أية حال ، فإن استقالة توفيق نسيم من الوزارة شجعت عناصرأخرى أمثال محمد سعيد فى الرغبة فى الاستقالة ، ولكن مقتل السردار سيرلى ستاك فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤أنهى الأزمة بين الملك وسعد ، حيث أطيح بالوزارة الوفدية بعد خمسة أيام من حادث الاغتيال .(١)

ولعل من أهم القرارات التى صدرت فى فترة تولى توفيق نسيم وزارة المالية ، ذلك القرار الخاص بإلغاء الترقيات الاستثنائية ، يعد هذا من حسنات توفيق نسيم .(٢)

وقبل الانتهاء من إعداد مشروع ميزانية ١٩٢٤ / ١٩٢٥، أصدر توفيق نسيم بناء على قرار مجلس الوزراء العمل بميزانية ١٩٢٣ / ١٩٢٤ وعدم الارتباط بأى مصروفات غير مدرجة بالميزانيه .(٣)

ولقد لفت نظر توفيق نسيم ، أن معظم اللوائح الخاصة بالتوظف والتنظيم الإدارى فيما يتعلق بالترقيات والعلاوات والأجازات وبدل السفر وكل ماله علاقة بالموظفين – أصبحت لا تواكب المرحلة القائمة، فأمر بمراجعة هذه اللوائح وإعادة

---

(١) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزرات المصرية ،١٩٥٣ ، ص٢٧٤ – ٢٧٥

(٢) قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ فبراير ١٩٢٤ ؛ المحروسه ، العدد ٤١٥٥ ؛ ٢١ إبريل ١٩٢٤

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٣١ (غيراعتيا دى) ٣١ مارس ١٩٢٤

صياغتها وأصدر منشوراً بذلك.[1]

وحرصا من المجلس على إعادة بناء ما دمر من خطوط السكك الحديدية أثناء الحرب ، وبناء على موافقة المالية ، تقرر إعتماد ثلاثة ملايين جنيه لأعمال تجديد وصيانة السكك الحديدية على أن يكون ذلك خلال ثلاث سنوات.[2]

وحرصاً من وزارة المالية على تحقيق العدالة بين موظفى مصلحة التليفونات والتلغرافات و السكك الحديدية أُعدت مشروعا لتعديل درجات جميع العاملين البالغ عددهم (٥٥٠٠ عامل) ويتكلف (٨٨,٠٠٠ جنيه) ولما كانت ميزانية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ لاتشمل إلا على مبلغ (٦٩,٥٠٠)جنيه لتعديل الدرجات فيكون المبلغ الباقى المطلوب لتعديل (١٨,٥٠٠ جنيه) منها (١١,١٠٠)جنيه لمصلحة السكك الحديدية و(٤,٧٠٠) جنيه لمصلحة التليفونات و(٢,٧٠٠)جنيه لمصلحة التلغرافات وقد وافقت اللجنه المالية ورفعها إلى مجلس الوزراء الذي صدق عليها بجلسة ١٩ يونية ١٩٢٤.[3]

ورغبة من توفيق نسيم فى الحافظ على أصحاب الكفاءات ، فقد قرر الموافقة على مذكرة مصلحة خفر السواحل ، ومصايد الأسماك بعودة من فصل من الخدمة وبذلك نظرا لشدة الحاجة إلى ضباط من المصريين على أثر إغلاق المدرسة الحربية فى ١٩١٧، و التى أدت إلى أن أصبح الضباط البحريون من الأجانب خصوصاً بعد

---

(١) المحروسة ، العدد ٤١٦٦ ، ٥ مايو ١٩٢٤

(٢) كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص٢٠٠

(٣) محافظ عابدين محفظة رقم ١٨ وزارة المالية مذكرات، (١٩٢٣/٣/٢٧) إلى (١٩٣٠/١٢/٦)

أن وافقت إدارة الأمن العام على عودتهم إلى أعمالهم نظراً للياقتهم البدنية، ورفع مذكرة بذلك إلى مجلس الوزراء فى ١٣ مايو ١٩٢٤.(١)

وإسهاماً فى رفع الأعباء عن كاهل رجال الهجانة بمصلحة أقسام الحدود، بعد أن خفضت مرتباتهم اعتباراً من أول مارس ١٩٢٤، الأمر الذى أدى إلى طلب فريق من صف الضباط والعسكر إقالتهم من الخدمة، وهم من الرجال الذين أدوا الخدمة مدة تناهز أربع سنين وعرفوا الطرق و الصحارى وأصبح من المتعذر الاستغناء عنهم وتعين غيرهم قبل مرور أربع سنوات فقد تقدمت وزارة الحربية بطلب رفع فئات هؤلاء الرجال، وبما أن المبلغ اللازم لهذا التعديل (٢,٥٠٠جنيه) تقريباً وبناء على إفادة وزارة الحربية بأنه يمكن إقتصاده من الباب الثانى مصاريف عمومية من ميزانية أقسام الحدود، فقد إقترحت المالية نقل المبلغ من الباب الثانى إلى الباب الأول ماهيات وأجور من ميزانية تلك المصلحة، أو إذا تعذر ذلك أمكن اقتصاد المبلغ من الميزانية العمومية فى آخر العام .(٢)

وفى ١٥ مايو ١٩٢٤ رفع توفيق نسيم مذكرة إلى مجلس الوزراء لطلب فتح إعتماد إضافى بمبلغ (٣,٥٠٠ جنيه) فى ميزانية المطبعة الأميرية لشراء آلات طباعة لأنه لم يدرج فى ميزانية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ اعتماد لهذا الغرض ، وقد وافقت المالية فى ١٢ يونيو ١٩٢٤ ورفعتها لمجلس الوزراء الذى صدق عليها بجلسة ١٩ يونيو ١٩٢٤.(٣)

---

(١) نفس المصدر ، نفس المحفظه : مذكرة مصلحة خفر السواحل للمالية بشأن عودة خفر السواحل للخدمه

(٢) نفس المصدر، مذكرة الحربية إلى المالية بشأن رفع مرتبات رجال الهجانه وحرس الحدود

(٣) محافظ عابدين،محفظة رقم ١٨ ، وزارة المالية مذكرات، ١٩٢٣/٣/٢٧- ٩٣٠/١٢/٦،وثيقة رقم ٣٣

أما بالنسبة لسك العملة فقد تقدم توفيق نسيم في أغسطس ١٩٢٤ لمجلس الوزراء بمشروع قانون بتعديل نظام النقود وجعل القطع ذات المليم من البرونز بدلاً من النيكل، و التصريح بسك عملات من النيكل قيمتها عشرة مليمات وخمسة مليمات ومليمان ونقود من الكروم فئة نصف مليم على أن تطبع على النقود صورة الملك (١).

ولأهمية اشتراك مصر في المؤتمرات الدولية البرلمانية، وافق نسيم في ١١ يونيو ١٩٢٤ على طلب فتح اعتماد بمبلغ (٢٠٠٠ جنيه) للصرف على الأعضاء الذين يمثلون المجلس في البعثات الخارجية .(٢)

وإنماء لحالة طلاب البحث العلمي المادية و المعنوية، وافق نسيم على اقتراحين تقدمت بهما وزارة المعارف الأول يقضي باعتبار الأجازة الدراسية التي يقضيها أي باحث في الخارج فترة عمل طالما إنها كانت لغرض علمي، و الثاني صرف مرتب الباحث بأول مربوط الدرجة الرابعة، ورفع نسيم مذكرة بهذا الشأن ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته في ٢٨ مايو ١٩٢٤.(٣)

ولتشجيع التخصص في الكيمياء الزراعية نظراً لقلة المتخصصين في هذا المجال من المصريين، وافق توفيق نسيم على مذكرة تقدمت بها وزارة المعارف في ٢٢ إبريل تقضي بأن تتكفل وزارة المعارف بمصاريف السفر و الدراسة لخريجي

---

(١) نفس المصدر، وثيقة رقم ٣٢

(٢) نفس المصدر، وثيقة رقم ١٢

(٣) كان الدكتور مصطفى مشرفة هو أول من حصل على دكتوراه في العلوم- محافظ عابدين. محفظة١٨ ، وزارة المالية مذكرات، ١٩٢٣/٣/٢٧ - ١٩٣٠/١٢/٦ ، وثيقة رقم ١٢

الزراعة العليا من المدرسين الذين يرغبون فى استكمال الدراسة فى التعليم الزراعى بالخارج.(١)

وإمعاناً فى الإصلاح وإعلاء لمكانة مصر وافق نسيم على مذكرة تقدمت بها وزارة الأشغال فى ٢٥ مارس ١٩٢٤ بشأن إنضمام مصر لمجلس المباحث الدولى لكونه المشرف على عدد من الجمعيات الدولية كالجمعية الجغرافية و الجمعية الفلكية و الجمعية الجغرافية الفلكية و الجغرافيا الطبيعية وهذا الإنضمام خطوة تمهيدية لاكتساب مصر أهلية الإنضمام إلى الجمعيات التابعة لذلك المجلس وقد انتهزت وزارة الخارجية فرصة انعقاد المؤتمر الدولى للجغرافيا بالقاهرة ١٩٢٥ وطلبت من مجلس الوزراء الموافقة على إنضمام مصر لمجلس المباحث الدولى فوافق المجلس على ذلك فى جلسه ٣٠ مايو ١٩٢٣ وصدق أيضاً على إنضمام مصر إلى الجمعية الجغرافية الدولية ودفع الاشتراك السنوى وقدره (١٫٥٠٠فرنك)، وبناء على ذلك تطلب وزارة الأشغال إنضمام مصر إلى فرعين من فروع مجلس المباحث الدولى المذكور وهما : الجمعية الفلكية، و الجمعية الجغرافية الملكية، علماً بأن الحد الأقصى للأشتراك السنوى (١٢٫٣٠٠ فرنك)، لأن ذلك سيعود بالفائدة حيث أن إنضمام مصر إلى الجمعية الفلكية خليق بأن يعظم من شأن الأعمال التى تقوم بها الحكومه المصرية فى مرصد حلوان وأن يزيد من فائدتها بالنسبة لدوائر العلم على الإطلاق، أما فيما يختص بالجمعية الجغرافية الملكية و الجغرافية الطبيعية فإن فوائد إنضمام مصر إليها غنية عن كل بيان لأن المعلومات التى تجمعها هذه الجمعية وتوزيعها على كل المشتركين فيها هى على أعظم جانب من الأهمية فيما يتعلق بدراسة مياه النيل، وقد وافقت المالية على مذكرة نسيم المقدمة فى ١٣مايو ١٩٢٤ ودفعتها إلى مجلس الوزراء الذى وافق

---

(١) نفس المصدر، وثيقة رقم ٨

على تلك المذكرة فى جلسته ١٩ يونيو ١٩٢٤. (١)

وتخفيفاً لأعباء المعيشة ومواجهـه لغلائها، وافق توفيق نسيم على مذكرة الحربية لرفع ماهيات رجال الهجانه بمصلحة أقسام الحدود (٢)، كذلك تقدمت وزارة المواصلات بطلب تعديل درجات عمال مصلحة التلغراف و التليفون الذين لم تعدل درجاتهم ووافق عليها نسيم ورفع مذكرة بالطلبين وصدق عليهما مجلس الوزراء فى جلسته ١٩ يونيو ١٩٢٤ .(٣)

ودفعاً للصناعات المحلية وافقت الحكومة على تطبيق الاقتراح الذى تقدم به توفيق نسيم فى ١٨ مايو بضرورة الأخذ بنظام " الدورباك" (٤) . ونتيجة لذلك فقد تقدمت الشركة المصرية لمصانع السكر ومعامل التكرير بمذكرة إلى وزارة المالية تقضى باعفائها من الرسوم الناتجة عن استيراد ثلاث شحنات سكر من جزيرة جاوة مع إعادة تصدير جزء منها عملاً بنظام الدورباك ، لكن حرصاً على المال العام فقد حدد نسيم نسبة الرسوم التى ترد إلى شركة السكر بنسبة ٨/٧ على أن تأخذ الحكومة ٨/١ الباقى وبالفعل فقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح .(٥)

---

(١) نفس المصدر ، نفس الوثيقة

(٢) نفس المصدر ، وثيقة رقم ١٣

(٣) نفس المصدر ، نفس المحفظة ، وثيقة رقم٥

(٤) الدورباك:- هو رد الضرائب الجمركية وضرائب الإستهلاك و التى سلف تحصيلها على المواد التى إستخدمت فى صناعة المنتجات المحلية المصدرة إلى الخارج - لطفى عبد العزيز - السيد حمدى عبد الرؤوف العميرى، القاهرة، المكتب المصرى للنشر، ١٩٨١، ص ١٩٤

(٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ١٨، وزارة المالية - مذكرات ١٩٢٣/٣/٢٧ - ١٩٣٠/١٢/٦، وثيقة ٣٠

ومواصلة للجهود المبذولة من جانب توفيق نسيم من أجل إعلاء مكانه مصر فقد تقدم بمذكرة إلى مجلس الوزراء فى ٢٨ مايو ١٩٢٤ يقترح فيها ضرورة اشتراك مصر ضمن الدول الموافقة على إتفاق تسهيل الأنظمه الجمركية فى معاهدة دولية من أجل المساعدة على تخفيف النظم الجمركية منوها بأن ذلك لايتعارض مع الأساليب و النظم التى تتبعها مصلحة الجمارك المصرية .(١)

ولم تنسى الحكومة الإهتمام بصحة المواطن ورعايته، فقد قرر مجلس الوزراء صرف مبلغ (١٠,٠٠٠جنيه) لأصحاب التصميم الأول بمشروع بناء قصر العينى ومدرسة الطب ، ولكن لم يتضمن القرار فتح الإعتماد اللازم ، لذا فقد رفع توفيق نسيم وزيرالمالية مذكرة للمجلس، لفتح اعتماد للمبلغ المطلوب فى ميزانية مصلحة المبانى وقد وافقت المالية على هذا الاقتراح ورفعته لمجلس الوزراء الذى صدق عليه فى جلسة ١٩ يونيو١٩٢٤.(٢)

ونظراً لانتشار وباء الطاعون البقرى بين المواشى، فقد تقدمت وزارة الزراعة فى ١٤إبريل ١٩٢٤ بمذكرة إلى وزارة المالية تقضى بفتح اعتماد بمبلغ (١٢,٧٧٨ جنيه) لشراء (٢٥٠ ألف) جرعة سيرم لتطعيم جميع المواشى فى مديريات الوجه القبلى تفادياً لهذا المرض الذى انتشر فى الوجه القبلى فى ٨ يناير ١٩٢٣. ويهدد بانتشاره فى الوجه البحرى .وقد وافقت المالية على طلب وزارة الزراعة حرصاً على الثروة الحيوانية وقامت برفعه إلى مجلس الوزراء فى ١٨ يونيو ١٩٢٤

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة، وثيقة رقم ٢١

(٢) نفس المصدر، نفس المحفظة، وثيقة رقم ٣٢ مذكرة مرفوعة من المالية لمجلس الوزارء بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٢٤

فصدق عليه فى ١٩ يونية ثم رفعة إلى البرلمان لإقراره.[١]

وتفاعلاً مع الأزمه الإقتصادية التى تمر بها البلاد، فقد تقدمت وزارة المالية فى ٢٥ فبراير ١٩٢٤ بمذكرة إلى مجلس الوزراء تتضمن عدة إجراءات للتقشف الحكومى وهى:

١- عدم ترقية أو منح أى علاوة إستثنائية لمدة سنة أيا كان المسوغ.

٢- عدم إدراج أى وظائف جديدة فى ميزانية ١٩٢٤-١٩٢٥ إلا فى حالة إنشاء قسم جديد.

٣- عدم شغل أى وظيفة خالية فى خلال ١٩٢٤-١٩٢٥ سواء كانت السلك الكتابى أو الإدارى أو الفنى ويجب فوراً إلغاءها وعلى كل وزارة أن ترسل كشف بالوظائف الخالية فى ميزانيتها بنوعيها : (الأول) بالوظائف التى يجوز إلغائها. (والثانى) الوظائف التى تطلب الوزارة استبقاءها وتعذر طلبها ببسط أسانيده مع الأخذ فى الإعتبار أن كل وظيفة تخلو يجب إعادة النظر فيها إما لتعزيز بقائها و إما بتعديل المربوط لها إذا لم يمكن الاستغناء عنها.

كما قررت وزارة المالية تشكيل اللجنه المالية برئاسة محمد توفيق نسيم. وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المنشور فى ٢٦ فبراير ١٩٢٤.[٢]

ويتضح للباحث مدى حرص توفيق نسيم على المال العام، ذلك أن المثال

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة، وثيقة رقم ١٢

(٢) نفس المصدر ، نفس المحفظة ،منشور ٢٦ فبراير ١٩٢٤

"محمود مختار" عندما تقدم بمذكرة إلى وزارة المالية يَطلب مبلغ (١١,٥٠٠ جنيه) لاستكمال تصنيع تمثال " نهضة مصر" أصر توفيق نسيم على إسناد هذا المشروع إلى وزارة الأشغال لمعرفة القيمه التى يتكلفها، وبعد دراسة وزارة الأشغال تكاليف تصنيع التمثال وافق نسيم على اعتماد المبلغ الذى تم تخصيصه لهذا الغرض ورفع بذلك مذكرة إلى مجلس الوزراء الذى صدق عليها بجلسه ١٩ يونيو ١٩٢٤.[١]

لاغرو إذن أن يتقدم نسيم إلى مجلس الوزراء فى ١٨ يونيو ١٩٢٤ لاسترداد ما استولى عليه الوزير السابق " نجيب غالى" [٢] من أموال دون وجه حق[٣] ونجم هذا عن الخطأ فى تفسير أحكام المرسوم الصادر فى ٣ فبراير ١٩٢٠.[٤]

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم، ١٨ (وزارة المالية - مذكرات) ١٩٢٣/٣/٢٧ - ١٩٣٠/١٢/٦، وثيقة رقم ٣٧- تم رصد مبلغ (١٠,١٠٠ جنيه) فى حين كان محمود مختار يطالب الحكومة بمبلغ (١١٥٠٠جنيه)

(٢) وزير الزراعة فى وزارة عدلى يكن الأولى ١٦ مارس ١٩٢١ - ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ - فؤاد كرم ، النظارات و الوزارات المصرية، الهيئة العامة للكتاب ،الجزءالأول، القاهرة، ١٩٢٤، ص٢٢٠

(٣) " نجيب غالى" كان قد إحيل للمعاش قبل دخول وزارة عدلى يكن ويتقاضى معاشاً شهرياً ولكن طالبته المالية برد الفرق بين المعاش و المرتب. نفس المصدر السابق، نفس المحفظة، وثيقة رقم ٣٤

(٤) يقضى المرسوم بأن كل قاضى أو موظف مضى عليه فى الخدمه عشرون عاماً ثم ترك الوظيفة للدخول فى هيئة الوزراة يكون له الحق فى مرتب مستديم قدره (١٥٠٠جنيه) سنوياً - الوقائع المصرية. العدد ١١ ، ٥ فبراير ١٩٢٠ ؛

ألغى هذا المرسوم بالمرسوم الصدر فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ - مجموعة القوانين و المراسيم و الأوامرالملكية، المطبعة الأميرية، فهارس مجموعة القوانين ١٩٢٤، ص ١١

وحفاظاً على الأموال العامة ومراقبة لها فى إيرادات ومصروفات الحكومه، تقدمت وزارة المالية إلى الحكومة لانشاء هيئة محاسبة" ديوان محاسبة " وقد اعتزمت الحكومة تقديمه إلى البرلمان بعد موافقتها عليه لولا حادثة السردار(١) التى إتبعها حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية تلك الحادثة التى أدت إلى استقالة وزارة سعد زغلول .(٢)

وترشيداً للإنفاق الحكومى قررت المالية إلغاء بدل السيارات التى كانت مقررة للوزارء ومقدارها أربعون جنيهاً وإبطال إستعمال سيارات الحكومة المخصصة لرؤساء الوزراء و الوزراء.(٣)

وحرصاً على اشتراك مصر فى دورة الألعاب الأولمبية فى باريس فى الفترة من ١٥يونيو إلى ١٠ أغسطس ١٩٢٤ وافقت المالية على السماح للموظفين الرياضين للاشتراك فى مباراة رفع الأثقال، ورفعت مذكرة بهذا الشأن لمجلس الوزراء للتصديق عليها فى ١٦ يونيو ١٩٢٤.(٤)

---

(١) السيرلى ستاك باشا Lee Stak سرادر الجيش المصرى وحاكم السودان العام أطلق عليه النار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ بينما كان عائداً فى سيارته من وزراة الحربية الى دارة بالزمالك، عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩، الجزء الثانى، ص ٢٣١ ؛ عبد الفتاح عنايت ، قصة كفاح ، مكتبة الانجلو- بدون تاريخ ، ص ٩٩

(٢) وزارة سعد زغلول ٢٨ يناير ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ـ فواد كرم، المرجع السابق، ص٢٥٣

(٣) كامل مرسى . المرجع السابق ، ص ٢٠٠

(٤) محافظ عابدين ، محفظة رقم ١٨ ، وزارة المالية - مذكرات ، ١٩٢٣/٣/٢٧ - ١٩٣٠/١٢/٦ - مذكرة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء للتصديق بأجازة حامد سامى أسوه بخمس موظفين كان مجلس الوزراء قد وافق على إشتراكهم

كمـا وافقت المالية على الترخيص للموظفين بأجازة لأداء فريضة الحج بنـاء على طلـب وزارة المعـارف فـى ٣١ نـوفمبـر ١٩٢٤ ورفعت بذلـك مـذكـرة إلـى مجلس الـوزراء لاعتمادها فى ١١ يونيو ١٩٢٤.(١)

ويختم الباحث جـهود توفيق نسيم فى وزارة المالية بدوره فى إعداد ميزانيـة الدولة ١٩٢٥/١٩٢٤ فالملاحظ أنـه بعد إنتهاء تـوفيق نسيـم مـن إعـداد مشـروع قانـون ربط الميزانيـة العمومية لسنه ١٩٢٥/١٩٢٤ تم عرضه على مجلس النـواب بجلسة ٢٦ إبريل سنه ١٩٢٤.

وأشار نسيم للنواب فى مشروعه هذا، أنـه عندما تولى شئون وزارة المالية فى أواخر يناير ١٩٢٤، كان مشروع الميزانية قد تم إعداده فى مختلـف مصـالح الدولـه، وكانت وزارة الماليـة بصدد مـراجعتـه، وعلـى ذلـك لـم يكن من المستطاع تناول ذلـك المشروع ببحث جديد مفصل خشية أن يتأخر عرضه على البرلمـان. ونـوه نسـيم بـأنـه لهـذا السـبب لايمكـن أن يعد هـذا المشـروع دليـلاً علـى سياسـة ماليـة جديـدة تقدمهـا الحكومـة .(٢)

غير أن نسيم لفت نظر النواب أن وزارة المالية قد أعـادت النظـر فـى تقديـرات الإيـرادات وجميـع أعتمـادات المصروفـات وأنهـا ضيقـت نطـاق أبـواب المصروفــات، لاسيما ما كان منها متعلقاً بالموظفين و المستخدمين حتى يمكن تحقيـق التـوازن بيـن الدخل و المنصرف.(٣)

---

(١) نفس المصدر ، نفس المحفظة

(٢) مضابط مجلس النواب، الجلسة ٤٠ فى ٧ يونيو سنه ١٩٢٤

(٣) مضابط مجلس النواب، الجلسة ٤٠ فى ٧ يونيو ١٩٢٤

وأضـاف نسيم أن شكل الميزانية القائم بتقسيمها إلى ٢٠ بابـاً لايتفـق مع أحكام الدستور الجديد، أى دستور ١٩٢٣، حيث تشتمل الأبـواب علـى عدد كبير من المصالح والأقسام المختلفة، بحيـث لا تتيـح الرقابه البرلمـانية الفعلية. وعلى ذلك رأى نسيم إعادة تقسيم الميزانيـة إلـى ١٤٦بابـاً لكـى تتـاح الرقابـة التامـة على الميزانية" إلى أقصى حد يصل إليه ذلك التخصيص وهذه الرقابة فى أوسع البـلاد الأجنبيه ديمقراطية."

وأشـار نسيـم بـأن الإحتفـاظ بـالتوازن بين الإيرادات و المصروفـات، يشـكل" المحور الذى تدور حوله رمى الإدارة الماليـة " موضحاً بـأن ممـا ساعـد علـى تحقيـق ذلك التوازن اعتدال مقرون بـالجذر فـى تقـدير الإيـرادات وحسـاب "دقـيق فـى ربط المصروفات. وأن آثار ذلك الإصلاح ظهر بشكل واضح بعد توحيد الميزانيـة فـى سنه ١٩١٤.[1]

وطمـأن نسيم النـواب بأنـه قـد تـم تحقيق التـوازن فـى الميزانيـة بعـد إعـادة النظر فى تقدير الإيرادات، قياسـاً إلـى أرقـام المتحصـلات الفعليـة. وإنـه قد تـم ربـط المصروفات بناء على ما يطلب وينتظـر صرفـة بـالفعل مع الأخذ فـى الاعتبـار تجنـب التضخم.[2]

ويتضـح مـن مشـروع الميـزانـية الـذى قـدمه نسيم للبرلمان أن الإيرادات تم

---

(١) يشير نسيم فى ذلك إلى توحيد الميزانية إعتبارا من عام ١٩١٤ بعد أن كـانت مقسـمة إلـى ميزانيتين عادية وغير إعتيادية - أنظر طلعت إسمـاعيل رمضـان (دكتـور)، الميزانيـة المصرية فـى ظل السيطرة البريطانية ، المكتبة العلمية، ص ٩٦

(٢) مضابط مجلس النواب الجلسة ٤٠ فى ٧ يونيو ١٩٢٤

تقديرها بنحـو (٣٤,٤٠٠,٠٠ جنيه) و المصروفـات بنحـو (٣٤,١٨,٠٠٠ جنيـه) وأشار نسيم إلى أنه بالرغم من أن المـال الإحتياطـى أخذ فى الزيادة بعد أن استنفذ نـهائياً فى عام ١٩٢٠، من جراء أعبـاء التمـويـن وشـراء الفحـم إلا أن تعـويضـات المـوظفين الأجـانـب ستسـتـهـلـك بالضرورة معظم أو كل هذا المال الذى يقدر فى عام ١٩٢٣ بنحو (١٧,٥٠٠,٠٠٠جنيه).

وحـذر نسيم مـن أن مـوارد الـدخـل فى الميزانية ضيقه، كما أن القيود الدوليـة القائمة تحدد مقدرة الحكـومـة على فرض الضرائــب و الــرسوم تحـول دون إكســاب الميزانيـة المرونـه اللازمه. وأوضح بأنـه طالمـا أن هـذه المَقـدرة مـحدودة ، فتظـل الأسباب التى تقضى بإنشاء مـال إحتياطـى و الأحتفـاظ بـه قـائمــه. مـع الأخـذ فـى الاعتبـار ضرورة أن تكفـى الإيرادات الثابتـة لتغطيـة المصروفـات العاديـة. ثـم يـترك بعد ذلك أكبر قسط ممكن لسد حاجة الأعمال الجديدة .(١)

وحذر نسيم من خطورة انقطاع " موارد الإيرادات غير الإعيتادية وذات الصفـة غير الثـابتـه فـى المستقبل القـريـب " وأرجـع نسيم ذلـك إلى أهمية الأعمال الجديـدة، لمصلحة البـلاد ، سـواء فيمـا يتعلـق بـالتعليم ، أو بالإقتصاد. ومن بين هـذه الأعمـال كذلك ما يتعلق بشئون الرى و السكـك الحـديـدية ، حيث تستغرق القسم الأكـبر مـن الاعتمـادات غيـر الإعتيادية المدرجة فى الميزانية.

ويبن نسيم أهمية الأعمال الجديدة الخاصة بتحسين نظام توزيـع ميـاه الـرى و الصرف ، لحيويتـها للبـلاد ، وكـذلك الأعمـال الخـاصـة بـالسكــك الحـديديــة كتوسـيع نطاق الخطوط الحـديدية وتحسين مـعداتهـا تـحـتمها الضـرورة المـاليـة والإقـتصادية

---

(١) مضابط مجلس النواب الجلسة ٤٠ فى ٧ يونيو ١٩٢٤

لضمان زيادة الإيرادات الناجمه عن هذه الخدمات. وفى اعتقاد نسيم أن هذه الاعتبارات تنطبق على المصالح الأخرى ذات الإيراد . وعلى ذلك فالنفقات الأولى التى يجب أخذها من الإيرادات الثابتة ينبغى أن تشمل المصروفات الإعتيادية ، أى الدين و المصروفات الإدارية ونفقات الإعمال الجديدة للمصالح الصناعية و الزراعية التى تستغلها الحكومة .

وأوضح نسيم أن هذه النفقات مقدرة فى ميزانية ١٩٢٤/١٩٢٥ المالية بمبلغ (٦٩٨,٠٠٠ جنيه) ومن ثم فما يتبقى من الإيرادات الثابتة لسائر الأعمال الجديدة يقدر بنحو مليون جنية.(١)

وأشار نسيم بأن هناك إيرادات تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الثبات ، وهى الناجمة عن تشغيل النقود ومن ضريبة القطن و الإيرادات المتحصلة من بيع الأملاك الأميرية. ولكن لايمكن الإعتماد على هذين الموردين، إلا فى الحدود التى تقضى بها طبيعتها. وأضاف نسيم أنه لهذه الأسباب ينبغى حصر المصروفات العادية فى نطاق يسمح بزيادة ما يتبقى من الإيرادات الثابته لسائر الأعمال الجديدة .

وأوضح نسيم أن أسباب زيادة مصروفات ماهيات الموظفين ترجع إلى إنشاء وظائف جديدة من جهه ورفع مستوى الماهيات من جهه أخر ، ولا شك أن نمو أقسام المصالح القائمة وإتساع نطاقها كان يقتضى زيادة عدد الموظفين ، هذا فضلاً عن أن هبوط قيمة النقد كان من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الأجور ونوه نسيم بأنه بالرغم من ذلك، فإنه ليس من المؤكد أن الإقتصاد قد ساعد فى حل

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٤٠ فى ٧ يونيو ١٩٢٤

هاتين المسألتين. وفى اعتقاد نسيم أن الوسيلة لمعالجة هذه الحالة فى الوقت القائم ، دون إلحاق أى ضرر بالحقوق المكتسبة ، إلغاء الوظائف التى تخلو أو تنخفض مربوط ما يتعذر إلغاؤه. وأبان نسيم أنه قد صدر قرار مجلس الوزراء و الذى يدعو المصالح الأميرية إلى إعادة النظر على هذه القاعدة فى الوظائف المربوطة فى ميزانيتها ، وأنه قد تقرر عدم إنشاء وظائف جديدة إلا لقسم ينشأ جديداً. مبينا أن رؤساء المصالح أمامهم متسعاً من الوقت للعمل بروح الأقتصاد فى جميع أنواع المصروفات ، وأنه على هذا الأساس تم وضع مشروع ميزانية سنه ١٩٢٤/١٩٢٥.

وأشار نسيم أنه باستثناء وزارة المعارف، التى زيدت على ميزانيتها اعتمادات خاصة بتوسيع نطاق التعليم، ومصلحة المساحة التى زيد المربوط لها من جراء إنفاذ النظام الجديد الذى تقرر للتسجيل فى خلال السنه ، فإن الميزانيات العادية – أى ما عدا الأعمال الجديدة– لسائر الوزارات و المصالح قد وضعت بوجه عام طبقاً لما ثبت من إحتياجاتها فى الميزانية السابقة .(١)

وعلى أية حال ، فبعد أن قدم نسيم مشروع الميزانية إلى المجلس فى ٢٦ إبريل، على نحو ما سبق أن أوضح الباحث من قبل ، تقرر إحالته فى نفس اليوم على لجنة المالية التى اجتمعت وأحالته على لجنه الميزانية لدراسته.

وقد عقدت لجنه المالية ثلاث جلسات ولجنة الميزانية عشرين جلسة. وأعدت فى النهاية لجنه المالية تقريراً عن أعمالها فيما يتعلق بمشروع السنه المالية ١٩٢٤/١٩٢٥، يمكن أن يستقى الباحث منه عدة ملاحظات:–

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٤٠ فى ٧ يونيو ١٩٢٤

أولاً:- أشارت اللجنه بأن هذه الميزانية، لايمكن أن تعد دليلاً على سياسة إقترحتها الحكومه وصدق عليها البرلمان وعلى اعتبار أن البرلمان لم يجتمع إلا فى ١٥ مارس، كما أن وزارة المالية لم تتول الحكم إلا فى أواخر يناير ١٩٢٤ ، بعد أن كان مشروع الميزانية قد تم إعداده فى مختلف مصالح الدوله موضحة أن كل ما فعلته وزارة المالية إنها اعادت النظر فى تقرير الإيرادات و المصروفات فخفضت من المصروفات حتى يتيسر لها فى نهاية الأمر تحقيق التوازن بين الدخل و الخرج وحتى لايتعطل تنفيذ الميزانية مدة طويلة من السنه المالية.

ثانياً:- أشارت اللجنة بحرص وزارة المالية على إحترامها للمراقبة البرلمانية من أجل سد كل الطرق التى كان يمكن الالتجاء إليها لمحاولة تخطى البرلمان بخصوص الميزانية وهو عمل تعتقد اللجنه أن مجلس الوزراء بأجمعه يستحق عليه الثناء.

ثالثاً:- تناقشت اللجنه فيما إذا كان من المفيد بقاء جزء عظيم من المال الإحتياطى نقداً . فرأت أن يحسن ألا يترك منه نقداً مبلغا يزيد على ثلاثة أو أربعة ملايين جنيه. وأن يتم توظيف نصف الباقى فى شراء سندات ديون الحكومة المصرية و النصف الأخر أذونات على خزائن حكومات أجنبية يكون مركزها المالى من الدرجة الأولى. وقد رأت اللجنه المالية الموافقة على رأى وزارة المالية من ضرورة عدم المساس بالمال الإحتياطى إلى ما بعد وضع سياسة مالية مبنية على درس جميع المشروعات الكبرى التى تواجه البلاد درساً وافيا وأنه يجب أن يكون لمصر مال إحتياطى على إختلاف ما هو قائم فى البلاد الأخرى، لأن موارد الدخل فى الميزانية محدودة وضيقة كما أن الإمتيازات الأجنبيه فى مصر تحد من مقدره الحكومه المصرية فى فرض الضرائب مما يحول دون أقسام الميزانية بالمرونه اللازمه.

رابعاً:- الملاحظ أن ضريبة القطن كان قد خفضت فى عام ١٩٢٢ من ٣٥ قرشاً عن القنطار إلى ٢٥ قرشاً مع إعفاء السكرتو. ولقد أثارت مسألة إلغاء هذه الضريبة مناقشات طويلة ، وقد رأت اللجنه المالية احترام المبدأ الذى سبق أن أشارت إليه ، وهو عدم المساس بالإيرادات من جهة ، وعدم إمكان مس المال الإحتياطى من جهة أخرى. إضافة إلى أن المشروعات الحيوية الكبرى التى تحتاج إليها البلاد كمشروع نشر التعليم الأولى المجانى وتنظيم قوى الدفاع عن البلاد على اختلاف أنواعها ، وتحسين الحاله الصحية العمومية وتنفيذ مشروعات الرى و الصرف ، وإحياء الأراضى البور. كل ذلك يستلزم أموالاً كثيرة ، مما يجعل الواجب فى الوقت القائم ، وهو التفكير و البحث عن الوسائل التى يكون من شأنها زيادة إيرادات الميزانية لا محاولة حذف أو تخفيض اى مورد من الموارد القائمة. ورأت اللجنة أن النظر فى هذه الضرائب وعدالة توزيعها يكون عند البحث عن الموارد التى يمكن أن تواجه المصروفات التى من المتوقع أن تزداد زيادة كبيرة بسبب المشروعات السابق الإشارة إليها. وقد رأى أحد أعضاء اللجنة ضرورة إلغاء هذه الضريبة وسد النقص الذى يحدث بسبب ذلك من المال الإحتياطى . ورأى ثلاثة آخرون تخفيض هذه الضريبة إلى ١٥ قرشاً عن القنطار ولكن اللجنة قررت بقاء هذه الضريبة على أصلها فى ميزانية ١٩٢٥/١٩٢٤ للأسباب التى سبق الإشارة إليها .(١)

و الملاحظ أنه لم تحدث مناقشات طويلة فى باب من أبواب الإيرادات سواء فى لجنه المالية أو فى مجلس النواب الا بخصوص ضريبة القطن.

---

(١) تقرير لجنه المالية عن مشروع ميزانية الدوله ١٩٢٥/١٩٢٤- ملحق لمضبطة الجلسة الأربعين لمجلس النواب،٧ يونيو ١٩٢٤

هذا وقد تضاربت آراء بعض النواب بشأن ضريبة القطن هذه. فالبعض منهم[1] طالب بإلغاء هذه الضريبة على الفور لأنها غير عادله، فى حين رأى البعض من النواب[2] وجوب تخفيض هذه الضريبة إلى ١٥ قرشاً للقنطار ونادى أصحاب هذا الرأى بأنه قد يتبارد إلى ذهن البعض أن المبلغ المطلوب حذفه من الضريبة يمثل مليون وربع من الجنيهات فى حين أن حقيقته هو(٢٧٥ ألف جنيه) على اعتبار أن المحصول يبشر بزيادة تساعد على إنقاص المبلغ المطلوب حذفه من الإيرادات خاصاً بإلغاء هذه الضريبة هذا فضلاعن أن ما يتوفر من الميزانية يكفى لذلك .

ورأى ثالث[3] إتجه تفكيرة إلى أنه طالما أن الأجانب يشاركون المصرين فى دفع هذه الضريبة، " وكان ذلك غير ميسور إلى وقت صدور القانون الخاص بها فلنحتفظ بها ولننتفع باشتراك الأجانب معنا " ووجهة نظر أصحاب هذا الرأى أنه يجب التصديق على الإيرادات كما هى ، " وأنه إذا أردنا الإصلاح فإنما نريده لهذا الفلاح الذى يحمل أعباء هذه الضرنب" . " وأشار هؤلاء إلى أن الدستور نص على ضرورة نشر التعليم وجعله إجبارياً "وهوالذى سيتعلم فمالنا نطلب إصلاحاً للفلاح وفى الوقت نفسه نرغب فى رفع الضرائب عن كاهله ، ومع ذلك لو كان عبء هذه الضريبة واقعاً على الفلاح وحده لكنا نحن أول من يحتج عليها، وإنما تقع

---

(١) يمثل هذا الرأى النائب أحمد رمزى بك - أنظر تفاصيل المناقشات فى: مضابط مجلس النواب، الجلسة ٤١ فى ٨ يونيوسنه ١٩٢٤

(٢) من أنصار هذا الرأى النائب وهبه القاضى بك - نفس الجلسة

(٣) يمثل هذا الرأى عبد الرحمن عزام - الجلسة ٤١فى ٨ يونيو ١٩٢٤

على الممولين بصفة خاصة الذين يبيعون الأقطان بكثرة فى هذه البلاد، ولا أقول إنها تقع على هؤلاء فقط بل تتناول المستهلكين أيضاً ويشاركهم فى ذلك أناس حتى فى إنجلترا نفسها " .

وأصر بعض النواب، على أن يكون أول عمل للهيئة النيابية الجديدة. فيما يتعلق بالمسائل المالية، دفع الظلم عن المزارعين لاسيما الصغار "الذين هم أولى بخمسة قروش أوعشرة لاسيما وأن الميزانية لا تتأثر إذا وقع هذا النقص. أما ما يقال من أن ضريبة القطن قد يكون إحتياطيا لما تتطلبه الوزارات فمعنى ذلك أنهم يريدون إيجاد إحتياطى للإحتياطى ". [١]

وهناك بعض النواب، ممن رأوا إستمرار ضريبة القطن على الممولين الذين يملكون عشرين فدانا فأكثر وإعفاء الملاك الذين يقل تكليف أطيانهم عن عشرين فدانا.[٢] فى حين رأى البعض رفع ضريبة القطن بأكملها.[٣]

ورداً على اقتراحات النواب التى أبديت بشأن ضريبة القطن. ألقى توفيق نسيم بياناً فى مجلس النواب بجلسه ٨ يونيو ١٩٢٤ أشار فيه إلى أن الحكومة توافق اللجنه المالية على استبقاء تلك الضريبة، وبديهى أنها تعارض مثلها فى إلغائها أو إنقاصها وأوضح نسيم أهم الموارد التى تعتمد عليها الحكومه فى الإنفاق على مطالبها هى الضرائب العقاريه و الرسوم الجمركية .أما ما عداها من الضرائب

---

(١) رأى النائب وهبة القاضى بك – الجلسة ٤١ لمجلس النواب فى ٨ يونيوسنه ١٩٢٤

(٢) إقتراح مقدم من النائب الدكتور نجيب إسكندر، إلى مجلس النواب بجلسه ٨ يونيو ١٩٢٤

(٣) إقتراح مقدم من النائب سراج الدين شاهين باشا،إلى مجلس النواب بجلسه ٨ يونيو ١٩٢٤

فقليل بالنسبة إليها خصوصاً إذا أخذت تلك الضرائب الصغيرة كوحدات على حدتها وجميع هذه الضرائب ما عدا الأولى غير ثابتة فى الحقيقة وهى تتبدل وتتغير بتغيرالظروف وتقلب الأحوال.

ونوه نسيم بأنه من المعلوم أن الضرائب العقارية لايمكن زيادتها أو مسهُا أى لايمكن تعديلها إلا بعد مضى خمس سنوات. وكذلك لايمكن زيادة الرسوم الجمركية إلى فى عام ١٩٣٠ عندما تنتهى الإتفاقات المبرمه مع الحكومه المصرية و الدول الأجنبية فى هذا الشأن. (١)

وأضاف نسيم بأن الضرائب الصغيرة كضريبة القطن ورسم الإنتاج ورسوم الحفر فهى قليلة بالنسبة لغيرها من الموارد الكبيرة الأخرى، ولا يمكن أنتتغير إلا تبعا للظروف فضريبة القطن تزيد وتقل حسب المحصول. " وأنه إذا تقرر ذلك وجب علينا كحكومة وهيئة نيابية وكأفراد عند إدخال تغييرأو تعديل فى مورد من موارد الإيرادات أن نفكرفى الاستعاضة عنه بغيره لأننا مقيدون بقيود تعرفونها، وهى الإمتيازات الأجنبية التى لاتجيز لنا فرض ضرائب جديدة كضريبة الإيراد على الأجانب المستحوذين على التجارة و الصناعة أكثر من غيرهم . ونوه نسيم أنه من هذا المنطلق فلا يمكن إلغاء مصروفات أو بعض مصروفات لتبرير إلغاء إيراد أو بعض إيراد، وذلك لأن الحكومة أو بالأحرى وزارة المالية قدرت الإيرادات تقديراً دقيقاًبدون مغالاه أو مبالغة وكذلك بحثت وزارة المالية المصروفات بحثاً مستفيضاً وناقشت المصالح وباقى الوزارات حتى أوصلتها إلى الحد الذى يبقيه فى الميزانية.

---

(١) بيان توفيق نسيم وزاير المالية فى مجلس النواب، الجلسة ٤١ فى ٨ يونيو ١٩٢٤

وألمح نسيم " أننا قادمون على مشروعات هامه كبرى تتعلق بنهضة البلاد من الوجهة العلمية و الإقتصادية و الزراعيـة و الصحية وغيرها من دواعــى الرقـى و الفلاح " وأضاف قائلاً " يجب علينا قبل أن نفرح بإلغاء ضريبة القطن أن نفكر فيما يحل محلها، ولقد أصبح تأثير هذه الضريبــة غير عظيم بل أنـه يكاد يكـون معدومـا، مبيناً أن هذه الضريبة " فرضت بسبب غلاء المعيشة الذى لا يزال أثره باقياً إلـى الأن موضحاً بأنه " لايكفى لهدم دخل أى إيراد هدم مصروف فى مقابلة بل يجب علينا قبل هدم أى أساس أن نفكر فى بناء أساس مكانه " .

وترتيباً على ذلك، رأى نسيم ضرورة إبقاء ضريبــة القطـن كمـا هـى، مـن أجـل الإنفاق منها على مشروعات عامه هامة كالنقابات الزراعية أو شركات التعاون. ونوه نسيم بأنه قد يعترض البعض بأن هذه النقابات ليست قائمة الأن، إلا أنـه قد تـم بحـث إنشائها كما وضع لها نظام بالفعل وقبلت الحكومة مبدئياً أن تمدها بمساعدة مالية ثـم لم ينفذ ذلك لقيام نزاع بين وزارة المالية والزراعة للإشراف على هذه النقابات [1].

وأشـار نسيم فـى النهاية إلـى أن الضرائـب علـى اختـلاف أنواعهـا حمـل ثقيـل توجيه الحياه للقيام بنفقات الحكومة التى عليها واجب المحافظة على الأمن و العدالـه و الصحة وغيرها " وألمـح نسيم بـأن مـن يطـالب مـن النـواب بتخفيض الضريبـة أو إلغائها يغيب عن بـالهم أن هنـاك طـوارىء قد تطـرأ فـلا تجـد الحكومـه المـال الكـافى لمقابلتهـا، وقـد يحـدث أن تطلـب بعـض المصـالح اعتمـادات إضافيـة فـى خـلال السـنة المالية.

وفى النهايـة ذكـر تـوفيق نسـيم بأن ضريبة القطن يشترك فى تحملها المصرى

---

(١) بيان توفيق نسيم فى مجلس النواب، الجلسة ٤١ فى ٨ يونيو ١٩٢٤

وغير المصرى ولقد لقيت الحكومة صعوبة كبرى مع الدول الأجنبية عند تقرير هذه الضريبة وأنه إذا أراد النواب تعديلها بالتخفيض أو الإلغاء ، فإنه من الصعب إعادة تقرير هذه الضريبة فى المستقبل إذا رغب أعضاء البرلمان فى ذلك وطلب نسيم من النواب الموافقة على هذه الضريبة فى ميزانية ١٩٢٥/١٩٢٤، على أن ميعاد النظر فى أمر هذه الضريبة فى ميزانية الدولة ١٩٢٦/١٩٢٥.(١)

وعلى أية حال، فقد وافق مجلس النواب على رأى توفيق نسيم وأقر إبقاء ضريبة القطن كما هى .

واحتد البعض من النواب عند النظر فى الاعتماد المطلوب فى باب الأموال المقررة بشأن ضريبة الأطيان(٢) وكان مقدراً لها مبلغ (٥,١٩٠,٠٠٠ جنيه) ونعت بعض النواب طريقة فرض هذه الضرائب بالفوضى (٣). وأن ضريبة الأطيان القائمه لاتفرق بين من يملك فدانا وبين من يملك ألف فدان فكل يدفع ضريبة مقررة على عدد أطيانه، " وأن هذه الطريقة ظالمة لأن من يملك فدانا ويدفع عنه جنيهين تتأثر ماليته بدفع هذا المبلغ أكثر ممن يملك ألف فدان ويدفع عنها ألفى جنيه." (٤)

---

(١) بيان توفيق نسيم فى مجلس النواب، الجلسه ٤١ فى ٨ يونيو١٩٢٤

(٢) نص دكريتو ١٠ مايو سنه ١٨٩٩ على أن ضريبة الأطيان تحسب بواقع ٦٤, ٢٨٪ من متوسط الإيجار على أن لا يزيد ما يدفع عن الفدان الواحد على ١٦٤ قرشا ونص هذا الدكريتو على أن لا يحدث تعديل جديد من شأنه زيادة الضريبة قبل ثلاثين عاما مع استثناء الأراضى التى يتحول ريها إلى صيفى " دكريتو ١٠ مايو سنه ١٨٩٩ ، مجموعة توفيق نسيم ومراسم ١٨٩٩

(٣) النائب عبد اللطيف الصوفانى بك – جلسه مجلس النواب ٨ يونيوسنه ١٩٢٤

(٤) مضابط مجلس النواب الجلسة ٤١ فى ٨ يونيوسنه ١٩٢٤ – تعليق النائب أحمد فهمى ابراهيم

غير أن لجنة المالية اقترحت تشكيل لجنه للنظر فى كل ما يتعلق بالضرائب وأنه يمكن طرح هذه المسأله عليها وطلب أحمد ماهر - مقرر اللجنة المالية بمجلس النواب - من النواب ضرورة الإسراع فى تشكيل هذه اللجنة لدراسة نظام الضرائب و الرسوم القائمة درساً وافيا لمعرفة ما إذا كان الأساس الذى ترتكز عليه هذه الضرائب مقبولاً وطريقة توزيعها عادلة، وما إذا كانت هناك وسائل لزيادتها فوافق المجلس على ذلك. (١)

و الجدير بالملاحظة عند نظر الميزانية حرص النواب على استمرار الحكومة التدخل فى سوق القطن لحفظ أسعاره وكانت الحكومة قد تدخلت لثلاث سنوات مستمرة فى سوق القطن مشترية وأرجع البعض من النواب أهمية تدخل الحكومة فى سوق القطن إلى أنه لاتوجد أنظمة تحمى الفلاح لعدم انتشار شركات التعاون من جه ولأن نظام البورصه لايساعد الفلاح فى تسويق القطن.

وعلى ذلك، عندما أدرك النواب أنه لايوجد فى الميزانية أيه مبالغ مخصصة لشراء القطن، طالبوا توفيق نسيم بضرورة تدخل الحكومة فى سوق القطن مشترية وذكر البعض من النواب[٢]، " كلنا مزارعون وما دام أن تدخل الحكومة فى هذا العمل لم يكن من ورائه خسارة فلم لا تعدنا بالتدخل للمساعده " .

كما تساءل أحد النواب [٣] قائلا " ما المانع فى شراء أقطان من المال

---

(١) مضابط مجلس النواب الجلسة ٤٤ فى ١١ يونيو سنه ١٩٢٤

(٢) من بينهم النائب عبد اللطيف الصوفانى بك - جلسه مجلس النواب رقم ٤٣ فى ١٠ يونيو ١٩٢٤

(٣) النائب أحمد المليجى بك - نفس الجلسة

الإحتياطى خصوصاً وأن التجربة دلت على ربح الحكومة كلما دخلت السوق . وإذا كان الأمر راجعاً إلى اعتماد المجلس فسيكون المجلس فى موسم القطن معطلاً فأرى من الضرورى جداً أن نقرر من الأن تدخل الحكومة فى السوق لأنها درست المسألة ورأت أن الفائدة محققة للخزينة و للفلاح.

غير أن توفيق نسيم لم يشأ أن يلتزم بوعد للنواب فى هذا الخصوص عندما أرادو أن يسجلوا علية ذلك وأرجعها إلى الظروف. (١)

وأشار إلى أنه من الغريب أن يطلب من الحكومة أن تتدخل فعلاً لشراء أقطان بقصد رفع الأسعار، مع أن رفع الأسعار غير مرتبط بهذا العمل، " ولما يحصل ذلك ،وتريد الحكومة أن تبيع أقطانها تقوم القيامه عليها كما حصل بالفعل من اعتراض أحد أعضاء مجلس الشيوخ مع أن الحكومه لم تبع سوى خمسة ألاف باله، وعلى كل حال فلا يمكن للحكومة أن تعد بشئ . وهذا أمر متعلق بالظروف كما ذكرت و النية حسنه وسنعمل كل ما فيه الصالح. " (٢)

ولعل ما يلفت نظر الباحث فى مشروع ميزانية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ الذى قدمه توفيق نسيم للمجلس، إهتمام النواب بأن يكونوا على بينه من الطريقة التى تتبعها وزارة المالية فى استثمار المال الإحتياطى. وإهتمامهم بمعرفه مقدار هذا المبلغ عند عرض الميزانية. (٣)

---

(١) النائب عبد اللطيف الصوفانى بك أراد أن يسجل وعداً من جانب توفيق نسيم بان الحكومة لا تتوانى عن التدخل فى سوق القطن كمحفظ أسعاره ولكنه، أى نسيم رد قائلاً " تبعاً للظروف "

(٢) مضابط مجلس النواب، الجلسة ٤٣ فى ١٠ يونيو سنه ١٩٢٤

(٣) مضابط مجلس النواب، الجلسة ٤٤ فى ١١ يونيو ١٩٢٤

ويستقى من حوار توفيق نسيم مع النواب وعن لسان توفيق نفسه أن المال الإحتياطى كان يقدر بنحو ١٨ مليونا فتقدم البعض[١] من النواب باقتراح إلى توفيق نسيم بضرورة تقديم وزارة المالية بياناً وافياً عن هذا المال الإحتياطى وتطوراته وكيفية توظيفة وإستثماره من وقت إقفال الحساب الختامى إلى وقت تقديم الميزانية (أى من أول إبريل ١٩٢٣ إلى يناير ١٩٢٤) .

وعلق نسيم على ذلك بالقول بأن مسألة الإحتياطى تتعلق بالمصارف وحساب المصارف لايكون إلا سنوياً، فلا يمكن أن يقدم حساب فى أثناء السنه عن ثلاثة أشهر أو ستة أشهر. [٢]

غير أن البعض من النواب أدرك أن هناك عيباً فى استثمار المال الإحتياطى ،مشيراً إلى أنه يستقى من تقرير لجنه المالية على مشروع الميزانية أنه تم إيداع مبلغ (٤٩,٨٢٤ جنيه) من المال الإحتياطى فى بنك إنجلترا بلندن منذ سنه ١٩٠٧ حتى الوقت القائم (١٩٢٤) بدون فائده وقد عللت اللجنه ذلك أن الحكومه لايمكنها أن تقترض ٢ مليون جنيه إلا بإيداع المبلغ المذكور فضلاً عن ضمنات أخرى وهى سندات ماليه وانتقد النواب هذا التصرف من جانب الحكومة بأنه لايليق بقدرها .[٣]وعندما اتضح للنواب أن الحكومه فى حقيقة الأمر لم تقترض من هذا البنك جنيهاً واحداً ، وأن البنك انتفع بهذا المبلغ ١٧ سنه متصله وأنه إذا كانت الحكومه قد أودعت هذا المبلغ وأخذت عنه فائده لأصبح على الأقل (٨٠,٠٠٠جنيه)

---

(١) النائب محمد توفيق خليل – نفس الجلسة

(٢) جلسه مجلس النواب، الجلسة ٤٤ فى ١١ يونيو ١٩٢٤

(٣) نفس الجلسة

ولعل مما يحسب لتوفيق نسيم في حقيقة الأمر أنه أعلن موافقته على رأى النواب وبأن الحكومه المصرية " مصرة على سحب المبلغ حالاً كما أنها مصممة على ألا تودع مالا فى البنك المذكور مرة أخرى بالكيفية المتقدمه " مما حظى بإعجاب وتصفيق أعضاء مجلس النواب.(١)

وعندئذ انبرى النائب عبد اللطيف الصوفانى قائلاً " هل نستطيع أن نسمع تصريحاً من دولة وزير المالية بأن الحكومة بعد ما مضى من الحوادث تعمد إلى اختيار أضمن الطرق وأحسنها لاستثمار الإحتياطى سواء فى أعمال مأمونه العواقب غير معرضة للخسارة أم فى مشروعات نافعة للبلاد أم فى وجوه تأتى بفائدة أعلى" فأيد نسيم رأيه بأن " هذا من واجبات الحكومة وهذا ما نسير عليه " . (٢)

وهناك ملاحظة أخرى ترتبط بالمال الإحتياطى، وأنه يستقى من تقرير اللجنه المالية عن مشروع الميزانية أن الأموال المودعه فى البنك الأهلى تبلغ أكثر من (١١,٤٣٤,٠٠ جنيه) وأن الحكومة تأخذ عنها ربحاً قدره(٢,٥ ٪) فى حين أن البنك يقرض الأهالى بفائدة (٨,٥٪) وهذه المسالـه كانت مثاراً لاعتراض البعض من النواب أمثال عبد الستار بك الباسل وغيره على اعتبار أنه إذا حل بالبلاد أزمة واقترض المصريون أموالاً من البنك، فيكون ضرر هذه الأموال على المصريين أكثر من نفعها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن البنك الأهلى كان يتمتع بميزه إصدار أوراق من البنكنوت مقداره (٣٢ مليون جنيه) وهو ملزم بحكم الإتفاق أن

---

(١) مضابط مجلس النواب، الجلسة ٤٤ فى ١١ يونيو ١٩٢٤

(٢) نفس الجلسة

يستبقى لديه من الذهب النقدى ما قيمته ١٦ مليون جنيه غير أن الحكومه تساهلت معه فى ذلك، وسمح له بإعفائه من ضرورة استبقاء ضمانة ذهبية بنصف قيمه أوراق البنكنوت فاعترض البعض من النواب على هذه السياسة المالية للحكومة، وطالبوها بإلزام البنك الأهلى بتخفيض الفائدة على القروض التى يمنحها البنك للمصريين كما طالبوا الحكومه بالتدخل لوقف تبعية الجنيه المصرى للجنيه الأنجليزى لأنه فى حالة تطبيق شرط الضمانة الذهبية للبنكنوت لما أصبح سعر الجنيه الذهب ١١١ قرش ولما صارت العملة المصرية تابعة للعملة للجنيه الإنجليزى وضرب البعض من النواب المثل بالعملة الهندية (الروبية) وإنها منفصلة عن الجنية الإنجليزى ولها سعرها الخاص الذى يرتفع كلما زادت صادرات الهند وينخفض فى حالة إنخفاض الصادرات. (١)

أجاب أحمد ماهر- مقرر اللجنه المالية بمجلس النواب - على الشق الأول من اقتراح النائب عبد الستار الباسل بك بأن البنك الأهلى لايمكنه التمييز بين العملاء المصريين وغيرهم بالنسبة للأموال المودعة لديه. وأن التسليف للمصريين وغيرهم خاضع لسعر الفائده، لإدارة البنك أو رغبته.

أما الشق الثانى من الاقتراح فأجاب عنه توفيق نسيم فى بيان موجز مفاده أن الحكومة تتفاوض مع البنك الأهلى لإلزامه بوضع نصف الضمانه عملة ذهبية، وأنه بالرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء يجيز للبنك استبقاء ثلاثة ملايين من الجنيهات فقط كضمانه ذهبية، إلا أن الحكومة تتفاوض معه للعودة إلى القاعدة الأصلية التى تنص على استبقاء نصف المبلغ المودع عملة ذهبية فنال توفيق نسيم إعجاب وتصفيق النواب . (٢)

---

(١) مضابط مجلس النواب، الجلسة ٤٤ فى ١١ يونيو ١٩٢٤

(٢) بيان توفيق نسيم بجلسة مجلس النواب، الجلسة ٤٤ فى ١١ يونيو ١٩٢٤

الفصل الثالث

محمد توفيق نسيم رئيسا للوزارتين

الأولى (٢١ مايو ١٩٢٠ - ١٦ مارس ١٩٢١)

الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣)

قوبلت وزارة يوسف وهبه [١] بالسخط ، لأن تأليفها جاء على أثر إعلان دار الحماية بقدوم لجنة ملنر [٢] التى أدت إلى استقالة وزارة سعيد كما أشار الباحث من قبل[٣]، وإن كان ملنر فى تقريره قد امتدح كلا من يوسف وهبه ، وتوفيق نسيم على ما أبديا من الشجاعة والغيرة الوطنيه بتسلمهما مقاليد الأمور فى أثناء تلك الأزمه التى طالما تعرضت حياتهما فيها للخطر[٤]. ناهيك عن حركات المد الثورى الوطنى والعجز فى مواجهة الأحداث وتعرض الوزراء لسلسلة من الاعتداءات لم تحدث من قبل .أضف إلى ذلك نجاح توفيق نسيم وزير الداخلية فى استقدام أكبر عدد ممكن من العمد والمشايخ للتأييد والتهنئة بمناسبة اعتراف انجلترا بالأمير فاروق وليا للعهد كما أشار الباحث بالإضافة إلى أن يوسف وهبه علم أن السلطان فؤاد على وشك تقديم مشروع للوزارة يتعلق بالرى فى السودان للتصديق عليه ويتكلف أربعة ملايين جنية [٥]. نتيجة للأسباب السابقة رأى يوسف وهبه أنه من الأفضل التقدم باستقالته مبررا ذلك بأسباب صحية [٦] .

---

(١) استمرت وزاره يوسف وهبه فى الحكم من (٢٠ نوفمبر ١٩١٩ -٢١ مايو ١٩٢٠)-فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٠٧

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ١٩١٤ - ١٩٢١ ، الجزء الثانى ،ص١٠٥

(٣) الفصل الثانى (محمد توفيق نسيم وزيرا)

(٤) الأخبار ، العدد ٣٢٧ ، ٢١فبراير ١٩٢١(تقرير لجنة ملنر)

(٥) محمد أنيس (دكتور) ، دراسات فى ثوره ١٩١٩ ، القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص٢٢٨- ٢٢٩ -رسالة عبد العزيز فهمى لسعد زغلول فى مايو ١٩٢٠

(٦) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الأول ، القاهرة . مطبعة شفيق . ١٩٢٦ ، طبعة أولى ، ص٦٩٦

ونتيجة لتلك الأعمال التى قام بها توفيق نسيم والتى سبق للباحث الإشارة اليها ، فقد ارتفعت أسهمه وعلت منزلته لدى السلطان مما دفعه إلى تزكيته وترشيحه كرئيس للوزراء لدى المندوب السامى البريطانى ، لما يتميز به توفيق نسيم من تأثير واضح على زملائه ووضوحه واخلاصه وتفانيه فى خدمة السلطان ونجاحه فى عمله كوزير للداخلية (١).

وبالفعل فقد حقق توفيق نسيم ما كان يصبو إليه وأصبح رئيسا للوزاراء ، ولقد حاول منذ الوهلة الأولى جعل وزارته ذات صبغة إدارية تامة ، انتظارا لما يتمخض عنه الموقف السياسى ، لذلك فقد حصل على ضمان من السلطات البريطانية هذا نصه:-

(لن يتم البت فى مصير جميع المنظمات أو المؤسسات الهامة ذات الصبغة السياسية فى مصر إلا بعد أن يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين)(٢)

وانطلاقا من هذا الضمان وافق أعضاء الحكومة السابقة على الاشتراك فى الوزارة الجديدة بمجرد أن عرض عليهم توفيق نسيم هذا الضمان ما عدا يحيى ابراهيم الذى صمم على الاستقالة مبررا ذلك بأسباب صحية وعائلية (٣).

---

(١) كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص١٧٤

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور)، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٢٢٠

(٣) نفس المصدر

وبالفعل فقد شكل توفيق نسيم وزارته[1] من أعضاء الحكومة السابقة مع الاستعانة بكل من : محمد توفيق رفعت الذى كان يعمل نائبا عاما ، ومحمود فخرى محافظ الأسكندرية ، ويوسف سليمان الذى كان قاضيا فى ذلك الوقت الذى يبدو أن اختياره كان بغرض جعله ممثلا للأقباط فى الوزارة [2].

وبذلك كانت هذه الوزارة امتدادا لوزارة يوسف وهبه ، وهى من الوزارات التى اصطنعها القصر . فلا عجب أنها قوبلت بالسخط العام من الشعب[3]، خصوصا بعد أن أبدى سعد زغلول رأيه فيها قائلا " ان وزارة توفيق نسيم مثل الوزارتين السابقتين مؤلفة من رجال ليس لهم سياسة معينة وليس لهم أى تأثير على الشعب " [4].

وقد أكد توفيق نسيم عشية تسلمه الوزارة أنه وزملاءه قبلوا العمل بالوزارة رغبة فى أن يؤدوا أعمالهم بالحق والصدق وأنهم لم يكن لهم أى مطامع أو مصالح شخصية ، ثم أثنى على الوزارة السابقة وأكد علىمساعدة الصحافة ومنحها بعض الإمتيازات وإعطائها الحرية المطلقة فى النقد طالما أنه متعلق بالمصلحه العامه ، أما عن الحالة الاقتصادية والأمنية فأكد على أن حالهما اليوم أحسن بكثير من ذى قبل

---

(١) شكلت وزارة توفيق نسيم على النحو التالى :- محمد توفيق نسيم للرئاسة والداخلية - أحمد زيور للمواصلات - أحمد ذو الفقار للحقانية -محمد شفيق للأشغال - حسين درويش للأوقاف - محمد توفيق رفعت للمعارف العمومية - محمود فخرى للماليه -يوسف سليمان للزراعه -الوقائع المصرية ، العدد٤٦ ، ٢٢ مايو ١٩٢٠ (عدد غير اعتيادى)

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصـــــريـــة ، ص٢٢٠

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ، الجزء الثانى ،ص١٤٤

(٤) المحروسة ، العدد ٣٤٠١، ٢١ يونيو ١٩٢٠

حتى يعود الهدوء الى الحياة مرة ثانية ، وإعادة النشاط إلى المرافق العامه التى تعطلت بفعل الإضرابات[١]، أما فيما يتعلق بالمفاوضات الدائرة فى لندن فى ذلك الوقت و التى كان يقوم بها الوفد ، فلم يتدخل توفيق نسيم فيها ملتزما بالمبدأ الذى تسير عليه حكومته ، على الرغم أن تلك المفاوضات لم تحقق نتائج ملموسة"[٢].

وقد كانت البلاد تعانى من أزمة اقتصادية ، وتعددت الأسباب التى أدت إلى تلك الأزمة الطاحنة التى عانى منها الشعب فى عهد وزارة نسيم ومنها على سبيل المثال :

أولا:

تأثر البلاد بالحرب العالمية الأولى التىأثرت تأثيرا سلبيا على جميع نواحى الحياة .

ثانيا :

إحجام الناس عن التعامل مع البنوك نتيجة لسوء الحالة" الاقتصادية الأمر الذى حدا بالبنك الأهلى إلى تقليل إصداره الأوراق المتداوله إذ أنها كانت فى عام ١٩١٩ سبعين مليون جنيه ولكنها أصبحت أربعين مليون جنيه فقط ، معنى هذا أن هناك فارقا فى الأوراق المتداولة بلغ ثلاثين مليون جنيه مما أثر تأثيرا سلبيا على الناحية" التجارية"

(١) المحروسة ، العدد ٣٣٨٢ ، ٢٦ مايو ١٩٢٠ -حديث توفيق نسيم

(٢) محمد أحمد فرغلى ، عشت حياتى بين هؤلاء ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٨٤ ،ص٢٧

والصناعية فى ذلك الوقت [1].

ثالثا:-

ازدياد حركة الهجرة إلى الخارج نتيجة لارتفاع مستوى المعيشه الناتج عن ارتفاع أسعار القطن فى عام ١٩١٩ ، وتمثلت هذه الحركة فىهجرة الأجانب والمصريين وبخاصة الطلبة المصريين الذين قاموا بشراء الفرنكات بالعملة المصرية مما أدى الى انخفاض قيمة الجنيه المصرى .

رابعا :-

كساد الحركة التجارية وتوقفها توقفا تاما مما أدى إلى هبوط الأثمان فى الخارج والقطن فى الداخل .

خامسا:-

تخوف المشتغلين بالمقاولات التجارية من مستقبل السوق ، بالإضافة إلى عدم رغبة البنوك فى الإقراض ، بخلاف ما كان قائما فى ١٩١٩ ، مما أدى إلى سوء حالة التجار التى استحقت الرثاء . وارتفاع أسعار الفائدة وارتباك الحالة الاقتصادية [2] .

وحرصا من جانب وزارة المالية على إيجاد حلول إيجابية لتلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة فقد رأت أنه يجب ترشيد الإنفاق ، لذلك فقد قامت بإرسال منشور إلى المصالح والوزارات لترشيد النفقات ، تخبرهم فيه بالاقتصاد فى النفقات بحيث تتفق النفقات

---

(١) الأفكار ، العدد ٤١٤٣، ١٧ يناير ١٩٢١

(٢) نفس المصدر ، نفس العدد

العادية فى السنه المالية ١٩٢١ -١٩٢٢ مع أرقام الميزانية الحالية التى تنتهى فى ٣١ مارس ١٩٢٠ ، بسبب توقع النقص فى الميزانية فيما يتعلق بالجمارك ومصلحة السكك الحديدية ورسوم التسجيل(١) .

وفيما يتعلق بالنقص فى الجمارك ، فان البعض أرجع ذلك إلى عدم قدرة التجار على استلام ما لهم من البضائع الموجودة فى مخازن الجمارك لانعدام السيوله الماليه لديهم .

ولقد كان لكساد القطن أثر عظيم فى انخفاض موارد السكك الحديدية حيث إن التجار كانو ينقلون أقطانهم فى عام ١٩١٩ عن طريق السكك الحديدية فى الوقت الذى كانت فيه السوق رائجة ولكنهم فى تلك الأزمة وجدوا بديلا آخر فى نقل أقطانهم عن طريق السفن ، غير مبالين بتأخير أو تأثر بضائعهم . كما أن حركة السفر والانتقالات كانت رائجة نظرا لارتفاع مستوى المعيشة مما كان يشجع الزراع على ركوب الدرجة الثانية على الرغم من ارتفاع أسعارها .

كما كان هناك أثر عظيم ترتب على قلة حركة البيع والشراء لعدم وفرة المال ، فقد انخفضت مصاريف التسجيل على الرغم من أن المحاكم ستحصل على رسم كبير من قضايا الإفلاس ولكن هذا لن يعوضها بأية حال عن الأموال التى كانت تتقاضاها كرسوم تسجيل لعقود الأطيان والعقارات . (٢)

ونتيجة لهذه الأزمة الاقتصادية فقد ارتفعت الاسعار ارتفاعا شديدا واختفت

---

(١) نفس المصدر ، العدد ٤١٥١، ٢٦ يناير ١٩٢١

(٢) نفس المصدر ، نفس العدد

معظم السلع الضرورية من الأسواق [1]

ومساهمة فى حل الأزمة قرر مجلس الوزراء بجلسته فى٢٦ يونيه ١٩٢٠ صرف منحة اجمالية ١٠٪ من الماهية السنويه فى أول سبتمبر ١٩٢٠ ومنحة أخرى فى أول مارس ١٩٢١ على أن يكون الحد الأقصى مائة جنيه لكل منحة . [2] كما قرر صرف إعانة خاصة تدفع على مرتين للموظفين والخدمة للخارجين عن الهيئة والعمال باليومية [3]. مع زيادة المعاش لإمتصاص غضب الجماهير ومساعدتهم على مواجهة أعباء المعيشة [4]، ومنها إرتفاع أسعار اللحوم التى بلغت الشكوى منها عنان السماء [5] ، فقد إهتمت بها مصلحة التموين إهتماما كبيرا وأرسلت إلى الأناضول والسودان لاستيراد كميات من البقر والماشية وبدأت فى توزيعها على القصابين وكان من نتيجة ذلك أن بدأت الأسعار فى الهبوط [6].

ولكن تأخر وصول الماشية واللحوم من السودان نظرا لانتشار وباء الطاعون

---

(١) كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص١٧٤

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٥٧، أول يوليو ١٩٢٠

(٣) الأهرام ، العدد ١٣٢١٢، ٢٤أغسطس ١٩٢٠

(٤) الوقائع المصرية ،العدد ٥٧ ، أول يوليو ١٩٢٠ ؛الأهرام ،العدد ١٣٢٠٨ ، ٢٠ أغسطس ١٩٢٠

(٥) المحروسة ،العدد ٣٤٣٦ ، ٦ أغسطس ١٩٢٠

(٦) وادى النيل ،العدد ٣٤٠١، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٠ ؛الأهرام ، العدد ١٣٣٥٧ ، ١٢ فبراير ١٩٢١

البقرى فى الأبيض وكردفان[١]، وبدأت مصلحة التموين كذلك فى فتح محال كبيرة لتوزيع اللحوم والقضاء على أطماع القصابين [٢]، وذلك لإعطائهم لحوما من المصلحة لبيعها بالثمن الذى يفرض عليهم فى مقابل أجر على كل رطل [٣] . ونتيجة لتلك الجهود التى قامت بها الحكومة فقد بدأت الأسعار فى الإنخفاض تدريجيا ، ولقد بدأت الازمة فى الانفراج تماما بحلول شهر مارس ١٩٢١، لذا قررت الحكومة وقف استيراد اللحوم من الخارج نهائيا [٤].

ومبادرة من الحكومة فى ايجاد حلول مناسبة للأزمة المتعلقة بنقص المواد الغذائية كالبيض التى تعانى منها البلاد نظرا لقلة الدواجن فقد إجتمع المجلس الاستشارى الوزارى لبحث الأزمة وقرر منع تصدير البيض للخارج [٥] ، لكن بعد انفراج الأزمة تقرر السماح بتصدير نحو ٢٥ مليون بيضه سنويا [٦].

ونتيجة لقلة الأراضى المنزرعة قمحا فى عام ١٩٢٠ بمقدار ٣٠٠ ألف فدان عن

---

(١) المحروسة ،العدد ٣٥٣٤، ٨ ديسمبر ١٩٢٠

(٢) نفس المصدر ، العدد ٣٤٨٦، ١٢ أكتوبر ١٩٢٠

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٤٠٢، ٢٩ أكتوبر ١٩٢٠

(٤) نفس المصدر ، العدد ٣٥١١، ٤ مارس ١٩٢١

(٥) وادى النيل ، العدد ٣٤٠١ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٠

(٦) نفس المصدر ، العدد ٣٤٦٦ ، ١١يناير ١٩٢١

العام الذى سبق حدث نقص فى إنتاجه [١] وعلى ذلك قرر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٩مايو ١٩٢٠ وقف تحصيل الرسوم الجمركية المفروضة على القمح والدقيق الوارد من البلاد الأجنبية كما قرر فى جلسته فى ٢ أكتوبر الترخيص لوزارة المالية بالاستمرار فى استيراد الحبوب من الخارج كما ناشد المجلس اصحاب الأطيان ضرورة العمل على عدم تقليل المساحة المخصصة لزراعة الغلال حتى لا يعرضوا أبناء الوطن لخطر المجاعة [٢].

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة من قبل الحكومة لمواجهة تلك الازمة الطاحنة ، استمر ارتفاع أسعار الدقيق الاسترالى ، مما أدى إلى إحجام الغالبية العظمى من أفراد الشعب عن شرائه وتهافتهم على شراء الدقيق البلدى [٣] وقد أدى ذلك إلى انخفاض سعر الدقيق الاسترالى وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت أسعار الخبز مرتفعة ،وأرجعت الحكومة ذلك لجشع أصحاب المخابز الذين صبوا إهتمامهم على الأرباح الطائلة غير مبالين بمعاناة الشعب [٤] .

لذلك وجدت مصلحة التموين نفسها مضطرة إلى إنقاص أسعارالدقيق الموجود لديها بعد أن هدد أصحاب المخابز بعدم التعامل معها بالاضافة إلى خشية

---

(١)حاجة القطر المصرى وقتئذ تتطلب زراعة مليون و٤٠٠ ألف فدان على الأكثر بينما ما تم زراعتة قمح فى عام ١٩٢٠ مليون ومائة فدان فقط –المحروسة ، العدد ٣٥٣٦ ، ١٠ ديسمبر ١٩٢٠ ؛ وادى النيل ،العدد ٣٤٠١ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٠

(٢) نفس المصدر ، العدد ٣٣٨١ ، ٥ أكتوبر ١٩٢٠

(٣) المحروسة ، العدد ٣٥٣٦ ، ١٠ ديسمبر ١٩٢٠

(٤) الافكار ، العدد ٤١٦٨ ، ١٢ فبراير ١٩٢١

تعرض الدقيق الموجود لديها للتلف وإنتهاء مدة الصلاحية [1] .

ونظرا للانخفاض المستمر فى الأسعار عالميا ، فقد قامت وزارة المالية بإصدار منشور تهيب فيه بالمصالح الحكومية والوزارات بضرورة الحرص عند ابرام العقود الخاصة باستيراد الأصناف إلى القطر المصرى بجعل مدة هذه العقود قصيرة الأجل وبخاصة عقود المواد الغذائية والمواد الخام[2] .

ويبدو أن الحكومة ،قد أرجعت السبب الحقيقى وراء أزمة السكر إلى قلة محصول قصب السكر ؛ لتهافت الزراع على زراعة مساحات كبيرة من القطن ، وعلى ذلك قررت الحكومة زيادة أجور نقل قصب السكر بطريق السكك الحديدية اعتبارا من ٣ نوفمبر ١٩٢٠ [3] ، وكذلك تجديد الاتفاق مع شركة السكر والتكرير العمومية على توزيع السكر فى مصر والسودان[4] وأيضا منع استيراد السكر إلى القطرالمصرى حتى أول فبراير ١٩٢٢ إلا بتصريح خاص [5] .

ونتيجة لارتفاع أسعار الخضروات استأجرت مصلحة التموين أراضى واسعة فى الخانكة وأرض أخرى قريبة من القاهرة لزراعتها بالخضروات ، لبيعها بأسعار ميسرة

---

(١) الأفكار ، العدد ٤١٧٩ ، ٢٨ فبراير ١٩٢١

(٢) الأخبار ، العدد ٢٤٨ ، ١٦ ديسمبر ١٩٢٠

(٣) المحروسة ، العدد ٢٣٨٢ ، ٢٦ مايو ١٩٢٠

(٤) الأخبار ،العدد ٢٨٦ ، ٣٠ يناير ١٩٢١ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ٩ ، ٣١ يناير ١٩٢١

(٥) الوقائع المصرية ، العدد ١٠ أول فبراير ١٩٢١ (غير اعتيادى)

تناسب أهالى العاصمة كحل للمشكلة [1].

وفيما يتعلق بمحصول الأرز ، ونتيجة لوجود فائض بالأسواق ،فقد قررت الحكومة السماح بتصديره للبلدان الأجنبية [2] دون قيد أو شرط [3].

وفى الوقت الذى استطاعت الحكومة السيطرة على العديد من الشكلات الاقتصادية التى واجهتها فى تلك الفترة ظهرت مشكلة جديدة لم تكن فى الحسبان ، ألا وهى الانخفاض المفاجىء فى أسعار القطن فى الاسواق العالمية ، تلك المشكلة التى أفقدت الحكومة توازنها ، وأرجع الاقتصاديون السبب فى الانخفاض المفاجىء إلى ارتفاع أسعار القطن ارتفاعا غير عادى فى سنه ١٩١٩ أدى الى تيار من البذخ والغرور المالى الذى عم العالم المتمدين بعد وقف الحرب مما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع الحاجيات[4]، وبلغت الزيادة فى أسعار القطن المصرى ٣٠٠ فى المائة فى آن واحد ،أدى ذلك الى تضاعف المساحة المنزرعة قطنا فى هذا العام وبلغت ١٨٢٧٨٨٨ فدان منها ١٣٧٨٥٢١ فى الوجه البحرى و٤٤٩٣٦٧ فى الوجه القبلى

---

(١) وادى النيل ، العدد ٣٣٨٣ ، ٧ أكتوبر ١٩٢٠

(٢) البلدان الأجنبية التى يصدر إليها الأرز المصرى هى ' فلسطين – سوريا –الأستانة وبلدان أخرى ' الإخبار ،العدد ٣٢٥ ، ١٦ مارس ١٩٢١

(٣) الحكومة المصرية تستورد الارز المسمى رانجوان ؛ سيجون –وادى النيل ، العدد ٣٤٩٤ ،١٢ فبراير ١٩٢١

(٤) الأفكار ، العدد ٤١٤٣ ، ١٧ يناير ١٩٢١ – الأهرام ،العدد ١٣٣٤٦ ، ٣١ يناير ١٩٢١ ، 'مذكرة بشأن مجلس مباحث القطن ' ؛ وادى النيل ، العدد ٣٤١٤ ،١٢ نوفمبر ١٩٢٠ ' تقرير وزارة الزراعة عن القطن'

وهـى أكبر مسـاحة زرعت قطنـا فـى مصـر حتـى تاريخـة[١]، آخذيـن فـى الاعتبـار أن محصول القطن أصيب بنكبتين إنخفاض إنتاجه وسوء محصوله، وانخفاض سعره مما عرض الزراع لخسائر فادحة وهدد الأراضى الزراعية تهديدا لم يكن ينتظر [٢]. وأرجـع البعض هذا العجز فى المحصول بسبب الأحوال الجوية وزيـادة التكـاليف التـى تتطلبهـا زراعة القطن رغـم انخفـاض معدل الانتـاج اذ بلـغ متوسـط إنتـاج الفدان٣،٣٨ قنـاطير للفدان ،وتزيد حدة الأزمة بعدم الإقبال على شـراء المنسـوجات القطنيـة ، وعدم وجـود الأسواق الرائجة لتصريفها[٣].

فى الوقت نفسه لاحت بالأفق بادرة أمـل وهـى استئنـاف العلاقـات التجاريـة بيـن إنجلترا وروسيا الأمر الذى أعطى بريقا من الأمل لانتعاش سوق القطن المصـرى ؛ لأن معظـم المنسـوجات القطنيـة تقـوم مصـر باسـتيرادها مـن انجلـترا وأن القطـن المصـرى يوشك كلـه أن يصـدر إلـى بـلاد الإنجليز التـى كـانت تعـانى من الكسـاد وهبـوط أثمـان المنسوجات القطنية وبالتالى قل الطلب علـى القطن المصرى ولـم تعد فـى حاجـة إليـه وهبطت أسعاره هبوطا سريعا محليا[٤].

ومساهمة من الحكومة فى مواجهة تلك الأزمـة التـى تعرضـت لهـا البـلاد قـامت بإتخـاذ العديد مـن الإجـراءات منـهـا إصـدارمرسـوما بمنـع زراعـة القطـن فى أراضى

---

(١) الأخبار ، العدد ٢٢٣ ، ١١ نوفمبر ١٩٢٠ ، المحروسة ، العدد ٣٤٥٣ ، ١ سبتمبر ١٩٢٠ ؛ الأهـرام ، العدد ١٣٣٥٨ ، ١٢ فبراير ١٩٢١ – " الحالة المالية والاقتصادية فى مصر سنه ١٩٢٠ "

(٢) المحروسة ، العدد٣٤٨٤ ، ١٩ أكتوبر ١٩٢٠

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٤١٤ ، ١٢ نوفمبر ١٩٢٠

(٤) نفس المصدر ، العدد ٣٤٦٥ ، ٩ يناير ١٩٢١

الحياض فى الوجة القبلى وعدم جواز زراعة ما يزيد عن ثلث " الحيازة " قطنا[1]، وقوبل المرسوم بالبشر والترحاب ، وارتاح له المزارعون والتجار والمتفائلون بالخير وعودة الرخاء[2]. لذلك قررت الحكومة منع خلط أى نوع من أنواع القطن بنوع آخر ، ومنع خلط أى نوع من أنواع البذرة الإ بترخيص من الحكومة ، وذلك للمحافظة على جودة القطن[3].

وكذلك أيدت الحكومة اقتراحا نافعا من قبل الصحافة يرمى إلى إيجاد جمعيات تعاون زراعية فى جميع أنحاء القطر ، كى تباشر الأعمال المتعلقة بالزراعة ، ومنها شراء وبيع الحاصلات الزراعية ولاسيما القطن ، وقررت إنشاء قسم خاص فى وزارة الداخلية لتسهيل ما يبذل من مجهودات فى هذا السبيل[4].

وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٤ مارس ١٩٢١ إيقاف تنفيذ قانون حلج القطن نمرة ٢٩ لسنه ١٩٠٩ -كما قرر المجلس إيقاف القيود المختصة بحفظ بذرة القطن ، والقطن غير المحلوج ما بين أول مايو وأول أغسطس فى مخازن تتوافر فيها الضمانات التى تطلبها وزارة الزراعة لمنع حرب فراشة الدودة القرنفلية [5].

---

(١) المحروسة ، العدد ٣٥٣٤ ، ٨ ديسمبر ١٩٢٠

(٢) وادى النيل ، العدد ٣٤٤١ ، ١٤ ديسمبر ١٩٢٠

(٣) الاخبار ، العدد ١٨٨ ، ٧ اكتوبر ١٩٢٠

(٤) وادى النيل ، العدد ٣٤٤٣ ، ١٦ ديسمبر ١٩٢٠

(٥) الوقائع المصرية ، العدد ٢٥ ، ١٤ مارس ١٩٢١

وكذلك قرر المجلس شراء القطن من صغار المزارعين بمقادير لا تزيد عن مائـة قنطار كما حدث أثناء الأزمة المماثلة فى عام ١٩١٤ ، على أن يبدأ الشراء إبتداء من ١٨ مارس ١٩٢١ ، كما وافق المجلس على منح سلف على القطن بناء على إتفاق تـم بين الحكومة والبنك الأهلى وقرر المجلس منح سلفيات من البنك الزراعى المصرى(١).

ورغبة من الحكومة فى تنظيم وجمع وتوسيع نطاق الأبحاث لمساعدة المزارعين على تحسين أصناف القطن ومواجهة الأمراض– التى يتعرض لها محصول القطن– فقد قرر المجلس تأليف مجلس مباحث القطن (٢) .

وكذلك إتخذ توفيق نسيم قرارا – بصفته وزير الداخلية – بإعداد لائحـة لتجارة القطن بالقطاعى فى مدينة الإسكندرية بغرض مكافحة سرقة الأقطان (٣).

على الجانب الأخر صدق المجلس على الإنعام بنيشان الفلاحة من الطبقة الأولـى على المسيو " جان سكلاريدس "إعترافا بالخدمات التى أداها للبلاد باستنباط بذرة القطن التى مازالت معروفة باسمه حتى الأن وأدت زراعتها إلى زيادة المحصـول وتحسن فـى رتبة القطن عادت على البلاد بملايين الجنيهات وأعطتهم شهرة عالمية (٤).

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٢٣ ، ٧ مارس ١٩٢١ ؛ الأهرام ، العدد ١٢٥٦٠ ، ٥ مارس ١٩٢١

(٢) تم تأليف المجلس من المفتش العام بوزارة الزراعة رئيسا ، وعضوية مدير معمل التحليل الكيماوى ، ومدير قسم النباتات ، ومراقب مصلحة التطعيمات ، ومفتش مشروعات وزارة الأشغال ، ورئيس معمل الكيمياء ، ومدير القسم الزراعى فى مصلحة الأملاك والنباتات – الأخبار ، العدد ٢٨٦ ، ٣٠ يناير ١٩٢١ – جلسة ٢٨ يناير ١٩٢١ ؛ وادى النيل ، العدد ٣٤٨٢ ، ٢٩ يناير ١٩٢١

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٥٤ ، ٢١ يونيو ١٩٢٠

(٤) نفس المصدر ، العدد ٩٣ ، أول نوفمبر ١٩٢٠

كما ظهرت أزمات أخرى فى عهد وزارة نسيم الأولى ، مثل أزمة المساكن وهى آخر الأزمات الناتجة عن الحرب وأصبحت الشغل الشاغل للجمهور الذى يشكوا من ضيق المسكن أو عدم توفير حياة كريمة[1] ونتج عن ذلك ارتفاع أجور المساكن ارتفاعا يعجز عنه الكثير من السكان ، خاصة الفقراء مع ارتفاع أثمان مواد البناء والتعمير ، ولكنها فى متناول الهيئات والأفراد والجماعات الذين يريدون أن يستثمروا أموالهم فى بناء المساكن[2] ، من هذا المنطلق وحلا للأزمة التى أصابت الطبقتين ، الوسطى ، والدنيا بحاله من اليأس والإحباط . أولت الحكومة إهتماما خاصا بهذه الأزمة [3] ، وقد خصصت لها ثلاث جلسات وقررت الحكومة فى جلستها المنعقده فى ٩ يناير ١٩٢١ التصديق على ضمان وزارة المالية لشركة هليوبوليس للمقاولات لدى البنك العقارى على ٦٠٠ ألف جنيه لبناء ٦٠٠ مسكن لموظفى الحكومة ومستخدميها شريطة ألا يزيد إيجار ٢٠٠ مسكن منها على خمسة جنيهات فى الشهر للمسكن الواحد وشريطة ألا يزيد إيجار المساكن الأخرى عن ١٠٪ من نفقة البناء دون احتساب ثمن الأراضى [4] ، وتم توقيع العقد بين شركة هليوبوليس والبنك العقارى ، وبمقتضى هذا العقد يجوز للموظفين أن يقوموا بشراء تلك المساكن على أن يدفع الثمن على دفعات فى مدة محددة ، وشرعت الشركة فى بناء ثلاثين منزلا كخطوة أولى بعد أن أوصت الحكومة بمنح التسهيلات والتأمينات لمقاولى البناء [5].

---

(١) وادى النيل ، العدد ٣٤١٠ ، ٧ نوفمبر ١٩٢٠

(٢) نفس المصدر ، العدد ٣٣٨٦، ١٠ أكتوبر ١٩٢٠

(٣) نفس المصدر ، العدد ٣٥١٨ ، ١٢ مارس ١٩٢١

(٤) الأفكار ، العدد ٤١٣٧ ، ١٠ يناير ١٩٢١ ' مصر الجديدة حاليا '

(٥) وادى النيل ، العدد ٣٤٨٦ ، ٣ فبراير ١٩٢١

ومراعاة للمصلحة العامة كان المجلس قد إتخذ قراراً بتأليف لجنه تدعى (لجنه أجور المباني) برياسة وكيل الحقانية[1] .

كما قام المجلس بإصدار قانون المباني الذي يقضي بعدم زيادة أجور المساكن غير المفروشة عن الأجور المحددة في عقود الإيجار اعتبارا من أول أغسطس ١٩١٤ عن ٥٠٪ ، ولا يجوز للمؤجر أن يخرج ساكنا إلا بأمر القضاء [2].

ونتيجة لارتفاع أسعارالبنزين والكيروسين وإضراب عمال الغاز في القاهرة والأسكندرية للمطالبة بعلاوات سنوية تتناسب مع غلاء المعيشة ، وقد بلغ عدد المضربين ٥٥٠ منهم ٨٠ من موظفي الحكومة والباقي من العمال ، ظهرت بعض مصابيح المدينة غير مضاءة بسبب عدم تموين العمال الذين أضربوا عن العمل [3]، وقد انتهي إضراب عمال الغاز وعادوا إلى أعمالهم بعد أن تم الإتفاق على زيادة مرتباتهم ٣٠ ٪ وأن يحسب لهم الشهر عند دفع المكافأة ٣٠ يوما بدلا من ٢٦ يوما[4].

وعلى الجانب الأخر وافق مجلس الوزراء في جلسته في أول مارس ١٩٢١ على زيادة أجور الترام بالدرجتين الأولى والثانية بنسبة ٢٠٪ وذلك نتيجة لارتفاع

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٨٤ ، ٥ أكتوبر ١٩٢٠ ؛ وادي النيل ، العدد ٣٣٧٨ ، ١' أكتوبر ١٩٢٠

(٢) الأخبار ، العدد ٣٠٦ ، ٢٢فبراير ١٩٢١

(٣) وادي النيل ، العدد ٣٣٨٥ ، ١٠ أكتوبر ١٩٢٠

(٤) نفس المصدر ، العدد ٣٣٨٧ ، ١٢ أكتوبر ١٩٢٠

أسعار بعض المواد الأولية [١] .

كذلك تم الإتفاق بين البلدية وشركة النور على زيادة ثمن التيار الكهربى بنسبة ٣٤٪ وقد عرضت المأمورية فى جلستها الإتفاق الذى أبرم فى ١٦ أكتوبر ١٩٢٠ الذى يقضى بتلك الزيادة [٢] .

ونظرا لورود كمية من الفحم الحجرى قررت الوزارة إباحة الإضاءة بدون قيد أو شرط فى جلسه ١٦ سبتمبر ١٩٢٠ وإلغاء القرار الذى كان يحدد ساعات الإضاءة بناء على مذكرة وزير الداخلية [٣] .

كما قامت الحكومة بمد أجل الاتفاق بينهما وبين شركة الصودا ثلاثة أشهر من أول يناير إلى آخر مارس ١٩٢١ وزيادة سعر الملح من ١،٨ مليم إلى مليمين [٤] .

وفى ٢٤ يوليو ١٩٢٠ قرر المجلس أن حق الملكية والاستثمار فى مسألة توليد الطاقة الكهربائية لخزان أسوان وبغيره من المواقع بالمدن المصرية يجب بقاؤة تحت سيطرة الحكومة وعدم السماح للأفراد والهيئات بالمشاركة فيه على أن يكون المشروع مستمرا من الناحية الاقتصادية سواء استخدمت الحكومة القوة المتولدة أو

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٢٢ ، ٣ مارس ١٩٢١

(٢) وادى النيل ، العدد ٣٤٠١ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٠

(٣) نفس المصدر ، العدد ٣٣٦٦ ، ١٧ سبتمبر ١٩٢٠

(٤) الأخبار ، العدد ٢٨٦ ، ٣٠ يناير ١٩٢١

أجرتها إلى الأفراد بشروط حسنه [١].

ومن أجل ترشيد الإستهلاك فى الورق قامت وزارة المالية بتوزيع منشور على مصالح الحكومة أوضحت فيه ضرورة الاقتصاد فى طبع النماذج وأن يكون تنفيذ هذه المسائل بأمر من وكيل الوزارة المختصة [٢].

وإهتماما من الحكومة بالناحية التعليمية وحرصا على توفير فرص التعليم لجميع أفراد الشعب إتخذ المجلس العديد من الإجراءات التى تساعد على تحقيق الغرض المنشود ومن هذه الإجراءات قرار المجلس فى جلسته ٩ أغسطس إعتماد مبلغ ٦٠٠٠ جنيه مصرى لإنشاء مدرسة صناعية بالخانكة لتربية الأحداث المشردين والتى تعتبر الأولى من نوعها بهدف تعليمهم حرفة تجعلهم قادرين على كسب عيشهم بصورة شريفة [٣]بالإضافة إلى إنشاء مدرسة إبتدائية بحى شبرا والإسماعلية ومدرسة ثانوية بنات فى الإسكندرية وتوسيع مدرسة المنصورة الثانوية وإنشاء مدرسة أوليه راقية للبنات فى حى الجمالية بالقاهرة ، وأخرى ببورسعيد وإنشاء مدرسة للنساجة والصناعة فى دمياط وتوسيع نطاق مدرسة عملية صناعية لهذا الغرض ، كما وافق المجلس على مشروع لائحة قبول التلميذات بشروط معينه وتعميم مبدأ المجانية جميع مدارس البنات الإبتدائية [٤]ومشروع لتعليم اللغة العربية فى مدرسة

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٦٥ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٠ ؛ وادى النيل ، العدد ٣٣٢٤ ، ٢٨ يوليو ١٩٢٠

(٢) نفس المصدر ، العدد ٣٤٠٨ ، ٥ نوفمبر ١٩٢٠

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٣٣٥ ، ١٠ أغسطس ١٩٢٠ ؛ الأهرام ، العدد ١٣٢٠٦ ، ١٠ أغسطس ١٩٢٠ ؛ الأمة ، العدد ١٣٥ ، ١٠ أغسطس ١٩٢٠

(٤) الأخبار ، العدد ٢٥٠ ، ١٩ ديسمبر ١٩٢٠

المعلمات السنية [١] ومشروع معدل لنظام إمتحان شهادة الثانوية القسم الأول ، يشمل التعديل إجراء إمتحانات شفوية بعد إنتهاء الاختبارات التحريرية [٢].

كما وافق المجلس على اعتبار مدرسة الطب البيطرى مدرسة عالية [٣]. كذلك تم افتتاح مدرسة ثانوية أميرية فى الزقازيق إعتبارا من ٣٠ أكتوبر ١٩٢٠ ومدرسة الفنون الجميلة المصرية اعتبارا من السبت ٢ أكتوبر ١٩٢٠ ، والغرض منها تخريج صناع مهرة فى فن النقش والعمارة [٤]. وأيضا افتتاح مدرسة البنات للكشافات المصرية [٥].

ورأت الوزارة أن من الأفضل تعديل خطة الدراسة بمدرسة دار العلوم لتطوير اللغة العربية وآدابها والعلوم الشرعية بها [٦] ولكى يكون هذا التطوير مفيدابالمعنى الصحيح تقرر إنشاء مدرسة ثانوية تجهيزية لها ؛ لأجل إعداد الطلبة للإلتحاق بالقسم العالى والموافقة على مشروع لائحة مؤقته للمدرسة التجهيزية الجديدة وعلى خطة الدراسة المقترحة للطلبة المنقولين بمدرسة دار العلوم على النظام القديم ، وأن يكون

---

(١) وادى النيل ، العدد ٣٤٥٧ ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٠

(٢) الأخبار ، العدد ٢٥٠ ، ١٩ ديسمبر ١٩٢٠

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٤٢٧ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠

(٤) الوقائع المصرية ، العدد ٦٢ ، ١٩ يوليو ١٩٢٠

(٥) الأهرام ، العدد ١٣٢٦٦ ، ١٩ أكتوبر ١٩٢٠

(٦) قررت الوزارة تغيير اسم مدرسة المعلمين الناصرية وتسميتها باسم مدرسة دار العلوم – الوقائع المصرية ، العدد ٩٧ ، ١٥ نوفمبر ١٩٢٠ ؛ الأخبار ، العدد ١٨٩ ، ٨ أكتوبر ١٩٢٠

تدريس اللغة الإنجليزية اختياريا وفى أوقات غير أوقات الدراسة العادية وأن يجهز للدراسة فصل واحد من الطلبة فى عام ١٩٢٠ – ١٩٢١[١].

وإهتماما من الحكومة بالمعلم قررت زيادة المرتبات المقررة لمدرسى القسم التجارى الليلى ، ومنح مفتشى الكتاتيب عدا المقيمين بالقاهرة بدل السفر والانتقال[٢]، وزيادة ميزانية المعاهد الدينية الإسلامية اعتبارا من أول إبريل ١٩٢٠ مع زيادة العشرين فى المائة إعانه غلاء المعيشة ليصبح المجموع الكلى ٥٠٥,٥٠٥ جنيه فى السنه [٣].

أما بالنسبة لمدرسة المعلمات السنية بالقاهرة تقرر الموافقة على استعمال اللغة العربية بدلا من الإنجليزية فى مادتى الجغرافيا والتاريخ ، والترخيص للوزارة بتدريس أى مادة أخرى بهذة اللغة [٤]ومنح إعانة إضافية للمدارس الصناعية ومدارس التدبير المنزلى [٥].

وإهتماما بجانب البحث العلمى رأت الوزارة إنشاء قسم الكيمياء لتخريج طلاب مصريين من هذا القسم دون الحاجة إلى إرسالهم إلى أوربا ، ومنح من يدخل هذا

---

(١) وادى النيل ، العدد ٣٤٠٥ ، ٢ نوفمبر ١٩٢٠

(٢) الأخبار العدد ٢١٣ ، ١ نوفمبر ١٩٢٠

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٣٨٤ ، ٨ أكتوبر ١٩٢٠

(٤) الأخبار ، العدد ٢٥٠ ، ١٩ ديسمبر ١٩٢٠

(٥) وادى النيل ، العدد ٣٤٤٤ ، ١٧ ديسمبر ١٩٢٠

القسم مكافأة سواء كان طالبا أم موظفا [١].

وإهتماما بالجانب العسكرى فقد وافق مجلس الوزراء على تحسين أحوال مرتبات الضباط وزيادة عدد الوظائف العالية لهم نظير إنقاص عدد الوظائف الإدارية مع منح بدل السكن للضباط وكذلك زيادة رواتب الجند [٢] فى ميزانية الحربية ١٣٩,٥٠٠ جنيه لتحسين رواتب صف الجنود وتنفيذ هذا التحسين من أول السنه المالية الجديدة [٣]، واعتماد إضافى آخر بمبلغ ٤٣,٠٠٠ جنيه لمصلحة أقسام الحدود لتكملة نفقاتها الى أخر السنه المالية ١٩٢١-١٩٢٢ [٤].

كما لم تغفل الحكومة الإهتمام ببوليس السكة الحديدية فقد وافق مجلس الوزراء على تخصيص مبلغ إضافى فى ميزانية وزارة الداخلية ١٩٤٠ جنيه لسداد النفقات اللازمة لبوليس السكة الحديد [٥].

وحرصا من المجلس على ظهور مصر فى المحافل الدولية فقد وافق على اشتراك مصر فى مؤتمر الأسماك الدولى المقررعقده فى أسبانيا فى شهر يوليو ١٩٢١.

ومساهمة من المجلس فى تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين والمستخدمين

---

(١) الأخبار ، العدد ٢٦١ ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٠

(٢) الأهرام ، العدد ١٣٣٣٨ ، ١٩ أكتوبر ١٩٢٠

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٣٩٢ ، ١٩ أكتوبر ١٩٢٠

(٤) محافظ عابدين ، مجلس الوزراء ، جلسة مجلس الوزراء ١٤ مارس ١٩٢١

(٥) الاخبار ، العدد ١٩٨ ، ١٩ أكتوبر ١٩٢٠

فقد قرر إعفائهم من رسوم الدمغة فى طلبات الأجازات المرضية كما أعفوا منها فى طلبات الأجازات العادية (١).

وإهتماما من الحكومة بالنواحى الصحية ومحاربة الأمراض المتوطنه فقد قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات لتوفير الجو الصحى المناسب للمواطن لكى تكون لديه القدرة على العمل والإنتاج والتنمية ، ومنها على سبيل المثال : تخصيص مبلغ ٧٩,٤٧٨ جنيه لتوسيع مستشفى الأمراض العفنه بالعباسية ، وكذلك بناء مستشفى جديد بدمياط ، وتوسيع مستشفى الإسكندرية الأميرى ، وتخصيص مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لصيانة الأبنية الأميرية (٢)، وأيضا شراء أراضى بأسيوط لبناء مستشفى للأمراض العفنه عليها (٣).

وتنظيما للعمل تقدم نسيم وزير الداخلية بمذكرة إلى مجلس الوزراء بغية إصلاح أحوال البلاد من الناحية الصحية بأن تتبع مصلحة الصحة وزارة الداخلية على أن يكون لها رئيس يلقب بوكيل وزارة (٤).

وقررت مصلحة الصحة وقف الترخيص لبعض أطباء الأسنان الذين اجتازوا الإمتحان بناء على القرار الوزارى الذى نص على إنه لا يقبل فى هذا الإمتحان إلا من ثبت أنه قضى عشرة أعوام فى ممارسة المهنه بصفة منتظمة وقد قام العديد من

---

(١) الأفكار ، العدد ٤١٧٥ ، ٢٣ فبراير ١٩٢١

(٢) الأخبار ، العدد ٢٤٨ ، ١٦ ديسمبر ١٩٢٠

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٤٨٢ ، ٢٩ يناير ١٩٢١

(٤) الوقائع المصرية ، العدد ٥٠ ، ٥ يونيو ١٩٢١

الأطباء برفع قضايا إحتجاج على هذا القرار [١].

ولمكافحة وباء الكوليرا الذى انتشر على طول الحدود بسيناء عن طريق الحجاج العائدين من الأراضى الحجازية قررت الوزارة فتح إعتماد بمبلغ ٤٣٠٠٠ جنيه من ميزانية مصلحة الصحة العمومية لمنع انتشار المرض فى باقى القطر وإنشاء معازل لمكافحة الوباء [٢].

وكذلك قررت الحكومة فتح اعتماد ٤٠٠٠ جنيه بميزانية الصحة لوقاية الحيوانات وصيانة حديقة الحيوان بالنفقات اللازمة [٣] ، كما أعطت جمعية الرفق بالحيوان فى الفيوم قطعة أرض من أملاك الحكومة لإقامة اصطبل ومنتزه بها [٤].

وللمحافظة على حدود البلاد صدرت الأوامر إلى المصالح الحكومية باعتبار نقطة رفح – بدلا من القنطرة – من أول أكتوبر حدا فاصلا للحدود بين مصر وفلسطين للعمل بهذا القرار فى الإدارة والجمرك والبريد وغيرها [٥].

ورغبة من الوزارة فى تطوير العمل بوزارة الأشغال قررت إيفاد بعض المهندسين إلى إنجلترا لتلقى الدروس العلمية على أن تتحمل الوزارة كافة نفقات النقل والمسكن ، كذلك قرر مجلس الوزراء منح إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها فى

---

(١) وادى النيل ، العدد ٣٤٩٨ ، ١٧ فبراير ١٩٢١

(٢) نفس المصدر ، العدد ٣٣٥٦ ، ٥ سبتمبر ١٩٢٠ ؛ الأهرام ، العدد ١٣٢٢١ ، ٦ سبتمبر ١٩٢٠

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٤١٢ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠

(٤) نفس المصدر ، العدد ٣٤٠٥ ، ٢ نوفمبر ١٩٢٠ ؛ الأخبار ، العدد ٢١٣ ، ١ نوفمبر ١٩٢٠

(٥) وادى النيل ، العدد ٣٣٥٨ ، ٨ سبتمبر ١٩٢٠

القرار الوزارى إلى موظفى وزارة الأشغال العمومية الموجودين فى السودان على أن يطبق هذا القرار بأثر رجعى من أول أغسطس ١٩١٩[١].

وقرر مجلس الوزراء اعتماد مبلغ ٤٣,٥٠٠ جنيه لاتمام العمل فى مشروعات النيل واستمرار الأعمال المنصوص عليها بقرارية الصادرين فى ٢٦ يونيو - ٥ يوليو ١٩٢٠ لغايه آخر السنة المالية فى مارس ١٩٢١ [٢].

ورغبة فى تطوير الخدمة الملاحية للموانى المصرية وافق المجلس على الترخيص المتعلق ببناء سفينة تجارية لمصلحة الموانى والفنارات من أجل تحسين الخدمة فى البحر الاحمر بتكلفة ١٢٠,٠٠٠ جنيه [٣] وكذلك اشترت الحكومة إحدى البواخر اليونانية خصصتها لمصلحة السواحل وأطلقت عليها اسم الباخرة " رقيب " وكان يعمل عليها ٢٤ بحارا مصريا وقد استخدمت فى دوريات خفر السواحل[٤] كما اعفيت السفينة الشراعية التى ترد على القطر وهى مشحونة بالبضائع من الموانى التركية فى آسيا الصغرى من غرامة الشحن المنصوص عليها فى قانون الجمارك [٥]

وحرصا على الإهتمام بالتراث فقد إهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بالآثار المصرية

---

(١) نفس المصدر ، العدد ٣٣٢٩ ، ٣ أغسطس ١٩٢٠ ؛ الاهرام ، العدد ١٢٧١١ ، ٣ أغسطس ١٩٢٠

(٢) الاهرام ، العدد ١٣١٧٤ ، ٩يوليو ١٩٢٠ ، ينص عل تنفيذ مشروعات النيل الازرق ؛ مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، ١/ط متفرقات ، قرار رئيس الوزراء فى ٢ أكتوبر بشأن مشروعات النيل

(٣) محافظة عابدين ، مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٤ ، جلسة ١٤ مارس ١٩٢١

(٤) وادى النيل ، العدد ٣٣٩٧ ، ٢٣ أكتوبر ١٩٢٠ ؛ الأهرام ، العدد ١٢٨٠ ، ٣١ يناير ١٩٢١

(٥) وادى النيل ، العدد ٣٤٠٩ ، ٦ نوفمبر ١٩٢٠

وأولتها عناية فائقة ، وبناء على اقتراح وزارة الاشغال وافقت الحكومة على قانون خاص بتصدير الآثار التاريخية وطريقة شحنها مع ضرورة تطويق الطرود والصناديق بسلك من الحديد مع ختمها بالشمع الأحمر على أن يدفع المصدر رسم التصدير ٢،٥٪ من القيمة على أن ترسل عن طريق مصلحة البريد[١].

نتيجة للتحسن الملحوظ نسبيا فى الأسعار بحلول عام ١٩٢١ وخشية الحكومة من توقع حصول نقص كبير فى إيرادتها فى السنه المالية ١٩٢١- ١٩٢٢ قرر مجلس الوزراء فى جلسة ٢٦ فبراير ١٩٢١ تخفيض ثلث إعانة الحرب الممنوحة لموظفى الحكومة ابتداء من ١٦ مايو ١٩٢١ [٢].

وترشيدا للنفقات لم تقم لجنه تعديل الدرجات برفع تقريرها السنوى إلى مجلس الوزراء لإقراره مع إبقاء الحال على ما هو عليه رغبة فى الاقتصاد فى النفقات[٣]، إضافة إلى ذلك فقد طلبت الحكومة من الهيئات والمصالح العامة عدم إنشاء وظائف جديدة وإبقاء الرواتب على ما هى عليه دون زيادة نظرا لحدوث عجز متوقع فى ميزانية ١٩٢١ -١٩٢٢[٤].

وحرصا من جانب توفيق نسيم على المال العام فهناك العديد من الأمثلة التى تثبت وتبرهن على ذلك ، ومنها على سبيل المثال :

---

(١) الاخبار ، العدد ٣٢٢ ، ١٦ فبراير ١٩٢١ ؛ وادى النيل ، العدد ٣٤٩٧ ، ١٦ فبراير ١٩٢١

(٢) إعانة الحرب تقدر ب ٦٠ ٪ من المرتب بموجب قرار مجلس الوزراء فى ١٥ سبتمبر ١٩١٩ - الوقائع المصرية ، العدد ٢١ ، ٢٨ فبراير ١٩٢١ ؛ نفس المصدر ، العدد ٢٢، ٣ مارس ١٩٢١ ؛ نفس المصدر ، العدد ٢٣ ، ٧ مارس ١٩٢١

(٣) وادى النيل ، العدد ٣٤١٤ ، ١٢ نوفمبر ١٩٢٠

(٤) نفس المصدر ، العدد ٣٥٠٨ ، أول مارس ١٩٢١

أنه ذات يوم أنفق مبلغ ٢٠ جنيه على حفله رسمية ، فلما طلب إلى سكرتيره 'خطاب بك ' أن يصرف شيكا من ماله الخاص لسداد المبلغ المذكور ، أخبره أن العادةجرت دفع هذا المبلغ من المصاريف السرية التى لم يكن يعلم عنها توفيق نسيم سوى أن بها بابا مخصصا للأمن العام والمحاسيب والحفلات الخاصة كما هى القاعدة الحكومية ، وذهب السكرتير ليصرف المبلغ البسيط فلم يجد فى الخزانة مليما واحدا ، عندئذ قام توفيق نسيم بالتحقيق فىتلك الواقعة فظهرت بعض الفضائح وتمخضت عن استعاد بعض الشخصيات [١] .

ونظرا لاستقالة الوزارة المفاجئة لم تتمكن من تقديم مشروع الميزانية للسنه المالية ١٩٢١ - ١٩٢٢ وقد قدمتها وزارة عدلى يكن [٢] التى خلفت وزارة نسيم حيث بلغت الايرادات ٣٨ مليونا و٦٨٢ الف جنية والمصروفاتا مثلها [٣] .

أما فيما يتعلق بالحساب الختامى ١٩١٩ -١٩٢٠ فقد بلغت الإيرادات ٣٣,٦٧٧,٤٠١ جنيه والمصروفات ٢٨,٩٩١,٩٣٤ جنيه فزادت الإيرادات عن المصروفات ٤٦٨٥٤٦٧ جنيه [٤] ، وشهدت التجارة الخارجية زيادة الواردات عن الصادرات فى الشهور العشرة الأولى من ١٩٢٠ بمقدار ٨,٩٥١,٩٨٧ جنيه ، وكانت فى المدة التى تقابلها من العام الماضى أقل منها بمقدار اثنى عشر مليون جنية ، حيث بلغت قيمة الواردات ٨٥,٥٣١,٥٦٩ جنية والصادرات ٧٦,٥٧٩,٥٨٢ جنية ، من ناحية أُخرى زادت قيمة الصادرات فى تلك الفترة (٢٨٨٦٤,٠٩٠ جنية) حيث بلغت فى

---

(١) المصور ، العدد ٥٣٢ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٤

(٢) تولى الوزارة من ١٦ مارس ١٩٢١ - ٢٤ديسمبر ١٩٢١ - فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢١٧

(٣) كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص١٧٧

(٤) وادى النيل ، العدد ٣٤٢٧ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠

عام ١٩٢٠ (٧٦,٥٧٩,٥٨٢ جنية) فى حين بلغت (٤٧,٧١٥,٤٩٢ جنية) عام ١٩١٩[١].

والملاحظ فيما يتعلق بالناحية الأمنية ، فشل رجال البوليس فى إحكام سيطرتهم على الأمن فى البلاد ، فانتشرت الفوضى وعم التسيب وارتفع معدل الجريمة ، فانعدم الأمن فى الشارع المصرى وبات المواطن فى منزله غير آمن على نفسه وماله وعرضه ، ولم يكن هذا هو حال المدينة فقط بل امتدت الفوضى إلى الريف ايضا وتزعزعت أركان الأمن هناك ، الأمر الذى أدى إلى تفشى حوادث تسمم الماشية وتقليع المزروعات واحراق النواعير وقطع الطرق وإهلاك الحرث والنسل والتعدى على الأرواح والأموال ، بالتالى أصبح الفلاح المصرى يعيش فى حالة من الخوف والضياع مع عدم قدرته على مواجهة هذه التحديات التى تهدد كيانه وكيان أسرته [٢].

ولم يكن الحال فى الإسكندرية بأفضل مما كان عليه فى الريف المصرى حيث نفذ صبر الأهالى من كثرة الشكاوى التى لم تجد أية رد فعل لمواجهة ظاهرة انتشار المقاهى والخمارات فى قسم العطارين على مرأى ومسمع من المارة ومن رجال الأمن الذين لم يحركوا ساكنا فى مواجهة هذة الظاهرة المقلقة لراحتهم والمؤذية لمشاعرهم ، وقد نتج عن ذلك وقوع مصادمات دامية ومشاحنات عديدة أدت إلى مزيد من الفوضى والبلطجة [٣] ، وفى نفس الوقت كان موقف البوليس فى مواجهة هذه الظاهرة سلبيا وهامشيا ، حيث كان من المفروض أن يتم تطبيق القانون باغلاق هذه المحال المقلقة لراحة المواطنين إلا أن هذا لم يحدث ، ومن ثم فان المواطن المصرى فى هذه

(١) نفس المصدر ، العدد ٣٤٥٢ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٢٠

(٢) وادى النيل ، العدد ٣٣١٤ ، ١٦ يوليو ١٩٢٠

(٣) نفس المصدر ، العدد ٣٣٩١ ،١٦ أكتوبر ١٩٢٠

. . الفترة قد اقتنع فى داخله وتأكدت شكوكه فى عدم قدرة البوليس علـى إحـ
الأمنية على البلاد ، فاضطر المواطنون إلى أن يلتزموا الإقامة فى منـازلهـ
أرواحهم وأموالهم [1] .

والأمثلة كثيرة على تردى الحالة الأمنية فى هذا الوقت ، نذكر منهـ
المثال لا الحصر ارتفاع معدل الجريمة وبخاصة فى شهر ديسمبر ١٩٢٠
إلى ٦١٤ حادثة مقابل ٥٨٥ حادثة فى نفس الشهر من العام الذى يسبقه (

هذا وقد تصدر مركز كفر الدوار المقدمة فى حوادث سرقة المواشـ
أصبح هذا المركز وكرا يلجأ إليه اللصوص للاختفاء هناك وممارسة نشاطـ
القرى والمدن المجاورة ، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال العثور علي الـ
سرقت من رمل الإسكندرية بعد ٢٥ يوما فى قرية كوم الظرقابة التابعة
الدوار [3].

وخلال تلك الفترة أيضا ظهرت قضية ريا وسكينة التى أثارت الرعب
كل أنحاء مصر بصفة عامة وفى الإسكندرية بصفة خاصة ولم يهدأ الرأى ا
القبض على المتهمين وصدور الحكم ضدهم بالإعدام فى جلسة السادس
١٩٢١ [4].

---

(١) وادى النيل ، العدد ٣٣٩١ ، ١٦ أكتوبر ١٩٢٠

(٢) نفس المصدر ، العدد ٣٤٧٧ ، ٢٣ يناير ١٩٢١

(٣) نفس المصدر ، العدد ٣٤٧٣ ، ١٩ يناير ١٩٢١

(٤) نفس المصدر ، العدد ٣٤٩٠ ، ٨ فبراير ١٩٢١

ومما يؤكد ضعف قدرة البوليس على الأمن فى تلك الفترة هروب ستة عشر مسجونا من أحد السجون أثناء إقامة حفل للألعاب الرياضية كانت قد أقامته مصلحة السجون كنوع من الترفيه عن المساجين [١] ، وقد قامت وزارة الداخلية بإجراء تحقيق شامل فى هذا الموضوع ونتج عنه نقل عدد كبير من الضباط وتتبع رجال الأمن أثر الهاربين، وحينما استشعرت الحكومة خطورة تردى الأوضاع الأمنية فى البلاد دأبت على إصلاح الخلل الذى أصاب الأمن العام لاسيما فى الأقاليم كالعمل على تحسين حالة الضباط ورفع مرتباتهم أملا فى رفع مستوى الحالة الأمنية [٢] .

وحرصا على راحة المواطنين أصدرت وزارة الداخلية منشورا يوضح تنظيم مواعيد المحلات المقفلة للراحة والتعليمات الخاصة بذلك والتى يجب إتباعها من جانب رجال الأمن[٣].

وعلى الرغم من انشغال الحكومة بالمشاكل والأزمات الاقتصادية لم تغفل عن الاهتمام بالنواحى الاجتماعية والأخلاقية حفاظا على الآداب العامه والقيم الاسلاميه النبيلة ، ونتيجة لذلك فقد أصدرت وزارة الداخلية أوامرها المشددة إلى المديريات والمحافظات مطالبة اياها بضرورة مراقبة البيوت السرية ومحال العاهرات مراقبه دقيقة إتقاء لما يقع من الحوادث المخله بالأمن بعد تكرار وقوع حوادث مؤسفة [٤].

---

(١) وادى النيل ، العدد ٣٥٠١ ، ٢٠ فبراير ١٩٢١

(٢) نفس المصدر ، العدد ٣٥٢١ ، ١٦ مارس ١٩٢١

(٣) الاهرام ، العدد ١٣١٧٧ ، ١٣ يوليو ١٩٢٠

(٤) وادى النيل ، العدد ٣١٦٩ ، ١١ يناير ١٩٢١

وفيما يتعلق بالموقف السياسي المصرى ، وكنتيجة لفشل لجنه ملنر[1] فى مهمتها والتى تكمن فى التحقيق فى أسباب الاضطرابات التى حدثت فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة القائمة فى البلاد وعن اقتراح القانون النظامى الذى يعد" تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام والرخاء فى البلاد "بسبب المقاطعة الشعبية التامة التى ووجهت بها من جانب الوفد [2]، تحت شعار عدم التعاون مع لجنة ملنر . اتضح جليا أن الوفد يسيطر على الحركة السياسية فى مصر ، رغم ما قوبل به من مقاطعة دولية فى مؤتمر فرساى سنه ١٩١٩ [3]، واعتراف الرئيس الأمريكى ولسن بالحماية البريطانية على مصر فى ٢٢ إبريل ١٩١٩ [4].

وكان من رأى وزارة الخارجية البريطانية – على لسان مستشارها القضائى – مستر هرست Herist أن تتم المفاوضات بشكل رسمى بين الحكومتين البريطانية والمصرية وليس بين الحكومة البريطانية والوفد المصرى فى الوقت الذى كان يذكر فيه سعد زغلول أن حكومة توفيق نسيم القائمة لا تمثل الشعب المصرى وليس لها وجود قانونى[5].

---

(١) لجنه ملنر شكلت برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية ، وقد وصلت إلى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ وبقيت حتى ٦ مارس ١٩٢٠ – طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص٣١

(٢) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الإنجليز فى الإدارة المصرية ١٩٢٠ –١٩٣٦ ، دراسة وثائقية، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص١

(٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص٣١

(٤) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٢٠١

(٥) مذكرات سعد زغلول ، الحافظة الرابعه ، كراسة ٣٦ ، ص ٢٠١٦

وعندما عاد لورد ملنر إلى لندن دعا الوفد من باريس إلى مفاوضته ، فسافر الوفد المصرى إلى لندن وقد استغرقت تلك المفاوضات (سعد - ملنر) الفترة من ٦ يونيو إلى ١١ نوفمبر ١٩٢٠ (١) .

وفى ١٧ يوليو قدم ملنر مشروعا يتلخص فى قبول مصر ضمان بريطانيا لسلامتها ووضع قوة دفاع عن أراضيها فى مقابل اعتراف بريطانيا بمصر سلطنة مستقلة تحت الضمان أو الحماية ، ولكن قوبل المشروع بالرفض من قبل سعد زغلول نظرا لكونه استقلالا منقوصا .

كما رفضت إنجلترا مشروعا تقدم به الوفد يتضمن إلغاء الحماية واعتراف إنجلترا باستقلال مصر استقلالا تاما (٢).

هذا فى الوقت الذى تقدم فيه ملنر بمشروع جديد يتفق مع سابقه فى المضمون ويختلف فى الألفاظ مع إضافة فصل السودان عن مصر تماما وجعله تحت السيطرة البريطانية فى إدارة جميع شئونه (٣).

والجديربالذكر أن المستر سكوت Scott القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى قد ناقش المقترحات الجديدة مع توفيق نسيم رئيس الوزراء الذى أبدى استعداده لتأييد تلك الفكرة تأييدا بالغا (٤).

---

(١) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص٣١

(٢) حسين مؤنس ، دراسات فى ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦ ، ص١٠٤

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ، الجزء الثانى ، ص١٥٦

(٤) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص١٨

ورغبة من سعد زغلول فى عدم إنقاص اسهمه من الحب والوفاء وعدم انقسام الوفديين على أنفسهم ، رأى أنه من الأفضل معرفة رأى الأمه فيما يتعلق بهذا المشروع ، لذلك قام بإرسال أربعة من أعضاء الوفد لكى يتولوا عرض المشروع على الأمة [١] .

ولقد أسفرت استطلاعات الرأى التى قام بها الوفديون الذين أرسلوا من قبل (سعد زغلول) عن الرفض التام نظرا لأنها – حسبما أشار به أهل الخبرة القانونية – لا تحقق الاستقلال التام ، ولكنها من الممكن أن تصبح أساس المفاوضات .

وعلى أية حال ، عندما عاد سعد زغلول ثانية إلى لندن دارت المفاوضات بينه وبين الجانب البريطانى على أساس أن الشعب له عدة تحفظات على هذا المشروع ، ولكن ملنر فى الوقت نفسة أبدى رأيه قائلا : " ان هذا المشروع كل متكامل إما أن يقبل كلية أو يرفض إجماليا "

وفى إحدى المقابلات التى تمت بين كل من سعد زغلول وعدلى يكن وعبد العزيز فهمى من جهة وملنر من جهة أخرى ، قام الوفد بإحاطة ملنر علما بأهم المطالب التى تطالب بها الأمه وهى : إلغاء الحماية صراحة ، وقبول عقد معاهدة مع بريطانيا على أساس الأستقلال التام وعدم الاعتراف بأدنى حق أو امتياز لأية دولة أخرى فى مصر ، والاحتفاظ بحقوق مصر فى السودان . وقد استمعت لجنه ملنر إلى هذه التحفظات فى الوقت الذى لم يبد فيها أى رأى[٢] .

---

(١) محمد حسين هيكل (دكتور) ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص٥٢

(٢) حسين مؤنس (دكتور) ، المرجع السابق ،ص ١٠٥ – ١٠٦

وعلى ذلك تعثرت المفاوضات بعض الوقت ، ولكن فى إحدى الجلسات القصيرة التى تمت بين الوفد وملنر ،إتضح من حوار ملنر عدم رغبة إنجلترا فى التفاوض مع الوفد نظرا لأن تلك المفاوضات لم تتم ولم تسر حسبما خطط لها الانجليز حيث رأى ملنر أنه من الأفضل والأجدى أن تتم المفاوضات مع الحكومة المصرية مباشرة نظرا لما تتمتع به من صفة قانونية [١]، وأيا كان الأمر ، وكنتيجة لانقطاع المفاوضات التى لم تسفر عن أى شىء مجد للجانبين المصرى والبريطانى ، رأت إنجلترا أنه من الأفضل اعادة الود والثقة مرة أخرى مع مصر ، فقامت دار الحماية البريطانية بإبلاغ السلطان فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ بأخطر وثيقة بعد اعلان الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وهى أن الحماية وضع غير مرض للعلاقات بين مصر وبريطانيا ، ولذلك فقد رأت بريطانيا أنه من الأفضل التفاوض على أساس تعديل هذا الوضع[٢]، على أن تكون المفاوضات قائمة بين إنجلترا ووفد معين من قبل السلطان فؤاد بحيث يتمتع هذا الوفد بالثقة والرضا من جانب السلطان الذى يتمتع هو الآخر بقدر كبير من الثقة والاحترام من قبل السلطات البريطانية ، رغبة من إنجلترا فى الوصول إلى ما تريد[٣].

---

(١) حسين مؤنس (دكتور) ، المرجع السابق ، ص١٠٧ ؛ عبد الحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ، الجزء الثانى ، ص٢١٦

(٢) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٣٠٩ - ٣١٠ ؛ مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص٤٩١ ؛ ابراهيم العدل المرسى ، عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية " رسالة ماجستير غير منشورة " ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ ، ص١٤٤

(٣) حسين مؤنس (دكتور) ،المرجع السابق ، ص١٠٨

وحرصا من جانب السلطان فؤاد على الاحتفاظ بوزارة نسيم- ذات الصبغة الإدارية - نظرا لما يتمتع به توفيق نسيم من اخلاص ووفاء شديدين للسلطان[١]، كما أنه كان دائما يعمل على دعم الحكم المطلق فى البلاد ، والخضوع لسياسة السراى ، مع الاذعان لأوامر الإنجليز رأى أنه من الأفضل تشكيل وفد برياسة عدلى يكن ليتفاوض مع إنجلترا [٢] .

وفى الوقت نفسه قامت دار الحماية بترتيب لقاء بين كل من توفيق نسيم وعدلى يكن .وفى هذا اللقاء أكد توفيق نسيم أن وزارته ذات صبغة إدارية وليست لها أى ميول سياسية ، وهذا أيضا ما أكده عدلى يكن من أن توفيق نسيم ليست لديه القدره السياسية التى تؤهله للقيام بالتفاوض مع إنجلترا [٣] .

ولعل من المهم الاشارة الى أن عدلى يكن لم يكن يأمن مكر وخداع توفيق نسيم لما يتمتع به من العلاقة الوطيدة التى تؤهله للتأثير على السراى[٤]، ومن ثم فقد رأى عدلى يكن عدم قبول المفاوضات مع استمرار توفيق نسيم رئيسا للحكومة [٥].

---

(١) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٣١١ ؛ ابراهيم العدل المرسى ، المرجع السابق ، ص١٤٦

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ، الجزء الثانى ، ص٢٣١

(٣) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٢٢٧

(٤) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص٤٠ ؛ عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص٢٣١

(٥) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص٣٤٨

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن عدلى يكن فى لقائه مع توفيق نسيم أفصح للبريطانيين بأن حكومة نسيم " لن تتمكن من الوفاء بالشرط البريطانى بتمرير الإتفاق المزمع التوصل اليه فى الهيئه التشريعية القادمة " [١] .

ونظرا لتتابع الضغوطوالأحداث المحيطة بالسلطان فؤاد ، لم يجد بدا من الفرار منها . ولذلك رأى مضطرا تنحية توفيق نسيم – الذى يتمتع بقدر كبير ووفير من الثقة لدية – فقدم نسيم استقالته للسلطان فؤاد وقبلها على الفور[٢].

وفى كتاب استقالتة يتسم توفيق نسيم بقدر كبير من الذكاء والدهاء حيث أبدى رغبتة التامة والمستمرة فى مساعدة القصر وخدمته فى كل ما يوكل إليه من أعمال وتكليفات[٣].

كل هذا جعل توفيق نسيم على الساحة السياسية دائما ولم يغب عن ذهن السلطان فؤاء الذى أولاه إهتماما خاصا ورعاية فائقة حيث عينه رئيسا للديوان الملكى[٤].

وفى نهاية الحديث عن هذه الوزارة ، تجدر الملاحظة أنه قد إشتدت الحركة

---

(١) ابراهيم العدل المرسى ، المرجع السابق ، ص١٤٩ – ١٥٠؛ يونان لبيب رزق (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٢٢٧

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ، الجزء الثانى ، ص٢٣١

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٢٦ ، ١٧ مارس ١٩٢١

(٤) دار المحفوظات ، ملف خدمة توفيق نسيم ، ملف رقم ٤٢٢٢٤ ، حافظة رقم ٣٣٧١ ، دولاب ٣٥٦ – عين رئيسا للديوان من ٢إبريل ١٩٢٢ إلى١٩ نوفمبر ١٩٢٢

الوطنية عنفا ، لاسيما وقد أعربت طبقات الأمه عن رغبتها الأكيدة فى الاستقلال التام .

هذا وقد تعرضت الوزارات القائمة فى تلك المرحلة لمقاومة من الشعب ، تمثلت فى تلك الإعتداءات المتعددة على شخص رئيس الوزراء ، أمثال محمد سعيد ويوسف وهبه . وقد تعرض محمد توفيق نسيم نفسه لمثل هذة الإعتداءات فى ١٢ يونيو ١٩٢٠ [١].

---

(١) فى الساعة التاسعة من ١٢ يونيو ١٩٢٠ ألقى ابراهيم حسن مسعود -من موظفى مصلحة الصحة - قنبلة على محمد توفيق نسيم عندما كان يسير بسيارته فى شارع الشيخ ريحان ، متجها إلى وزارة الداخلية ، ولقد باءت تلك المحاولة بالفشل . فقد نجا رئيس الوزراء بينما أصيب سائقه إصابة بالغة .وألقى القبض على الجانى . واتضح انه شب وترعرع فى أحضان الماسونيه بشهادة الماسون أنفسهم أمام المحكمة العسكرية . وقد أعرب سعد زغلول عن أسفه لمحاولة إغتيال توفيق نسيم ، وانتقد هذه الأعمال التى تضر بالامن العام - أنظر- عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص١٤٥ ؛ مصطفى أمين ، المرجع السابق ص٢٢٨ - ٢٢٩؛ مجلة الثمرات ، العدد ٤٧ ، ١٣ يوليو ١٩٢٠ ؛ المحروسة ، العدد ٣٤٠١ ، ٢١ يونيو ١٩٢٠ .

الوزارة الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣)

تتابعت العقبات وتوالت الأحداث فى عهد وزارة عبد الخالق ثروت (أول مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢)، ويتضح ذلك من حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين فى الوقت الذى عجزت فيه أجهزة الأمن عن القبض على المتهمين . كذلك منعها للاجتماعات السياسية على الرغم من إباحة الاجتماعات المؤيدة لها ، وتعطيل الصحف خاصة المعبرة عن رأى الأمة [١] ، واعتقال أعضاء الوفد من جانب السلطة العسكرية البريطانية ، مما أدى إلى ازدياد موقف ثروت حرجا [٢]، بالإضافة إلى تعرضه للاغتيال فى يناير ١٩٢٢ [٣].

كل ذلك أدى إلى استقالة الوزارة والتى لم يبررها ثروت بذكر الأسباب التى دفعته الى تقديمها ، فى الوقت الذى أكد فيه سعد زغلول أن السبب الرئيسى للاستقالة هو مجاهرة ثروت وأعضاء وزارته بالعداء للملك فى المجالس الخاصة بينهم [٤]. ويبدو أن أوجه الخلاف بين ثروت والملك كان حول بعض مواد الدستور إنتهت بتقديم استقالتة الى الملك الذى قبلها بجفاء شديد [٥] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، ص٨٨ ،٩٠

(٢) كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص١٨٩

(٣) مصطفى أمين ، المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص٢٢٩

(٤) مذكرات سعد زغلول ، حافظة رقم ٥ ، كراسة ٤١ ، ص٢٤٨٠

(٥) لم يكن الملك فؤاد يميل إلى بقاء ثروت فى الحكم ولم يكن ميالا فى الاصل إلى اسناد الوزارة إليه ولكن ضغط الحوادث كان فوق إرادتة فاحتمل ثروت ، ولم يكن يميل أيضا إلى صدور الدستور ولأن ثروت كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع فى كل الأمور لما يطلبه الملك - عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٩٠ -٩٧ ؛ عبد العظيم رمضان (دكتور)، المرجع السابق - ص ٣٨١ ؛ الأخبار ، العدد ٨٤٢، أول ديسمبر ١٩٢٢ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ١٠٥ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢

وفى اليوم التالى لاستقالة ثروت ، عهد الملك فؤاد إلى محمد توفيق نسيم الذى كان يومها رئيسا للديوان الملكى بتشكيل الوزارة الجديدة [1]

وجاء إختيار الملك فؤاد له تقديرا لولائه وجهوده فى تدبير الدسائس التى أدت إلى إسقاط وزارة ثروت [2] - على النحو الذى سيوضحه الباحث فيما بعد - [3].

وبذلك جاء تشكيل الوزارة وكل ما فيها يتسم بالولاء للملك ، حيث شكلها نسيم من أعضاء زملاء له سواء فى وزارة يوسف وهبه أو فى وزارة نسيم الأولى ، وتجدر الإشارة الى أن معظم هؤلاء الوزاراء لا رأى ولابرنامج لهم فى المسائل السياسية والقومية عموما ، بل هم موظفون يرون الوزارة منصبا أرفع مما كانوا يشغلون ، أو " وزراء سابقون يريدون العودة إلى مناصبهم الزائلة " [4]، كما أن الملك لا يعتبرهم وكلاء عن الأمة ، بل كان يعتبرهم بمثابة موظفين لديه يتصرف فيهم حسب

---

(١) شكلت وزارة نسيم الثانية على النحو التالى :- محمد توفيق نسيم للرئاسة والداخلية - اسماعيل سرى للاشغال العمومية -أحمد ذو الفقار للحقانية - يحيى ابراهيم للمعارف - محمود فخرى للخارجية - أحمد على للزراعة - محمد ابراهيم للأوقاف - محمود عزمي للحربية والبحرية - يوسف سليمان للمالية ومحمد توفيق رفعت للمواصلات - فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٣٧ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ١٠٦ ، ٢ديسمبر ١٩٢٢ (عدد غير اعتيادى)

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص١١٥ .

(٣) فى الفصل الثامن من البحث بعنوان " توفيق نسيم رئيسا للديوان الملكى "

(٤) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، ص٢٥١

أهوانه إما بالتعيين أو بالعزل [1].

وهكذا فقد وجد الملك الفرصة سانحة أمامه لتوسيع سلطاته ونفوذه من خلال تلك الوزاره ، مما أدى إلى انزعاج ، وغضب الإنجليز [2].

وعقب تشكيل الوزارة ، صرح توفيق نسيم أنه لا توجد لديه برامج محدده ، كما أنه لا يستطيع أن يعطى وعودا لا يفى بها ، نظرا لأنه لا يريد كسب ثقة الأمة عن طريق الأقوال، ولكنه يريد كسبها عن طريق الأفعال ، وأن الأمة سوف تجنى ثمرة ما تقوم به الحكومة فى القريب العاجل [3] فى حين انتقد سعد زغلول الحكومة انتقادا شديدا ؛ لعدم وضع برنامج لها ، لأن هذا يتنافى مع المبادىء الأولية لتولى أية وزارة الحكم ، حيث انه لابد لاية حكومة من إعداد برنامج معد ومحدد من الناحية النظرية ، ثم بعد ذلك تقوم الحكومة ببذل ما فى وسعها لتحقيقه [4].

والملاحظ أن كبار الموظفين البريطانيين يرون أن وزارة نسيم قد اختيرت من بين الطبقة التى تتسم آراؤها السياسية بالمحافظة [5].

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩ بتاريخ مصر القومى ١٩١٤ - ١٩٢١ ، الجزء الثانى ، ص١٤٤

(٢) مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من ١٩١٤ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ،ص٢٨٨

(٣) مصر، العدد ٧٦٥٣ ، ١ ديسمبر ١٩٢٢ ؛ الأخبار ، العدد ٩٧٦ ، ٣ ديسمبر ١٩٢٢

(٤) مذكرات سعد زغلول ، محفظه ٥ ، كراسة ٤١ ، ص٢٤٨٥

(٥) P. R.O.F.O. 141 / 484 . File . 278. Doc . No. 278/55. F.O. to scott 1-1-1923

وقد واجهت وزارة نسيم منذ توليها الحكم العديد من العقبات التى حالت دون تحقيق ما كانت تأمله الأمة ، ومن تلك العقبات مشكلة إصدار الدستور ، والتى سيشير إليها الباحث فى الفصل السابع [1] وكذلك مشكلة المعتقلين والمبعدين . وقد أبدى الوفد ترحيبا كبيرا بهذه الوزارة ، نكاية فى ثروت ، وأملا فى إطلاق سراح المعتقليين والمبعدين لأسباب سياسية [2] حيث أن الوفديين قد قاموا بارسال العديد من الشكاوى والالتماسات إلى توفيق نسيم عندما كان رئيسا للديوان الملكى[3]، كما قام الوفديون بمظاهرة عارمة للإحتجاج على بقاء سعد وصحبه فى المنفى[4]، وللمطالبة بضرورة الإفراج عن المعتقلين الذين نقلتهم الحكومة من سجن الأجانب الى سجن الاستئناف؛ ليعاملوا كغيرهم من المسجونين الآخرين [5] .

وعلى أية حال فقد نالت هذه المشكلة قدرا كبيرا من إهتمام الوزارة وتفكيرها ، حيث أنها كانت تطالب بالإفراج عنهم منذ توليها الحكم ، وكذلك لم تدع فرصة الا وتحدثت فيها عن هذا الموضوع ، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل نظرا لوجود ما يحول دون إتمام النجاح تارة ، وارتباط بعض الحالات بإنهاء تلك المسائل العامة أو

---

(١) الفصل السابع " نسيم والدستور "

(٢) محمد حسين هيكل (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٣١

(٣) الأخبار ، العدد ٧٩٦ ، ٦ اكتوبر ١٩٢٢

(٤) نفس المصدر ، العدد ٨٨٢ ، ١٥ يناير ١٩٢٣

(٥) اللواء المصرى ، العدد ٢٦٨ ، ٧ يناير ١٩٢٣ – مقال بعنوان " معرض الاحداث رجالنا والساسة – الوزارة لا تتكلم ولكنها تعمل "

بعضها تارة أخرى [1].

وأيا كان الأمر ، فقد صرح توفيق نسيم عقب تولية الوزارة أن هذا الأمر لن يتم سريعا لأنة ليس بالأمر الهين وأنه يعتمد على معونة الملك فى تحقيق هذا الأمر الذى يعد أول واجب يقع على عاتقة ولابد من تحقيقه [2]، ولعل من المهم الاشارة إلى أن الإنجليز كانوا يخشون الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه وعودتهم إلى مصر . ومن هذا المنطلق حرص الإنجليز أن تكون مفاتيح السجون والمعتقلات فى أيديهم وليست فى يد الحكومة المصرية [3].

كذلك شنت الصحف حملة ترمى إلى عودة سعد إلى مصر من منفاه نظرا لسوء حالته الصحية ، كما قام الطلاب بمظاهرة يطالبون فيها بإعادة المنفيين والمعتقلين ، وأصدر الوفد بيانا إلى الأمة فى١٥ ديسمبر إنتقد فيه سكوت الوزارة وعدم الإفصاح عما تنوى عمله تجاه تلك المشكلة ، وطالب بعودة المنفيين والمعتقلين فورا تنفيذا لإرادة الأمة [4].

وفى ٢١ يناير ١٩٢٣ بعث نسيم بمذكرة إلى اللورد اللنبى حمل فيها إنجلترا

---

(١) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٤٠

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤١ ، ص٢٤٨٧ ، حديث لنسيم بجريدة الليبرتية الفرنسية ؛ أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الثالث ، ص٣٦٥

(٣) الأخبار ، العدد ٨٥٤ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٢

(٤) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الثالث ، ص٣٦٦ -٣٦٧

مسئولية قتل المستر روبسون [1] من كبار الموظفين الإنجليز وغيره ، وهى النتيجة الطبيعية لسياسة الشدة والقمع التى تتبعها إنجلترا ، وطالبه بضرورة أن تحترم إنجلترا إدارة الشعب المصرى وتلغى الأحكام العرفية [2] . كذلك حمل سعد زغلول السلطة الإنجليزية كل الأوزار التى وقعت فى عهد وزارة نسيم وأعلن أن " نسيم أخلى السجون من الأبرياء وطهر الأدارة من بعض الذين لعبوا بالمصلحة العامة وأرواح العباد وشرفهم وحريتهم " [3]

ومما يدل على حرص نسيم على الإفراج عن المعتقلين ذلك الكتاب الذى بعث به إلى المندوب السامى عقب تقديم استقالتة ينصحة فية بالإفراج غن سعد ورفاقة وعودتهم إلى الوطن ، كذلك الإفراج عن المعتقلين والمسجونين حتى يتم عودة الهدوء

---

(١) مدرس بمدرسة الحقوق يبلغ من العمر ٣٨ عام اطلق عليه أربع رصاصات أودت بحياته - وادى النيل ، العدد ٤٠٧٥ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٢ ، السياسية ، العدد ٥٧ ، ٣ يناير ١٩٢٣ ؛ إقبال على شاة ، المرجع السابق ، ص١٣٢

(٢) مصطفى أمين ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص٢٩٠ ؛ وقد حمل عدلى يكن حكومة نسيم المسئولية فى اعتداء السلطة العسكرية على السلطة المدنية جهارا فى عاصمة البلاد كذلك تعيين محافظا إنجليزيا عسكريا لها ومحاصرة أحياء كاملة من المدينة حصارا تاما ومنع السكان من الحركة ، كما فرض حظر التجول من غروب الشمس حتى الصباح وضربت على المدينة غرامات باهظة تقاضت معظمها السلطة العسكرية وقد عقب عدلى يكن أيضا على تلك المذكرة أن نسيم يعتبر أكبرعدو للوفديين لأنه فى كتابه للملبنى ألقى مسئولية إرتكاب الجرائم عليهم - السياسة ، العدد ٣٢٨ ، ١٧ نوفمبر ١٩٢٣ " خطبة عدلى يكن فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٣ "

(٣) السياسة ، العدد ٣٢٨ ، ١٧ نوفمبر ١٩٢٣ (خطبة سعد زغلول بمناسبة عيد الجهاد)

للبلاد [1]، وبالفعل استجاب اللورد اللنبى لنصيحة نسيم وتم الإفراج عن سعد فى ٣١ مارس ١٩٢٣ ، وتم السماح بعودة جميع المبعدين فى يوليو ، وتوالى الإفراج عن المعتقلين فى ١٤ مايو ١٩٢٣ ، وأفرج فى آخر مايو عن المنفيين فىسيشل ، وتم عودة سعد زغلول إلى القاهرة فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ [2].

وقد تناولت صحيفة الليبرتيه الفرنسية التعليق على الحالة الحاضرة للوزارة فى مقالات تتوخى فيها الدفاع عن الوزارة بلهفة غريبة ، وتصور مطالب البلاد فى صورة صعبة التحقيق ؛ وبذلك تقدم الأعذار سلفا للوزارة فيما تطالب به الأمة من إعادة المنفيين والإفراج عن المعتقلين[3].

ومن بين هذه العقبات . أيضا مشكلة اشتراك مصر فى مؤتمر" لوزان " حيث أن الدعوة وجهت لمصر فى أواخر وزارة ثروت الذى كان يرى أنه من الضرورى أن تمثل مصر تمثيلا رسميا فى هذا المؤتمر ، وبناء على ذلك تم إيفاد " سيف الله يسرى " إلى أوربا ؛ للتفاوض مع الأتراك فى المؤتمر لاقرار وجهة نظر مصر الخاصة بتنازل تركيا عن حقوقها السابقة بمصر والسودان إليها ، ولكن سقوط وزارة ثروت حال دون تنفيذهذه المهمة [4]، وعندما تولى نسيم الحكم بادرت الحكومة فى ١٢ يناير ببلاغ

---

(١) نفس المصدر ، نفس العدد ، كانت هذه المذكرة ردا على المذكرة التى بعث بها اللنبى يشكو إلى نسيم من كثرة حوادث الاعتداء على الرعايا الاجانب وقد أرسل إليه سعد برقيته الشهيرة " لقد استحققت تقدير الوطن " – الأهرام ، العدد ١٧٩٢٤ ، ١٤ نوفمبر ١٩٣٤

(٢) – ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، المرجع السابق ، ص٥٣٨

(٣) الاخبار ، العدد ٨٥٤ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٢

(٤) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ،ص٤٠٧

ينفى ما زعمته الصحف من أن الحكومة عدلت عن الاشتراك نهائيا فى المؤتمر ، وأن المفاوضات جارية ، والموضوع موضوع بحث بين الحكومات المعنية [١].

ولكن الحكومة بالفعل رفضت الإشتراك ، مبررة ذلك بأنه لم يرسل إليها دعوى للاشتراك فى هذا المؤتمر ، حيث أن وزارة الخارجية سعت إلى ذلك منذ تولى الوزارة الحكم ، ولكنها لم توفق فى مساعيها ، كذلك لم يقبل البرنامج الذى أعدته الحكومة لمناقشته فى المؤتمر [٢]، ومن هنا وقعت الحكومة بين أمرين كلاهما مر ، فاذا أرسلت وفدا حكوميا إلى لوزان أغضبت الأمة ، واذا أمرت الوفد المصرى الموجود هناك برياسة " حسن حسيب " المؤلف من حزبى الوفد والوطنى بالتحرك أغضبت الإنجليز [٣].

وفى الوقت الذى أبدت إنجلترا ترحيبا شديدا باشتراك مصر فى المؤتمر فى عهد وزارة ثروت لاعتقادها أنه لن يخالف رأيها فى الأحكام تتضمنها المعاهدة فيما يتعلق بحقوق مصر، لم تقبل ذلك فى عهد وزارة نسيم ؛ لأن برنامجة كان يختلف عن برنامج ثروت ، حيث أن نسيم يرى أن تنازل تركيا عن حقوقها لمصر ليس تنازلا مطلقا ، وأن يكون للبرلمان المصرى الحق التام فى بحث التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ [٤].

---

(١) مصر ، العدد ٧٦٨٨ ، ١٢ يناير ١٩٢٣ ؛ أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الثالث ، ص٣٧٢

(٢) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ ، ص١٢٠

(٣) الأخبار ، العدد ٨٥٤ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٢

(٤) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٤٠٩

ولذلك يرى سعد زغلول أنه لهذا السبب رفض طلب نسيم ولم يدع للمؤتمر ؛ لأن برنامجة لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون تنازل تركيا عاما ولم يذكروا فيه الاحتفاظ بالنقاط الأربع لنظر البرلمان المصرى [١].

وقد تباينت آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ، ومما لاشك فيه أن عدم تمثيل مصر فى المؤتمر أضاع عليها فرصة كبيرة لإبراز شخصيتها على المستوى الدولى والدفاع عن حقوقها المشروعة فى هذا المؤتمر [٢] ، مما أدى إلى نجاح تركيا فى تحميل مصر أعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية بعد إقرار مندوب إنجلترا مبدأ فصل مالية مصر عن مالية تركيا . وتمييز ديون مصر عن ديون تركيا ، وقد اعتبرت معاهدة "لوزان " فى موادها من السابعة عشرة إلى التاسعة عشرة القضية المصرية قائمة بذاتها وفصلتها عن الأمور التركية [٣].

ويتضح أن قانون التضمينات كان من بين المشاكل التى واجهت وزارة نسيم حيث علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية على إقرار القانون وكانت البلاد قد عانت الأمرين من جراء الأحكام العرفية التى كبلتها بالقيود وشلت حركتها وحطمت حريتها [٤].

ولكن حكومة نسيم لم تقبل قانون التضمينات على علته ولكنها قامت بدراسته

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٩ ، ص ٢٨١٩

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ص ١٠١

(٣) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٤١١،٤١٢

(٤) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٣٩ - خطاب استقالة ' محمد توفيق نسيم '

وفحصه وإضافة كافة الضمانات التى تكفل للبلاد حقوقها المدنية والجنائيه ، وقد بذلت الحكومة جهودا مشكورة فى هذا الصدد ولكنها اصتدمت بالعقبات التى وضعتها الحكومة البريطانية ، متمثلة فى عدم موافقة الحكومة البريطانية على الطلبات الخاصة بحقوق مصر ، مما أدى إلى توقف المفاوضات [1].

والجدير بالذكر أن حكومة نسيم لم تستطع وقف تطبيق الأحكام العرفية ، وذلك لسببين ، أولهما : تصريح المستر 'بونارلو ' [2] رئيس وزراء إنجلترا الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى بأن وقف تطبيق الأحكام العرفية مشروط بتنفيذ بنود تصريح ٢٨ فبراير ، مما زاد من تعقيد الموقف ،

وثانى السببين : أن حكومة نسيم إرجأته إلى حين صدور قانون التضمينات مما جعل الأمة تطالب بارجاء مناقشة هذا القانون حتى يتم إنعقاد البرلمان [3].

ولم تنحصر العقبات التى واجهت حكومة نسيم فى الناحية السياسية فقط ، بل تعدتها إلى النواحى الإقتصادية ، حيث شهد محصول القطن انخفاضا ملحوظا فى هبوط أسعاره وذلك يرجع الى الحالة العمومية بزوال السبب الذى من أجلة ذادت أثمان حاجيات أوربا بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، والقطن أخذ فى الهبوط وكسدت تجارتة [4]، وكذلك انخفض إنتاجه بسبب إيقاف مشروعات الصرف التى وضع أساسها

---

(١) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٣٩

(٢) المستر " بونارلو " رئيس وزراء إنجلترا – أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الثالث ، ص٤٥٢ـ٤٥٣

(٣) الأخبار ، العدد ٩٢٨ ، ١١ مارس ١٩٢٣ ، " الأحكام العرفية وتصريحات المستر بونارلو " ، مقال لأمين الرافعى

(٤) وادى النيل ، العدد ٤٠٨٦ ، ١١يناير ١٩٢٣

اللورد " كتشنر" التى لاقت إهتماما كبيرا من قبل المواطنين [١].

وقد تناولت الصحف هذه الأزمة بشىء من الاستفاضة ، ومواجهة لتلك الأزمة فقد قام وفد من المزارعين بمقابلة توفيق نسيم لمناقشة الأزمة ووضع معايير وأسس محدودة تفاديا لحدوث مثل هذا الهبوط مرة ثانية [٢].

وقد صرح توفيق نسيم لوفد النقابة الزراعية بأن الحكومة تهتم إهتماما كبيرا بمسألة أسعار القطن وتحسين الحالة الاقتصادية [٣]

كما ساهمت وزارة الزراعة بالنصيب الأكبر فى حل تلك الأزمة بإصدار عدة تعليمات خاصة بتوزيع بذرة القطن لموسم ١٩٢٢- ١٩٢٣ رغبة فى مساعدة صغار المزارعيين بقدر ما تستطيع على تحسين زراعة القطن خصوصا وأن الوزارة تمكنت من الحصول على كمية من أجود أنواع البذور بالإضافة إلى قيام الوزارة بإعطاء البذور بالأجل إلى الملاك الذين يدفعون ضريبة عن كل فدان من أطيانهم [٤]

على الرغم من تلك الصعوبات التى واجهت الحكومة إلا أنها قامت بالعديد من الأعمال التى تحسب لها خلال الفترة الوجيزة التى بلغت حوالى شهرين ، ومن أهمها تعديل درجات الموظفين حيث قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل درجاتهم خاصة موظفى قلم التجارة والصناعة بوزارة المالية بعد تعديل موظفى الداخلية التى سبق وعدلتها الوزارة ، وبناء على ذلك أصدرت وزارة المالية منشورا لوزارات الحكومة

---

(١) الأخبار ، العدد ٨٨٢ ، ١٤ يناير ١٩٢٣

(٢) اللواء المصرى ، العدد ٢٦٩ ، ٨ يناير ١٩٢٣

(٣) مصر ، العدد ٧٦٥٨ ، ٧ ديسمبر ١٩٢٢

(٤) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٩ ، ١١ ديسمبر ١٩٢٢

تطالب فيه أن تسرع فى نقل الخارجين عن هيئة العمال إلى الدرجات الجديدة التى اقترحتها لجنة تعديل الدرجات على فئات المهيات المعينة فى قرار مجلس الوزراء طبقا للقواعد التى اقترحتها [١]. مع العلم بأن مجلس الوزراء كان قد قرر فى ١١ ديسمبر ١٩٢٢ تعديل درجات موظفى وزارة المالية الذين تركوا الخدمة اعتبارا من أول إبريل ١٩٢١[٢].

وحرصا من الحكومة على تسهيل وتوفير وسائل المواصلات بحيث يتم الربط بين المدن بعضها ببعض ، قررت نزع ملكية الأراضى اللازمة لعمل خط سكة حديد للربط بين دمياط والمنصورة واعتبار تلك الأراضى ملك لمصلحة السكة الحديد مع تعويض أصحابها تعويضا ماديا مناسبا [٣]، كما قرر المجلس فتح اعتماد ٤٥,٠٠٠ جنيه بميزانية المواصلات الجزء الثانى لربط سكة حديد بين كفر الزيات ومنوف[٤] .

كما قامت الحكومة بفتح اعتماد بمبلغ ٣,٢٥٠ جنيه إسهاما فى اشتراك مصر فى معرض المسكن الأمثل المقام فى لندن من أول مارس إلى ٢٣ مارس ١٩٢٣ لما له من فائدة للتجارة والصناعة [٥] .

وإسهاما من الحكومة فى حل مشكلة المياة فى مدينة حلوان المتمثلة فى قلة المياة الموجودة بالمدينة قررت الحكومة إنشاء عدة طلمبات تركب على النيل لتوزيع

---

(١) وادى النيل ، العدد ٤٠٩٦ ، ١٣ يناير ١٩٢٣ ؛ اللواء المصرى ، العدد ٢٧٤ ، ١٣ يناير ١٩٢٣

(٢) مصر ، العدد ٧٦٦١ ، ١١ ديسمبر ١٩٢٢

(٣) نفس المصدر ، العدد ٧٦٨٨ ، ١٢ يناير ١٩٢٣

(٤) وادى النيل ، العدد ٤٠٦١ ، ١٣ ديسمبر ١٩٢٢

(٥) اللواء المصرى ، العدد ٢٧٤ ، ١٣ يناير ١٩٢٣ ؛ وادى النيل ، العدد ٤٠٨٧ ، ١٢ يناير ١٩٢٣

المياة على أهالى حلوان على نفقة مجلس بلدى حلوان[1].

كما قررت الحكومة إنشاء شبكة صرف صحى عمومية فى طنطا على طراز الشبكة المنشأة فى القاهرة وبورسعيد والمنصورة بتكلفة مقدارها ٢٥٠ ألف جنيه ، وقد حددت المدة المخصصة لهذا العمل بأربع سنوات[2].

وإهتماما من الحكومة بجانب السياحة التى تعد مصدراً من أهم مصادر الدخل القومى المتمثل فى العملة الصعبة التى يتم الحصول عليها عن طريق الأجانب الوافدين إلى مصر للتمتع بجوها وآثارها ، قامت الحكومة بتشكيل لجنه متخصصة فى العلاقات العامة والدعاية لنشر إعلانات وبرامج للسياح فى الدول الأوربية وأمريكا ، لترغيبهم فى القدوم إلى مصر ذلك البلد الذى ينعم بالهدوء والاستقرار[3].

كما قامت الحكومة بإصدر بيان ينفى صحة ما نشر عن سرقة كنوز الأقصر والآثار ، وبهذا فقد اطمأن الناس إلى حد كبير على سلامة الآثار المصرية وتراثهم الحضارى [4] .

كذلك اعتزمت الحكومة نقل كنوز قبر الملك توت عنخ آمون إلى القاهرة عن طريق النيل خلال شهر فبراير ، وأعدت لذلك غرف نقل خاصة بها فتحات للجماهير ، وقد صار مدفن سيتى الثانى مصنعا لترميم الآثار وحفظها بقدر الإمكان من السرقة

---

(١) مصر ، العدد ٧٦٧٨ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢

(٢) الدستور ، العدد ٤٤ ، ١٣ فبراير ١٩٢٣

(٣) مصر ، العدد ٧٦٨٠ ، ٣ يناير ١٩٢٣

(٤) نفس المصدر ، العدد ٧٦٧٣ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٢٢

حتى تنقل إلى القاهرة [1].

كما قررت الحكومة منح جمعية البحث عن الآثار المصرية موقعين من أحسن المواقع الأثرية ، أحدهما فى تل العمارنة والآخر فى أبيدوس ، تشجيعا منها للاكتشافات الأثرية التى تعد ثروة قومية لابد من الحفاظ عليها والاعتزاز بها [2].

ورغبة من الحكومة فى محو آثار العهد الماضى ، قررت إعادة النظر فى بعض قرارات الوزارة السابقة وإعتبارها كأنها لم تكن ، مع ضرورة بحث حالات بعض الموظفين حائزوا الدرجات بغير وجه حق ، مع إعادة الترقيات التى منحت لهم عن طريق المحسوبية إلى نصابها الصحيح ودراسة القرارات التى صدرت قبل استقالة وزارة ثروت بيوم واحد [3] .

ومساهمة من الحكومة فى إغاثة منكوبى خزان أسوان قررت الحكومة التبرع ب ٣٧٤ فدان من أطيانها بجهة الكع مركز إدفو كمساعدة منها للأضرار التى تعرض لها أهالى السودان وقد وزعت وزارة المالية بلاغا بذلك نشرتة الصحف[4].

وتيسيرا للإجراءات الجمركية قررت الحكومة إلغاء المادة ٩٧٣ من قانون الجمارك الخاص باسترجاع الرسوم التى تؤخذ على السيارات المعاد تصديرها وذلك لما

---

(١) نفس المصدر ، العدد ٧٧٠٨ ، ٥ فبراير ١٩٢٣

(٢) وادى النيل ، العدد ٤٠٨٩ ، ١٤ يناير ١٩٢٣

(٣) نفس المصدر ، العدد ٤٠٦٩ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٢

(٤) نفس المصدر ، العدد ٤٠٩٨ ، ٢٤ يناير ١٩٢٣

فيها وبين المادة ٤٣٦ من التناقض على أن يتم العمل بتلك المادة [١].

ورغبة من الحكومة فى الإهتمام بمدينة الفيوم وتحسين أحوال المرافق والمنشآت بها ، قررت الترخيص لبلدية الفيوم باقتراض مبلغ ١٨٥ ألف جنيه من البنوك لتنفيذ مشروعات إدخال الكهرباء والمياة للمدينة بالاتفاق مع وزارتى المالية والداخلية[٢].

وحرصا من جانب الحكومة على مواكبة التطور الطبى والاطلاع على الابتكارات والتقدم الموجود فى الدول الأوربية ، قررت إرسال بعثة طبية مكونة من خمس قابلات إلى إنجلترا ليتخصص ثلاثة منهن فى صحة الأطفال واثنين فى أعمال الولادة [٣].

ونتيجة لإرتفاع الأسعار بنسبة ٤٠٪ عن مايو ١٩٢٢ عن سنة ١٩١٤ بينما تتناقص فيه إيرادات الحكومة ، بالإضافة إلى أن المبلغ المخصص لرواتب موظفى الحكومة بعد التخفيض بلغ ١٦,١٨٦,٠٠٠ جنيه بعد أن كان ٥,٣٦٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٣ علما بأن هذا التخفيض سيوفر للحكومة ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، نتيجة لكل ما سبق قررت الحكومة تخفيض إعانة الحرب إلى ٢٠ ٪ [٤].

ومما يدل على استقرار الحالة المالية فى مصر ما نشرته صحيفة " الديبا " فى كلمة لها تبرز فيها استقرار الحالة المالية فى مصر وأنها فى مركز ممتاز وأن

---

(١) تنص المادة ٤٣٦ عل أنه لا ترد رسوم السيارات إلا إذا أعيد تطوير السيارة فى خلال ستة أشهر من تاريخ ورود السيارة من الخارج – نفس المصدر ، العدد ٤٠٨٤ ، ٩ يناير ١٩٢٣

(٢) مصر ، العدد ٧٦٦١ ، ١١ ديسمبر ١٩٢٢

(٣) وادى النيل ، العدد ٤١٨١ ، ١٣ ديسمبر ١٩٢٢

(٤) الدستور ، العدد ٤١ ، ٢ فبراير ١٩٢٣

الإيرادات زادت عن العام الماضى بحوالى ٢ مليون جنيه (١).

كما قامت وزارة الداخلية بالعديد من الأعمال أملا فى أن يسود الهدوء والأمن أرجاء البلاد من أجل حماية الأرواح والممتلكات حيث قررت إنشاء مركز قروى فى المنيا (٢) وآخر فى أسيوط (٣) ، وإتخذت العديد من الاحتياطات لحفظ الأمن العام من تشكيل دوريات سيارة من الجنود السوارى والبيادة المسلحة فى معظم أرجاء البلاد ، كذلك تواجد رجال البوليس فى معظم شوارع القاهرة (٤) وتعيين ٢١ كونستبلا إنجليزيا بين رجال البوليس المصرى كما عين غيرهم من قبل (٥).

وبرغم كل تلك الجهود التى قامت بها وزارة الداخلية بإيعاز من الحكومة ، إلا أن تلك الفترة شهدت العديد من حوادث الاعتداء على الأجانب مثل حادث الاعتداء على المستر " ربسون " (٦)، وخروجا من ذلك الموقف الحرج قدمت الحكومة اعتذارا رسميا إلى اللورد اللنبى عن تلك الحادثه حيث أبدى نسيم أسفه العميق وحزنه الشديد على هذا الاعتداء (٧)، الذى قرر اللنبى على أثره إغلاق بيت الأمة (٨) ، الذى أصر نسيم

(١) وادى النيل ، العدد ٤٠٨٤ ، ٩ يناير ١٩٢٣

(٢) الوقائع المصرية ، العدد الأول ، أول يناير ١٩٢٣

(٣) نفس المصدر ، العدد ١١ ، أول فبراير ١٩٢٣

(٤) وادى النيل ، ٤١١١ ، ٩ فبراير ١٩٢٣

(٥) مصر العدد ٧٧١١ ، ٧ فبراير ١٩٢٣

(٦) وادى النيل ، العدد ٤٠٧٥ ، ٢٩ ديسمبر١٩٢٢

(٧) السياسة ، العدد ٥٩ ، ٥ يناير ١٩٢٣ ؛ أنظر مقال الدكتور هيكل ' فصل فىالتاريخ قصة الكتابين – نفس المصدر ، العدد ٩٦ ، ١٨ فبراير ١٩٢٣ ؛ عبد الفتاح عنايت ، المرجع السابق ، ص٨٠ – ٨٤ ؛ مصر ، العدد ٧٦٧٨ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢

(٨) تم تفتيش بيت الأمة وأغلاقة واقامت حرس لمنع الدخول إليه ومصادرة ما كان به من أوراق فى ٢٠ فبراير ١٩٢٣ – مصر ، العدد ٧٧٢٢ ، ٢١ فبراير ١٩٢٣ ؛ عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، ص١٢٦

على ضرورة الإحتفاظ به مفتوحا أثناء اعتقال سعد وكذلك وافق توفيق نسيم على السماح لحزب الوفد بالاحتفال بذكرى حدث نفى سعد زغلول وزملائه فى مسرح الأزبكية رغم أنه لم يكن مسموحا للحزب بعقد أى اجتماعات منذ أن قبض على سعد زغلول مما كان له عظيم الأثر فى النفوس[1].

وذلك على عكس رغبة الحكومة البريطانية ، وكذلك حادث الاعتداء على المستر " أميلر " الموظف بمصلحة السكة الحديد [2].

ونتيجة لتلك الحوادث والاعتداءات المتتالية وجدت الصحف الفرصة مواتية لتوجيه النقد اللاذع لوزارة الداخلية ورجالها نظرا للنظام الأمنى العقيم والبدائى الذى تتبعة الوزارة مما أدى إلى اختلال حالة الأمن فى الأرياف إلى حد الاعتداء على رجال البوليس وممثلى الحكومة لعدم التزامهم بواجباتهم كحراس الأمن [3] بالإضافة إلى انتشار حوادث القتل والاغتيالات يوميا مع عدم العثور على الجانى ، فى الوقت الذى تتم فيه تلك الحوادث أمام أعين رجال البوليس المنتشرين فى كل الشوارع نظرا لأنهم يعاملون الشهود معاملة سيئة وكأنهم فى حيز المجرمين ، كذلك عدم جراءة الناس على القيام بالإبلاغ عن الجناة ومرتكبى الحوادث تفاديا للإحتكاك برجال البوليس ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مقتل نائب عمدة طهطا وفى مركز بنى مزار قتل أحد الأشخاص[4] بالإضافة إلى حوادث سرقة المواشى فى الأقاليم ومصوغات النساء فى

---

(1) Amin Youssef , Op . cit ., p 105

(٢) مصر ، العدد ٧٧١٠ ، ٧ فبراير ١٩٢٣

(٣) نفس المصدر ، العدد ٧٦٦٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٢٢

(٤) نفس المصدر ، العدد ٧٦٩٠ ، ١٢ يناير ١٩٢٣

طنطا وبنى سويف وسنورس بالفيوم ومنيا القمح [١] .

وبعد تكرار تلك الحوادث لم يكن فى وسع الحكومة إلا إتخاذ احتياطات أمنية [٢]، وإصدار أوامرها للمديرين بتحقيق ذلك[٣]، ومن تلك الاحتياطات اعتقال السلطة العسكرية لبعض أفراد الحركة الوطنية [٤] واعتدائها على السلطة المدنية وعينت محافظا إنجليزيا عسكريا لعاصمة البلاد ، وحوصرت أحياء بأكملها من المدينة حصارا ثانيا ، ومنعت سكانها من الحركة والخروج من منازلهم من بعد غروب الشمس ، فيما يعرف بحظر الجولان ، وضرب على أحياء مختلفة من المدينة غرامات باهظة تقاضت معظمها السلطة العسكرية [٥] .

كذلك إختل الأمن العام فى مدينة الإسكندرية لدرجة لا تطاق وزادت حوادث السرقات خصوصا فى قسمى الرمل ومحرم بك [٦] وقد شكلت الحكومة دوريات سيارة من الجنود السوارى والبيادة المسلحة فى دائرة قسم ميناء البصل ، وكل هذه الإجراءات أدت إلى نتائج عظيمة حيث قلت الحوادث فى المدينة [٧] .

---

(١) مصر العدد ، ٧٦٦٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٢٢

(٢) وادى النيل ، العدد ٤١١١ ، ٩ فبراير ١٩٢٣

(٣) نفس المصدر ، العدد ٤٠٧٧ ، ٦ يناير ١٩٢٣

(٤) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، ص١٢٧

(٥) السياسة ، العدد ٣٢٨ ، ١٧ نوفمبر١٩٢٣

(٦) اللواء المصرى ، العدد ٢٧٧ ، ١٦ يناير ١٩٢٣

(٧) وادى النيل ، العدد ٤١١١ ، ٩ فبراير ١٩٢٣

وكان تعليق بعض الصحف على ذلك إنه إذا كان البعض - وخاصة كبار الإنجليز- يرى أن الحل هو استبدال أجانب برجال الأمن المصريين أو تكوين بوليس مختلط من المصريين والأجانب ، فإن ذلك لن يغير شيئا ولن يحل تلك المشكلة (١) .

ومن اللافت للنظر والملاحظ أن وزارة نسيم الثانية قد اختلف موقف كبار الموظفين الإنجليز بشأنها فبعضهم كان يرى " ترك الوزارة تستمر فى عملها شهرا أو اثنين إلى أن تصدر الدستور وقانون الانتخاب ثم نسقطها بعد شهر أو اثنين وعندئذ نأتى بعدلى أو ثروت " . فى حين كان يرى البعض ضرورة تأييد وزارة نسيم والملك بالتبعية وتغيير سياسة إنجلترا وإطلاق سراح سعد زغلول.

وفى الحقيقة إن هذا الفريق من كبار الموظفين الإنجليز الذين يرغبون فى تأييد نسيم باشا فى وزارته كانوا يرجعون ذلك إلى عدة أمور منها صلابته وتمتع نسيم بثقة جميع الموظفين البريطانيين وكثيرا من المصريين كما كانوا يعتقدون أنه من خلال نسيم يستطيعون التوصل إلى تسوية صادقة مع مصر، من ناحية أخرى كان هذا الفريق يعتقد أن " نسيم مستعد أن يقدم لمصر دستورا لم يكن ثروت مستعدا لتقديمه لمصر " (٢).

على أن" كيون بويد ' مدير عام الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية كان يرى ضرورة إرجاء تغيير وزارة نسيم واستمرارها فى عملها حتى انتخاب البرلمان أما كير Kerr من كبار الموظفين بدار المندوب السامى فقد أشار بوجوب التغيير الفورى لوزارة نسيم وأنه ليس ثمة خطر فى عودة عدلى للسلطة .(٣)

---

(١) مصر ، العدد ٧٦٧٧ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٢

(٢) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، الإتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز فى الإدارة المصرية ، ص ٩٤-٩٦

(٣) No . 278/ 69 Minutes of a meeting held at the Resideney on January 18 th 1923

وعلى أية حال فقدووجهت وزارة نسيم بالعديد من الانتقادات نظرا لسياسة الصمت التى اتبعتها الحكومة طيلة فترة بقائها [١] وقد تعرضت الوزارة لحملة شرسة من الصحف ، كما انتقد سعد زغلول سكوت نسيم وأعلن سخط الأمة على هذا الصمت[٢] مما حدا بتوفيق نسيم أن يتقدم باستقالته إلى الملك فؤاد فى ٥ فبراير ١٩٢٣ مضمنا إياها أنه بذل أقصى ما لديه من جهود رغبة فى خدمة الشعب بالإضافة إلى تحمله نقد المعارضين أملا فى انتهاء المفاوضات مع الحكومة الإنجليزية إلى نتيجة ملموسة ، كذلك قيامه بجهود عديدة من أجل التوفيق بين مصالح الأمة ومصالح الأخرين [٣].

ولقد أرجعت بعض المصادر استقالة حكومة نسيم إلى عدة أسباب منها : عدم مساعدتها فيما طلبته من إرسال وفد من قبلها إلى مؤتمر " لوزان " يكون حرا فى إيضاح مطالب المصريين وليس فى نقل ما يلقن إليه تلقينا ، والتضيق على الوزارة فى أمر قانون التضمنيات وجعله غير ملائم لحالة البلاد [٤] ، ولعل السبب المباشر لاستقالة الحكومة هو أزمة نصوص السودان كما يشير الباحث فى الفصل السابع[٥].

---

(١) اللواء المصرى ، العدد ٢٨٦ ، ٢٩ يناير ١٩٢٣ ؛ السياسة ، العدد ٤٣ ، ١٨ ديسمبر ١٩٢٢

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤١ ، ص٢٤٨٩

(٣) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٤٠ - خطاب استقالة توفيق نسيم للملك فؤاد فى صباح الاثنين ٥ فبراير ١٩٢٣ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ١٦ ، ١٠ فبراير ١٩٢٣

(٤) مصر ، العدد ٧٧١١ ، ٨ فبراير ١٩٢٣

(٥) الفصل السابع ، " توفيق نسيم والدستور " - " يقال بأن توفيق نسيم قبل أن يقدم استقالته استدعى المصرى السعدى رئيس الوفد بالنيابة وأبلغه " بأن الدستور سيصدر وبطبيعة الحال سيفك اعتقال سعد وصحبه وستجرى الانتخابات وسيتسلم صاحب الأغلبية زمام الحكم وفقا لقواعد الدستور وقيل فى ذلك الوقت بأن هذه كانت الرشوة التى قدمها نسيم للوفد ، أميمه صابر البغدادى ، الحركة الوطنية ١٩١٩ - ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ١٩٧٢

الذى أضاف نسيم إلى مجده صفحة بيضاء أخرى ووقف نسيم موقفه المشرف يوم واجه السلطة الإنجليزية [1] .

ويصور المندوب السامى موقف الملك بعد استقالة وزارة نسيم فى تقرير له يقول : " إن العاصفة التى هبت على الملك ٢ فبراير مصحوبه باختفاء رجله المفضل توفيق نسيم الذى كان يعتمد عليه فى تحقيق أغراضه الشخصية قد جعلت الملك فى حالة وجوم وعبوس " [2].

---

(١) الأهرام ، العدد ١٧٩٣١ ، ٢١ نوفمبر ١٩٣٤

(٢) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ٧٩

الفصل الرابع

محمد توفيق نسيم رئيسا للوزارة الأخيرة

(١٥ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦) .

تعتبر استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ آخر سهم وجه إلى نظام صدقى ، وبداية لانهيار نظام ١٩٣٠ [١] . وإن كان نقل السير " برسى لورين " المندوب السامى البريطانى من مصر فى ١٥ أغسطس ١٩٢٢ يعتبر الضربة القاضية التى تلقاها النظام ؛ ذلك لأن تغيير المندوب السامى البريطانى فى مصر كان يعنى اتجاها لتغيير السياسة البريطانية حيالها ؛ ومن ثم تغيير الحكومة القائمة التى كانت تمارس الحكم فى ظل تلك السياسة القديمة [٢].

ويعد سقوط نظام صدقى ، وتغير المندوب السامى البريطانى - حدا فاصلا فى العلاقة بين القصر والإنجليز ، بدأ فيها القصر فى تغير سياستة التى كانت تقوم على الإنفراد بالسلطة ، والتخلى عن الدور الإنجليزى ، وعاد إلى اتباع سياسة تحسين العلاقات مع المندوب السامى ، وإظهار حسن النوايا ، وقد بدا ذلك واضحا من مقابلة الملك للسير " لامبسون " [٣] المندوب السامى الجديد وإعرابه عن أمله فى أن يتم التعاون بينهما لتحسين العلاقات الودية بين البلدين [٤].

---

(١) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص٤١٦؛ مختار أحمد محمد نور ، مصطفى النحاس رئيسا للوفد من سبتمبر ١٩٢٧ - يناير ١٩٥٣ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٣٥٤

(٢) الجهاد ، العدد ٧٠٧ ، ٢٧ أغسطس ١٩٣٣

(٣) السير مايلز لامبسون يعد من أشهر ممثلى بريطانيا فى مصر منذ أن احتلت فى عام ١٨٨٢ حتى تم جلاءها عنها فى عام ١٩٥٥ ثم أطلق عليه اللورد كليرن . وقد غادر مصر فى عام ١٩٤٦ - تريفور إيفانز ، مذكرات اللورد كليرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ، ترجمة د . عبد الرؤف أحمد ، الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص٧

(٤) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص٢٢٣

وضغطت الحكومة البريطانية عن طريق " بترسون " القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، على الملك فؤاد لتشكيل وزارة برئاسة توفيق نسيم ، حيث كان في اعتقاد بترسون أن تشكيل حكومة برئاسة نسيم ، يضمن وجود حكومة غير أتوقراطية مرتبطة بالسراى، كما يضمن عدم وجود " حكومة ديموجاجية . وفدية " ، مما يبشر "ببداية ناجحة لمعالجة نزاع إنجلترا مع زكى الإبراشي " ناظر الخاصة الملكية(١)

وقد شكل نسيم حكومته (٢) - التي وصفت بأنها وزارة حياد - إذ لم يكن من بين أعضائها من ينتمي إلى حزب من الأحزاب(٣)

---

(١) محسن محمد ، عندما يموت الملك ، صفحات من تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، كتاب التعاون ، ١٩٨٠ ، ص٣٩٠

(٢) وزارة نسيم الثالثة :- توفيق نسيم للرئاسة والداخلية ،أحمد عبد الوهاب للمالية ، أمين أنيس للحقانية ، كامل بطرس للخارجية والزراعة ،عبد العزيز محمد للأوقاف ، أحمد نجيب الهلالي للمعارف العمومية ، عبد المجيد عمر لوزارة الأشغال ،محمد توفيق عبد الله للحربية والبحرية -يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٧٥ -٣٧٦؛ الوقائع المصرية، العدد ١٠٠ ، ١٥ نوفمبر ١٩٣٤؛ يذكر أمين يوسف انه كان أحد القلائل الذين كان يثق فيهم توفيق نسيم وياخذ برأيهم ، وانه كانت تربطة به صداقة قوية وانهما كانا يتقابلان يوميا للتشاور في الأمور السياسية . وقد طلب منه نسيم أن يقترح عليه الشخصيات المناسبة لمساعدتة في أمور الوزارة ، واقترح أمين يوسف بعض الأسماء التي يمكن أن تؤدى خدمات جليلة للوطن . وبالفعل اختار نسيم تلك القائمة التي اقترحها عليه أمين يوسف ما عدا أسمين فقط وهما الشيخ المراغي الذى رفضه الملك ومحمود حسن الذى لم يتقبله الوفد ويضيف أمين يوسف انه بالرغم من وجود خلافات شخصية بينه وبين أحمد عبد الوهاب باشا إلا أنه قام بترشيحه مما أثار دهشة نسيم الذى أمتدح نزاهته بغض النظر عن الخلافات الشخصية : Amin Yousef Bey , op.cit, p.p. 213-214

(٣) الجهاد ، العدد ١١٦٦ ، ١ ديسمبر ١٩٣٤ ؛ إقبال على شاة ، المرجع السابق ، ص٢١٥ ؛

Shah , Ikbal Ali , op .cil ., p.p 271 - 272

وبذلك كان تعيين توفيق نسيم لرئاسة الوزارة نقطة تحول فى السياسة المصرية، وبداية لتضاؤل نفوذ القصر وتمهيد الطريق لعودة القوى الوطنية للحكم . حيث بدأ توفيق نسيم ممارسة سلطته باستصدار أمرا ملكيا بإلغاء دستور ١٩٣٠ ، وحل برلمان صدقى ، دون أن يتضمن الأمر الملكى عودة دستور ١٩٢٣ ، رغم ما وجه لحكومته من نصائح بعدم إلغاء دستور ١٩٣٠ دون إبداله بدستور آخر ، ولكنها لم تصغ لتلك النصائح (١).

وقد أعد نسيم برنامج حكومته الذى يتلخص فى إلغاء النظام البائد ، ومحو الأثار المترتبة عليه ، وإعادة النظر فى القوانين الاستثنائية وشئون الدولة والتشريع ، وإعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية إلى أعمالهم (٢).

وكان على حكومة نسيم أن تتولى إصلاح الفساد الذى خلفه النظام السالف إذ أنه بعد مضى أربع سنوات نجد أن مصالح الوفد والأحرار الدستورين قد أضيرت أبلغ الضرر (٣).

ولقد واجهت حكومة نسيم العديد من العراقيل مثل مشكلة فوائد الدين العام ، والمحاكم المختلطة ، والديون العقارية فبالنسبة لمشكلتى فوائد الدين العام والمحاكم المختلطة فقد واجهت حكومة عبد الفتاح يحيى ، ولكنه لم يستطيع أن يصل فيهما

---

(١) الجهاد، العدد ١١٥١ ، ١٦ نوفمبر ١٩٣٤ ؛ صفاء شاكر ، المرجع السابق ، ص١٦٥

(٢) الأهرام ، العدد ١٧٩٤٠ ، ١٦ نوفمبر ١٩٣٤

(٣) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٧٧٣

إلى حل وطنـى يرضى عنـه الرأى العام ، ومن ثم فقد فوضت الـوزارة الأمـر فيهمـا للإنجليز . أما مشكلة الديون العقارية فقد فوضتها الوزارة لنفسها وفشلت فى حلها [(١)].

كذلك واجهت حكومة نسيم عدداً من المشاكل الداخلية مثل إلغاء القوانين الاستثنائية أو تعديلها ، وتعديل قانون الصحافة وإعادة إصلاح هيكل الإدارة ، وإعادة تعيين الموظفين المفصولين لأسباب سياسية ، وإنهاء خدمة بعض المديرين ونقل البعض الآخر ، وكذلك إعادة النظر فى شئون العمد والمشايخ الذين فصلوا لأسباب سياسية [(٢)] . وقد بلغت الشكاوى التى كانت تقدم إلى الوزارة النسيمية من جراء ظلم عهد صدقى السابق حتى أواخر شهر نوفمبر ١٩٣٤ نحو ٢٠ ألف شكوى [(٣)] وقد تناولت صحيفة الجهاد فحوى هذه الشكاوى فى عدة مقالات فى الفترة التى أعقبت تولى الوزارة [(٤)] .

---

(١) الجهاد ، العدد ١٠٢٧ ، ١٧ يوليو ١٩٣٤ - مقال بعنوان " معالجة مشكلة المحاكم المختلطة تنقل من يد الوزارة القائمة الى يد المندوب السامى "

(٢) المقطم ، العدد ١٤٠٤٥ ، ٤ مارس ١٩٣٥

(٣) الجهاد ، العدد ١١٥٩ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٣٤

(٤) من بين العناوين التى تصدرت بعض أعداد صحيفة الجهاد (عهد إصلاح فى وزارة المعارف) ، (الاستمرار فى العمل على إعادة الموظفين المفصولين) ، (إنصاف الوظائف المظلومة بعد إنصاف الموظفين المظلومين) ، (الوزارة النسيمبة تشرع فى العمل) ، (ابتدا النظر فى إصلاح ما افسده العهد البائد) ، (العمد المفصولون لاسباب سياسية - إهتمام دولة وزير الداخلية بمسائلهم) وأنظر صحيفة الجهاد ، العدد ١١٥٤ ، ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ - العدد ١١٥٦ ، ٢١ نوفمبر ١٩٣٤ - العدد ١١٦٨ ، ٣ديسمبر ١٩٣٤

ولعل أخطر المشاكل التى واجهت توفيق نسيم هى المشكلة الدستورية ، وقد تناولها الباحث فى الفصل السابع[1] .

ومما زاد الأمور تعقيدا سياسة الصمت والكتمان التى اتبعها توفيق نسيم طوال فترة الوزارة ، مما عرضها للسخط الشعبى والحملات الصحفية المعادية والتى تطالب الحكومة بالإفصاح عن نيتها وإطلاع الرأى العام على مقصدها [2].

---

(١) الفصل السابع " نسيم والدستور "

(٢) المقطم ، العدد ١٤٠٤٥ ، ٤ مارس ١٩٣٥ ؛ كان توفيق نسيم يمقت الدعاية الصحفية لظنه أن أعمال المرء دعاية له ولذلك كان يتجنب مقابلة الصحفيين ويمتنع عن التحدث إليهم ويذكر كريم ثابت أنه رغم الصلة القوية بينه وبين نسيم إلا أن نسيم كان شديد التحفظ فى كلامه معه كأنه يشق عليه أن يخرج عن صمته " ولا أذكر أننى تعبت مع رئيس وزراء آخر تعبى معه فى إلتقاط أخبار ومعلومات عنه وأنه على إيجاز فى كلامه كان صادقا فى كل كلمة يقولها ، كم من مرة طلبت منه ان يدلى بأحاديث صحفية وقلت له " أنت عدو نفسك يا باشا " تصريح واحد منك يقضى على كل ما يقال عنك " فيقول " كل شىء مصيره أن يعرف والحق لابد أن يظهر فى النهاية وهل ظهور الحق متأخرا يقلل من قيمته أما شخصى فليس مهما وقد تحملت فى الماضى كثيرا فلم تعد الحملات تؤثر فى ، إنهم يريدون أن يغيظونى ولكنى لا أغتاظ بل سكوتى هو الذى يغيظهم " أضف إلى ذلك أن نسيم لم يكن يعطى أى صحفى إجابة شافية عما يدور فى إجتماعات مجلس الوزراء أو ما يدور فى خلده وأنه كان يطلب من أى صحفى أن يتصل بمدير مكتبه "إيشيل إصقيلى" ويترك الأسئلة عنده ثم يتسلم الرد فى اليوم التالى وكثيرا ما كان الصحفيون يطاردون نسيم إلى حديقته فى شارع الهرم ولكن نسيما يماطلهم ولا يعطى أحدا منهم أحاديث صحفية بل الغريب أنه كان يطلب من عامل الحديقة أن يعطى الصحفى منهم بعضا من الزهور وبهذا الأسلوب كان نسيم ينهى المقابلة مع الصحفيين ومن ذلك أنه لما قابل نسيم الملك فؤاد المقابلة الأخيرة والتى كانت بغرض استقالة حكومته لم يعلم أحد بذلك وكتم نسيم الحديث عن الناس وعن كريم ثابت الذى عاتبه فى ذلك فقال له نسيم :"لقد كتمت الخبر عن جميع الناس لئلا يصل إلى الإنجليز فيتدخلوا فى الموضوع " – أنظر ، المصرى ، العدد ٥١١ ، ٩ مارس ١٩٣٨؛ البلاغ ، العدد ٣٨٨١، ٣٠ يونيو ١٩٣٥؛ نفس المصدر ، العدد ٣٨٠٩، ١٩ إبريل ١٩٣٥

فعلى سبيل المثال ، فقد نوهت صحيفة الجهاد بضرورة أن تصدر الحكومة بيانا تجلو فيه موقفها اليوم وما تعتزمه فى الغد فإن للسكوت حدودا ، إذا جاوزها كان عاملا من أشد العوامل التى تزعزع الثقة الغالية التى ما زالت الوزارة النسيمية تتمتع بها فى هذه الظروف الدقيقة المبهمة " [١] .كما نوهت الصحيفة بأن الوزارة مدينة للأمة بإيضاح الموقف [٢] .

كذلك طالبت صحيفة المقطم نسيم بأن يفصح عن مصير حكومته وخطتها النهائية [٣]. وبالرغم من ذلك فقد ظلت هذه التساؤلات حائرة فى صحافة هذا العهد تبحث لها عن إجابة عند وزارة نسيم .

وقد برر نسيم ذلك بأن المصلحة العامة تقتضى عدم نشر الأحداث تفصيليا ، وضرورة الاحتفاظ ببعض الأمور التى ترى الحكومة عدم الإفصاح عنها ، إما لطبيعتها ، أو لأن تلك الأمور تهم دولا أخر ، وأن جميع قرارات مجلس الوزراء " تبلغ للجمهور بانتظام فى اليوم التالى " عن طريق تصريح الوزير المختص أو رئيس مجلس الوزراء للصحف [٤].

ومن ناحية أخرى نجد أن نسيم أخفى بعض أخبار الوزارة عن زملائه أنفسهم

---

(١) الجهاد ، العدد ١٣٢٢ ، ٨ مايو ١٩٣٥

(٢) نفس المصدر ، العدد ١٣٢٧ ، ١٣ مايو ١٩٣٥

(٣) فى مقال لها بعنوان (موقف الوزارة وما هو مصيرها ؟- ماذا يقول نسيم باشا ؟ وماذا يقول الوزراء ؟ وماذا يقال عن الخطة النهائية للوزارة ؟) – المقطم ، العدد ١٤٢٨٨ ، ١٨ نوفمبر ١٩٣٥

(٤) مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٦ ، ما بعد أحداث ١٩٢٣ (١٩٢٤ – ١٩٣٨) ، بيان للناس من حضرة محمد توفيق نسيم

مما حدا بأحدهم أن يصرح فى إحدى اجتماعات مجلس الوزراء " أنه وبعض زملائه أصبحوا مضطرين للبحث عن أخبار الوزارة بين أعمدة الصحف " فرد نسيم ساخرا بأن " يكفوا عن قراءة الجرائد "[1]. .

ومن ناحية أخرى فقد أخذ على نسيم استشارته للإنجليز فى كل الأمور الأمر الذى أضعف مركز حكومته إلى حد تعجب منه الملك فؤاد ، لعدم قدرة نسيم على اتخاذ أى قرار دون الحصول على استشارة المندوب السامى [2]، كما عقب " أحمد زيور " رئيس الديوان الملكى على خضوع نسيم للإنجليز بقوله لأصدقائه فى إحدى جلساتهم : " أن نسيم أغرق نفسه بين السراى والإنجليز " [3].

ويتضح أن وزارة نسيم ؛ قد عالجت هذه المشاكل التى واجهتها بطريقة موضوعية ، فألغت قانون المحاماه [4]، وقامت برفع المظالم عن كاهل الفئات التى

---

(١) آخر ساعة المصورة ، العدد ٣٦ ، ١٦ مارس ١٩٣٥

(٢) F.O.407/218 Doc. No.35 Lampson to Simon, March 13, 1935

(٣) آخر ساعة المصورة ، العدد ٣٢ ، ١٦ فبراير ١٩٣٥

(٤) قانون المحاماه : أصدرت حكومة عبد الفتاح يحيى قانون بتشكيل لجنتين من غير المحامين تتولى كل منهما حفظ أموال النقابة ومباشرة المصروفات العادية وقد احتج المحامون بشدة على هذه القرارات الحكومية التى استصدرت " فى غيبة كثرة المحامين " الذين قرروا اللجوء إلى القضاء للفصل فى هذا الشأن ، وقد أصدرت نقابتا المحامين الأهلية والشرعية إنذارين رسميين بشأن أموال النقابتين المودعة فى المصارف ومنع غير النقابتين من التصرف فيها ، ونشرت هذين الأنذارين فى الصحف الصادرة فى ٩ يوليو ١٩٣٤ ، وفى ٢٤ يوليو ١٩٣٤ نشرت جريدة الجهاد قرار النائب العام بإحالة الأساتذة المحامين إلى مجلس تأديب وعلى رأسهم مكرم عبيد وذلك لعدم إعترافهم بالقانونين الأخرين اللذين أصدرتهما الحكومة سنه ١٩٢٣ ،١٩٣٤ وتمسكهم بعضوية النقابة أما المحامون الشرعيون فقد أرسل النائب العام أوراق التحقيق معهم إلى وزير الحقانية ليتصرف فيها " اذ أن للوزير وحده الحق فى إحالتهم إلى مجلس تأديب" -الجهاد ،العدد ١٠٣٦ ، ٢٤ يوليو ١٩٣٤

تحملتها من جراء الظلم الذى حاق بها فى عهد إسماعيل صدقى .

غير أن تصرفات نسيم بهذا الشكل ، لم ترض الجانب البريطانى ، الذى اعتبرها مبالغة فى السخاء من جانب توفيق نسيم تجاة الوفديين ، وشنت بعض الصحف الإنجليزية حملاتها على توفيق نسيم ، منوهة باحتمال حدوث أزمة داخلية تقتضى تعديلا وزاريا .الأمر الذى دفع بعض الصحف المصرية للرد فى صفحاتها على مزاعم الإنجليز متسائلة ما إذا كان دفع المظالم الصارخة من جانب وزارة نسيم يعد انسياقا من الوزارة إلى ناحية السياسة الوفدية . كما نددت بعض الصحف المصرية بفضائح نظام صدقى فى وزارتى المعارف والداخلية وأشادت بجهود نسيم فى إصلاح هذه المفاسد منوهة " بأن الوزارة النسيمية تجرى على سياسة تستريح لها الأمة المصرية ، فأى عيب فى ذلك ؟ "وأشارت إلى المفاسد التى أصلحها نسيم قائله " أكان يجب أن تظل مدفونة فى قبورها بين جدران الوزارات حتى يرضى الصحف الإنجليزية ؟ " (١)

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن استشارة نسيم للوفد فى كل الأمور أدت إلى سخرية الملك فؤاد الذى أفضى إلى المندوب السامى أنه لم ير ذلك على طول عهده وخبرته بالشئون المصرية التى امتدت لأكثر من أربعين عاما . كذلك أبدى الملك فؤاد غضبه من تعيين الوفديين فى الوظائف الحكومية (٢) ، على الرغم من أن نسيم قام بتعيين العمد الوفديين الذين سبق فصلهم لأسباب سياسية فى عهد صدقى ويحيى ، رغبة منه فى إصلاح الهيكل الإدارى ، مما أدى إلى انزعاج سلطات الاحتلال ، للاعتقاد السائد أن الوفد فى الطريق (٣)، ولكن " كيون بويد " طمأن لامبسون أن تعيين عدد

---

(١) الجهاد ، العدد ١٢٣٨ ، ١٢ فبراير ١٩٣٥

(٢) No.115 Lampson to Samuel Heare. June22,1935. Tel.No.79

(٣) F.O.407/218 No.36 Lampson to Simon, March 20, 1935

قليل من العمد الوفديين لن يؤثر ، لأن مصر بها أكثر من أربعة ألف عمدة ، وأن تعيين ٩٢ عمدة وفدى لن يكون له تأثير على هذا العدد [١].

وعلى ذلك طمأن المندوب السامى وزارة الخارجية البريطانية بأن الإجراءات الإدارية التى قامت بها حكومة نسيم تشمل تعيين العمد فقط ، ولاتتعداها إلى مناصب المديرين أو مأمورى المراكز أو كبار رؤساء البوليس ، مما أدى إلى سخط الوفد لعدم حصوله على نصيب فى تعيينات مديرى الأقاليم .

وعلى أية حال ، فيبدو أن المندوب السامى كان حريصا على تقليم أظافر الوفد من رجال الإدارة المحلية ،وأنه كان يسعى لإحباط استبدال الموظفين الوفديين عامة من أجل آخرين لهم ميول سياسية أخرى [٢].

ومن المشاكل التى كانت تؤرق وزارة نسيم ، هى كثرة خريجى المدارس الثانوية والعليا ، الأمر الذى أدى إلى أن الحكومة لم تعد قادرة على تعينهم ، فى الوقت الذى قلت فية فرص العمل خارج النطاق الحكومى ، مما ساعد على وجود طبقة ناقمة على الحكومة [٣] .

وقد حاولت الوزارة حل هذه المشكلة بطريقتين :

الأولى – تشغيل المصريين بنسبة أكبر فى البنوك الأجنبية مما يؤدى إلى زيادة تدريس اللغة الفرنسية فى مدارس التجارة ، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ برضاء الإنجليز ؛ نظرا

(١) Report by Keown Boyd 19-3-1935 , Enclosure in No.36

(٢) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المواقف البريطانية تجاة وزارتى يحيى ونسيم (سبتمبر ١٩٢٣ – يناير ١٩٣٦)، دراسة وثائقية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٨ ، ص٥٥

(٣) No.37.Lampson to Simon, March 23 , 1935

لأنه سيؤدى إلى ازدياد النفوذ الفرنسى فى التعليم على حساب اللغة الإنجليزية .

الثانية - وقد جاءت من جانب الإنجليز ، وهى زيادة مصروفات التعليم ، ونظرا لأن أى حكومة سياسية مصرية لا تملك الشجاعة لإقرار هذا الأمر [١]، فقد رفضت وزارة نسيم هذا الحل نظرا لأنه سيؤدى إلى توجيه انتقادات حادة للحكومة فى ظل وجود الأزمة المالية ، وفى الوقت الذى عارض المستشار المالى رأى الوزارة ، وأبرق لامبسون لحكومته أن الوقت غير مناسب لزيادة مصروفات التعليم ، لأنه يعطى مزايا لفئة صغيرة من المجتمع ويلحق الضرر بدافعى الضرائب [٢] .

ومن المشاكل التى واجهت نسيم كذلك مشكلة الأزهر والاضرابات التى نشأت بين طلبة الأزهر وأعضاء هيئة التدريس ، والاتهامات التى وجهت إلى بعضهم بتجمهر وتخريب الأزهر ، بقصد تعطيل تنفيذ اللوائح بالقوة وحرمان الأشخاص من حرية العمل [٣].

كما أيدت بعض الصحف - كالمقطم - رأيها فى الأزهريين ، ووصفتهم بأنهم لديهم قدرة غريبة على نشر الإشاعات الكاذبة والأقاويل الباطلة ، فى الوقت الذى اتهمت الوزارة بالتعدى على حرمة الأزهر وتجرؤ الجنود عليه ، وإلقاء القبض على العديد من الأزهريين وإيداعهم السجون [٤].

إلا أن الوزارة أبدت رغبتها الثانيه فى الموافقة على طلبات الأزهر الخاصة

---

(١) Financial Adviser (Watson) to Kelly , March 6 , 1935 (Enclosure in No. 37)

(٢) No.37 Lampson to Simon , March 23, 1935

(٣) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور)، المرجع السابق ، ص٥٧

(٤) المقطم ، العدد ١٤٠٤٣ ، ٢ مارس ١٩٣٥

بأعمال الامتحانات والمكافآت ، وعدم تحديد أعداد الطلاب المقبولين فى الكليات .

كما قيل إن بعض ذوى الأمر كانوا متعاطفين مع حركة الأزهريين راغبين فى إقالة " شيخ الأزهر " [١] ، حيث أشارت بعض الصحف - كالتايمز - إلى أن شيخ الأزهر كان له دور كبير فى إضطراب جامعة الأزهر ، أدى الى توقف الدراسة فى الجامعة الأزهرية وكلياتها والمعاهد الدينية التابعة لها ، مع العلم أن هذا له أثر بالغ الخطورة من وجهة نظر العالم الإسلامى [٢].

وكان من المفروض - حسبما قالت بعض الصحف - أن ينظر مجلس الوزاراء فى تلك المشكلة ، ولكن نسيم صرح بأن شئون الأزهر الرئيسية بما فيها إقالة شيخ الأزهر ليست من اختصاصات مجلس الوزراء وتهدئة للموقف ، أبلغ نسيم الوزراء الذين تشاور معهم فى هذه المشكلة خاصة قرارات المجلس الأعلى للأزهر الخاصة بايقاف الدراسة فى المعاهد الدينية وأنه تشاور مع الملك فؤاد فى هذه المشكلة ، ولقد وجد الإنجليز الفرصة سانحة للتدخل فى شئون الأزهر ، وفى تلك المشكلة ، مبررين ذلك أن فى الأزهر طلبة أجانب ، ومن حقهم أن يدافعوا عن حقوقهم [٣] ، ولقد أيدت صحيفة الجهاد الوفدية - فى إحدى مقالاتها - الوزارة فى تلك المشكلة متهكمة وساخرة من الأزهر لدرجة أنها قالت " سرطان الأزهر يطغى على الأزهر وينخر فى عظام العهد الحاضر " كما واصلت الجهاد حملتها على الأزهر قائلة : " إما أن تبقى

---

(١) شيخ الأزهر هو الشيخ " الأحمدى الظواهرى " قدم استقالتة من منصبه فى ٢٦ إبريل ١٩٣٥ ، وعين بدلا منه الشيخ " محمد مصطفى المراغى " - الاهرام ، العدد ١٨٠٩٣ ، ٢٨ إبريل ١٩٣٥ - مقال " الرغبات البريطانية "

(٢) The Times 29 -4-1935

(٣) المقطم ، العدد ١٤٠٨٩ ، ١٨ إبريل ١٩٣٥

الوزارة فى الحكم أو أن يبقى شيخ الأزهر " [١].

ونظرا لما حظيت به مسألة تدخل الأزهر ، ورجال السراى فى شئون الحكم من إهتمام وزارة نسيم[٢]، وإهتمام المندوب السامي ، فقد أولاها لامبسون إهتماما خاصا ، وقام بعرضها فى لقائه مع الملك فؤاد فى ١٨ إبريل ١٩٣٥ ، تبعا لرغبات الحكومة ، معبرا له عن أنه من الأفضل استمرار وزارة نسيم فى الحكم ، حرصا على مصلحة البلاد ، كما أنه لابد من تكاتف كل الجهود لتيسير مهمتها[٣].

ولعل أهم مطالب الحكومة التى نقلها المندوب السامى للملك فؤاد تتلخص فى ثلاثة أمور محددة ، تطابقت فيها وجهات النظر بين المندوب السامى وحكومة نسيم ، وهى كالآتى :

أولا – تنحية زكى الإبراشى عن السراى .

ثانيا – التعجيل بحل مشكلة الشيخ الظواهرى شيخ الأزهر وسرعة الفصل فيها .

ثالثا – إعطاء نسيم الحرية الكاملة فى تعيينات كبار الموظفين مثل تعيين مدير الجامعة [٤].

---

(١) الجهاد ، العدد ١٣٠٥ ، ٢١ إبريل ١٩٣٥

(٢) كان توفيق نسيم دائم الشكوى من تدخل زكى الإبراشى ناظر الخاصة الملكية فى شئون الحكم وسياسة الدسائس والمؤمرات التى كان يتبعها تجاه وزارته بالتعاون مع الشيخ الظواهرى شيخ الجامع الأزهر وابراهيم فهمى وكيل الأوقاف – آخر ساعة المصورة ، العدد ٢٨،٤٢ إبريل ١٩٣٥

(٣) المقطم ، العدد ١٤٠٩٠ ، ١٩ إبريل ١٩٣٥

(٤) طلعت اسماعيل رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٦٠

ويبدو جليا أن أعضاء وزارة نسيم كانوا قد استقر رأيهم على أنـه لا محالـة من ضمان الأسباب التى تمكنها من القيام بمهمتها للبقاء فى الحكم [١].

وفى إحدى المقابلات التى قامت بين نسيم والملك ، أبدى نسيم أسفه البالغ علـى المعارضة التى يلقاها من بعض رجال السراى [٢]، والعراقيل التى أدت إلـى عدم تنفيذ العديد من مشروعات الحكومة[٣].

كما لفتت صحيفة التايمز النظر إلى أن بعض حملات الصحف المناوئه للوزارة ، والتى تناولت سياسـة وزارة نسيم بالنقض ، خاصـة تعيين الموظفين الإنجليز ومـا يحصلون عليه من مرتبات كبيرة ، بالرغم من أن ذلك يتنافى تماما مع سياسة الحكومة المصرية الهادفة الى الحد من النفوذ الأجنبى ، يتضح الهدف منها إحراج توفيق نسيم ووزارته لا إثارة البريطانيين وحكومتهم .

ونوهت الصحيفة بأن هناك جماعة من السراى كرست نفسها لتدبير الحملات المعادية لنسيم ، لتشويه سياستة وإنجازاتة وإثارة الرأى العام ضدة وأن هـذا الأمـر لـم يعد يحتمل [٤].

وعلى أية حال فقد إضطر الملك فؤاد أمام إصرار المندوب السامى إلى إقالة زكى

---

(١) المقطم ، العدد ١٤٠٩١ ، ٢٠ إبريل ١٩٣٥

(٢) كان توفيق نسيم يقصد زكى الإبراشى ناظر الخاصة الملكية ومحمود فهمى القيسى وزير الداخلية السابق فى عهد عبد الفتاح يحيى –آخر ساعة المصورة ، العدد ٤٢ ، ٢٨ إبريل ١٩٣٥

(٣) المقطم ، العدد ١٤٠٩١ ، ٢٠ إبريل ١٩٣٥

(٤) The Times 20 -4-1935

الإبراشي رغم محاولاته العديدة لإبقائه فى منصبه[1]، نظرا لقدرته الفائقة فى عمله كناظر للخاصة الملكية ويبدو أن الملك فؤاد حين إضطر إلى الخيار ما بين تنحية الإبراشى وتعيين قائمقام فضل أن يجعل من الإبراشى كبش فداء ترضية للإنجليز ، ولعلها خطوة أرضت الرأى العام ، لأنها موجهه ضد هيمنة القصر ، فى الوقت الذى أدت فيه إلى تعزيز مركز الوزارة [٢] يتضح أن زكى الإبراشى من شأنه إزالة المعوقات التى تحول دون تنفيذ برنامج الإصلاح ، وفى الوقت نفسه يدعم مركز بريطانيا ، التى حاولت منذ وقت مبكر عزل جماعة السراى ،وأنه بإقصاء الإبراشى تقلص الدور الذى يمكن أن يقوم به حزب الوفد ، فى الوقت الذى يعزز السياسة الإصلاحية التى تبناها توفيق نسيم [٣] .

وعلى أية حال فقد تمكنت وزارة نسيم من إبعاد زكى الإبراشى ، وعين الملك فؤاد" مرادمحسن " وكيل الديوان الملكى ناظرا للخاصة الملكية أما الشيخ الأحمدى الظواهرى فقد قبلت استقالتة فى ٢٦ إبريل ١٩٣٥ [٤] ، وعين بدلا منه الشيخ مصطفى المراغى [٥] .

---

(١) اضطر الملك فؤاد الى قبول استقالة زكى الإبراشى فى ٢٢ إبريل ١٩٣٥ - روزاليوسف ، العدد ٥٧ ، ٢٣ إبريل ١٩٣٥

(٢) The Daily Telegraph 23-4-1935

(٣) The Times 23 -4 1935

(٤) روزاليوسف ، العدد ٦١ ، ٢٧ إبريل ١٩٣٥

(٥) عمل الشيخ المراغى قاضيا لقضاة السودان وتولى رياسة المحكمة الشرعية العليا فى القاهرة واختير شيخا للأزهر فى مايو ١٩٢٨ ، وقد تم استعفائة منها بسبب خلافات واجهها مع السراى تمثلت فى اعداده مشروعا لتحسين احوال الأزهر فى اوائل أكتوبر ١٩٢٨ لينفذ فى السنه القائمه ، ولكن الملك فؤاد أجل توقيع المرسوم فترة طويلة مما أدى إلى استقالتة ، واختير الظواهرى شيخا للأزهر ، الذى استصدر قانونا جديدا للأزهر ذاد من امتيازات الملك فى ظل دستور ١٩٣٠ ، مما أدى إلى قيام المراغى بدور الوسيط بين الوفد والأحرار الدستوريين ، ورأس مجلس الدفاع عن الاسلام وقاوم البعثات التبشيرية فى عام ١٩٣٣ ، مما زاد من غضب الملك فؤاد عليه - محسن محمد ، المرجع السابق ، ص٢٢ ـ٢٣

وإتضح جليا أن الإنجليز لم يثقوا فى التعاون مع نسيم ، نظرا لارتباطة الوثيق بالوفد بالإضافة إلى ضعف وزارة نسيم الشديد ، وأنهم أى الإنجليز يفكرون فى تولية على ماهر - الذى يؤيده الملك - لرئاسة الوزراء [١]، وكذلك لأن نسيم لم يكن يؤيد تعيين على ماهر لأنه فى نظره "رجل دسائس ومؤامرات " ولكنه رضخ للأمر بعد أن فرض عليه [٢] .

على أية حال فقد قدم زيور استقالته إلى الملك فؤاد ، وظل المنصب شاغرا مدة شهرين ، إلى أن عين على ماهر رئيسا للديوان الملكى خلفا لزيور [٣].

كذلك نجح نسيم فى تعيين أحمد لطفى السيد مديرا للجامعة المصرية [٤]، رغم الخصومة الشخصية والمباشرة بينه وبين الملك فؤاد ، والتى ترجع الى مارس ١٩٣٢ عندما زار الملك فؤاد الجامعة وهتف الطلاب فى وجه الملك بحياة عدلى يكن ، ووقتها كان الدكتور طه حسين عميدا لكلية الآداب، فى الوقت الذى رفض الطلاب الهتاف بحياة صدقى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، كذلك رفض أحمد لطفى السيد مدير الجامعة وقتئذا منح الدكتوراه الفخرية ليحيى ابراهيم رئيس مجلس الشيوخ وتوفيق رفعت رئيس مجلس النواب ، وتضامن مع الدكتور طه حسين الذى تم نقله من الجامعة إلى

---

(١) No . 87 Lampson to Simon , May 18 ,1935 Tel . No 221

No . 115 . Lompson to Samuel Hoare , June 22, 1935 . Tel ,No . 79

(٢) No . 79 Lampson to Simon , May 11 , 1935 . Tel . No . 210

(٣) محسن محمد ، عندما يموت الملك ، ٤٤٩ - ٤٥٠

(٤) صدر مرسوم التعيين فى ٢٧ إبريل ١٩٣٥ - البلاغ ، العدد ٣٨١٩، ٢٨ إبريل ١٩٣٥

وزارة إلمعارف فإحتج أحمد لطفى السيد على ذلك وقدم استقالته [1].

كما قامت الوزارة بتعديل بعض المواد فى قانون العقوبات تتعلق بجرائم النشر ، فعلى سبيل المثال ألغت المادة ١٦٠ ، والتى كانت تنص على عقوبة الحبس وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيه أو بإحدى العقوبتين على كل من يوجه انتقادا لأعمال الحكومة أولأى مصلحة عامة بعبارات مؤذية أو نابية ، كما تضمن التعديل إلغاء المواد التى لم تكن فى صف المتهم فى جرائم النشر وأصبحت بعد التعديلات التى أضافتها الحكومة فى صفه [2].

وعلى الرغم من أن هذه التعديلات كانت تبغى حرية النشر ، إلا أن بعض الصحف قد وجهت اللوم لحكومة نسيم بسبب عدم تحقيق مطالبهم بإعطاء الحرية الكاملة للصحفيين ، ورأت أن الصحافة لازالت مكبلة بقيود شديدة ، كما أن الصحفيين معرضون لعقوبات قاسية فى حالة توجيه أى نقد للحكومة [3].

أما فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها الحكومة فمنها عقد إتفاق مع البنك العقارى وبنك الرهونات العقارية بهدف تخفيف الأعباء على المدينيين المصريين الذين أصابتهم أزمة من جراء انخفاض أسعار القطن بتخفيض سعر الفائدة

---

(١) محسن محمد ، المرجع السابق، ص ٤٢٣-٤٢٤

(٢) صدر هذا القانون المقيد لحرية الصحافة فى " عهد حكومة صدقى " عام ١٩٣١ ، وتم بمقتضاه محاكمة الصحفيين مثل حبس الصحفى " محمد التابعى " أربعة أشهر وتغريمة هوو " رزواليوسف " غرامة قدرها خمسون جنية – الجهاد، العدد ٦١٧ ، ٢٩ مايو ١٩٣٣

(٣) الأهرام ، العدد ١٨٠٥٩ ، ٨ مارس ١٩٣٥

على الديون البنكية [١] كذلك أدخلت الحكومة تعديلات على التعريفة الجمركية ، لحماية الصناعة المحلية ، كما خصصت الحكومة إعانات لتصدير بعض المنتجات المصرية تشجيعا لزراعتها وتوسيعا لنطاق الموارد المصرية ، كما عقدت إتفاقا تجاريا مهما لهذا الغرض مع فلسطين ، وتم عقد مفاوضات مع بعض الدول الأجنبية كرومانيا واليابان تمهيدا لعقد اتفاقيات تجارية معها تحمل فى طياتها الضمان الكافى لحماية المنتجات المصرية [٢]..

ومن بين الإصلاحات التى أحدثتها وزارة نسيم إلغاء ضريبة القطن ،والتى كانت تدر دخلاً للدولة يقدر بـ ٨٠٠,٠٠٠ جنية فى السنة ، وكانت هذه الضريبة عبئا ثقيلا على الفلاح المصرى فى ظل إنهيار أسعار القطن لدرجة لم يسبق لها مثيل[٣] ، كما خفضت الحكومة رسم الدمغة إلى النصف [٤] .

ومساهمة من الحكومة لتخفيف الأعباء على صغار المزارعين ، أعدت مشروعا

---

(١) مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦، ما بعد احداث ١٩٢٣ ، (١٩٢٤ -١٩٣٨)- بيان للناس من حضرة " محمد توفيق نسيم صدر فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ "

(٢) مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، ما بعد احداث ١٩٢٣ (١٩٢٤-١٩٣٨) -"بيان للناس من حضرة محمد توفيق نسيم "

(٣) الغيت بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٨ مارس ١٩٣٥ - روزاليوسف ، العدد ٦٣ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥ - مشروع ميزانية الدولة ١٩٣٥ -١٩٣٦

(٤) فرض رسم الدمغة على ماهيات الموظفين والمستخدمين وأجور العمال بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى٢٨أكتوبر ١٩٣١ و٣٠ يناير ١٩٣٢ - الأهرام ، العدد ١٨٠٩٦ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥ ؛ البلاغ ، العدد ٣٦٧٨ ، ٦ ديسمبر ١٩٣٤

لاستصلاح الأرض البور وتوزيعها عليهم ، على أن يبدأ التوزيع فى عام ١٩٣٦ بشروط ميسرة تزيد من رفاهيتهم ، كذلك سهلت الأقساط على من اشتروا أطيان الحكومة فى الماضى مما جعل فى مقدورهم الدفع ، بعد أن كانوا فى أشد حالات الإرهاق [١] .

وكذلك قامت الحكومة بواسطة لجنه من كبار موظفيها بدراسة مشروع تعميم مياه الشرب الصالحة فى القرى [٢] .

ومساهمة من الحكومة فى تخفيض الأعباء عن الموظفين قررت تخفيض ضريبة السيارات التى أثارت احتجاجات شديدة فى جميع جهات البلاد [٣] ، حتى أن بعض أصحاب السيارات فضلوا عدم استعمال سياراتهم على أن يدفعوا ضريبة تتجاوز قدر حالتهم المادية [٤] .

وحرصا من الحكومة على القضاء على أحد آفات العصر قررت الحكومة إلغاء البغاء الرسمى ، وسنت قانون لذلك لحماية المجتمع المصرى من انتشار الأمراض

---

(١) الأهرام ، العدد ١٨٢٩٥ ، ١٥ نوفمبر ١٩٣٥

(٢) مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، أحداث ما بعد١٩٢٣ (١٩٢٤-١٩٣٨)، بيان للناس ، من حضرة محمد توفيق نسيم

(٣) المقطم ، العدد ١٤١٩٠، ٢ أغسطس ١٩٣٥

(٤) البلاغ ، العدد ٣٦٥٩، ٩ ديسمبر ١٩٣٤

وارتكاب الجرائم ورواج المخدرات والخمور[1] .

ورغبة من الحكومة فى تطوير التعليم أدخلت إصلاحات مهمة على نظم التعليم حتى تؤدى إلى خير عظيم للنشء المصرى ، كما أعادت الوزارة إلى الجامعة المصرية استقلالها الداخلى [2] ، بعد أن عانت من التدخل فى شئونها ومحاولة صبغها بصبغة سياسية حكومية كما حدث فى عهد صدقى [3] ، وكذلك زيادة الإعانة الحكومية للجامعة المصرية كى تؤدى واجبها على أكمل وجه [4] .

ولقد قامت حكومة نسيم بالعديد من المنشآت المعمارية فى جميع المجالات ، كإنشاء مبانى جديدة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة وبلغ ما أنفقته الحكومة ١٩٢٧٥ جنيه [5].

كذلك بناء جناحْ جديد لإدارة المطبوعات ومكتب العمل وجوازات السفر بتكلفة ١٧٠٠٠ جنيه ، كما تم إنشاء محجر بمطار ألماظه لفحص المسافرين وحجزهم .

---

(١) الأهرام ، العدد ١٨٢٩٥ ، ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ ؛ كان قد رفع إلى توفيق نسيم فى أول يولية ١٩٣٥ تقرير لجنة بحث موضوع إلغاء البغاء المرخص التى شكلت بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ إبريل ١٩٣٢ ، ويتكون أعضاؤها من ' المستر مورى جراهام ' عضو اللجنة - جناب الكلونيل ' الجود ' - الدكتور ' محمد شاهين ' رئيس اللجنة - تقرير لجنة موضوع إلغاء البغاء المرخص به بالقطر المصرى ، القاهرة ، مطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٩٣٥

(٢) مجلس الوزراء ، محفظه رقم ٦ ، ما بعد أحداث ١٩٢٣ (١٩٢٤- ١٩٣٨) - بيان للناس من حضرة محمد توفيق نسيم

(٣) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص٤٢٤

(٤) روزاليوسف ، العدد ٦٣، ٣ إبريل ١٩٣٥ - مذكرة وزير المالية عن مشروع الميزانية المصرية

(٥) التقرير السنوى لوزارة الاشغال العمومية لسنة ١٩٣٥ -١٩٣٦ ، الجزء الأول ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩٥٠ ، ص٥

وقامت الحكومة ببناء مكان لمرور العباسية من دورين لمعاملة الجمهور ومكاتب الموظفين وبلغت تكلفة ما صرف ٧,٧٣٧ جنيه والميزانية المقررة للمشروع ٢٠,٩٠٠ جنيه [١]

كذلك إنشاء محكمة أهلية وأخرى شرعية ومحكمة المرور وبلغ ما صرف عليها ١١,٢٣٢ جنيه . وأيضا بناء محكمة كرموز الأهلية الجزئية الشرعية ، والتى وضع أساسها عام ١٩٣٤ وبدأ العمل فيها عام ١٩٣٥ بإجمالى التكاليف ١٤,٠٠٠ جنيه وبلغ ما صرف عليها ٧,٥٧٠ جنيه عام ١٩٣٥ [٢].

وبالنسبة للإنشاءات الجمركية فقد تم تشييد مبنى جمرك بور سعيد ومكاتب الحرس والبوليس[٣].

وفى مجال التعليم تم إنشاء مشروع الجامعة الأزهرية وانتهى العمل فى (البولكين) ٢،١ فى ٣ مايو ١٩٣٥ وفى البولك ٣ فى ٢ نوفمبر ١٩٣٥ وبلغ قيمة المنصرف ١٣٤٥٤٧ جنيه [٤]، وتم أيضا بناء ملحق لكلية الحقوق [٥] ، وكذلك إنشاء معامل للطبيعة و الكيمياء والفسيولوجيا ومدرجات للطلاب لكلية الزراعة بتكلفة مقدارها

---

(١) نفس المصدر ، ص٦

(٢) نفس المصدر ، ص٨

(٣) التقرير السنوى لوزارة الأشغال العمومية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ص٥

(٤) نفس المصدر ، ص٨ -٩

(٥) نفس المصدر ، ص٤

١٨,٦٤٥ جنيه [١] ، وتم إنشاء إدارة كلية العلوم بالجامعة المصرية بالجيزة بلغت التكاليف ٧,٧٤١ جنيه . وأيضا إنشاء مدرسة خارجية للبنيين بالعباسية بتكلفة مقدارها ٢٣,٠٠٠ جنيه .

ولخدمة مصلحة الكيمياء تم تشيد المعمل الكيماوى بالقاهرة بتكلفة مقدارها ٣١,٢٠٠ جنيه [٢].

وقد أهتمت الحكومة إهتماما كبيرا بالمنشآت الصحية فقد تم بناء عنابر بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة وتوسيع محطة القوى الكهربائية لإمداد المستشفى بالماء والكهرباء بتكلفة مقدارها ١٢,٠٠٠ جنيه ، وتم إنشاء مستشفى للسل فى العباسية عنبر الرجال وإنشاء عنابر الإدارة والعزل والمغسل والمطبخ وتجهيز بناء مخزن المواد الملتهبة بمخازن الصحة بالعباسية بمعدات الإطفاء الأوتوماتيكية ورصف طرقاته بالمكارم ، بتكلفة مقدارها ٤,٢٥٦ جنيه[٣]. وبناء أقسام جديدة بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية وتم تسليمها لوزارة الصحة وبلغ مجموع ما صرف عليها ٣,٩٨٣ جنيه نظرا لأزدياد المرض ، وبناء على طلب وزارة الصحة فقد تم بناء عنابر إضافية جديدة بمستشفى العباسية .

كما قامت الوزارة بإنشاء أربعة مستشفيات مركزية بنجع حمادى – أبو تيج – الإسماعلية – بيا ، وأعتمدت لها الوزارة ٦٢,٤٠٠ جنيه ، وشرعت الوزارة لبناء عشرة مستشفيات قروية بجهات بيلا – صهرجت الصغرى – الباجور – شتنور – كفر

---

(١) نفس المصدر، ص٦

(٢) نفس المصدر ، ص٥

(٣) التقرير السنوى لوزارة الأشغال العمومية ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، ص٥

صقر – الإبراهيمية – أبو جير – اللاهون – هور – الملف [١]

واستكملت الحكومة إنشاء مستشفى الجزام بالخانكة وكذلك أتمت الوزارة بناء مستشفى فؤاد الأول وكلية الطب[٢].

ونظرا لظهور وباء الملاريا ، فقد قامت مصلحة الصحة بإتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع انتشاره فى أنحاء البلاد وتوفير المصل لتطعيم المواطنين وهدم البرك مثل بركة طره وبركة صفط اللبن ، وحلوان وكرداسة ومنية البرج [٣].

ولقد اعتمدت سياسة حكومة نسيم الاقتصادية على ثلاث محاور : الناحية الزراعية ، الناحية الصناعية ، والناحية التجارية ، فمن الناحية الزراعية عملت الحكومة على توسيع نطاق الإنتاج من جهة وتنويعة من جهه أخرى [٤].

وفيما يختص بتوسيع نطاق الإنتاج فقد تكلفت بذلك مشروعات التخزين والرى والصرف مما توفر عليه الحكومة جانبا كبيرا من عنايتها وترصد له الإعتمادات الوفيره فى ميزانيتها التى وضعت لها وزارة المالية البرنامج الكفيل بتحقيق هذا الغرض [٥]

---

(١) نفس المصدر ، ص٧

(٢) نفس المصدر ، ص٦-١٢،١٣

(٣) نفس المصدر ، ص١٢-١٣،٢٨

(٤) روزاليوسف ، العدد ٦٣ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ٢٧ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥ (عدد غير اعتيادى)

(٥) نفس المصدر السابق

كذلك قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات لصيانة الرى وعمل التطهيرات الضرورية وتنفيذ الأعمال الجديدة والتحسينات ، وبلغ مجموع ما أنفق على ذلك ٣٣٤,٢٠٠ جنيه منها ١١٤,٩٠٠ جنيه على الأعمال الحديدة والتحسينات ، و ٢١٩,٣٠٠ جنيه لصيانة جسور الترع والمصارف وجسور الحياض وكذلك إهتمت الحكومة بأعمال الصيانة وتطهير خزان أسوان وقناطر نجع حمادى وديروط وقناطر تشينة وقناطر اللاهون القديمة وقناطر فم ترعة الجيزة فى الوجه القبلى[(١)]

ونظرا لزيادة الفيضان الذى كان مجموعه فى عام ١٩٣٥ أعلى الفيضانات فى السنوات الأخيرة ، الأمر الذى أدى إلى وجود كميات كافية من المياه لسد جميع الاحتياجات لذا منحت الوزارة الترخيص لزراعة الأرز بكميات وفيرة بلغت مقدارها ٤٦٥,٠٠٠ فدان بزيادة مقدارها ٦٥,٠٠٠ فدان عن عام ١٩٣٤[(٢)]

واستمرت الوزارة فى تنفيذ إنشاء مشروعاتها الكبرى ، وبدأت العمل فى إقامة سد إدفينا فى ٢ ديسمبر ١٩٣٥ وأقفل نهائيا فى ٢٦ فبراير ١٩٣٦ ، كذلك بدأ العمل فى إنشاء سد فارسكور يوم ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ وأقفل نهائيا فى ١٢ فبراير ١٩٣٦ وكذلك عملت الوزارة على إنشاء خزان جبل الأولياء واستؤنف العمل فى تقوية قناطر أسيوط ، كما واصلت الوزارة أعمال التوسع والتحسين فى أراضى الدلتا واصلت الكثير من أعمال إنشاء وتعديل مجارى الرى والصرف ، وأنفقت فى هذا السبيل ٩٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، كما استمر العمل فى تحويل حياض الجيزة والفاروقية ومشروعات الرى ببلاد النوبة وصرف مصر الوسطى وتحويل جزء من حوض الدلجاوى بمديرية أسيوط.

---

(١) التقرير السنوى لوزارة الأشغال العمومية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ص٦٠ - ٦١

(٢) نفس المصدر ، ص٣١

إلى الرى الدائم حتى تحصل على نصيبها من مياه التخزين الزائده وبلغت قيمة المبالغ التى أنفقت فى سبيل ذلك ٥٠٠,٠٠٠ جنيه [١]

كذلك تم إنشاء المبانى الخاصة بأعمال الميكانيكية بمشروعات الرى الكبرى بشبكة الدلتا الكهربائية مثل محطات طلبات فوة والبلامون والسروى الجديدة فى فبراير ١٩٣٥[٢]

وفى أول يناير ١٩٣٦ وافق مجلس الوزراء على فتح اعتماد إضافى فى عام ١٩٣٥ -١٩٣٦ بمبلغ ٧٧,٠٠٠ جنيه لإنشاء المبانى المطلوبة لوزارة الزراعة ومنشآتها ولكن ما صرف منها فى عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١,٤٧٩ جنيه فقط نظرا لفتح الإعتمادات فى أواخر السنة وتأخر المصالح فى المشروعات وطلب تعديلها [٣] .

وأما فيما يختص بتوزيع الإنتاج فالحكومة كانت ترمى إلى تحرير البلاد جهد الطاقة من الاعتماد على محصول واحد كالقطن بعد ما دلت تجارب الأزمة على مخاطر هذا الإعتماد ، ولقد كان من أول ما عنى به فى هذا الشأن تحسين زراعة الحبوب توصلا إلى كفاية القطر حاجتة منها على الأقل ، وعملت وزارة الزراعة فى هذا الصدد على استنباط سلالات الحبوب التى تصلح للإنبات فى الأراضى المصرية .

كذلك إهتمت حكومة نسيم بزراعة الفواكه والخضر لتحقيق الإكتفاء الذاتى منها وتصدير الفائض للخارج وزيادة الرقعة الزراعية لتواكب الزيادة السكانية ، حيث إن

---

(١) التقرير السنوى لوزارة الأشغال العموسية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، الجزء الثانى ، ص٣١ ، ٣٩

(٢) نفس المصدر ، ص ٨٢

(٣) التقرير السنوى لوزارة الاشغال العمومية ١٩٣٥ -١٩٣٦ ، ص١٥

الأراضى الزراعية لم تزد من عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩٣٥ إلا بنحو ٩,٢٪ وهذه الزيادة فى المساحة لم يصحبها مع ذلك توسع كبير فى تحويل مناطق الرى النيلى إلى رى مستديم .

هذا وقد نوهت بعض الصحف بأن تحول مصر من قطر زراعى إلى قطر صناعى ليس أمراً مستحيلا فقط بل هو مما لايتفق مع مصلحتها الاقتصادية الصحيحة ما دام لمنتجاتها الزراعية وأخصها القطن تلك المزايا التى تكفل لها فى الأسواق العالمية منزلة رفيعة ولكن هذا لا ينفى أن هناك طائفة من الصناعات يمكن قيامها على أسس إقتصادية سليمة نظرا لتوفر المواد الخام أو بموافقة الظروف الطبيعية الملائمة لظروف العمل ، وستساعد الحكومة تلك الصناعات وتعمل على حمايتها بتقديم التسهيلات الفنية أو المعاونة الأدبية خصوصا فى ظل إنشاء وزارة الصناعة والتجارة [١] .

أما عن الناحية التجارية فقد بذلت الحكومة أقصى الجهد فى فتح أسواق جديدة ، رغم الظروف الصعبة والنزاعات القومية المتسلطة على التجارة الدولية ، جعلت إدراك هذا الغرض محفوفا بالمصاعب ، بعد أن ظهرت " العراقيل فى صورها المختلفة من حواجز جمركية عالية إلى نظم للحصص ثقيلة إلى حظر على تصدير النقود شديد الوطأه إلى تدابير للمقايدة هى بطبيعتها مدعاة للارتباك إلا برجال المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج .

وقد سارت حكومة نسيم شوطاً لا بأس به فى تنفيذ سياسة.زيادة إنتاج القطن وانتقاء البذور والسعى لخفض تكاليف الإنتاج والتصريف كمصارف الرى والحلج والنقل والكبس والشحن .وأخذت وزارة الزراعة فى استنباط أكثر الأصناف وأوفر

---

(١) روزاليوسف ، العدد ٦٣ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥

الغلات وانتقاء أجود البذور واختيار أصلح الأسمدة والمحافظة على سمعة المحصول بعدم خلط أنواعة المختلفة ، وسنت القوانين التى تكفل تحقيق هذه الغايات ، وفيما يختص بتكاليف الإنتاج بذلت الحكومة جهوداً أدت إلى خفضها خفضا ملحوظا ، فقد ألغيت رسوم الدخولية وأنقصت تكاليف الحلج والنقل ، ودرست وزارة المالية الوسائل الأخرى المؤدية إلى تخفيض سائر تكاليف الإنتاج التى تؤدى إلى دفع مصر دفعا إلى التوسع فى استغلال موارد الثروة القطنية أحسن استغلال باعتباره المحصول الأول [(١)].

ونظرا لإتساع نطاق التجارة فى البلاد وتقدمها الصناعى قررت حكومة نسيم انشاء وزارة للتجارة والصناعة[(٢)] ، لتوسيع ميدان العمل الذى كانت تقوم به مصلحة التجارة والصناعة التى أنشئت فى ٣ فبراير ١٩٢٠ ، وتم تنظيم تلك الوزارة بأن أضيفت إليها بعض المصالح التى ثبتت بعد البحث أنها أوثق ارتباطا بالوزارة الجديدة منها بالوزارات الأخرى ، وتم تحويل تلك المصلحة وضم المصالح الأخرى إليها برضاء الوزارات الأخرى المختصة رضاءا تاما ، وقد نوه نسيم بأن الحكومة قد خطت خطوات الدول الراقية التى تجعل للتجارة والصناعة شأنا عظيما باعتبارهما أهم مصادر دخل الدولة ، لذا كان من الضرورى تنظيمها ووضعها على أحدث الأسس العلمية ، وعليه فكرت الحكومة فى الاستعانة بخبير فنى من أهل الكفايات الكبرى وخاطبت الحكومةالبريطانية فى هذا الشأن نظرا لما تربطها مع مصر من صلات تجارية ، فضلا عن أنها من كبرى البلدان التجارية والصناعية فى العالم ، وقد رأت الحكومة أن يكون لهذا الخبير حق الاتصال المباشر بالوزير

---

(١) روزاليوسف ، العدد ٦٣ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥

(٢) صدر المرسوم بإنشاء الوزارة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ – فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص ٣٤٠

المختص [1]، وذلك بقصد سرعة عرض آرائه على الوزير تحقيقا للانتفاع بخبرته الفنية على أكمل وجه ، مع الوضع فى الاعتبار أن مهمتة فنية محضة وموقوتة بمدة معينة ، وأن تعيينه تم بناء على طلب من الحكومة المصرية وليس من الحكومة الإنجليزية ، وذلك للاستعانة به فى تنظيم هذه الوزارة الجديدة وترتيب ما يلزم لها طبقا للأصول الفنية [2].

وحرصا من نسيم على إزاحة الغموض الذى اكتنف تعيين هذا الخبير وخاضت فيه بعض الصحف موجة نقدها لوزارة نسيم ، أشار نسيم بأن الخبير الذى تم تعيينه يمارس مهامه فى حسن نية ودراية تامة . كما أضاف بأنه أى نسيم إضطر إلى إصدار بيان رسمى للأمة فى هذا الصدد ، وأنه أطلع دار المندوب السامى على هذا البيان ، موضحا أنه " لا يعقل أن يكون لهذا الخبير رأى نافذ على الوزير أو على الحكومة وأضاف أنه بذلك " لا يؤخذ من مدلوله أى معنى من المعانى التى يحاول بعض الناس

---

(١) تم تعيين نجيب الهلالى وزير المعارف العمومية وزيرا للتجارة والصناعة – البلاغ ، العدد ٣٨٦٩ ، ١٩ يونيو ١٩٣٥ ؛ يذكر كريم ثابت أن نسيم أخفى اسم الوزير المرشح لمنصب وزير الصناعة والتجارة عنه رغم الصداقة التى تربطه بتوفيق نسيم ولقد دار حوار بنه وبين نسيم حول هذا الموضوع نفى فيه نسيم معرفه أية أخبار عن اسم المرشح ، وقد توقع كريم ثابت أن يكون المرشح هو الهلالى وأخبر نسيم بتوقعة هذا فقال له نسيم :" ومن أدراك أنه هو ؟" فشككه فى توقعه،الأمر الذى جعل كريم ثابت يتصل بجريدته لتغير اسم الهلالى قبل الطبع وبالفعل ظهرت المقطم وبها اسم مرشح آخر مما سبب ذلك إحراجا لكريم ثابت وعندما عاتب كريم ثابت نسيما على هذا المغرز أجاب نسيم " وهل كان يليق أن أقول لك الأسم قبل أن يوقع جلالة الملك المرسوم " وهذا يدل على حب وإخلاص نسيم للملك – المصرى ، العدد ٥١١ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٢) مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ – احداث ما بعد ١٩٢٣ (١٩٢٤ – ١٩٣٨) – " بيان للناس من حضرة محمد توفيق نسيم "

استخلاصه من غير حق [1].

ونتيجة لجهود الدولة فى المجال التجارى والذى شهد انتعاشا كبيرا وقتئذ ؛ فقد بلغت قيمة الصادرات فى عام ١٩٣٥ ٣٥,٦٠٤,٠٠٠ جنيه وهو أكبر رقم بلغت اليه الصادرات المصرية منذ عام ١٩٣١ ، فى حين بلغت فى عام ١٩٣٤ (٤,٥٤٨,٠٠٠ جنيه) مما يدل على انتعاش حالت البلاد الاقتصادية وعلى تحسن أسعار حاصلات البلاد ولاسيما القطن ، حيث كان نصيب القطن وحده نحو مليون ونصف مليون جنيه ونصيب بذرة القطن وزيت القطن نحو ٨٥٣,٠٠٠ جنيه ونصيب النقود والسباك نحو ١ ٣٦٣,٠٠٠ جنيه . ولم ينقص عن مقدار ما تصدر من المحاصيل الأخرى سوى محصول البيض الذى قلت قيمة ما نصدره بنحو ١١٠,٢٠٠ جنيه [2] .وبلغت قيمة الزيادة فى صادرات المواد المصنوعة ٦٨١,٦٠٠ جنية عن عام ١٩٣٤ [3].

ويوضح الجدول التالى تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عن عام ١٩٣٥

	١٩٣٤	١٩٣٥	الزيادة
الصادرات	٣١,٠٥٥,٨٠٠	٣٥,٦٠٣,٨٥٠	٤,٥٤٨ ٥٠٥٠
الواردات	٢٩,٣٠٣,٧٠٠	٣٢,٢٣٨,٨٥٠	٢,٩٣٥,١٥٠
اعادة التصدير	٥٦٨,٩٠٠	٩٩٢,٠٠٠	٤٢٣,١٠٠

(١) مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، ما بعد أحداث (١٩٢٣-١٩٢٤) ، ١٩٣٨ - " بيان للناس من حضرة محمد توفيق نسيم "

(٢) تقرير عن تجارة مصر الخارجية عن سنة ١٩٣٥ - القاهرة ، مطبعة الأميرية ، ١٩٣٦ ، ص٢

(٣) نفس المصدر ، ص٣

ومن الملاحظ أن كفة الصادرات فى الميزان التجارى راجحة عن كفة الواردات عام ١٩٣٥ بمقدار ٤, ٣٥٧, ٠٠٠ جنيه مقابل ٢, ٢٣١, ٠٠٠ جنيه عن علم ١٩٣٤ و (٢, ٧٥٢, ٠٠٠ جنيه) عن العام الذى قبلة ،وأن نتيجة المبادلات التجارية فى صالح مصر ، وأن معظم واردات مصر كانت من الفحومات الجيرية والأسمدة والسيارات والآلات البحرية والكهربائية ، وتقدر قيمة المواد الأولية ٢٩, ٨ ٪ مقابل ٢٨ ٪ بالنسبة للواردات من المواد المصنوعة ، وتأتى اليابان وبريطانيا العظمى فى مقدمة الدول الموردة الى مصر حيث بلغت قيمة ما اشترتة منهما مصر ٨٦٩, ٠٠٠ ٣ جنيه بزيادة ٤٢٥, ٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٣٤ ، وشغلت المانيا المرتبة الثالثة اذ بلغت حصيلة الواردات منها ٢, ٨٧٤, ٠٠٠ جنيه مقابل ٢, ١٤٧, ٠٠٠ جنيه فى العام السابق ، وتأتى إيطاليا فى المرتبة الرابعة استوردت منها مصر نحو ٨٠١, ٠٠٠ ,١ جنيه ، ثم فرنسا فى المركز الخامس بلغت وارداتها ١, ٦٩٤, ٠٠٠ جنيه بزيادة ٦٨, ٠٠٠ جنيه عن العام السابق [١].

أما بالنسبة للسلع الغذائية فقد بلغ مقدار ما استوردته مصر بنحو ٣٩, ٤٠٠ طن مقابل ١٦, ٩٠٠طن فى عام ١٩٣٤ ، وهذا الفارق يرجع لسد حاجة السكان[٢] بسبب قلت محصول القمح عام ١٩٣٥ ، كما بلغ ما استوردته من دقيق ٣, ٢٢٤ طن بنقص ٨١٦ طن عن عام ١٩٣٤ ، وزادت مشتريات مصر من الأرز ٣٥٦ طن ومن الشعير ٧٤٢ طن ، وبلغت الزيادة فى الوارد من السكر ٤, ٢١٢ طن أغلبه من السكر

---

(١) تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٣٥ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة، ١٩٣٦، ص١٦٥

(٢) زاد عدد السكان من ١١ ,٩ مليون سنه ١٩٠٧ إلى ١٥ ,٣٣ مليون عام١٩٣٥أى نسبة ٣٤٪ مع أن المساحة المنزرعة لم تزد خلال هذه الفترة إلا بنسبة٢, ٩٪- مذكرة وزير المالية عن ميزانية ١٩٣٥ / ١٩٣٦ - روزاليوسف ، العدد ٦٣ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥

الخام من كوريا وجزائر " الهند الشرقية الهولندية "، كما زاد الوارد من المشروبات الكحولية عام ١٩٣٥ بمقدار ٥١ ألف جنيه والبيرة بنحو ٣٤٪ بعد أن تولىٰ نقصها فى الأعوام السابقة بسبب ضعف المقدرة على الشراء [١].

وقد أقر مجلس الوزراء فى جلسة ٢٨ إبريل ١٩٣٥ مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦ ، قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٣٢,٨٤٦,٠٠٠ جنيه أى بزيادة قدرها ١,١٨٤,٥٠٠ جنيه مصرى عن ميزانية ١٩٣٤ وقدرت المصروفات بنفس قيمة الإيرادات ، وقد وزعت المصروفات بين أبواب الميزانية على النحو التالى : الباب الأول ماهيات وأجور ومرتبات ١٢,٧٩٠,٧٥٩ جنيه ، بلغت الزيادة فيها ٥١٠,٠٠٠ جنيه مصرى ويرجع ذلك للارتباطات السابقة ، كالاعتمادات التى فتحت فى السنه تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء كقانون خلط القطن وقانون ضريبة السيارات وقانون إنشاء وزارة التجارة والصناعة[٢] وقانون التعليم الحر وقرار علاوات الموظفين وفق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى أول أغسطس ١٩٣٤ ,١٦ يناير ١٩٣٥ ، حيث بلغت الزيادة الناتجة عن هذه العلاوات ٢٠,٠٠٠ ج م ، وهناك زيادة ٩٠,٠٠٠ ج م للوظائف اللازمة لوزارة المعارف لتوسيع نطاق المكاتب العامة وزيادة فصول المدارس المختلفة ، وكذلك تتناول الزيادة خسائر الوزارات الأخرى وعلى الأخص وزارة الحربية لإنشاء صف هجانة وصفى سيارات ومنطقة جديدة لتعزيز الحدود ووزارة الصحة العمومية لزيادة الأقسام بالمستشفيات والعيادات الجديدة .

وترجع الزيادة فى الباب الثانى - باب المصاريف العمومية - وقدرها ٦٠٧,٠٠٠

---

(١) تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٥ ، القاهرة ، مطبعة الاميرية ، ١٩٣٦ ، ص٣٩

(٢) روزاليوسف ، العدد ٦٣، ٣٠ إبريل ١٩٣٥

جنيه لزيادة المصروفات على الخدمات كالتعليم وزيادة إعانة الجامعة وزيادة مصروفات معمل تكرير البترول ومصروفات المنشآت الجديدة لمصلحة الصحة ، كذلك رصدت الحكومة لأعمال الرى ٢,٩٥٠,٠٠٠ جنيه وللطرق ١٤٠,٠٠٠ جنيه وللمجارى ١٦٠,٠٠٠ ج م وللمناجم ٨٩,٦٦٥ ج م وقد قدرت الإيرادات فى مشروع الميزانية بمبلغ ٣٢,٨٤٦,٠٠٠ جنيه رغم إلغاء ضريبة القطن وتخفيض رسم الدمغة إلى النصف ويرجع ذلك إلى الزيادة فى إيرادات الجمارك والتى بلغت ١,٦٢١,٠٠٠ ج م نظرا لتحسين الحالة الاقتصادية لزيادة الرسوم على بعض الأصناف كذلك الزيادة فى الأرباح الناتجة عن تشغيل النقود لوفرة الأموال المودعة فى المصارف ، وكذلك زيادة قدرها ٣٢٧,٨٠٠ ج م من نصيب الميزانية العامة من إيرادات السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات بسبب ما تقرر من تحديد هذا النصيب بنسبة ٢٥٪ من إيرادات استغلال الخطوط .

وقد أنشىء بابان جديدان للإيرادات ، أحدهما لضريبة السيارات والآخر للمصاريف المدرسية وإيرادات الامتحانات [١].

أما بالنسبة للناحية الدولية فان مشكلة الدين العام لم تستطع الحكومة أن تصل فيها إلى حل مرض وظلت معلقة . وقد ناقشت الحكومة مشكلة رئاسة جلسات المحاكم المختلطة واستعمال اللغة العربية فيها . وقد درست الحكومة هذه المسالة بعناية فائقة ورأت حق مصر فيها واضحا واستحثت الدول صاحبة الامتيازات على الموافقة على هاتين المسألتين ، وقد سلمت بريطانيا والبرتغال بمطالب مصر بلا قيد أو شرط .

هذا وقد اعترفت جميع الدول بهذه اللغة حسب نص اللائحة نفسها ، فهى

---

(١) روزاليوسف ، العدد ٦٣ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ٣٧ ، ٣٠ إبريل ١٩٣٥ (عدد غير اعتيادى)

إحـدى لغات المحاكم المختلطة الرئيسية ، وتم الإتفاق على جواز انتخاب القضـاة المصريين لرئاسة الجلسات ، وهذا يساعد على حل مشكلة استعمال اللغة العربية ، إذ يكون رؤساء المحاكم المصريين أحرارا وقتئذ فى أن ينطقوا أحكامهم باللغة العربية ، وأن يحرروها ويوقعوها بهذه اللغة [1].

وبالنسبة للحالة الأمنية ، فقد تحسنت فى عام ١٩٣٥ عن السنوات التى سبقتها ، ويرجع ذلك إلى ركود الإضطرابات السياسية بعد الشدة أو تحسن الحالة المالية نوعا ما ، وإلى الخدمات الجليلة التى أسداها رجال الأمن العام لبلادهم وبفضل ما بذلوه من جهود فى مراقبة الأشقياء والتدقيق فى الحراسة وجمع الأسلحة التى بأيديهم والاكثار من الدوريات وزيادة قوات الحفظ وانتشار نقط البوليس المؤقتة والمستديمة حتى كادت الجريمة تتلاشى .

فقد نقصت جرائم القتل العمد والشروع فيه والتى ترجع إلى كثرة المشاكل إلى درجة بالغة بين فئات المستأجرين ، وهم غالبية سكان القطر ، وبين أصحاب الأطيان فاذا عجز الأولون عن سداد إيجار الأطيان التى يزرعونها لانخفاض أسعار الحاصلات .واشتدت حاجة أصحاب الأطيان إلى سداد ديونهم ودفع الضرائب ، فكثرت قضايا نزع الملكية وتعددت الحجوزات الإدارية والقضائية بين الفريقين ، وزادت قضايا التهديد زيادة هائلة ، بالإضافة إلى ما كان عليه العمال من سوء الحال لتفشى البطالة وتوقف الأعمال علاوة على ما هو معروف من الاضطرابات والقلاقل السياسية . وهذه الجرائم تنقسم إلى :قتل مع سبق الصرار والترصد وبلغت مجموعها فى عام ١٩٣٥ ، ٢٠٣٨ جريمة .وقتل بغير سبق الإصرار وبلغ مجموعه ٧٦٨ جريمة . وهى التى لا يمكن أن

---

(١) مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، ما بعد أحداث ١٩٢٣ (١٩٢٤-١٩٣٨) - " بيان للناس من حضرة محمد توفيق نسيم "

يطالب رجال البوليس بالعمل على منعها . والملاحظ أن نسبة القضايا المحفوظة مؤقتا فى جرائم العمد والشروع فيه فى هبوط مستمر فبعد أن كانت ٦١٪ فى عام ١٩٣٤، هبطت إلى ٥٨٪ فى عام ١٩٣٥ (١).

كذلك يلاحظ انخفاض نسبة القضايا المحكوم فيها بالبراءة فبعد أن كانت ٢٢٪ سنتى ١٩٣٠، ١٩٣١ هبطت إلى ١٠٪ فى سنه ١٩٣٥(٢).

وأيضاً نقصت بدرجة ملحوظة فى تلك السنه حوادث السرقات حيث بلغت ٤٩٠ حادثه قدرت قيمة المسروقات بمبلغ ١٠٨٧٨ جنيه ، واستطاعت جهود الداخليه أن تسترد منها ١٧٤٠ جنيه ، وكذلك حوادث الحرق العمد بلغت ٧٣٧ حادثه على الرغم من أن هذه الجرائم يسهل ارتكابها ويصعب ضبط فاعليها على اعتبار أنها من الجرائم الانتقامية ، .وهبطت أيضاً حوادث إتلاف المزروعات التى تقع كلها فى المناطق الخارجية عن السكن والبعيده عن متناول الحراسه العامه ، ولكن نظرا لجهود الحكومة فى تطوير نظام الدوريات وإقامه نقاط الحراسه الثابتة فى مفترق الطرق الزراعيه ، بالإضافة إلى استخدام الكلاب البوليسية فى كشف الحوادث أدى ذلك الى نقص هذه الجرائم ، كما أخذت فى النقصان حوادث تسميم المواشى حيث بلغت عام ١٩٣٥ (٥٤ حادثه) فى حين بلغت عام ١٩٣٤ (٥٢ حادثه) ، مع العلم أن الضغائن والمنازعات أهم الأسباب فى ارتكاب هذه الجرائم (٣).

وبالرغم من جهود رجال البوليس فى توطيد الأمن والاستقرار وحفظ النظام ،

---

(١) تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من عام ١٩٣٠ -١٩٣٧، القاهرة ، المطبعة الاميرية ١٩٣٩، ص١٢-١٣، ١٩

(٢) تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من عام ١٩٣٠ - ١٩٣٧،ص١٣

(٣) نفس المصدر ، ص١٨،٢٢،٢٥،٢٧

كما كان هناك بعض القصور فى نصوص القانون رقم ٢٤ لسنه ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم[١] ومن ثم فقد أعيد النظر فى ذلك ووضع قانون معدل لوحظ فيه أنه يمكن رجال البوليس من القيام بواجبهم فى منع عبث هذه الفئه بالأمن العام مع توفير عمل شريف لمن يطبق عليه ذلك القانون ، مما أدى إلى انخفاض نسبة من أنذر من المتشردين من ٧٥٩٤ عام ١٩٣٤ إلى ٢٣٧٢ عام ١٩٣٥ ، وعدد من قدم للمحاكم بعد إنذاره من ٢٠٨٠ عام ١٩٣٤ إلى ١٣١٧ عام ١٩٣٥ [٢]. ولم يكن ذلك هو العامل الوحيد فى دخل سير الجرائم بكل إقليم ، بل كانت هناك عوامل مؤثرة أخرى ، فمثلا فى محافظة القاهرة إطردت زيادة الجنايات بها فقد بلغ عدد الحوادث بها ٩٥٧ حادثه فى مقابل ٨٧٩ حادثه عام ١٩٣٤ .ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق القاهرة وزيادة عدد سكانها وإلى نزوح العمال والفئات من بلاد الريف إليها وخاصة من إقليم الوجه القبلى طلبا للرزق بسبب سوء الأحوال المعيشية هناك . وكانت هذه الوفود غير المرغوب فيها سببا فى إخلال الأمن العام . إذا لم يجدوا بعد قدومهم إلى العاصمة العمل الميسر لهم ، رغم أن العاصمة أحسن حالا من سواها ، فكانوا يلجأون إلى إتخاذ المهن الحقيرة كبيع أوراق اليانصيب ومسح الأحذية وبيع الجرائد والمجلات والسلع الرخيصه ، وهذا جعلهم يقضون نهارهم وبعضا من ليلهم فى تسلق عربات الترام والأوتوبيس ونشل الركاب أو السرقة من المنازل والشوارع التى يمرون بها . وفى الحقيقة أنهم كانوا مصدر كثير من الشرور والآثام [٣]. هذا وقد وجدوا فى القانون عونا لحمايتهم من إلزامهم بالعودة والإقامة بها . وحتى من كان

---

(١) نفس المصدر ، ص٥٦

(٢) تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من ١٩٣٠ – ١٩٣٧ ، ص٥٦

(٣) نفس المصدر ، ص٤٣

يحكم عليه·بالمراقبة القضائيه كانت تلفظهم بلادهم وتأبى وجودهم بها ومراقبتهم فيها لخطورتهم على الأمن(١)

والواقع أن الحكومة قد تنبهت لخطورة هذه المشكلة وقررت بالإتفاق بين وزارة الداخليه ووزارة المالية اختيار منطقة لإقامة من يحكم عليهم بوضعهم تحت المراقبة طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنه ١٩٢٣ فى أراضى مصلحة الأملاك الأميرية بشمال الدلتا . وشرعت فى بنائها ، وأمكن تدبير عمل لهم بها ، وبذلك استراحت البلاد من عبثهم وشرورهم ، فضلا عن تعويدهم على العمل الشريف وطلب الرزق بالحلال (٢) وقد بلغت الحوادث فى مصر ٩٥٧ حادثة ، وإن كانت الإسكندرية أكثر استقرارا ، فقد وقعت بها ٥٦٤ حادثة فقط وكذلك محافظة القناة ١٣٤ حادثة ، على الرغم من نزوح كثير من أهالى الوجة القبلى إليهما .

أما عن مدريات أسيوط والفيوم والقليوبية وبنى سويف ، والتى يشيع بين أهلها عادة ارتكاب جرائم القتل والشروع فيه أكثر من أية جهه أخرى ، فمديرية أسيوط عرف عن بعض أهلها الحدة وسرعه الغضب والميل إلى للانتقام حتى لو كان السبب تافها ، وساعد على زيادة الجرائم بها ما اعتاده أهلها على حمل الأسلحة البيضاء .أما مديريات الفيوم والقليوبية وبنى سويف فضلا عن متاخمتها للصحراء فإنه يكثر فيها العربان وكذلك حوادث السرقات وإتلاف المزروعات وإحراق المحصولات ، وكثيرا ما يعمدون إلى عدم التبليغ عن الحوادث لأنهم فى نيتهم أن يثأروا لأنفسهم . وفى مديرية الدقهلية فى المنطقة المجاورة لمديرية الشرقية نظرا لوجود العربان وخطورتهم على الأمن ، اضطرت الوزارة إلى إنشاء عدة نقط بوليس ووضع قوات هجانة لتلك

---

(١) القانون رقم ٢٤ لسنه ١٩٢٣

(٢) التقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى عن المده من عام ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، ص٤٤،٤٦

الجهات ، وقد بلغ عدد الجنايات بمديرية الدقهلية ٣٧٤ حادثة ويرجع ذلك إلى وجود عناصر جديدة من أهالى الوجه القبلى الذين نزحوا إليها للاشتغال فى أعمال مشروعات الرى والصرف . وفى مديرية أسوان بلغت حوادث القتل والعمد المشروع ١٥ حادثة ، ومن العوامل التى كان لها أثرها فى ارتكاب هذه الجرائم كثرة توافد العمال على مركز أسوان للاشتغال بأعمال تعلية خزان أسوان (١) .

والجدير بالذكر أن من عوامل نقصان الجرائم فى القطر المصرى تشجيع ومكافأة رجال البوليس ، مما أدى إلى ارتفاع الروح المعنوية لرجال الإدارة والبوليس ، ومبعث ذلك التشجيع وحب المنافسة وذلك لتسجيل ذلك فى الأوامر العمومية وملفات خدمتهم للرجوع إليه عند النظر فى ترقيتهم ومنحهم مكافآت ماديه أو علاوات استثنائية والإنعام عليهم بأنواط ونياشين تقديرا لجهودهم (٢) .

ولعل من بين عوامل خفض معدل الجرائم أيضا سعى الوزارة المتواصل لفض المنازعات بين العائلات بالطرق الودية والاستعانة فى هذه المصالحات بكبار الموظفين ووجهاء البلاد وأعيانها وشيوخ الأمة ونوابها (٣) .

ولم تغفل وزارة نسيم أهمية الوعظ والإرشاد فى تهذيب النفوس الجامحة للشر ، وما يعود على الأمن العام من فائدة كبيرة ، فعملت بالإتحاد مع مشيخه الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف على تعيين علماء للوعظ بالأقاليم . كما وضعت الوزارة تعليمات لتسهيل مأمورية الوعاظ فى البلاد ، وإحكام الصلة بينهم وبين رجال الادارة والبوليس لتوفير الراحة لهم . وقد أجمعت التقارير على أن هذه الوسيلة أفادت الأمن العام كثيرا.

---

(١) تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من عام ١٩٣٠ -١٩٣٧ ، ص٤٨

(٢)نفس المصدر ، ص٥٢

(٣) نفس المصدر ، ص٥٧

كما ندبت إدارة الأمن العام بعض كبار موظفيها لإلقاء المحاضرات عامة للشعب للدعايه للأمن العام ولفت نظر الجمهور إلى بعض أنواع الجرائم والأساليب التى يلجأ إليها الأشقياء . ودرست الوزارة سبل الانتفاع بالإذاعة فى هذا المجال (١).

وقد قامت الوزارة بتغيير نظام الخفراء ، فألحق رجال البوليس بدلا من الخفراء فى كل أقسام البوليس فى المدن ما عدا بعض الضواحى والقرى ، التى تم تعميم النظام الجديد بها بالتدريج (٢).

كما قامت الوزارة بزيادة قوة العساكر النظاميين ببلوكات نظام الأقاليم بهدف تخفيف الكثير من الضغط والإرهاق الواقعين على قوات البوليس بصفة عامة فى الأقاليم ، لأن هذه القوة تعمل على المحافظة على النظام واستتباب الأمن فى بعض الجهات .

وقد عملت الوزارة على تجديد القوات النظاميه لتخريج دفعتين فى كل عام من العساكر النظاميين بالأقاليم بعد إتمامهم التعليم بالبلوكات يتم توزيعهم على المديريات بدلا من الذين يوفون الخدمه الإلزامية ، وهذه القوة أثبتت فائدتها للأمن وحفظ النظام فضلا عن أن نفقتها قليله ولا تكلف خزينة الحكومة كثيرا .

كما أنشأت الحكومة بوليس الطوارىء لإمداد الجهات التى تحتاج قواتها للتعزيز فى موسم السياح طوال فصل الشتاء أو موسم الحج للسويس أو مأمورية رأس البر وقت الصيف .

---

(١) تقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى عن المده من عام ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، ص٥٧

(٢) التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة سنه ١٩٣٥ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٦ ، ص٧

وأعادت الحكومة تنظيم سلاح الهجانه الذى يتكون من القبائل السودانية الصالحين للخدمه للانتفاع بهم فى الجهات الصحراويه والنواحى المتاخمة لها لما عرف عنهم من الجلد والصبر واحتمال الشدائد (١)

وقد قامت الحكومة بالعديد من الإنشاءات مثل إنشاء سجن الأجانب بمدينه بور سعيد (٢) وإصلاحية الأحداث بالقناطر الخيرية ، وكذلك سجن للجبل بليمان طره ، وبناء دور رابع لعنبر نوم المسجونين بسجن المنصورة ، وبناء مساكن للسجانة بليمان أبى زعبل وبناء ورش صناعية فى إصلاحية المرج . وتوسيع سجن النساء بسوهاج ، كما أدخلت ورشة النحت ضمن ما يعلم للمسجونين تحت إشراف خبير فنى من أساتذة وزارة المعارف (٣)

وكذلك قامت الوزارة بإجراء توسعات فى مصنع الغزل التابع لمصلحة السجون بالقناطر الخيرية ، كما إنتهت الوزارة من إنشاء محطة القوى الكهربائية بليمان طره ، وعملت أيضا على تحسين استغلال المحاجر بطرق فنية تعود بالفائدة على المصلحة بالإتفاق مع وزارة الصناعة والتجارة لتوفير مواد البناء ، كما أنشأت مزرعة طره على مساحة ٤٠٠ فدان فى سفح المقطم ثم أضيف إليها ٢٠٠ فدان أخرى (٤).

كما تم نزع ملكية ٤٥ فدانا حول ليمان أبى زعبل لإقامة مزرعة يتولى السجناء زراعتها والانتفاع بإنتاجها كذلك توسعت الوزارة فى إنشاء الحدائق حتى بلغت ٨٠٠

---

(١) تقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى عن عام ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، ص٧٣-٧٤

(٢) التقرير السنوى لوزارة الأشغال ، ص٤

(٣) مصلحة السجون ، التقرير السنوى ١٩٣٥-١٩٣٦، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٩٣٧ ، ص٩١-٩٢

(٤) نفس المصدر ، ص٧٢،٧٤

فدان حول ليمان طره .كما أنشأت إصلاحية الأحداث الزراعية بالمرج [١].

وعلى الرغم من هذه الأعمال الجليلة التى قامت بها وزارة نسيم ، إلا أن الوزارة تعرضت لانتقادات عنيفة من الصحف بلغت حد التهكم على الرجال الرسمين ، ومع ذلك احتملت الحكومة ذلك النقد بكثير من الصبر والتسامح ولم تلجأ إلى القضاء أو إلى الوسائل الإدارية ، واكتفت الحكومة فى بعض الأحيان إلى نشر التكذيبات عندما تكون مخالفة الوقائع فاضحة ، وعملت الحكومة على إطلاق حرية الصحافة وإعطائها الحق فى أن تقول ما تشاء [٢]. ولم تطيق الحكومة قانون الصحافة الذى سن سنة ١٩٣١ على الرغم من أن كثيرا من الصحفيين أساءوا مبدأ تسامح الحكومة وروحها الدستورية وأكثروا من توجيه النقد العنيف لها فى كثير من الأمور ، مثل توسعها فى تعيين الموظفين الإنجليز وتجديد عقودهم على الرغم من أن مجلس الوزراء عند تجديد كل عقد كان يبحث فى الأمر بحثا جديا ويحرص دائما على إحلال المصريين محل أولئك الموظفين الإنجليز . ولم تكن الحكومة توافق على تجديد أى عقد إلا إذا تأكد الوزير المسئول عدم وجود مصرى من ذوى الكفاءة لملء الفراغ ، وكثيرا ما شهد الرؤساء المصريون المسئولون فى المصالح التى جدد فيها للموظفين الأجانب بكفاءة هؤلاء الموظفين الأجانب المراد تجديد عقودهم .[٣]

---

(١) نفس المصدر ، ص٧٦

(٢) اضطرت الحكومة الى منع نشر قرارات الطلبه وبياناتهم فى الصحف نظرا لعنف المظاهرات وتردى الاوضاع الأمنية – الأهرام ، ٩ ديسمبر ١٩٣٥ – كما صادرت صحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين – الأهرام ، العدد ١٨٣١٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٣٥

(٣) مجلس الوزراء ، حافظه رقم ٦ ، ما بعد أحداث ١٩٢٣ (١٩٢٤–١٩٣٨) – " بيان للناس من حضرة محمد توفيق نسيم "–(١٤–١١–١٩٣٥)

أما بشأن الإتهامات التى وجهتها بعض الصحف من أن الحكومة أعطت للإنجليز كل شيء ولم تحصل منهم على شيء ، تساءل نسيم ترى ما هى الهدية التى قدمناها الإنجليز ؟ " فإن الحكومة لم تقدم للإنجليز إلا ما قدمته وزارات سابقة لهم كقطعة أرض لبناء مدرسة أو ما إلى ذلك من أعمال المجاملة [١] ، ولكنها كوفئت منهم بسخاء عن كرمها نظرا للتأييد المطلق لها من جانب الحكومة البريطانية فى بعض المسائل الدولية [٢] .

أما الزعم أن الحكومة تركت المصالح العامة فى يد الموظفين الإنجليز فلاشىء أبعد من ذلك عن الحقيقة ؛ لأن وجود الإنجليز المذكورين فى بعض المصالح المصرية العمومية لا يرجع إلى الوزارة النسيميه ، بل إلى ظروف تاريخية قديمة يعرفها المصريون والعالم أجمع ، ولا أحد يجهل أن الإنجليز يسيطرون على بعض التكنات فى القاهرة والاسكندرية منذ أكثر من نصف قرن ، وبالرغم أيضا من أن الاستغناء عن العديد من الموظفين الأجانب منذ نحو عشر سنوات ، إلا أن الحكومات المصرية المتعاقبة استبقت على البعض منهم حتى يتم إحلال المصريين محلهم بالتدريج مع الوضع فى الاعتبار أن الوزير المختص فى كل وزارة من وزارات الحكومة " هو الحكم الأخير المسئول ولا يتم شيء دون أخذ رأيه والحصول على رضاه "، أما فى الشئون الهامة فإن الأمر يكون بموافقة مجلس الوزراء [٣].

---

(١) مجلس الوزراء ، حافظه رقم ٦ ، ما بعد أحداث ١٩٢٣ (١٩٢٤-١٩٣٨) -" بيان للناس من حضرة محمد توفيق نسيم "

(٢) كان نسيم يقصد وعد الانجليز له بحل مشكلتى الامتيازات ودخول مصر عصبة الأمة - طلعت إسماعيل رمضان (دكتور)، المواقف البريطانية تجاه وزارتى يحيى ونسيم ، ص٨٢

(٣) الأهرام ، العدد ١٨٢٩٥ ، ١٥ نوفمبر ١٩٣٥

وقد ردت صحيفة الجهاد على التهم التى وجهها حافظ رمضان [١] إلى الوزارة النسيمية ، تفند فيها الأسباب والاعتبارات التى بنى عليها دعوته الأخيرة إلى توفيق نسيم بوجوب الاستقالة ردت متسائلة ؟

" إن الوزارة لو كانت قد تباطأت فى إعداد العدد الانتخابية رغبة منها فى تسويف موعد اجتماع البرلمان ، لجاز مطالبتها بالاستقالة بل لوجب إكراهها على الاستقالة ، أما وقد عجلت فى الإجراءات الانتخابية فهل من الإنصاف أنّ يطالب نسيم باشا بالاستقالة بعد أن قطع الطريق أكثره ، ولم يعد بينه وبين الغاية المنشودة سوى أشهر معدودة ؟ "

ولم يكن التفاوض لإبرام المعاهدة ضمن برنامج حكومة توفيق نسيم التى سعت إلى إقناع الحكومة البر يطانية بالموافقة على عقد المعاهدة وقد طالبت صحيفة الجهاد بصفة شخصية - وليس على لسان الوفد - الوزارة ، مادامت فى الحكم ولم ينعقد البرلمان ، أن تضم إلى نشاطها الرسمى إبرام المعاهدة كوزارة قائمة إلى نشاط الجبهة المتحدة .التى تمثل الشعب المصرى أكمل تمثيل بأن تتقدم من ناحيتها إلى الحكومة البريطانية تتعجلها اتخاذ خطه حاسمة فى مطلب الجبهة الوطنية بشأن معاهدة عام ١٩٣٠ [٢]، وليس معنى ذلك أن تتولى المفاوضة لإبرام تلك المعاهدة وزارة غيردستورية سواء كانت تلك الوزارة أو غيرها [٣].

---

(١) ظل رئيسا للحزب الوطنى منذ عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٣ وقد توفى عام ١٩٥٥ - لمعى المطيعى ، هؤلاء الرجال من مصر ، الجزء الثانى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ، ١٩٨٩، ص١٧٦، ١٨٥

(٢) الجهاد ، العدد ١٥٤٩ ، ٥ يناير ١٩٣٦

(٣) رفعت الجبهه الوطنية خطابا إلى المندوب السامى تطلب فيه ضرورة عقد المعاهدة بين مصر وإنجلترا - الأهرام ، العدد ١٨٣٢٢ ، ١٣ ديسمبر ١٩٣٥

وعلى أية حال ، فعلى الرغم من التأييد الوفدى لوزارة نسيم بعد عودة الدستور ، إلا أن توفيق نسيم قد تقدم باستقالته إلى الملك فؤاد فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ [١] الذى كان له رأى فى حكومة نسيم والذى صرح قائلا "لم تكن لى ملاحظات على دولة نسيم باشا أو وزارته ولكن لما كان دولته لا يستند إلى حزب أو هيئة سياسية ، وأصبح الظرف يقتضى الدخول فى مفاوضات لحل المسألة المصرية ، وأصبح الصالح العام يتطلب تأليف وزارة قومية تتولى هذا الأمر الخطير وقد أشرت على نسيم أمس بالاستقالة وسيستقيل اليوم فعلا " [٢]

وهكذا استقال نسيم باشا بعد أن حقق برنامج حكومته الذى تمثل فى إلغاء النظام البائد ومحو الآثار المترتبة عليه ثم إعادة الحياة الدستورية التى ترضاها البلاد ، وهو أهم هدف لتوليها الحكم [٣] .

---

(١) الجهاد ، العدد ١٥٦٧ ، ٢٣ يناير ١٩٣٦

(٢) المقطم ، العدد ١٤٣٥٣ ، ٢٣ يناير ١٩٣٦؛

يذكر كريم ثابت أن نسيم أخبره أنه عقب مقابلة الملك فؤاد عاد إلي دارة وكتم الحديث عن الناس وفي اليوم الثاني جمع وزرائه وأخبرهم بالأمر ثم أرسل الاستقالة إلي السراي ، ولو شاء نسيم أن يستعدي سلطه علي أخرى لما استقالت وزارته قبل وفاة الملك فؤاد ، لا سيما وأن علاقته بالإنجليز كانت قوية وفي إمكانه أن يجعلهم حصنا ضد الملك - المصرى ، العدد ٥١١ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٣) سيتم معالجة ذلك فى الفصل السابع من البحث بعنوان " توفيق نسيم والدستور "

الفصل الخامس

محمد توفيق نسيم والبرلمان

كان مشاركة توفيق نسيم فى حضور جلسات مجلس النواب ، باعتباره وزيرا للمالية والداخلية فى ظل وزارة سعد زغلول (من ٢٨ يناير ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) كما أشار الباحث من قبل (١) .

ويهم الباحث استعراض مواقفه من المسائل التى كانت تثار داخل أروقة مجلس النواب وترتبط بوظيفته كوزيرا للمالية أولا (٢) .

وبداية يمكن القول ، بأن توفيق نسيم كان يتمتع بسمات معينة خلال مناقشاته مع النواب ، حيث يتسم بالفصاحة فى القول والحرص الشديد على سلامة اللغة والإيجاز المفيد والتأدب مع الأعضاء ، مما جعله محل تقديرهم وإعجابهم ، هذا فضلا عن الذكاء واللياقه وسعة الصدر (٣) .

ولقد تعددت المحاور الرئيسيه للمناقشات بين توفيق نسيم كوزير للمالية وبين النواب .منها ما يتعلق بمشكلة تزايد أعداد الموظفين فى الجهاز الإدارى للدولة .ويبدو أن هذه المسألة كانت تقلق الكثير من النواب ، بحيث أصبحت مثارا للنقاش بين النواب وتوفيق نسيم .

وكان النواب يخشون من الزيادة الهائلة فى أعداد الموظفين ، وفى اعتقادهم أنها زيادة لا مبرر لها ، مما جعلهم يستفسرون من توفيق نسيم عن مغزى هذه المشكلة .

---

(١) فى الفصل الثانى من البحث " توفيق نسيم وزيرا "

(٢) كان توفيق نسيم وزيرا للمالية فى الفترة من ٢٨ يناير إلى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤-فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٦٠

(٣) المحروسة ، العدد ٤١٤٩ ، ١٤ إبريل ١٩٢٤

أيد توفيق نسيم فى رده الآراء التى أثيرت بشأن هذه القضية واقتنع بوجهة نظر النواب بالطفرة الزائدة فى أعداد الموظفين بين سنتى ١٩١٤ ، ١٩٢٣،مما أدى إلى زيادة مرتباتهم بنسبة كبيرة .

غير أن نسيم نوه للأعضاء بأهمية إدراك الفرق بين الموظفين الدائمين والموظفين المؤقتين والخارجين عن هيئة العمال ، كما نوه بأن العديد من المصالح الحكومية تشكو من نقص أعداد الموظفين (١) .

وكان نسيم فى رده على الأعضاء يدعم إجابته بلغة الأرقام موضحا بأن أعداد الموظفين الدائمين زادت بنسبة ٩٧٪ ، فى حين أن الموظفين المؤقتين زادت أعدادهم بنسبة ٣٤٤٪ .أما الخارجون عن هيئة العمال ، فبلغت نسبة الزيادة فى أعدادهم بمقدار ١٦٦٪ ، وأضاف توفيق نسيم بأن المرتبات زادت بنسبة ١١٢٪

وأشار نسيم بأن تناول هذه المسألة يستلزم بحثا دقيقا لمعرفة أعداد العمال فى كل مصلحة ونوع الأعمال التى يؤدونها .وأوضح بأنه فى بعض المصالح الحكومية لم تزد أعداد العمال زيادة تستحق الذكر ، فى حين أن هناك فى بعض المصالح الأخرى ، حدثت زيادة فى أعدادهم لا تتناسب مع الأعمال التى يؤدونها ، مبينا أنه وان كانت قد أنشأت بعض المصالح والوزارات مثل وزارة المواصلات ومصلحة التموين ومصلحة الانتاج ، إلا أن فى اعتقاده أن هذا لا يبرر الزيادة التى طرأت على أعداد الموظفين بهذا الشكل (٢) .

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ١٤ فى ٦ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

وأضاف نسيم بأن حكومته كانت حريصه على إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة ، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الموظفين ، ومن ثم أصدرت قرارا فى ٢٦ فبراير ١٩٢٤ بعدم شغل الوظائف الشاغرة ، باستثناء الوظائف الفنية المتعلقة بالتدريس والطب والهندسة والقضاء نظرا لعدم إمكانية الاستغناء عن مثل هذه الوظائف .وكذلك عدم ترقية الموظفين لمدة سنه إلا فى حالات الضرورة القصوى .وكذلك إلغاء الترقيات الاستثنائية .ونص القرار على عدم إنشاء وظائف جديدة فى ميزانية ١٩٢٤/ ١٩٢٥ إلا فى حالة إنشاء أقسام جديدة . وفى حالة خلو وظيفة فى ذلك العام ، فى السلك الكتابى أو الإدارى ، تلغى أو توزع أعمالها بين بقية الموظفين أو تشغل عن طريق النقل [١].

ولقد تباينت الآراء حول البيان الذى ألقاه توفيق نسيم فى مجلس النواب بشأن هذه المسألة ، فمنهم من أيده [٢]، ومنهم من تساءل عن الفترة الزمنية التى تتمكن فيها الحكومة من الخروج من تلك الأزمة [٣].

فأوضح نسيم للنواب بأن الاجراءات التى قامت بها حكومته من أجل مواجهة الزيادة المستمرة فى أعداد الموظفين فى الجهاز الإدارى ومرتباتهم ، قد مكنت الحكومة من توفير لا يقل عن ٨٥,٠٠٠ جنيه .

ويبدو أن بعض أعضاء مجلس النواب كانوا يخشون أن تكون هذه الاجراءات وقتية وليست جذرية ، مما دفعهم للاستفسار من توفيق نسيم ، عما إذا كان من الممكن

(١) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص٥٢

(٢) الدكتور محمود عبد الرازق بك

(٣) مصطفى بكير بك

تطبيق النظم الإدارية السائدة فى الدول المتقدمه فى مصر [1].

وكانت وجهة نظر توفيق نسيم تكمن فى أن الحكومة قدمت حلولا لهذه المشكلة فى القرار الذى أصدرته فى ٢٦ فبراير ١٩٢٤، والذى سبق أن أشار إليه الباحث ، وأضاف نسيم بأن هذا القرار تضمن ضرورة تعيين لجنه لوضع نظام جديد يجمع شتات الأنظمة الادارية الخاصة بنظم الاستخدام ومنح العلاوات والترقيات [2].

وعند مناقشة اللجنة المالية للمصروفات فى ميزانية الدولة ١٩٢٤/١٩٢٥ قررت اللجنة عدم مس أبواب الماهيات والأجور والمرتبات فى الميزانية لأن التعرض لها يستلزم دراسة مسألة الموظفين بحذافيرها وهذا لم يكن متيسرا أمام اللجنه . ونوهت اللجنة المالية فى تقريرها بأن عدد الموظفين على اختلاف أنواعهم قد زاد فى الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٢٤ زيادة خطيرة لا يبررها مطلقا نمو أقسام المصالح الحكومية القائمة ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المرتبات إلى درجة غير معقوله لا تتناسب مع موارد الثروة فى البلاد [3].

وعلاجا لهذه الحالة الخطيرة الذى يوضحها الجدول التالى :

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ١٦ فى ١٢ إبريل ١٩٢٤ – سؤال من العضو يوسف أحمد الجندى

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

(٣) نفس المصدر ، الجلسة ٤٤ فى ١١ يونيو ١٩٢٤

	العدد			الماهيات		
	سنة ١٩١٤	سنة ١٩٢٣	نسبة الزيادة٪	سنة ١٩١٤	سنة ١٩٢٣	نسبة الزيادة٪
الموظفون الدائمون	١٦٦٤٨	٣٣٨٣٥	٩٧	٣٠٣٢٠٧٠	٧٤٤٤٤٥١	١١٢
الموظفون المؤقتون	٢٥٥٧	١١٣٦٨	٣٤٤,	٣٠٠١٩٦	٩٢١٠٢١	١١٢
الموظفون الخارجون عن هيئة العمال	٣٨٣٩٣	١٠٢٠٩٥	١٦٦	١٥٨١٦٤٤	٢٨٢٦٩٦٢	١١٢

فقد اقترحت اللجنة المالية تشكيل لجنة يكون من إختصاصها درس هذه المسألة من حيث قواعد الاستخدام وعدد الموظفين ومرتباتهم ودرجاتهم ومعاشاتهم وتأديبهم وطريقة توزيع العمل في المصالح المختلفة والقواعد الخاصة ببدل السفر وغيرها .

غير أن بعض أعضاء البرلمان عند مناقشتهم لمرتبات الموظفين، اعترضوا على استبقاء الأعداد الكبيرة من الموظفين في الخدمة كما اعترضوا على استمرار المرتبات الكبيرة دون تخفيض . وأوضح البعض من النواب أن ميزانية المصروفات تنقسم إلى قسمين :الأول خاص بالمرتبات والثاني خاص بالمصروفات العامة ، وأن مرتبات الموظفين تستغرق في الواقع كل الميزانية وليس ٤٠٪ من الإيرادات .لأن المصروفات العامة هي في الواقع مصروفات حفظ وصيانه تصرف لتأتى بمرتبات الموظفين [١].

كما انتقد النواب سياسة التعليم ، ووصفها البعض بأنها ليست في مصلحة الأمة ، لأنها قائمة على سياسة تخرج موظفين للحكومة ونوه البعض بأن ما يصرف على

(١) نفس المصدر ،نفس الجلسة

التعليم بهذا الشكل يصرف للموظفين . فالموظفون في الواقع يستولون على الإيرادات وكأن الأمة لم تخلق إلا للموظفين . وأنه لو صحت هذه السياسة في الوقت السابق ، لوجب ألا تستمر في الوقت القائم ، ذلك أن مصلحة الأمة فوق كل مصلحة وإرادتها فوق كل إرادة . ونوه النواب بأن " حكومة الشعب لا يجب أن تكون حكومة موظفين.

ولعل من المهم الإشارة إلى أنه في مجلس الشيوخ ، قد وجه إلى نسيم سؤال بصدد إمتناع الحكومة عن صرف ٦٠ ٪ للموظفين بمقتضى قانون تعديل الدرجات منذ عام ١٩٢١ وما إذا كانت الحكومة على إستعداد لصرفها لهم في الوقت القائم ؟

أوضح توفيق نسيم أنه بداية غير صحيح ما قيل أن الموظفين بمقتضى قانون تعديل الدرجات ٦٠٪ لم تصرف لهم والحقيقة أنه قد ادرج هذا المبلغ فعلا في ميزانية ١٩٢٢ .

أما فيما يتعلق بوجود مانع لدى الحكومة من صرفها فإنه " من جهه لم يحدث للان تعديل جميع درجات المستخدمين في جميع المصالح لكى تعرف قيمة مجموع ما صرف في الوقت الذى علم فيه الناس جميعا وفرة المرتبات التى يتناولها الموظفون فلا أظن أن في نية الحكومة أن تزيد العبىء على عاتق الخزينة أكثر مما تتحمله الأن (١).

ومن المحاور الرئيسية في المناقشات بين نسيم والنواب أيضا ما يتعلق بالبورصة والجمارك وإحجام وزارة المالية عن تنفيذ التعديلات الخمسة (٢) التى

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ١١ في ١٥ إبريل ١٩٢٤

(٢) التعديلات الخمسة هي : إلغاء الشرط الذى كان ممنوحا للتاجر بالرجوع في الصفقة بعد اقفال بورصة العقود ، وتحديد فروق الرتب بمعرفة لجنه مختلطة تشكل من المنتجين والمصدرين بعدد متساو ، ووجوب تسليم القطن في القليارات بنفس الرتبة المعينة التى يقرها الخبراء ، وتعيين نماذج البذرة مرتين في السنه ، ومنع تسليم القطن في قليارات اذا كان مكبوسا كبسا تجاريا

أدخلتها على نظام ميناء البصل مواجهة لضحية جمهور المزارعين [1].

وأشار بعض النواب إلى أن السبب الرئيسى فى انخفاض أسعار القطن فى الأسواق العالمية ، وعدم وصوله الى المستوى اللائق ، يرجع إلى إتباع الوسائل غير القانونية فى بورصتى ميناء البصل والكونترتات .بالإضافة إلى أن بيع القطن تحت القطع فيه اجعاف كبير لمصلحة كل من البائع والزارع . ورأى بعض النواب ضرورة إنشاء قسم خاص فى وزارة المالية يتولى إدارة شئون القطن لأهميته بالنسبه للأفراد والحكومة .

وأفاد توفيق نسيم فى رده على النواب بأنه لا ينكر شكوى الأهالى والنقابة العامة مما يحدث فى المعاملات التجارية بشأن القطن . وبرر نسيم أن تلك الشكوى ترجع إلى تقييد بائع القطن بالبيع وعدم تقييد المشترى بالشراء ، وبذلك تضيع الصفقة على البائع .واقترح نسيم حلا لهذه المشكلة ، ضرورة تعيين خبراء أمناء يعاينون تلك البالات مرة واحدة يوميا ، ويقدرون الرتبة التى تستحقها .وأضاف توفيق نسيم أن شركة المحاصيل لم تقبل ذلك بحجة الحاجة إلى مزيد من الخبراء .

هذا وقد أعد مشروع قانون لمنع البيع المؤجل تلافيا للأضرار ، وفى الوقت نفسه أبدى نسيم استعدادة لتجديد المفاوضات مع الشركة فى هذا الموضوع .

كما أبدى توفيق نسيم إعجابه الشديد بملاحظات الأعضاء فيما يتعلق باقتراحهم فى إنشاء قسم خاص بوزارة المالية لإدارة شئون القطن ووعد بتحقيق تلك الرغبة ، موضحا بأنه قام بتشكيل لجنة فى عام ١٩٢٠ عندما كان رئيسا للوزراء مما أجل إدارة شئون القطن [2] .

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ١٩ فى ١٩ إبريل ١٩٢٤

(٢) مضابط مجلس النواب ، نفس المصدر . نفس الجلسة

ومن المناقشات التى دارت بين توفيق نسيم كوزير للمالية وبين النواب ، ما يتعلق بالبترول وحرص الأعضاء على التحرى ما اذا كانت وزارة الأشغال فى مصر قد عقدت إتفاقا قبل الحرب(الأولى ١٩١٤ -١٩١٨) مع شركات زيت البترول على ألا تقوم هذه الشركات ببيع صفيحة البترول للأهالى أكثر من السعر المحدد ، فى مقابل التصريح لها بالعمل . وهل هناك مشروعات جديدة لاستخراج البترول وعلى أى أساس يتم تحديد أسعار البترول (١).

أفاد توفيق نسيم بأن وزارة الأشغال ، لا تقوم بعقد الإتفاقات مع الشركات المصرية أو الأجنبية، وإنما وزارة المالية هى التى تتولى ذلك . وأضاف نسيم بأن العقد الوحيد الذى تم إبرامه بين وزارة المالية والشركة الإنجليزية المصرية ، تم فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٣ وقد تضمن شرطا يتعلق بأقصى سعر يباع به زيت البترول فى مصر . وأشار نسيم بأن الشركة لم تنقض هذا الشرط من تلقاء نفسها ، إلا أنه بالنظر لزيادة أسعار الحاجيات وبصفة خاصة أسعار البترول عالميا بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة ، نظرا لقيام الحرب (الحرب الأولى) تم التغاضى عن هذا الشرط .وكانت الحكومة فى مصر بين اختيارين أحدهما التمسك بالشرط . وفى هذه الحالة يمثل خطرا وهو تخلى الشركة عن استخراج زيت البترول ، فى الوقت الذى يستهلك فيه القطر المصرى ضعف ما يتم استخراجه ، مما قد يعرض البلاد الى أزمة شديدة فى الوقود . أما الإختيار الثانى ، فهو ارتفاع السعر أو انخفاضه حسب الظروف .

وأضاف توفيق نسيم أنه بعد إنتهاء الحرب وعودة الأسعار إلى معدلها الطبيعى ، ضعف المقرر فى العقد . وفكرت الحكومة فى الرجوع إلى هذا الشرط عام ١٩٢٢ ، لكنها ما لبثت أن أوقفت هذا القرار لأنها رأت أن الشركة كانت قد إتفقت مرغمة تحت

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ١٤ فى ٦ إبريل ١٩٢٤ – سؤال موجه من النائب خشبة أفندى

تأثير اللنبى Allenby [(١)] - المندوب السامى - الذى كان يتوقع قيام حرب كبرى وحدوث أزمة فى الفحم .فرأت الحكومة ، أنه من الأفضل التفاهم مع الشركة الإنجليزية المصرية فى طريقة تحديد السعر بحيث يتناسب مع أسعار الحاجيات الأخرى .

وقد تم توجيه سؤال آخر يتعلق بالبترول للاستفسار عما اذا كانت الحكومة قد قررت غلق معمل تكرير الزيت الخام المستخرج من " أبى شعره " الذى انشئ فى سنه ١٩٢٠ والذى يقوم بتكرير ما يخص الحكومة من شركة الغاز والذى يكلفها مبالغ كبيرة ؟ وإذا كان هذا صحيحا فما هى الأسباب التى أدت إلى ذلك وعما اذا كان هناك نيه لدى الحكومة للاستمرار فى غلق هذا المعمل ؟ كذلك عما اذا كان فى نيه الحكومة القيام ببيعه ؟وكذلك عما اذا كانت هناك مفاوضات بينها وبين إحدى الشركات الأجنبية على هذا البيع ؟واذا كان هذا الكلام غير صحيح فهل يمكن اعادة فتح هذا المعمل وهل ستعرض الحكومة على مجلس النواب النتيجة قبل البت فى هذه المسألة ؟ [(٢)] .

أفاد توفيق نسيم أن معمل تكرير الزيت انشىء عام ١٩١٩ بناء على قرار مجلس الوزراء لتكرير البترول المستخرج من " أبى شعره " . وقد اشتغل المعمل سنه

وكان ينتج فى كل شهر نحو ألف طن ثم نقص البترول الخام فوجدت الحكومة نفسها مضطرة لإيقاف المعمل وبناء على ذلك كان ينبغى استيراد بترول من الخارج لتشغيل المعمل مع العلم بأن إيقاف التنقيب هو السبب المباشر لإيقاف المعمل. ولما كان المعمل يتكلف نفقات كثيرة فقد رأت الحكومة أنه من الأفضل التفكير فى تأجيره لشركة أجنبية

---

(١) " اللورد اللنبى " عيين مندوب سامى بريطانى فى مصر فى ٢١ مارس ١٩١٩ نتيجة لاشتداد الثورة ووصل مصر يوم الثلاثاء ٢٥ مارس ١٩١٩ ورقى إلى رتبة فلد مارشال فى يوليو ١٩١٩ - عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ، ص٢٤٤

(٢) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٣٥ فى ٢٧ مايو ١٩٢٤

أو مصرية ، وأكد توفيق نسيم أنه ليست هناك مفاوضات فى الوقت القائم لبيع المعمل فلا زال باقيا فى حوزة الحكومة وهى بالفعل تريد تأجيره والمفاوضات جارية فى هذا الشأن .

وقد تساءل العضو عن السبب فى عدم إعلان الحكومة عن تأجير المعمل المذكور فى جميع الجرائد مما ينتج عن ذلك من أضرار بالغة للبلاد .

عقب توفيق نسيم على ذلك أن هذا يؤدى إلى ارتفاع ثمن البترول فى حالة ما إذا فازت الشركات المحتكرة للبترول باستئجار المعمل . فرأى العضو أنه من الأفضل أن تتولى الحكومة تشغيلة عن طريق استرداد البترول من الخارج .

أفاد توفيق نسيم أن الحكومة لديها الآن اقتراحين إما أن تقوم باستيراد كميات من البترول من الخارج وهذا بالفعل يكلفها أموال كثيرة ، وإما أن تقوم بتأجير المعمل وهذا يؤدى إلى ارتفاع أسعاره لصالح الشركات المحتكرة . وأضاف نسيم أن الحكومة بصدد دراسة شامله لكل أبعاد هذه المشكلة ، مع الأخذ فى الاعتبار مقترحات النواب بشان تغاضى الحكومة عن عملية الربح فى هذا المشروع ، إلا أنه من الضرورى أيضا مراعاة عدم خسارة الحكومة من منطلق مصلحة عامة الشعب (١) .

وفيما يتعلق بعملية سك النقود وجه إلى توفيق نسيم سؤال عن السبب فى قيام الحكومة بسك العملة فى البلاد الأجنبية فى حين أنه من المناسب والأفضل سك العملة فى مصر مراعاة لإستقلالها (٢).

أفاد توفيق نسيم بأن سك العملة ليس له صفه الدوام ولكنه يأتى حسبما تقتضى

---

(١) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣٥ فى ٢٧ مايو ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، جلسة ٣٤ فى ٢٦ مايو ١٩٢٤

الظروف وعلى فترات متباعدة وأزمنة متباعدة كما أن سك العملة أوفر بكثير من الناحية المادية نظرا لما تتطلبه سكها فى الداخل من تكاليف لا نستطيع الوفاء بها علاوة على أن سك العملة فى الخارج لا يتنافى ولا يتعارض مع ما تتمتع به البلاد من استقلال بالإضافة إلى ذلك ستتقدم الحكومة بعمل بحث تفصيلى دقيق من أجل علاج وبحث هذا الموضوع من كافة الجوانب .

كما ناقش نسيم فى البرلمان عدة أمور تخص وزارة المالية ومن هذه الأمور مسألة شراء وابور (الباخرة مرتا) تلك الباخرة التى دار حول ثمنها جدل واسع حيث تم شرائها بمبلغ يزيد على الأربعة الآف جنيه وفى نفس الوقت تم عرضها للبيع بمبلغ قدرة ١٢٠٠جنيه .ووجه النائب على لهيطة سؤالا حول تحديد المسؤلية فى إهدار المال العام فى هذه الصفقة [١]. فأجاب نسيم بأن مصلحة المساحة كانت فىحاجة إلى باخرة ونجحت وزارة المالية السابقة فى إبرام هذة الصفقة عن طريق القسم الميكانيكى بمصلحة المساحة ومن ميزانيتها الخاصة وعندما تولى نسيم الوزارة اكتشف أن هناك مخالفة فى إجراءات الشراء ، كما إنه "إتضح أن مصلحة المساحة لم تكن فى حاجة ماسة إلى هذه الباخرة مما يستدعى تسرعها فى إتمام عملية الشراء بهذا الاسلوب . وحاول نسيم الدفاع عن نظيره وزير المالية السابق بأنه إضطر إلى التأشير باتمام الصفقه خوفا من دخول شركات الملاحة وأصحاب البواخر فى منافسة فى هذه العملية وأن وزير المالية لم يقصد شراء الباخرة بعينها بهذا الثمن وإنما سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية المفروض إتباعها فى هذا الشأن وفى نهاية المناقشة طمأن نسيم الأعضاء بأن الحكومة فى انتظار وضوح الرؤية حول هذا الشأن وتحديد المسؤلية تمهيدا لمحاسبتهم [٢].

---

(١) جلسة مجلس النواب ، الجلسة ١٩فى ١٩ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

كما وجه النائب محمد إبراهيم الأعصر أفندى سؤالا حول علم الحكومة بالمخالفات التى ترتكبها شركة الأسواق لشروط الإتفاقات المعقودة معها ، وعن حقيقة المعاملة السيئة التى يلقاها الأهالى من جراء رفع قيمة ما تتقضاه عن المواشى حسبما يتراىء لها اجتهاديا ؟ وأن كان ذلك باتفاق عن حجم الفائدة التى تعود على الحكومة من هذه الزيادة ؟ وان كان ذلك بغير إتفاق فإلى متى تستمر الحكومة فى صمتها عن التدخل لمنع هذه المظالم ؟ (١)

جاء فى تعليق توفيق نسيم أن الشركة لم تخالف الإتفاقات المبرمة مع الحكومة ونتيجة لارتفاع الأسعار والأجور سنه ١٩٢٠ تقدمت الشركة بشكوى للحكومة لتعديل الإتفاق المذكور بناء على قرار صادر من مجلس الوزراء ، وبناء على ذلك زيدت الرسوم بمقتضى الاتفاق الجديد ،كما نفى نسيم صحة ما قيل أن الشركة تتقاضى أكثر مما اتفق عليه ؟ مع العلم أن إتفاق الحكومة مع الشركة يقضى بأن تحصل الحكومة على ٤٠٪ من مجموع أرباح الشركة سنويا بعد اسقاط ال ٤٤,٠٠٠ جنيه الأولى .

وأعقب ذلك تأكيد العضو مستندا إلى علم الكثير من الأعضاء أن الشركة تتقاضى نسبة أكبر من المتفق عليها على كل رأس من الماشية وأضاف بأنه فى استطاعته إحضار قسائم من الشركة تثبت ذلك .

وجاء رد نسيم على ذلك أنه إذا كانت الشركة تعطى قسائم تثبت أنها تتقاضى رسوما أكثر مما إتفق عليه فهذا حسنا جدا ويمكنك أن تجمع ما تستطيع .وبناء على ذلك تعهد نسيم فى التحقيق فى السبب فى إرتكاب هذه المخالفات من قبل الشركة (٢).

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ٣٥ فى ٢٧ مايو ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

ومن الجدير بالذكر أن نسيم أجاب عن سؤال حول متابعة الحكومة لعمل الحارس العمومى المسئول عن تصفية أملاك رعايا الدول المعادية لبريطانيا مع بداية الحرب الأولى على اعتبار أن ذلك من صميم عمل الحكومة وعما إذا كانت الحكومة قد صرفت مرتب هذا الحارس واذا كان لديها النية لمراجعة حسابات وأعمال الحراسة وحقيقة قيمة التصفية لسنه ١٩١٤-١٩٢٤ ، ومصاريفها والنسبة التى دخلت الخزانة المصرية من خلال هذه العملية وواصل النائب تساؤله عما إذا كانت هناك أملاك مازالت تحت التصفية ومدى إمكانية استرداد المبالغ النّاتجة عن هذه العملية عند بدء المفاوضات الخاصة بالمسألة المصرية [١]

فأجاب نسيم بأن الحكومة البريطانية هى التى عينت هذا الحارس دون علم الحكومة المصرية وبناء عليه لم يصرف مستحقاته من الخزانه المصرية وأنه ليس لدى الحكومة المصرية النيه بمراجعة أعماله لأن ذلك منوط بالحكومة البريطانية وأضاف نسيم بأن هذا الحارس عين فى عام ١٩١٦-وليس ١٩١٤ والحكومة المصرية ليس لديها علم بالمبالغ التى حصل عليها بل لم تحصل على أيه مبالغ من هذه العملية وأنهى نسيم إجابته بأنه فى إمكان الأعضاء التساؤل عن حجم الخسائر التى تكبدتها مصر من جراء الحرب الأولى مع العلم أنه قد أرسل بيان إلى وزارة الخارجية المصرية متضمنا كافة التفصيلات والإيضاحات المتعلقة بذلك ، ويرتبط بالنواحى المالية ، تلك الأسئلة التى أثيرت من جانب بعض أعضاء مجلس الشيوخ ، فيما يتعلق بالمال الإحتياطى وعرض الأعضاء على الانتفاع - بهذا المال - ، من منطلق حرصهم على تحقيق المصلحة القومية للبلاد .

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ٣٠ فى ١٩ مايو ١٩٢٤-العضو عزيز أنطون

ومن بين هذه الأسئلة ، ذلك السؤال الذى طرحه الشيخ الفريد شماس أفندى بشأن كيفية توظيف المال الإحتياطى الذى يبلغ مقداره نحو ١٢ مليون جنيه ، والذى قد يصل إلى ١٨ مليون جنية خلال السنه الماليه ١٩٢٣/١٩٢٤ ، موضحا أنه يمكن الاستفادة من هذا المبلغ فى مشروعات الرى والصرف واستصلاح الأراضى البور التى تقدر بنحو ٢ مليون فدان (١) .

وحرصا من أعضاء البرلمان على الوفاء بعهدهم ووعدهم تجاه الأمة التى أولتهم كامل الثقة وعملا على نشر الأمن والطمأنينه بين جميع أفراد الأمة فقد قاموا بتوجيه العديد من الأسئلة إلى توفيق نسيم باعتباره وزيرا للداخلية والمسئول أمامهم. مسئوليه كامله عن كل ما يتعلق بتوفير الأمن والأمان وكفاله حريه الرأى لكافه المواطنين . فقد وجه إليه استجواب خاص (بجريدة اللواء) (٢) عن السبب المباشر فى استمرار إيقاف نشاطها رغم أن حرية الرأى مكفولة للجميع وفقا للدستور ، بالإضافة إلى أنه قد ثبتت براءة كل من مديرها ومحررها من قبل محكمة الجنايات كما أن هذا يتعارض مع مبادىء الدستور ؟ (٣) .

وإيمانا من جانب توفيق نسيم بحرية الرأى جاء فى تعليقة أنه لا يمانع من إعادة الجريدة إلى ممارسة عملها وفقا للدستور طالما قد ثبتت براءة مديرها ومحررها .

كما وجهت إليه العديد من الأسئلة المتعلقة بمظاهرة ٢١ مارس ١٩٢٤ بشأن الاعتداء على جريدة الأخبار والاجراءات التى إتخذتها إدارة الأمن العام أثناء تلك

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ١١، ١٥ إبريل ١٩٢٤

(٢) عادت جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطنى للظهور فى ٢٣ مارس ١٩٢٢ فى الوقت الذى كان فيه حافظ رمضان محور نشاط الحزب – يونان لبيب رزق (دكتور)، الأحزاب السياسية فى مصر ، ص١٤١

(٣) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٢٠ فى ٢٠ إبريل ١٩٢٤ العضو أحمد المليجى

المظاهرة ، وهل قام البوليس بإتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية مبنى الجريدة [1] .

أفاد توفيق نسيم أنه لم يحدث أى إعتداء مادى على مبنى الجريدة نظرا لأن المتظاهرين قد انصرفوا قبل وصول قوات الأمن ولكن كل ما حدث هو مجرد اعتداء بالألفاظ فقط . كما قامت الشرطة باتخاذ كافة الاجراءات حيث أصدر الحكمدار أوامرة بأخذ الحيطة والحذر تحسبا لوقوع أى مصادمات أخرى وانه على أتم استعداد لإرسال قوات إضافية لمواجهة تلك الظروف الطارئة .

وهنا تساءل العضو عما إذا كانت الحكومة تنوى السير فى التحقيقات لمعرفة المشتركين فى الاعتداء بالعمل والتحريض . فأشار توفيق نسيم انه بالفعل تم التحقيق بواسطة النيابة وتحت إشراف النائب العمومى .

كما تساءل العضو هل من بين المقبوض عليهم أحد سعاة وزارة الداخلية وإلى أى قسم تابع وما الإجراءات التى أتخذت ضده .

أجاب توفيق نسيم أنه بالفعل يوجد بين المقبوض عليهم ساع تابع لقسم الإدارة بوزارة الداخلية مع العلم أنه لا يمكن إتخاذ أى اجراءات تأديبية إلا بعد إنتهاء التحقيق معه .

وهنا تساءل عضو آخر عن إمكانية محاكمة الساعى إداريا فى حالة ثبوت براءته قضائيا . فأفاد توفيق نسيم أنه من الممكن محاكمته إداريا اذا لم يثبت إدانته قضائيا فى حالة اذا كانت هناك شبهة قوية تدل على تورطه .

كما تساءل العضو عن مدى صحة ما قيل أن مساعد السكرتير العام بمجلس الشيوخ كان متتبعا المظاهرة مع العلم أن الصحف قد أشارت إلى ذلك وهل أجريت معه

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ٩ فى ٢٩ مارس ١٩٢٤

تحقيقات بهذا الشأن . فنفى نسيم صحة هذه الشائعة . وعند ذلك ، عقب العضو متسائلا عن إباحة الحكومة للمظاهرات أو القيام بمراقبتها من قبل البوليس لمنع حصول أى اعتداء أو إهانة للأهالى . فأجاب نسيم بأن الحكومة قد أصدرت أوامرها بتتبع المظاهرات السلمية وأن تقبض على أى معتد إذ خرجت عن حدود النظام .

وفيما يتعلق بالناحية الأمنية فقد وجه إلى نسيم العديد من الأسئلة ، محورها عن مدى علم الحكومة بتلك الألغام الموجودة بساحل البحر الأبيض المتوسط بين أبو قير ورشيد وعما اذا كانت الحكومة قد قامت بإتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من خطورتها وهل علمت الحكومة بمكان انفجار اللغم قرب بلده المعديه ، وهل قامت الحكومة بتشكيل لجنه من أجل تعويض أسر الضحايا الناتجة عن هذا الإنفجار(١) ؟.

أفاد نسيم بداية أن تلك الالغام الموجودة حالية ناتجة عن إهمال الدول لها بعد إنتهاء الحرب العظمى . فقذفتها الأمواج إلى الموانى المصرية ، وأن أفضل وسيلة للتخلص من تلك الالغام عن طريق الطائرات التى تقوم بالتحليق فوقها وقذفها بقنابل الديناميت التى تبطل مفعولها . أما فيما يتعلق بلغم المعدية فقد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة خطرة عن طريق التنبيه على الأهالى بعدم الاقتراب ، ولكن مع ذلك انفجر اللغم قبل وصول البلاغ نتيجة لحب الاستطلاع من جانب الصيادين مما أدى إلى وفاة جميع الصيادين ، الذين لم يمتثلوا للتحذيرات . وأضاف نسيم بأن الحكومة لم تدخر جهدا فى مساعدة أسر الضحايا بعدما علمت بعددهم .

وفى إحدى الجلسات حاول أحد الأعضاء إعادة التحقيقات الخاصة بانفجار لغم المعدية مبررا ذلك باطلاعة على معلومات تخالف المعلومات التى وصلت إلى الحكومة وصرحت بموجبها أن الحادث قضاء وقدر فى الوقت الذى أكد فيه العضو أن الحادث

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ١٢ ، أول إبريل ١٩٢٤ ، سؤال من العضو مسعد الانصارى

ناتج عن إهمال واضح لرجال خفر السواحل . ومن هنا تساءل العضو عن أى المعلومات أدق وهل يمكن إعادة التحقيقات مرة ثانية [١].

أفاد توفيق نسيم أنه قد سبق الرد على هذا السؤال عندما وجه إليه من قبل أحد الأعضاء فى جلسة سابقة مؤكدا انه لا تقع أى مسؤلية قانونية على رجال خفر السواحل حسبما وصلت إليه التحقيقات وأعرب توفيق نسيم عن موافقته التامة على إعادة التحقيقات مره ثانية فى حالة تمكن العضو من تقديم معلومات مؤكدة وصريحة تثبت وتؤكد إدانة رجال خفر السواحل .

كما تساءل العضو أليس من الأفضل الإسراع والتعجيل بإرسال المساعدات والمعونات إلى أسر الضحايا . فذكر توفيق نسيم أنه بالفعل قد تم إرسال تلك التعويضات منذ خمسة عشر يوما إلى مديرية البحيرة كى تتولى بنفسها توزيعها على أسر الضحايا .

وعلى أية حال ، فقد كانت المناقشات التى تدور بين نسيم والنواب ، فيما يتعلق بالأمن ، تتركز حول حرص النواب على لفت نظر حكومة نسيم فى التصدى لكل ما يعكر صفو الأمن فى البلاد . لعل من بينها المطالبه بالضرب على أيدى عمد ومشايخ البلاد غير الملتزمين بواجباتهم ، وإحالتهم إلى التحقيق . وكان توفيق نسيم متجاوبا مع أعضاء المجلس النيابى ، ولبى مقترحاتهم بشأن إنشاء نقاط بوليس فى البلاد التى تكثر فيها المشاحنات والاضطرابات بين الأهالى [٢] .

---

(١) محاضر مجلس النواب ، الجلسة ٢٠ فى ٢٠ إبريل ١٩٢٤ ، العضو على على بسيونى

(٢) نفس المصدر ، الجلسة ١٤ فى ٦ إبريل ١٩٢٤ - إقتراح العضو إبراهيم بهجت

أفاد توفيق نسيم أنه بالفعل تم التحقيق مع عمدة كفر المرازقة نظرا لعدم قيامه بإبلاغ المركز وجارى عمل محضر ضده لمحاكمته إداريا . ثم تساءل العضو عن إمكانية إنشاء نقطة بوليس بين البلدتين تداركا لأى مشاجرات وإضرابات تنشأ هناك وهل من الممكن تشكيل لجان من عمد ومشايخ البلدان المجاورة لعقد صلح بين كبار عائلات تلك البلدتين .

أجاب توفيق نسيم أنه بالفعل تم إنشاء نقطة بوليس فى ناحية الشين قبل وقوع تلك الحادثة وبعد وقوعها تم إنشاء نقطه أخرى فى كفر المرازقة .

ولعل مما يؤخذ على توفيق نسيم عدم تلبية إتجاهات المجلس النيابى ، فى معاملة المسجون السياسى معاملة حسنة ، على اعتبار أنه لا يختلف عن المسجون العادى . وكان قد تم القبض على بعض المواطنين المتهمين بقتل بعض الإنجليز وتم إيداعهم السجون ولم تصدر ضدهم أية أحكام . وأشار نسيم إلى أنه لا توجد لائحة أو قانون ينص على أنه هناك مجرم عادى ومجرم سياسى حسب أنظمة السجون المصرية (١). وفى رأى نسيم أن المجرم السياسى هو الذى يتولى القيام بتوزيع المنشورات المعادية للحكم مطالبا بقلب نظام الحكم . وفى النهاية ناشد نسيم النواب عند القيام بدراسة القوانين ، تبنى قانون يوضح الفرق بين المجرم العادى والمجرم السياسى (٢) .

وعندما أثار النواب ، على أثر اشتعال حريق فى إحدى مصانع الصابون فى الجمالية بالقاهرة ، مسئولية الحكومة عن عدم تنفيذ قانون سنه ١٩٢٢، الخاص

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ١٥ فى ٧ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

بحماية المحلات الخطرة والعمال ، رغم موافقة المحكمة المختلطة ، أشار نسيم بأن هذا القانون لا يتضمن سوى التفتيش على المحلات الخطرة والمقلقة للراحة ، لكنه لا يتعلق بحماية العمال . وطمأن النواب بأن الحكومة بصدد التصديق على قانون يتولى حماية العمال والجماعات [1] .

وهناك بعض الأسئلة التى وجهت إلى نسيم حالة كونه وزيرا للداخلية ، وتتعلق ببعض المسائل الاجتماعية والصحية ، لعل من أهمها ، حرص النواب على حث حكومة نسيم على تحريم الخمر وعدم التصريح ببيعها إلا أن نسيم فى رده على النواب ، أشار إلى ضرورة بحث الحكومة لهذه المسألة الاجتماعية الخطرة ، لكى تتمكن من تقرير وتحديد كل ما يتعلق بأبعاد هذه المشكلة ، موضحا أن الوازع الدينى والأدبى أكبر من أى وازع آخر[2].

كما طالب البعض من النواب حكومة نسيم ، باتخاذ الاجراءات لمراقبة مخازن الأدوية ومنعها من بيع المخدرات إلا بتصريح من الأطباء فأوضح نسيم للأعضاء حرص وزارته على مراقبة الصيادلة بواسطة مفتشى الصحة و المخبرين السريين ، مشيرا إلى أن القانون الجديد الذى ينظم هذه المسألة ، جعل الإتجار فى المخدرات جنحة ، يعاقب عليها بالحبس ، بعد أن كانت مخالفة بسيطة ، فى الوقت الذى كانت فيه بعض الدول الأوربية تعتبر الاتجار فى هذه العقاقير جناية قد يحكم فيها بالسجن . وأكد نسيم للأعضاء بأن هناك مشروع قانون جديد ، يعرض على المجلس للاقرارة بعد عرضة على اللجنة التشريعية [3]

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ٢١ فى ٢١ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

(٣) نفس المصدر ، نفس الجلسة

ويتضح من الأسئلة التى أثيرت فى ذلك الوقت ، حرص النواب أيضا على المال العام ومعرفة أوجه صرفة ، وكان السلطان حسين كامل عندما كان أميرا قد شارك فى جمع تبرعات من الأهالى بلغت تسعة آلاف جنيه ، بهدف إقامة مبنى لاستراحة الحجاج عند التوجه والعودة من فريضة الحج .ولكن يبدو أن المشروع لم يستكمل بعد ، مما دفع البعض من النواب للاستفسار عن ذلك ومعرفة موقف الحكومة من هذا الموضوع (١).

وجاء فى رد نسيم على الأعضاء أن الحكومة لم يكن لها فى الواقع دخل فى هذا الموضوع ولم تكن على علم به ثم بعد ذلك اتضح أنه قد تم إيداع هذا المبلغ أولا فى بنك روما ثم أودع بعد ذلك فى خزينة وزارة الاوقاف، وتم استطلاع رأى المتبرعين لانها رأت أن تعدل عن هذا المشروع إلى عمل خيرى آخر وتمثل فى بناء معهد علمى وبنى فى الإسكندرية وبالفعل سحبت وزارة الاوقاف المبلغ على دفعات من سنه ١٩١٨ إلى سنه ١٩٢٠ وقامت ببنائه فى الإسكندرية (٢).

وفيما يتعلق بالنواحى الصحية ، التى أثيرت بشأنها مناقشات النواب مع نسيم ، يلاحظ أن بعضها كان منصبا حول التسيب الذى كان قائما فى مستشفيات الأمراض العقلية ، سواء مستشفى الخانكة أو مستشفى العباسية .واستغلال بعض الموظفين الأجانب الذين يعملون فى هذة المستشفيات للمال العام . والتضارب فى إتخاذ القرارات بين كبار الموظفين . والشكوى من سوء التغذية داخل هذة المستشفيات ومخالفة متعهدى الاغذية لما يقدمونه بالفعل لهذه المستشفيات واستغلال بعض الأطباء فى المستشفى لمناصبهم وتخصيص بعض العمال لخدمتهم وكذلك بعض

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٣٤ فى٢٦ مايو ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

الممرضين، والشكوى من كثرة الوفيات بين النزلاء بمستشفى الخانكة عنها في مستشفى العباسية (١).

أفاد توفيق نسيم أنه بالبحث ، إتضح أنه ليس هناك إهدار للمال العام في هذه المستشفيات على الاطلاق ، وأن السيارات التى تملكها هذه المستشفيات ، لا يستغلها كبار الموظفين ، بل هى مخصصة لنقل المرضى ، وللأعمال المصلحية وأن الغذاء الذى يقدم للمرضى من قبل المتعهدين ، لا يخالف الشروط المتفق عليها مع القائمين على المستشفى وإن تعنت إدارة المستشفى فى محاسبة المتعهدين على اللحم الضأن كسعر اللحم البقرى ، فرض على المتعهدين توريد لحم ضأن هزيل ، مما حمل القائمين على المستشفيات باستبداله باللحم البقرى لكونه أفضل من الناحية الصحية. وأضاف نسيم أن المدير الذى نسب إليه استخدام عمال وممرضين فى منزله لديه العديد من الخدم وليس بحاجة إلى تشغيل غيرهم .وأوضح نسيم أن عدد الوفيات بالنسبة لنزلاء مستشفى الخانكة أكثر منها فى مستشفى العباسية لاختلاف أنواع المرضى فى كلا المستشفيين . وخطورة مرضى الخانكة عن مرضى العباسية [٢] .

كما أن بعض المناقشات المتعلقة بالمسائل الصحية، تطرقت إلى مشروع امتحان الأطباء الحاصلين على مؤهلات علمية من البلاد الأجنبية ، ولا يحق لهم الإشتغال فى تلك البلاد وحث حكومة نسيم على تنفيذ هذا المشروع حفاظا على حياة الأهالى [٣]. كما أثيرت قضية هامة فحواها أنه يوجد فى مصر بعض الأطباء والصيادلة الروسيين صرخت لهم مصلحة الصحة بمزاولة المهنة أثناء الحرب ، دون تقديم مستندات تدل

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ٢١ فى ٢١ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

(٣) نفس المصدر ، الجلسة ١٣ فى ٥ إبريل ١٩٢٤

على حصولهم على دبلومات طبية ، على أمل أن يقدموها بعد إنتهاء الحرب . وإتضح أنهم لم يقدموها حتى الوقت القائم (١٩٢٤) . مما دفع بعض النواب إلى التساؤل عن مدى صحة هذه المسألة ، وما هو رأى نسيم كوزير للداخلية ومسئول عن قطاع الصحة فى استمرار هذه المخالفة التى تمثل خطرا على مصلحة الأهالى والصحة العامة فى البلاد [١].

أوضح نسيم فى رده على النواب ، أن وزارة الداخلية أصدرت قرارا فى عام ١٨٩١ بعدم جواز إحتراف أى طبيب لحرفته إلا اذا كان حائزا على شهادة من جامعة معترف بها ، ولديه تصريح من مصلحة الصحة بمزاولة المهنه وفى حالة إثارة شكوك ، يتم التحرى عنها بالطرق الدبلوماسية . وأضاف نسيم أنه لضمان تنفيذ ذلك ، تم اعداد مشروع قانون عرض على اللجنة التشريعية بمجلس النواب فى نوفمبر ١٩٢٣ لدراسته واقراره .

وأشار نسيم أن مصلحة الصحة استثنت بالفعل ١٦ طبيبا وصيدليا روسيا من تقديم المستندات التى تدل على حصولهم على دبلومات الطب ، بضمانة السفير الروسى وقت الحرب . غير أن مصلحة الصحة منعتهم من مزاولة المهنه عندما لم يقدموا هذه المستندات بعد انتهاء الحرب [٢].

كما تطرقت المناقشات أيضا إلى مسألة خطيرة ؛ وهى انتشار الحمى التيفودية فى مصر ومعرفة الاحتياطات اللازمة التى اتخذتها حكومة نسيم لمنع استفحال انتشار هذا المرض بين الأهالى . كما استفسر البعض من النواب ، ما إذا كان الوقت قد حان

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ٣٠ فى ١٩ مايو ١٩٢٤– العضو نجيب إسكندر

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

للاعلام عن فوائد التطعيم ضد هذا المرض وجهود رجال الصحة فى توزيع الأمصال الواقيه بالمجان وما إذا كان من المستطاع تحضير هذه الأمصال فى المعامل المصرية بدلا من شرائها من الخارج . وعما إذا كان نسيم يرى أن من الأفضل أن يكون ضمن البعثات العلمية إلى الخارج طبيب يمثل مصلحة الصحة العامة (١).

أجاب نسيم فى رده على النواب ، بأن مصلحة الصحة إتخذت جميع الاجراءات اللازمة لوقاية البلاد من خطر الحمى التيفودية ، وأنها مستعدة لتقديم الأمصال للأطباء المختلطين بالمرضى المصابين . كما أضاف بأن مصلحة الصحة ، قد أعدت مشروعا لإنشاء معمل لتجهيز المصل المضاد لهذه الأمراض فى القاهرة ، ويتم عرض هذا المشروع على وزارة الداخلية لدراسته وإقراره . ووافق توفيق نسيم فى الرأى مع النواب وطمأنهم بأنه يتم بالفعل إرسال بعض البعثات إلى الخارج لتعليم وتدريب أفرادها على تحضير هذا المصل . وأضاف نسيم بأن مصلحة الصحة لا تدخر وسعا فى توعية الجماهير بأهمية التطعيم ضد هذه الأمراض (٢).

وانتقد النواب مصلحة الصحة فى تركها لكثير من الوظائف الشاغرة بها والتى تتعلق بالأطباء والممرضين رغم أهمية هذه الوظائف وناشدوا توفيق نسيم بضرورة إصدار أوامرة لشغل هذه الوظائف الشاغرة نظرا لحيويتها ولا يمكن الاستغناء عنها .

أفاد نسيم بأن مصلحة الصحة ، أعدت كشوفا تتضمن الوظائف الخالية و المتوقع خلوها فى المستقبل .

---

(١) نفس المصدر ، نفس الجلسة

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

والتى لا يمكن الاستغناء عنها أو يمكن الاستغناء عنها وأنه يتم عرض هذه الكشوف على وزارة المالية لفحصها ودراستها ، ثم تقرر بعد ذلك ما تراه مناسبا فى هذه المسألة (١).

ويتضح من المناقشات التى دارت بين نسيم والنواب ، حالة كونه وزيرا للداخلية ، أن بعضها كان متعلقا بالمسجونين السياسيين .فقد حث البعض من النواب نسيم بضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين اشتركوا فى الإضطرابات التى وقعت سنه ١٩١٩ والسماح لمن يفرج عنهم بالعودة إلى وظائفهم السابقة (٢).

وفى رد نسيم على النواب . بشأن هذه المسألة ، أعلن أن الحكومة قد أفرجت عن البعض ، وقد تم استئنافهم لأعمالهم السابقة فى حين لا يزال هناك بعض المسجونين السياسيين ، وأن الحكومة تتناول بحث كل حالة على حدة ، وتقرر ما تراه بشأنها .

كما تطرقت المناقشات إلى أوضاع الطلبة الذين أطلق صر حهم من السجون ومدى أحقيتهم فى العودة لاستئناف الدراسة فى مدارسهم . فصرح نسيم بأن على هؤلاء الطلاب التقدم إلى وزارة المعارف والتى تبحث فى التماساتهم فى هذا الشأن (٣).

ويرتبط بهذه الجوانب السياسية فى المناقشات مع نسيم ، جانب آخر ، يتعلق بأن بعض الأفراد من الموظفين المدنيين والعسكريين من الجنود والضباط المصريين وكذلك

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ١٥ فى ٧ إبريل ١٩٢٤ – العضو الدكتور / حسن كامل بك

(٢) نفس المصدر ، الجلسة ٢١ فى ٢١ إبريل ١٩٢٤

(٣) نفس المصدر ، نفس الجلسة

بعض خفر السواحل ، وبعض مشايخ العربان ، عبروا الحدود الغربية فى أوقات الحرب (١٩١٤-١٩١٨) وبعضهم وقع فى الأسر الإيطالى والبعض الأخر فى الأسر السنوسى . الأمر الذى دفع بعض النواب إلى الاستفسار من نسيم ما إذا كانت مصر فى حالة حرب قانونية مع السنوسيين ، بحيث يعتبر تخطى هؤلاء الجنود للحدود الغربية يعد قرارا يعاقب علية القانون . تساءل البغض الأخر عما إذا كانت قد صدرت ضدهم أحكام عسكرية رغم أنه من المفروض أن يحاكموا أمام مجالس تأديبية وليست عسكرية ، وما هى الجهود التى بذلتها الحكومة المصرية من أجل عودتهم إلى مصر [١].

أجاب نسيم النواب أنه ليس لدى وزارته معلومات مؤكدة عن هؤلاء وأعدادهم والأماكن المقيمين بها . وأن هؤلاء اختلطوا بقوات السنوس عند هجومه على الحدود الغربية وان كانت المصادر الإنجليزية العسكرية تشير إلى أن بعضهم قد هرب والبعض الأخر قد تم أسره . وأوضح نسيم أن مصر لم تكن فى حرب مع السنوس ولم تصدر ضدهم أى أحكام عسكرية . وفى اعتقاد نسيم أن ذويهم عليهم إبلاغ الحكومة المصرية بمقر إقامة هؤلاء وعن الظروف التى أحاطت بهم لكى تتمكن الحكومة من مساعدتهم .

وناشد النائب شفيق منصور وعبد الرحمن عزام توفيق نسيم بضرورة إصدار عفو عام عن هؤلاء المبعدين لأن بعضهم يوجد فى أوربا والأخر فى تركيا وبعضهم فى صحراء ليبيا . وأن الأحكام العرفيه لازالت قائمة رغم إنتهاء الحرب ، وأنه من الواجب صدور العفو العام لكى يتمكن هؤلاء المبعدين من العودة مطمئنين إلى عدم محاكمتهم فى مصر . فأفاد نسيم أنه لا يمكن التصريح بأن هؤلاء أبرياء لأنهم بحكم وظائفهم

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ٢٣ فى ٢٧ إبريل ١٩٢٤

كانوا يخضعون لأحكام القانون العسكرى وأنه فى حالة صدور عفو عام رسمى ، فأنهم يكونون أحرارا فى العوده إلى بلادهم (١).

وفيما يتعلق بالنواحى الإدارية ، فقد وجهت انتقادات إلى نسيم باعتبارة وزيرا للداخلية حيث تم إتهامه بأنه غير مسئول عن تصرفاته أمام رقابة مجلس النواب . وكان توفيق نسيم قد اختار أحد أعضاء النيابة وكيلا لمحافظة القاهرة فاعترض بعض أعضاء مجلس النواب على هذا التصرف من جانب نسيم لأنه لم يختر أحد رجال الإدارة لهذا المنصب رغم أحقيتهم فى هذا الاختيار . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لفت النواب نظر نسيم إلى أن تجاهل نسيم لرجال الإدارة فى الترقية يضر بسياسة الاقتصاد فى الميزانية التى تقرر إتباعها فى الميزانيه العامة لأن ترقية الإدارى لهذه الوظيفة ينجم عن إلغاء وظيفته السابقة مما يوفر فى الانفاق الحكومى هذا بالإضافة إلى أن هذا التخطى ينجم عنه أضرار نفسيه للذين ينتظرون دورهم فى الترقية (٢).

وعند تناول نسيم لهذه المسألة ، أشار إلى أن المادة ٤٤ من الدستور تقضى بأن الملك هو الذى يرتب المصالح العامة ويعين ويعزل الموظفين ، وأن المادة ٤٨ تنص على أن الملك يتولى سلطتة بواسطة وزارته . ونوه بأنه من هذا المنطلق ، فالحكومة وحدها هى التى لها الحق فى تعيين الموظفين ، وأنها ليست ملزمة ببيان أسباب اختيارها للموظفين ، طالما أنها لم تخالف نصوص الدستور . وأوضح نسيم أنه من هذا المنطلق ، فالسؤال فى غير محله (٣).

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٢٣ فى ٢٧ إبريل سنه ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر. الجلسة ١٣ فى ٥ إبريل سنه ١٩٢٤

(٣) نفس المصدر ، نفس الجلسة

كما وجهت انتقادات لقانون الانتخاب لمجالس المديريات ، وطالب النـواب وزارة الداخلية بضرورة تعديل هذا القانون وعرضه على مجلس الوزراء لاقراره وحث نسيم على الإسراع بانجاز ذلك لأهمية هذه المجالس . فأفاد نسيم بأن الحكومـة بصدد إعداد قانون خاص ينظم مجالس المديريات (١).

كذلك تعرض نسيم لانتقـاد آخـر مـن جـراء تفشـى الفوضـى فـى بعض المجـالس المحلـية والبلديـة ووقـوع بعـض الاختلاسـات فـى هـذه المجـالس وتسـاءل البعـض مـن النواب عن كيفية رقابة وزارة الداخلية على هذه المجـالس وتخصيص مفتشين للقيـام بـهذه المهام (٢).

أفاد نسيم بأن وزارة الداخليـة ، أوجـدت فـى قسـم البلديات هيئـة للتفتيش علـى الأعمال الحسابية والمالية فى هذه المجالس ، وأنه لم يكن هناك من قبل مفتشون لهذا الغرض . ونوه نسيم بأن أسباب الاختلاسات يرجـع بعضهـا إلـى قلـة الرقابـة والتفتيش وكذلك شعور موظفى هـذه المجـالس بضعف المفتشين وقـدرة موظفـى المجـالس علـى إخفاء جرائمهم ، وقلة أعداد المفتشين وكذلك قلة التفتيش المفاجىء (٣).

كما ناقش البعض من النواب الشكاوى التى صدرت عن أهالى بنـدر إسـنا لطلـب تعيين عمدة ثان لهم بالإضافة إلى العمدة القائم لإتساع البلده وراحة الأهالى .

أشـار نسـيم فـى رده علـى النـواب أن وزارة الداخلية أحالت مطلب الأهالى إلى

---

(١) نفس الجلسة

(٢)مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٢١ فى ٢١ إبريل سنه ١٩٢٤

(٣) نفس المصدر ، نفس الجلسة

حكمدار البوليس لفحصة فقرر أن العمدة القائم يكفى ومعين بناء على رغبة الأهالى ومن ثم فلا يستلزم الأمر تعيين عمدة إضافى . وكان تعليق البعض من النواب أن رد نسيم غير منطقى لأن الأسباب التى أبداها مبالغ فيها . ولكن نسيم أصر على موقفة (١).

كما وجه إليه سؤال عما إذا كانت الداخلية تنوى تغير طريقة اعتبار مديرية أسوان ومركز الدر خاصه منفى للموظفين المغضوب عليهم وهل يمكن أن تكون طريقة التعين والنقل للموظفين فى هذه الجهة بالدور وبالمبدأ وبالمدة ؟كذلك هل يمكن أن تعدل الحكومة عن طريقة عقاب الموظف بتأديبه قانونيا بدلا من نقله إلى بلد نـاء إتباعا للعدل حتى تكون جميع جهات القطر متساوية فى نظر حكامها ويشمل عدل الحكومة لجميع السكان (٢) .

أفاد توفيق نسيم أن مدينة أسوان والدر هما من بلاد القطر المصرى ولا يمكن أن تعتبر الحكومة تلك البلاد منفى مهما نأت عن عاصمتها . فإذا صدر قرار بنقل الموظف إلى تلك الجهات النائيه فليس المقصود به إيلامه أو نفيه نظرا لأن عقوبة النفى قد ألغيت من القانون منذ ثلاثين عاما .

كما أثيرت العديد من الأسئلة الخاصة بلجنة شياخات مديرية المنيا تدور حول ما اذا كانت هناك تقارير من المديريات بأعمال لجان الشياخات التى عقدت بعد الانتخابات لم تصل إلى توفيق نسيم كذلك هل لم يصل إلى دولته تقرير بأعمال لجنة شياخات مديرية المنيا التى عقدت فى ٢ إبريل ١٩٢٤ ؟كذلك هل لم يلاحظ موظفوا الإدارة فى هذه اللجان أن حركة الانتخابات الأخيرة قد تركت أثرا ظاهرا لا يمكن إغفاله فى

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٣٢ فى ٢٥ مايو ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، الجلسة ٢٣ فى ٢٧ إبريل ١٩٢٤

تصرفات أعضاء هذة اللجان من الأعيان ؟ كذلك هل التعيين والجزاءات التى حدثت فى تلك المديريه لم يكن بها ما يظهر التربية الانتخابية بشكل لا ينطبق على العدالة حتى كان من جراء ذلك إستياء موظفى الحكومة فصاروا فى جهه وأعضاء الأعيان فى جهه. أخرى كذلك أليس من الأدق والأنسب للمصلحة العامه وضمانا للعدالة تجاه هذه التصرفات تشكيل لجان فنيه للوزارة لفحص قرارات اللجان المختصه بتعيين وتأديب العمد والمشايخ فحصا دقيقا قبل الموافقة . (١)

أجاب توفيق نسيم أنه فيما يتعلق بالجزء الأول وهو أن بعض اللجان قد طالبت بإيقاف انعقاد لجان الشياخات حتى تتم الانتخابات وبالفعل أوقفت فلما تمت الانتخابات عادت إلى الانعقاد وتقدمت التقارير إلى وزارة الداخلية .وفيما يتعلق بالجزء الثانى فإن للداخلية مندوبا يحضر هذه اللجان وقد حضر للجنه الشياخات التى عقدت فى ٢ أو ٣ إبريل وقدم تقرير بما تبين له من الملاحظات على تلك اللجان . وإيجابة على الجزء الثالث أفاد توفيق نسيم أنه بالفعل قد تبين حقيقة من بعض التقارير أن بعض الأعضاء من الأعيان كان يميل ويجنح لتحقيق العقوبه بالنسبة للجرم الموجه إلى المتهم ولكن الأعضاء الآخرين أمكنهم بواسطة الإقناع أن يحملوهم على العدول عن سلطتهم حتى تقرر عقوبة تتوازن مع جرم من هو مقدم للمحاكمة . وفيما يتعلق بالجزء الرابع أفاد توفيق نسيم بالإيجاب أنه تبين أن هناك أيضا شيئا يدل على أن الشعور بالحزبية كان له شأن فى تلك اللجان فى الوقت الذى تقدمت فيه مطاعن تدل على هذا والداخلية تنظر فى هذه المطاعن بالدقة والعدل . كما أفاد توفيق نسيم فيما يتعلق بالجزء الخامس من السؤال أنه بالفعل يوجد بقسم الادارة بالداخلية إدارة خاصة بمراجعة جميع أعمال اللجان المذكورة فتنظر فيها حتى اذا وجدت شيئا مخالف للعدالة أو القانون بحثته وقومته فلا حاجة إذا إلى لجان فنيه"تشكل لتقوم بهذا العمل .

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٣٥ فى ٢٧ مايو ١٩٢٤

وشكر النواب توفيق نسيم لإهتمامة بهذه المسألة الحيوية على الرغم من أن الحكومة تعتبرها مسألة صغيرة ورأى البعض أنه طالما أن توفيق نسيم رأى أنه فى أحكام هذه اللجان ما لا ينطبق على العدالة فهل يمكن أن توقف هذه اللجان حتى يتضح ما تقرر بشأنه .غير أن توفيق نسيم أفاد أن إيقاف أعمال اللجان يترتب عليه إيقاف دولاب الأعمال بالحكومة (١).

وفيما يتعلق بشئون الحج فقد وجهت إليه العديد من الأسئلة مؤداها ما هى الطريقة التى تتبعها الحكومة فى اختيار شركة الملاحة لنقل الحجاج إلى الحجاز كل عام ، كذلك هل تطلب مناقصة من جميع شركات الملاحة على السواء بحيث تعطى الإمتياز كل عام لأقلها عطاء ، أم تختار شركة تثق فيها فتعهد إليها فى الأمر بصرف النظر عن عطاءات المناقصة . وأى الطريقتين اتبعت الحكومة ؟ وما هى الطريقة التى تتبعها الحكومة فى تحديد العدد اللازم من الحجاج مع العلم أن بواخر شركة شمبل البريطانية التى قامت بنقل الحجاج فى العام الماضى جاوزت الحد المتفق علية بحمولة كل باخرة – كذلك هل علمت الحكومة أن بعض الأفراد ممن يشتغلون بالسمسرة وبشركات الملاحة وفى مقدمتهم المستر شمبل يحاولون الأن التزين بزى وطنى مصرى طمعا فى الحصول من الحكومة المصرية على امتياز نقل الحجاج . أليس من الأفضل أن يتم نقلهم على شركة تقدم أحسن عطاء ؟ كذلك ألا يمكن بناء بعض البواخر الكبرى توفيرا لأرباح الشركات من موسم الحج وإدارتها لحسابها الخاص (٢) .

أشار توفيق نسيم أنه قبل الحرب كان قد تم نقل الحجاج بواسطة البواخر التابعة للشركة الخديوية . وفيما يتعلق بالجزئية الثانية أفاد أنه توجد لائحة قديمة وضعتها

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٣٥ فى ٢٧ مايو ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر، الجلسة ٢١ فى ٢١ إبريل ١٩٢٤

و..رة الداخلية سنه ١٩١٢ توفر الراحة التامة للحجاج داخل الباخرة مع العلم أنـه تـم
حصول عن تلك اللائحة إلى لائحة جديدة تكون راحة للحاج وفيما يتعلق بـالخبر الثـالث
صحف نسيم حقيقة أن شركة شمبل هى التـى تعهدت بنقل الحجـاج فـى العـام المـاضى
وشسها لم تتجاوز الحد المقرر فى عدد الركاب ولكن قام وكيل المتعهد بتهريب بعـض
حجاج بالفلوكه وهى فى عرض البحر . أما مقاضـاة الرجل فليس لدينـا قـانون يجـيز
حملته إلى المحكمة ولكن الحجاج أنفسهم يستطيعون مقاضاته اذا أرادوا ذلك [١].

أما فيما يتعلق بالمياه فلم تكن بسبب فسادها كما يقولون دائما بـل كـانت طريقـة
و.يعها رديئه حيث تزاحم الحجـاج عليهـا تزاحمـا فيـه خطـر علـى حياتهم . وإنـهـاء
موقف رأى القمندان تهديدهم بإطلاق الرصاص فى الهواء لتفريقهم .

كمـا حولت تلـك الشـكاوى المنسوبة إلـى شـمبل والمتعلقـة بغشـه وتزويـره فــى
قوانين بقصد الحصول مبالغ أكثر ممـا يسـتحق مـن الحكومـة كذلـك فقد شـكلت أخـيرا
حنه فى وزارة المواصـلات فيهـا منـدوب مـن وزارة الداخليـة تبحـث أهـم الطـرق التـى
سهل مهمة الحجاج وتقدمت باقتراح فى ٢١ فـبراير ١٩٢٤ لشـراء ثـلاث بواخـر لنقـل
حجاج .

كما طالب العضو ضرورة البحث فى مقال كبـير فـى جريـدة البـلاغ الصـادرة فـى
٤ ' أغسطس ١٩٢٣ يدور عن معانـاة الحجـاج علـى يـد البـاخرة نتيجـة حرمـانهم مـن
ماء لمدة ١٢ ساعة . فعلق نسيم على ذلك شاكرا العضو على ما أبداه " وإن كان ذلك
يؤلمنا جميعا سماع الوقائع مع رجاء تقديم تلك الشكاوى إلـى وزارة المواصـلات
مهتمه الأن بالتحـقيق فى تلـك المسـألـة عـلى اعتبار أنها هى التى قـامت بـعقـد

---

١ نفس المصدر ، نفس الجلسة

الإتفاق مع الشركة المذكورة " (١).

كما وجه إلى نسيم سؤال بشأن تعديل درجات موظفى مجالس المديريات (٢). فأجاب نسيم بأن وزارة الداخلية لم تضع قواعد فى مجالس المديريات بشأن تعديل الدرجات حتى تلتزم المجالس بإتباعها فى الوقت الذى قامت بوضع قواعد على سبيل الاسترشاد بها حتى تتوحد القواعد التى تسير عليها بقدر الإمكان بالإضافة إلى أن وزارة الداخلية ومجالس المديريات تعمل ما فى استطاعتها لإرضاء الموظفين . كما تساءل البعض من النواب عن مدى علم الداخلية بما أتخذه مدير الشرقية مع موظفى مجلسة من قرار حاسم يطمئن الجميع ويحقق مصالحهم ؟ فأفاد توفيق نسيم بأن المدير أنذرهم بانهم إن لم يعودوا يعتبروا مستقيلين فعادوا إلى أعمالهم .

وأضاف توفيق نسيم أنه بسبب غلاء المعيشة اقترحت مجالس المديريات أموالا من الحكومة وعندما بدأت الحكومة فى تخفيض إعانة غلاء المعيشة أخذت المجالس فى تخفيضها أيضا (٣).

كما وجه إليه سؤال عما إذا كانت وزارة الداخلية على علم بإضراب ٣٠٠ موظف يخدمون التعليم بمديرية الشرقية بحيث تنحو عن أعمالهم فى ٥ إبريل ١٩٢٤(٤).

أفاد توفيق نسيم أن وزارة الداخلية بالفعل قد علمت بإضراب ٣٠٠ مدرس تابعين

---

(١)مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٢١ فى ٢١ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، الجلسة ١٩ فى ١٩ إبريل ١٩٢٤

(٣)نفس المصدر ، نفس الجلسة

(٤) نفس المصدر ، الجلسة ١٦ فى ١٢ إبريل ١٩٢٤

لمجلس مديرية الشرقية ولكن هذه لم تكن الوسيلة التى تمكن بهـا إحقـاق حـق أو نيـل مطلب .

كما تساءل البعض من النواب ما اذا كانت هناك شكاوى قد وصلت من هؤلاء الموظفين قبل هذا التاريخ ؟ فأوضح نسيم أنه قدمت شكاوى لوزارة الداخلية والمديرية وتم فحص هذه الشكاوى ووضع تعديل لدرجات الموظفين .

وتطرق النواب إلى الضرر الذى لحق بالبلاد بسبب إغلاق معاهدها نجم عن تعديل الدرجات التى وضعتها الداخلية لمجالس المديريات . فأجاب نسيم بأن وزارة الداخلية لم تضع قواعد لتعديل درجات موظفى مجالس المديريات على سبيل الالتزام، وإنما وضعتها على سبيل الاسترشاد .

وتساءل النواب ما إذا كان هناك فرق فاحش بين المرتبات فى حالة ما إذا كان عمال المجالس يحملون الشهادات التى يحملها موظفى المعارف ويقومون بمثل أعمالهم ولما وضعت الداخلية هذا المشروع وتشير به على المجالس .

أفاد نسيم أن موارد وزارة المعارف أكثر وأوفر من موارد مجالس المديريات لذلك فلا يمكن المساواة بين الطرفين .

وطرح البعض من النواب سؤالا فحواه هل صحيح أن الموظف قد أرغم على البقاء فى المجلس على الرغم من رغبته فى ترك العمل إلى عمل آخر مع العلم أن الذى قام بهذا الضغط هو المدير وهل يتفق هذا مع مبدأ الحرية ؟.

أشار توفيق نسيم أن هذا لم يحدث على هذا الوجه وأنه لا توجد مادة فى لوائح مجالس المديريات تقضى بأن الموظف وخصوصا إذا كان مدرسا لا يحق له ترك وظيفته فى وقت غير لائق بل إذا أراد الخروج يقوم بتقديم الطلبات فى شهر إبريل عندئذ لا يتأخر المدير عن قبولها.

كما استفسر النواب عن " الوسيلة لإرضاء هؤلاء الموظفين حتى يعودوا لأعمالهم ويوم أبناء الشرقية معاهدهم " ؟ .

أفاد نسيم أنه " لا وسيلة مطلقا من الوجهه المالية لإرضاء هؤلاء الموظفين للأسباب التى ذكرتها وبينتها " .

فطالب النواب بضرورة التسوية بين موظفى مجلس مديرية الشرقية وبين باقى موظفى الدولة المصرية بالنسبة لمرتباتهم ؟.

وعندئذ جاء تعليق نسيم على ذلك أن البيانات التى تقدمت يمكن الحكم منها والرد على هذه الأسئلة كما أن الحكومة لم تدخر وسعا لإرضاء الموظفين بهذه الوسيلة و لا يمكن زيادة المرتبات عما تقرر إلى الأن ويجب على الانسان عند وضع تعديل ألا ينظر فقط إلى مصلحة الموظف بل يجب أن ينظر أيضا إلى مصلحة الذين يكلفون دفع الضرائب .

- كما وجه إليه أسئلة آخرى فى هذا الموضوع مؤداها هل اتخذت وزارة الداخلية قرارا فى مسألة تخلى الموظفين بمجلس مديرية الشرقية عن العمل .

جاء تعليق نسيم أن مديرية الشرقية قامت بالفعل بانذارهم بأنهم اذا لم يعودوا فى ميعاد معين وهو ١٠ إبريل يعتبروا مستقيلين وبالفعل فقد عاد عدد عظيم منهم للعمل وينتظر عودة الباقين .

كما تساءل البعض من النواب ما إذا كانت مسألة المال هى المانع فى التسوية بين الطرفين فلماذا قرر مجلس مديرية الشرقية ضريبة الـ ٢٪الجديدة التى يطلب من المجلس الموافقة عليها وهل ترى الداخلية أن يخصص نصفها لتحسين حال الموظفين .

جاء تعليق نسيم على هذا الرأى بأن الأمر لا يزال مطروحا أمام مجلس الـوزراء حتى إذا تقرر أمكن تنفيذ هذه الزيادة وأنه يأمل أن يحقق ذلك(١).

كما وجه إليه أسئلة تتعلق بشئون الهجرة تدور حول عما إذا كان صحيحا أنه قد دخل القطر المصرى أخيرا عدد غير كبير من المهاجرين من غير المرغوب فيهم و أن الرقابة شديدة جدا فيما يتعلق بالتصريح بالدخول فـى القطـر المصرى بحيث لا يصرح لأحد بالدخول إلا إذا كان حاملا لجواز سفر مؤشر عليه من الممثل للحكومـة المصريـة للبلاد الإجنبية مع العلم أنه لا يوجـد قـانون للهجرة ولكـن يوجد مشروع قـانون كذلـك يوجد أيضا تعليمات بشأن المهاجرين ؟ (٢).

واستفسر البعض من النواب ما إذا كانت الحكومـة تنـوى أن تضـع قوانين لمنـع المهاجرة وحماية القطر من دخول غير المرغوبين طبقًا للحالة الصحية والاجتماعية .

أفـاد توفيق نسـيم علـى ذلـك أن الحكومـة المصريـة أعـدت قانونـا مـن أجـل المهاجرين ولم يبت فيه لـلان وبعثت بـه إلـى وزارة الخارجيـة المصريـة وأرسل إلـى مؤتمر المهاجرة الذى سيعقد فى روما قريبا وتمثل فيه الحكومة المصرية .

وكان فى رأى البعض من النواب أنه من الضرورى أن تسرع الحكومـة بوضـع قوانين تمنع دخول النوع الذى يزاحم العمال وصف المتعلمين من هؤلاء المهاجرين .

أفـاد توفيـق نسـيم أن كـل هـذا يرجـع إلـى القـانون الـذى عمـل وسيعرض علــى المجلس للنظر فيه وإدخال ما يراه من التعديلات أو إضافة مواد أخرى عليه .

وحث النواب نسـيم بالتفضل بإخبار المجلس عما يعود من دخل للقطر المصرى

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ١٦ فى ١٢ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، الجلسة ٢٠ فى ٢٠ إبريل ١٩٢٤

من أول أكتوبر ١٩٢٣ إلى ١٩٢٤ وعن جنسيتهم ومهنتهم إن أمكن .فأجاب نسيم بأن الإحصاء المطلوب أمكن الوصول إليه ليس بالتفصيل المطلوب ولكنه يؤدى بعض المطلوب منه (١) .

كما وجه إليه سؤال يتعلق بالنواحى العمرانية وما إذا كانت قد اتفقت مع شركة قانون السويس على إنشاء مدينة شرقى مدينة بورسعيد ؟ (٢) .

أفاد توفيق نسيم على ذلك أنه لم يحصل إتفاق بين الحكومة المصرية وشركة القناة وكل ما حدث أنه فى سنه ١٩٢٣ عرضت شركة القناة على الحكومة المصرية فكرة إنشاء مدينة على الشاطىء الأسيوى تجاه مدينة بورسعيد وبالفعل قدم مدير الشركة اقتراحات وبناء على ذلك شكلت لجنه لدرس هذه الاقتراحات المتضمنه أمرين أحدهما مالى والثانى إدارى .

وتطرق البعض إلى أنه إذا لم يكن قد تم إتفاق على شىء من ذلك فبأى حق تجرى الشركة بناء هذه المبانى على الشاطىء الشرقى للمدينة .

أفاد توفيق نسيم أن الشركة تبنى فى أملاكها وقد نقلت ورشها ومصانعها إلى الشاطىء الأسيوى وأنشأت مبانى لعمالها وموظفيها ولا يستطيع إنسان ولا الحكومة نفسها منعها من التمتع بهذا الحق .

وناقش البعض الطريقة المنيعه فى حالة إنشاء مدينة مثل هذه وهل يسمح لأى أحد أن يشرع فى بناء أى مدينة يريدها مادام كان ساكنا للارض التى تلزم لذلك بدون إتفاق مع الحكومة .

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٣٠ فى ٢٠ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

وبناء على ذلك وبعد مناقشة طلب رفع الحصانه [١]. قد قرر المجلس إحالة الطلب إلى لجنه الحقانية لفحصة وإبداء الرأى فيه .

لقد إتسمت المناقشات التى دارت فى ذلك المجلس بين الأعضاء وتوفيق نسيم بصفته وزيرا للداخلية والمالية بالجرأة والشجاعة والرغبة فى تحقيق مصالح الأمة من جانب نسيم بالصدق والواقعية وإطلاع الأعضاء على كل ما تقوم به الحكومة كما استشهد فى كلامه دائما بالأدلة والبراهين والإثباتات التى تؤكد كلامه بالإضافة إلى الإحصائيات المقدمه بلغة الأرقام التى لا تقبل الشك والمجادلة .

وفيما يتعلق بالانعقاد العادى الثانى لمجلس الشيوخ عقدت جلستان لم يحضرهما توفيق نسيم مع ملاحظة أنه تغيب بدون إذن سابق وفى الجلسة الثالثة أرسل طلب أجازة لمدة أسابيع وبالفعل فقد وافق المجلس عليها [٢].

ونتيجة لمصرع السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى صدر مرسوم من قبل الملك بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر ابتداء من ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ [٣].

وفى ذلك التاريخ صدر مرسوم بتعيين محمد توفيق نسيم رئيسا لمجلس الشيوخ [٤]. أعقبه صدر مرسوما بحل البرلمان فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ودعوة البرلمان الجديد للإنعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥ [٥].

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ١٦ فى ١٢ مايو ١٩٢٤– العضو وكيل محمد

(٢) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، فى إعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص٢٦٢

(٤) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٦ ، أول ديسمبر ١٩٢٤

(٥) نفس المصدر ، العدد ١١٤ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ؛ (عدد غير إعتيادى) ، عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ ؛ عدل هذا المرسوم الصادر فى ١٨ يناير ١٩٢٥ بتعديل موعد الاجتماع إلى ٢٣ مارس ١٩٢٥ – الوقائع المصرية ، العدد ٧ ، ١٨ يناير ١٩٢٥ (عدد غير اعتيادى)

العلم أنه تم القيام بالتحريات اللازمة المتعلقة بهذا السؤال (١) .

وبناء على التقرير المتقدم من لجنة الأمور الداخلية الخاص بقانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ المتعلق بالإجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية رأت أنه من الأفضل إدخال بعض التعديلات عليه فى الوقت الذى قرر فيه مجلس النواب إلغاؤه نظرا لكونه قانونا زجعيا فى غياب الحكومة مما أدى ذلك إلى حرمان الحكومة من إدخال بعض التعديلات عليه كما أنه لا يمكن إلغاء قانون فى الوقت الذى لا يضع بدلا منه قانونا أخر(٢).

وبالفعل تم تحديد جلسة ٩ يونيو ١٩٢٤ لمناقشة هذا التقرير الخاص بتعديل قانون ١٤ لسنه ١٩٢٣ وكان ذلك فى حضور توفيق نسيم بصفته وزير للداخليه الذى قدم ٣ تعديلات لإدخالها على هذا القانون إلى لجنة الأمور الداخلية .

ورغبة فى تعديل القانون بما يتلائم مع مبدأ الحرية المكفول لكافة المواطنين وبحيث لا يتعارض مع المصلحة العامة وتخفيفا للعقوبات الموجودة فى القانون بجعلها عقوبات مخففة .

وقد أسفرت المناقشة الساخنه والخاصة بهذه التعديلات ـ فى حضور سعد زغلول لتلك المناقشات ـ عن موافقة المجلس على قبول هذه التعديلات وإدخالها على القانون ١٤ لسنه ١٩٢٣ الخاص بتنظيم المظاهرات والإجتماعات فى الطرق العامه.

وفيما يتعلق بالدعوة المقدمة من أحد الأعضاء الخاصة برفع الحصانة البرلمانية عن توفيق نسيم بصفته وزير الداخلية نظرا لرفع دعوة عمومية ضد وزارة الداخلية

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ١٦ فى ١٢ مايو ١٩٢٤

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، الجزء الاول ، ص ٢٠٠-٢٠١

وجاء تعليق نسيم على هذا الراى أنه ليس لمدى الحكومة المصرية علم مطلقا بأن هناك إحتكار لتجارة القطن فى السودان وعلى ما تعرفة الحكومة هو أن التجارة حرة هناك مع العلم أن المتبع الأن فى السودان هو قيام الحكومة السودانية بشراء القطن من الأهالى وبيعه لمن يقدم لها أقصى عطاء .

وهنا عقب العضو" عبد العزيز رضوان بك " بعد شكرالوزير على إجابته أن هذا الرد غير كاف نظرا لعدة أسباب منها أن القطن السودانى لا يرد لمصر منذ عام ١٩١٥ إلى الآن ولو كان الأمر كما يقول وزير الداخلية من أنه لا احتكار للقطن فى السودان لم يكن هناك معنى لأن يحرم القطر المصرى من ورود القطن السودانى من ذلك التاريخ كما منعنا من استيراد القطن السودانى إلا محلوجا نظرا لأن به حشرة يخشى منها على القطن ولذلك قبلنا استيراده محلوجا بحجة أن به حشرة قطنية مع العلم أن هذا غير صحيح لأن القطن الشعر لا يمكن أن يكون به حشرة وإنما تكون فى البذرة .

كذلك طالب العضو نفسه من توفيق نسيم إعادة النظر فى هذا الموضوع لأن فى إستيراد القطن من السودان فائدة عظيمة للحكومة من جهة وللأهالى من جهة أخرى كما أضاف قائلا "نعم يمكننا الشراء ولكن لا يمكننا استيراد ما يتم به الشراء بحجة أن القطن السودانى محتكر بيد الإنجليز .

أفاد توفيق نسيم ردا على ذلك أن هذا خارج عن موضوع السؤال وأن السؤال قاصر على مسألة الإحتكار أما ما قاله العضو فهو شىء جديد لم يرد بالسؤال حتى أتمكن من إحضار البيانات اللازمة و الإجابة عليه .

ثم عقب العضو قائلا " حقيقة إن ورود القطن السودانى مستحيل ".

أشار توفيق نسيم أنه يمكن التقدم باقتراح أو بسؤال أخر عن هذا الموضوع مع

البوليس بتلك الجهه وأن التحقيق ما زال مستمرا .

كما وجه إليه سؤال بخصوص النواحى العمرانية مؤداها عما إذا كانت المبالغ الواردة فى ميزانية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ لمشروع توليد الكهرباء بالفيوم يشمل سنورس أيضا ؟

أفاد توفيق نسيم ان مشروع إنارة وتوليد المياة لمدينة الفيوم لتوصيلها منه إلى سنورس قدر له مبلغ ١٢٥,٠٠٠جنيه ولكن حدثت صعوبات مالية حالت دون الحصول على كل المبلغ اللازم لتنفيذ المشروع بأكمله واكتفى منه الأن بالجزء الخاص بالفيوم وعندما يتم المشروع ستنظر الحكومة فى تخصيص ما يمكن أن ينتج من وافرات للأنفاق على توصيل المياة لسنورس [١].

ونظرا لإنفضاض دور الإنعقاد العادى الأول لبرلمان ١٩٢٤ لمجلس الشيوخ لم يتمكن من الإجابة عن هذه الأسئلة .

كما وجه إلى سعد زغلول سؤال بشأن إحتكار البريطانين للقطن فى السودان لكنه لم يجب عليه فى ذلك الوقت وقام توفيق نسيم نيابة عنه بالإجابة على هذا السؤال ؟ [٢] قائلا " المتعلق بمدى علم الحكومة بأن تجارة القطن محتكرة الأن على البريطانين فقط ومن أن هذه الحالة جديدة ولم تنشأ إلا بعد سنه ١٩١٥ كذلك عما إذا كانت هذه الحالة تتفق وحرية التجارة فى بلد واحد كوادى النيل ؟ وهل هناك نيه لدى الحكومة لفض هذا الإحتكار مع العلم أن القطن السودانى ذات التيلة الطويلة أجود الأنواع " .

---

(١) نفس المصدر ، الجلسة ٢٠ فى ٢٦ مايو ١٩٢٤ ؛ الجلسة ٣٧ فى ٨ يوليو ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، الجلسة ١٦ فى ١٢ مايو ١٩٢٤

الموظفين فلما يتم الإبقاء عليه إلى الأن ولا تلغى وظيفتة إسوة بالوزارات الاخرى .

أفاد توفيق نسيم أن هذا غير صحيح وبناء على ما علمه شخصيا من وزير المواصلات وبما لديه من مستندات تؤكد صحة ما قاله الوزير كذلك أنه بالفعل قد تم إلغاء هذه الوظيفة وحل محل السكرتير المالى الأجنبى مساعده المصرى .

وبصفته وزيرا للداخلية وجهت إليه العديد من الأسئلة المتعلقة بالنواحى الأمنية والصحية والعمرانية كما قام بالإجابة عن سؤال نيابة عن سعد زغلول متعلق باحتكارالبريطانيين للقطن فى السودان .

وفيما يتعلق بالناحية الأمنية وجه إليه سؤال عن أهم الوسائل والإجراءات التى تنوى الحكومة إتخاذها لمنع تكرار ما حدث فى ليلة ٣ إبريل ١٩٢٤ من سطو عصابة مسلحة على عزبة شرارة كذلك ما حدث من سطو عصابة مسلحة على كفر العرب التابع لمركز بنها فى العام الماضى (١) .

ذكر توفيق نسيم أن الإجابة على هذا السؤال كالجواب عن كل حادثة من الحوادث العديدة التى تقع فى أنحاء القطر كل يوم . ففيما يتعلق بالحادثة الأولى العام الماضى فقد قامت النيابة ورجال الإدارة بكل ما يجب عليهم فحققوا وضبطوا الفاعلين الذين قدموا لقاضى الإحالة ثم لمحكمة الجنايات التى حكمت ببرائتهم ، وفيما يتعلق بالحادثة الثانية الواقعة فى ٣ إبريل ١٩٢٤ حيث حدث تبادل نارى بين كل من الأشخاص الذين قاموا بعملية السطو وصاحب العزبة مما أدى إلى إصابة رجال من العزبة قد ورد إليه كتاب تهديد من شخص معروف . مع العلم أن هذا الكتاب قد أرسل قبل الحادثة بثلاثة أشهر ولم يخبر صاحب العزبة النيابة بها وعندما علمت النيابة بالمتهمين تم القبض عليهم وقد أرسلت إدارة الأمن العام بعض رجالها لمعاونة رجال

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ٩ فى ٨ إبريل ١٩٢٤

كما تساءل نفس العضو عما إذا كانت هذه الصفقه قد بيعت بالمزاد العلنى ؟ أشار توفيق نسيم انها بالفعل قد بيعت بالمزاد العلنى. كما تساءل العضو نفسه عما إذا كانت الصفقة قد تمت ؟ أفاد نسيم انها لم تتم نظرا لأن القضية لازالت موجودة كما أضاف العضو (الشيخ حسن عبد القادر) ألم تتخذ الوزارة أى إجراء بخصوص هذا الشأن ؟ فأفاد نسيم ان ذلك ما نود عمله وفحصه ودراسته دراسة دقيقة".

كما تساءل العضو (الشيخ حسن عبد القادر) عما اذا كان وزير المالية يستطيع إفادتنا بصافى إيرادات أطيان تفتيش القرشيه وسخا ودمروا ؟ وهل هناك فائدة من تأجير تلك الأطيان للخزينة أم أن إدارتها بالحالة التى هى عليها الأن ؟ .

أجاب توفيق نسيم بكل ما يتعلق بصافى الإيرادات كما أفاد أن الفرق بين هذه البلاد فى الإيرادات هو أن بذرة القطن فى بعضها أجود منها فى الأخرى . ولو أجرت تلك الأراضى فمن المحتمل أن يكون إيراد الفدان أكثر من ذلك ولكن الغرض من زراعه هذه الأطيان إيجاد بذرة نقية وجيدة يستفيد منها المزارعين .

كما تساءل العضو (ذاته) عما اذا كانت هذه هى العلة الوحيدة ؟ .

أوضح توفيق نسيم أنه لم يتم التحقق من كل شىء يتعلق بهذا الموضوع" حتى يمكننى أن أعرف إن كانت هذه هى العلة الوحيدة أو هناك علل أخرى " (١)

كما أشار العضو (الشيخ حسن عبد القادر)" أن الخسارة واضحة فى تولى مصلحة الأملاك زراعة هذه الأراضى "؟

فعلق توفيق نسيم على ذلك انه بعد البحث والدراسة تبين أن الفرق بين فائدة الايجار لتلك الأراضى أو زراعتها بمعرفة مصلحة الأملاك ليس كبيرا .

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ،الجلسة ١٦في ١٢ مايو ١٩٢٤

كما وجه إليه سؤال عن بيان الصفقات المباعه بطريقة الممارسة للأطيان والأراضى الفضاء بأملاك الحكومة من سنه ١٩١٤ إلى سنه ١٩٢٤ . [١]

أشار توفيق نسيم أنه ليس من المتعذر تقديم بيان شافى بذلك ولكن ذلك يحتاج لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

كما تساءل العضو(الشيخ حسن عبد القادر) هل تم بيع كل هذه الصفقات عن طريق الممارسة مع العلم بكثرة عددها ؟.

أفاد توفيق نسيم أن كل ما قل عن مائه فدان يباع عن طريق الممارسة. كما عقب العضو (نفسه)أنه يبدو من الواضح عدم حدوث بيع عن طريق الإعلان ؟ لكن جاء رد نسيم مخالف لذلك حيث تم إجراء العديد من تلك الصفقات عن طريق الإعلان فى الوقت الذى أصر فيه العضو على الإجابة الوافية ؟.

كما تساءل العضو (الشيخ حسن عبد القادر) عن ما تم بخصوص قضية الإفلاس التى تنوى الحكومة رفعها ضد عبد السلام شتا بك ؟ ذكر توفيق نسيم انه فى سنه ١٩١١ قام عبد السم شتا بالاستيلاء على ١١٢٥ فدانا من أراضى الحكومة بدون حق بالإضافة إلى ما فعله أهله بوضع اليد على بعض الأراضى،فى ذلك الوقت قامت الحكومة برفع قضية إفلاس سنه ١٩١٣ نظرا لكونه تاجرا مما أدى إلى تحويل القضية من المحكمة الأهلية إلى المحكمة المختلطة وما زالت القضية منظورة لسنه ١٩٢٤، وحلا لذلك قرر وزير المالية سنه ١٩٢١ بيعها لمندوب الدائنين بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى لم يدفع فيه مندوب الدائنين إلا قسطا واحدا [٢].

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسه ١٦ فى ١٢ مايو ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر، نفس الجلسه

الاعتمادات المناسبة مع العلم أن المال الإحتياطى يخصص عادة للطوارئ.

وهنا تساءل عضو آخر "الشيخ عبد الفتاح رجائى" هل فى استطاعة الوزير بيان الأسهم وأنواعها.

أوضح توفيق نسيم أنه بالفعل لديه البيان المطلوب بذلك وقام بتقديمه إلى المجلس وهو كالتالى:

	القيمة الأسمية	القيمة التى صار الشراء بها	
	جنيه انجليزى	مليم	جنيه مصرى
سندات على الحكومة المصرية			
سندات الدين الموحد ٠،٠٤	٤٢٥٩٣٨٠	٤٦	٨٥٥٢٢٢
" " المتاز ½ ٠،٠٣ ...	٢٠٩٤٠٨٠	٤٧١	٢٧٦٠٧٩
" " المضمون ٠،٠٣ ضمنته انكلترا وفرنسا والنمسا وألمانيا أى تعهدوا بأنها إذا عجزت الحكومة المصرية عن دفع فوائده تقوم هذه الدول بالدفع.	٣٦٢٦٠٠	٨٠	٢٥٨٠٣٩
خسارة فى بيع سندات ممتازة	–	٩٨٨	٢٢٩٩
	٦٧١٦٠٦٠	٥٨٥	٣٩١٦٤٠
سندات على الحكومة البريطانية والهندية			
سلفة الهند ٣٠	٢٢٥٠٠٠	١٤٢	١٠٦٤٠٤
" الحرب الجديدة ٠،٠٥ سنة ١٩٢٩ – ١٩٤٧ .. .	٢٣٢٠٣٨١	٦٥٣	٢٤٥٤٠٣
" " الأهلية ٠٠٥ استحقاق أكتوبر سنة ١٩٢٧ مجموعة رقم ١	٧٢٠٠٠٠	٣٧٤	٧٤٥٧٢٥
" " ٠،٠٥ استحقاق أبريل سنة ١٩٢٨ مجموعة رقم ٢	٦٩٥٧٠٠	٣٢٣	٧٢٠٥٣٥
" " ٠،٥ " سبتمبر سنة ١٩٢٨ " " ٣ .	٢٠٠٠٠٠	٣٥٦	٢٠٧٧٦٨
" " ٠،٥ " فبراير سنة ١٩٢٩ " " ٤ .	٦٥٠٠٠٠	٥٩١	٦٦٩٣٢٨
أرباح فى بيع سندات الترسيفال	–	٣٠٢	١٥٥٨٤
	٤٨١١٠٨١	١٣٧	٦٧٩٥٨١
سندات على الحكومة العثمانية			
سندات الدفاع العثمانى ٠٤ ٠ سنة ١٨٩١	١٢٩٣٤٠	١٣١	٩٥٩٨١
" القرض " ¼ ٠،٠٣ سنة ١٨٩٤	٨٢٠٠	٤٨٦	٥٤٠٥
	١٣٧٥٤٠	٦١٧	١٠١٣٨٦
سندات متنوعة			
أسهم البنك الزراعى المصرى ½ ٠،٠٣ المضمونة بالحكومة المصرية . . .	٣٢٠٠٠٠	٦٩	١٨٥٦٤٠
سندات متنوعة	–	٢٥٣	٩٠٥٠٦
	–	٣٢٢	٢٧٦١٤٦
الجملة	–	٦٦١	٤٤٨٧٥٤

فقد بلغ فى أول سنه ١٩٢٣ إلى سنه ١٩٢٤ نحو ١٣ مليون جنيه وينتظر أن يصل فى نهاية السنه المالية إلى نحو ١٧ مليون ونصف من الجنيهات أما الإحتياطى الخصوصى فقد ضم إلى الإحتياطى العمومى نظرا لعدم الحاجة إليه فى الغرض الخاص بتعديل الدرجات نظرا لوفاء الإيرادات لهذا الغرض وأصبح مجموعها ١٣ مليون .

وفى رد نسيم على الشيخ ألفريد شماس يبدو واضحا مدى تهكم نسيم عليه مؤكدا نسيم للعضو أن الحكومة بالطبع تربح من أموالها الإحتياطية وأن إصلاح الأراضى البور من صميم وزارة الأشغال وإن هذه المسألة تحتاج إلى خبرة الفنيين بتقدير النفقات المطلوبة والاعتمادات اللازمة ، لأن المال الإحتياطى مخصص عادة للطوارىء .

فأشار الشيخ إلى أن الحكومات الأجنبية ليست لديها مال إحتياطى كما هو الحال فى الحكومة المصرية . فأجاب نسيم بأن الدول الأجنبية لا تحتاج إلى المال الإحتياطى لأنها تستطيع تدبير الأموال من خلال الضرائب ولا تستطيع الحكومة المصرية تحقيق ذلك لوجود الإمتيازات الأجنبية .

وبعد ذلك عقب العضو أنه مع احترامه الشديد لدولة الوزير فى إجاباته على الجزء الخاص بأن الأراضى البور وإصلاحها من إختصاص وزارة الأشغال فان ذلك فى الواقع بينها وبين وزارة المالية لأن وزارة الأشغال لا يمكن أن تعمل عملا ما بغير مال مقدم من وزارة المالية . (١)

أشار توفيق نسيم على ذلك أنه لاشك أن إصلاح الأراضى أمرا مفيدا ويعود على البلاد بالفائدة العظمى خصوصا وأن عدد السكان يتزايد زيادة كبيرة ولكن ذلك يحتاج إلى دراسة المسألة بمعرفة الفنيين من وزارة الأشغال لمعرفة النفقات المطلوبة وتقديم

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ١١ في ١٥ ابريل ١٩٢٤

بالتجديدات التى عملت بعد فتح السودان ؟

وعندئذ أفاد توفيق نسيم أنه إذا كان المقصود بالتجديدات التى نفذت بعد فتح السودان فهذه لم تكن ترسل من مصر بل كانت ترسل من السودان مباشرة مع العلم أن بيانها موجود لدى وزارة الحربية .

كما أضاف نسيم أنه لم يحدث أى تنازل مطلقا من جانب الحكومة المصرية عن هذه المبانى إلى حكومة السودان .

وهنا تساءل العضو الشيخ (اللواء موسى فؤاد) بعد أن قدم الشكر لتوفيق نسيم على رده على أسئلته عن مقدار الفوائد التى يلزم تقريرها ووضعها فى ميزانية الحكومة المصرية ؟.

ذكر توفيق نسيم " يكون التصرف فى ذلك عند تسوية الدين " ، ولكن تساءل العضو لماذا لم يسو إلى الأن ؟ أشار توفيق نسيم قائلا " ليس الذنب فى ذلك ذنبى " .

كما وجه إليه سؤال عن طريقة توظيف الاثنى عشر مليون جنيه الموفره لدى الحكومة إلى نهاية السنه المالية ١٩٢٢-١٩٢٣ مع العلم أنها ستبلغ نحو ثمانية عشر مليون جنيها خلال السنه المالية الحاضرة كذلك هل تجنى الحكومة من هذا المبلغ ربحا وفيرا أليس من الأفضل استعمال جانب من هذه الأموال فى تحسين الرى والصرف فى الأطيان الزراعية واستصلاح المليونين فدان التى لا تزال بورا وموجودة لدى الحكومة وأعدتها للزراعة (١).

أفاد توفيق نسيم فيما يتعلق بالقسم الأول من السؤال الخاص بالمال الإحتياطى

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ١١ فى ١٥ إبريل ١٩٢٤

بصفته وزيرا للمالية والداخلية .

أما فيما يتعلق بصفته وزيرا للمالية فقد وجهت إليه العديد من الأسئلة منها على سبيل المثال الاستجواب الخاص بما صرفته الحكومة في السودان مضمونه بناء على أي أو قرار وزاري تنازلت الحكومة المصرية للحكومة السودانية عن السكة الحديدية كذلك ما هو مقدار المبالغ التي صرفت من الخزانه المصرية على إنشاء ميناء بور سودان ؟وما مقدار الديون السودانية للحكومة المصرية ؟ وما مقدار المبالغ التي صرفت على التجديدات في السودان ؟ .

كما تساءل العضو عن مقدار المبالغ التي صرفت على العمارات الموجودة بالسودان من قبل الحكومة المصرية مع بيان السبب في وضع يد الحكومة السودانية عليها وهل تنازلت مصر عنها [1].

أفاد توفيق نسيم أن المبالغ التي دفعتها الخزانة المصرية لسد عجز حكومة السودان مبينه سنويا لحساب الحكومة المصرية وقد استمر صرف هذه الإعانه ابتداء من سنه ١٨٩٩ إلى سنه ١٩١٢ ثم أوقفت الإعانه . كذلك فليس هناك تنازل من الحكومة المصرية عن السكك الحديدية ولا عن غيرها مع العلم أنه لا يوجد أمر عال ولا قرار وزاري يقضي بذلك وان المبالغ التي دفعت كانت نظير إنشاء سكك حديدية وكل ما حدث هو انتقال هذه السكك إلى السلطة المدنية بعد أن كانت في يد السلطة العسكرية .كما أن مجموع تكاليف ميناء بورسودان بلغ ٩١٤،٣١٨ جنيه وانه لم تصل إلينا تلك البيانات اللازمة في هذا الصدد وسيكون الجواب على هذا السؤال عند ورود هذه البيانات . أما فيما يتعلق بالسؤال الخامس أفاد نسيم أنه غير واضح .

هنا عقب العضو الشيخ (اللواء موسى فؤاد) أن السؤال واضح وهو خاص

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ١٦ في ١٢ مايو ١٩٢٤ – اللواء موسى فؤاد باشا

أضف إلى ذلك أن عدد أعضائه ١٢٢ عضو بحيث يتم تعيين ٤٨ عضوا وانتخاب ٧٤ عضوا

والجدير بالذكر أن توفيق نسيم كان عضوا في هذا المجلس بحيث تم انتخابه بالتزكية كما أن الأسئلة التي وجهت إليه من الأعضاء كانت بصفته وزيرا للمالية والداخلية بالنيابة .

كذلك يعد توفيق نسيم هو الوزير الوحيد من الوزارة الجديدة الذى اختير بالتزكية في مجلس الشيوخ في الوقت الذى تم فيه اختيار أعضاء الوزارة الجديدة من نواب الأمة بمجلس النواب [١].

ولعل من المهم القول بأن نسيم لم يتكلم بصفته عضوا في المجلس ولم يقدم أى اقتراح أو اقتراع بالإضافة إلى عدم اشتراكه في أى لجنه من لجان المجلس .

وتكريما من جانب الأعضاء فقد قاموا بإقامة حفلة لسعد زغلول اقتداءا بأعضاء مجلس النواب قبل افتتاحه وبالفعل فقد حضر سعد زغلول إلى المجلس وقام بتحية الأعضاء الذين سعدوا أشد السعادة بلقاؤه كذلك فقد ارتجل توفيق نسيم خطبة بديعه عبر فيها عن سعادته الغامرة وحبه الشديد تجاه سعد زغلول الذى تحمل الكثير من المتاعب والمصاعب من أجل القيام بتلبية مطالب الأمة التي أولته الثقة الكاملة وأنه بالفعل كان عند ظن الجميع وجديرا بالمنصب الذى ولى إياه [٢] .

وبالفعل فقد بدأ المجلس مهامه الجديدة بحيث قام الأعضاء بتوجيه العديد من الأسئلة إلى توفيق نسيم خاصة بالنواحي الأمنية والعمرانية والإدارية والاقتصادية

---

(١) احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى . القاهرة ، مطبعة شفيق ، ١٩٢٨، ص٤٤

(٢) محمد ابراهيم الحريرى ، اثار الزعيم سعد زغلول ، الجزء الاول ، القاهرة ، مكتبة المدبولى ، ١٩٢٧، ص ٨٧-٩٠

والمشتغلين بالأعمال المالية أو التجاريه ممن لا يقل دخلهم عن ألف وخمسمائة جنيها سنوى (١).

كذلك يجد المتأمل فى دستور ١٩٢٣ أنه قد أعطى الفرصة كاملة للأعيان وكبار الملاك فى زيادة نفوذهم داخل مجلس الشيوخ بنسبة أكبر من مجالس النواب كذلك يجد أن المهام المكلف بها هى مراجعة مشروعات القوانين التى يناقشها مجلس النواب والتعديل فيها بما يترأى له بحيث لا تصدر فى النهاية إلا بعد موافقته (٢).

والملاحظ أنه قد تتابع على رئاسة مجلس الشيوخ منذ تكوينة إلى عام ١٩٣٦ العديد من الرؤساء كلهم من العنصر التركى وهم على الترتيب :

١- أحمد زيور باشا	فبراير ١٩٢٤ - يوليو ١٩٢٤
٢- أحمد زيور باشا	أكتوبر ١٩٢٤ - نوفمبر ١٩٢٤
٣- محمد توفيق نسيم باشا	نوفمبر ١٩٢٤ - ديسمبر١٩٢٥
٤- حسين رشدى باشا	مايو ١٩٢٦ - مارس ١٩٢٨
٥- عدلى يكن باشا	يناير ١٩٣٠ - ١٥ أكتوبر ١٩٣٠
٦- يحيى إبراهيم باشا	٢٠ يونيه ١٩٣١-٣٠ نوفمبر ١٩٣٤(٣)

(١) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الخامس ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٩، ص٥٢٤

(٢) صلاح زكى أحمد ، مصر والمسألة المصرية ، دراسة فى تطور الفكر الديمقراطى والحياة النيابية فى مصر ١٧٩٨-١٩٥٢، بيروت ، دار الوسام، ١٩٨٧، -١٦١، ص١٦٢

(٣) محمود متولى، مصر والحياة الحزبية و النيابية قبل ثورة ١٩٥٢ ، دراسة تاريخية وثائقية ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص٥٥٤

جاء فى تعليق نسيم على ذلك أنه بكل أسف يوجد قانون لإنشاء العزب ولا يوجد قانون لإنشاء المدن وقد بنيت مدينة الإسماعلية من زمن مضى [1] .

كما تطرق البعض إلى التساؤل عما إذا كانت الحكومة قد وصلها نبأ الشكاوى العديدة المقدمة من أهالى هذه المدينة وهل علمت بقرار مجلس بورسعيد البلدى القاضى بقصر مبانى الشركة على عمالها وعدم السماح لها ببيع الاراضى للأهالى وفيما يتعلق بهذا الرأى أفاد توفيق نسيم أنه لم يتم الإطلاع على شكاوى من هذا القبيل وقد يجوز أن يكون هناك شكاوى ولكن الأمر يحتاج للتحقيق . وقد تقدمت شكوى من عمال وموظفى لشركة القناة نظرا للمتاعب والمصاعب التى تعترضهم عد شراء حاجياتهم وبذلك طالبوا بإنشاء سوق لهم .

واقترح البعض من النواب عرض هذا الأمر أيضا على مجلس النواب . فأشار نسيم إلى أن إنشاء المدينة لا يصدر به قانون ولكنه لا يأس فى مسألة هامه كهذه أن تعرض على المجلس ليأخذ برأيه فيها على الرغم من خروجها عن إختصاصه [2].

وفيما يتعلق بمجلس الشيوخ نجد أنه هو القسم الثانى من البرلمان بالإضافة إلى مجلس النواب مع العلم أن مجلس الشيوخ تم اختيار أعضائه من كبار الملاك والأعيان بناء على ما تضمنه دستور ١٩٢٣ أن من يعينون فى هذا المجلس يجب أن يكونوا من أفراد الاسرة المالكة ونبلائها بطريق التعيين لا الانتخاب والوزراء ومستشارى محكمة الاستئناف أو هيئة قضائية أخرى وموظفى الحكومة من الذين هم مدير عام أو درجة أعلى وكبار العلماء والملاك من الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيها فى السنة

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٢٠ فى ٢٠ إبريل ١٩٢٤

(٢) نفس المصدر ، نفس الجلسة

وفى دور الإنعقاد الثانى للبرلمان بقسميه النواب والشيوخ وفى جلسته الإفتتاحية فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ برياسة توفيق نسيم [١]. وفى مساء نفس اليوم عقد مجلس الشيوخ جلسته الأولى برياسة محمد توفيق نسيم حيث تلى المرسوم الخاص بتعيينه رئيسا للمجلس و قدم توفيق نسيم الشكر للملك الذى أولاه هذه الثقة ومعبرا عن حبه وتفانيه من أجل مصلحة البلاد بالإضافة إلى قيامه بتحية الأعضاء مخاطبا إياهم بأنه أمامنا العديد من الأعمال والمشروعات التى تنتظرها الأمة فى الوقت الذى يجب فيه علينا أداء هذه الأعمال بصدق وإخلاص ، ثم استكمل الأعضاء انتخاب مكتب ادارة المجلس وانتخاب اللجنه المكونه من إحدى عشر عضوا للرد على خطاب العرش كما ناقش الطعون . وفيما يتعلق بالاشتراك فى المؤتمر البرلمانى الدولى وافق المجلس على إقتراح إحالتها إلى لجنة الداخلية كما شرع المجلس فى احالة المراسيم على اللجان المختصة [٢] .

والملاحظ أن هذا البرلمان فى انعقاده الثانى لم يستمر إلا سبع ساعات حيث صدر مرسوم من قبل الملك فؤاد بحل البرلمان فى نفس اليوم بينما كان سعد زغلول رئيس مجلس النواب فى هذه الجلسة دخل عليه أحمد زيور رئيس الوزراء معلن حل البرلمان [٣] .

والواقع أن هذا الحل بهذه الطريقة يعد مخالفا للدستور حيث تم حل هذا البرلمان مرتين لسبب واحد هو تحدى إرادة الأمة التى انتخبت بناء على رغبتها وثقتها

---

(١) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ ؛ عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص ٢٧٣

(٢) مجالس الوزراء ، محاضر مجلس الشيوخ ، محفظة رقم ٧ ، الجلسة الأولى ، ٢٣ مارس ١٩٢٥

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٣٤ ، ٢٤ مارس ١٩٢٥ (عدد غير اعتيادى)؛ عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق، ص ٢٧٣ - ٢٧٤

حزب الوفد للمرة الثانية على التوالى [1]. على الرغم من المخالفات التى تم إرتكابها من جانب إسماعيل صدقى الذى كان وزيرا للداخلية من أجل إسقاط سعد زغلول وحزبه فى الوقت الذى أكد فيه أن حل البرلمان لم يكن إجراء إنجليزيا بل كان إجراء من الجانب المصرى رغبة فى الهدوء وأملا فى توطيد العلاقة مع الدولة المحتلة [2].

وفيما يتعلق بدور الإنعقاد العادى الثالث لمجلس الشيوخ برياسة حسين رشدى تليت استقالة محمد توفيق نسيم من رئاسة المجلس نظرا لتعيينه رئيسا للديوان الملكى وشكر فيها نسيم أعضاء المجلس على ما لاقاه منهم من عطف وجميل المعاونه أثناء المدة التى تشرف فيها برياسة المجلس[3].

وفى سنه ١٩٣١ رفع محمد توفيق نسيم كتاب يلتمس فيه إحالته للمعاش نظرا لبلوغة السن القانونية . وبناء على ذلك صدر الأمر الملكى رقم ٦٦ لسنه ١٩٣١ بتعينه عضو فى مجلس الشيوخ تقديرا للخدمات الجليلة التى قدمها للوطن والعرش[4].

غير أن محمد توفيق نسيم أرسل إستقالته إلى المجلس مبررا ذلك بأسباب صحيه [5]، فى الوقت الذى رفض فيه نسيم دخول المجلس حتى لا يقسم يمين الولاء

---

(١) نبيه بيومى ، المرجع السابق ، ص٢٠٧

(٢) إسماعيل صدقى ، المرجع السابق ، ص ٣١-٣٢

(٣) مضابط مجلس الشيوخ ، الإنعقاد الثالث ، الجلسة الأولى فى ١٠ يونيو ١٩٢٦

(٤) ملف خدمة توفيق نسيم ، ملف رقم ٤٢٢٢٤ ، حافظة رقم ٣٣٧١١ ، دولاب.٣٥٦ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ٨٠ ، ٦ أغسطس ١٩٣١

(٥) مضابط مجلس الشيوخ ، دور الإنعقاد الرابع

لدستور ١٩٣٠ الذى جاء به إسماعيل صدقى بعد أن حل دستور ١٩٢٣[١] . (كما يشير الباحث فى الفصل السابع) [٢].

ويتضح أن هذه كانت نقطة الخلاف الوحيدة فى العلاقة بين نسيم والملك فؤاد وهى رفض قبول التعيين بعد صدور المرسوم مما أثار غضب الملك فؤاد [٣] .

وفى جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٣١ تليت استقالة توفيق نسيم من مجلس الشيوخ [٤]

وعلى أثر عودة دستور ١٩٢٣ خلال وزارة نسيم الثالثة – كما أشار الباحث – [٥] أجريت الإنتخابات وبالفعل كانت الغلبة لحزب الوفد وتم إنعقاد البرلمان الذى ناقش تشكيل مجلس الوصاية [٦] على العرش متجاهلا ما أوصى به الملك فؤاد

---

(١) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٧٧١

(٢) " محمد توفيق نسيم والدستور "

(٣) المصرى ، العدد ٥١١ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٤) مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الخامس ، الجلسة العاشرة فى ٢٦ يناير ١٩٣٢ – عين بدلا منه محمود شكرى

(٥)الفصل الرابع " محمد توفسق نسيم فى وزارتة الأخيرة "

(٦) قرر مجلس الشيوخ والنواب فى إجتماعهم فى ٨ مايو ١٩٣٦ تعيين الأمير محمد على وعزت باشا ومحمد صبرى أوصياء على الملك فاروق نظرا لأنه لم يبلغ سن الرشد – الأهرام ، العدد ١٨٤٨٤ ، ٩ مايو ١٩٣٦ ؛ يذكر كريم ثابت ما أخبرة به نسيم خلال مقابلة معه قائلا فيها " حسبى مكافأة وتقديرا وترضية أن الملك فؤاد أبقى أسمى فى قائمة الذين أختارهم لخليفتة وذلك بعد كل الوشايات والدسائس التى تعرفونها وان الملك فؤاد سيعرف يوما أننى أحبة واننى مخلص له ويكفنى هذا "– المصرى ، العدد ٥١١ ، ٩ مارس ١٩٣٨

بناء على الخطابين الذى سلمهما لتوفيق نسيم سنه ١٩٢٢ الذى قام بدوره بإرسال أحدهما إلى مجلس الوزراء والإبقاء على الآخر فى الديوان الملكى وأسفرت المناقشة المتعلقة بمجلس الوصاية على خروج توفيق نسيم من القائمة بعد أن كان من أعضائها طبقا لما أوصى به الملك فؤاد (١) ، وترضية من جانب البرلمان لتوفيق نسيم قرر مجلس الوصاية تعينه رئيسا لمجلس الشيوخ (٢).

ولكن توفيق نسيم اعتذر عن عدم قبول التعيين نظرا لاستياءة الشديد من تخطى البرلمان إياه فى تعيين الأوصياء على العرش (٣) ومن هنا أرسل نسيم خطاب استقالته

---

(١) فى مقابلة بين توفيق نسيم والسير والتر سمارت السكرتير الشرقى للمندوب الثانى صرح نسيم " كان مفترضا بشكل عام سنة ١٩٢٢ أن أسماء الوصياء هى عدلى – عبد الرحيم صبرى والد الملكة نازلى وأنا " أى توفيق نسيم " – صفاء شاكر ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ ؛ وفى خلال حديث مع كريم ثابت أخبره نسيم "أن محمد محمود وحزبة سعى لابعادى عن مجلس الوصاية لأنى أغفلته وحزبه إغفالا تاما أثناء وزارتى الأخيرة ولم أكن أتصل الا بالوفديين وأصحاب الأغلبية الكبرى فى البلاد " فى حين يذكر مصطفى النحاس" أن على ماهر وأخوه وجميع الأقليات فى الجبهه الوطنية صمموا على استبعاد نسيم باشا وإلاتخلوا عن الجبهه الوطنية التى ستشرع فى مفاوضة الإنجليز منصا من الاعفاء عن هذه الاساءة المحزنه التى وجهوها إلى شخص نسيم " – المصرى ، العدد ٤٥٩ ، ١٥ يناير ١٩٣٨ ؛ العدد ٥١١ ، ٩ مارس ١٩٣٨

(٢) الأهرام ، العدد ١٨٤٦٧ ، ١ مايو ١٩٣٦

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثالث ، ص ٢٠ ؛ والجدير بالذكر ان نسيم عندما استبعد مجلس الوصايا كان ساخطا على الحكومة بالطبيعة وعلى البرلمان وعلى الأوصياء وعلى الدنيا كلها وكان منطقة يتلخص فيه " إسمى موجود فى وثيقة الأوصياء وكان يجب أن أعين وصيا . لم يتمسك بى أصدقائى – رفضنى البرلمان ضمنا بالأجماع ومن ضمن البرلمان مجلس الشيوخ الذى يولونى رياستة فكيف يرفضنى هناك بالأجماع أن أكون وصيا وأعين رئيسا " – المصور ، العدد ٦٠٦ ، ٢٢ مايو ١٩٣٦ ؛ اخر ساعة المصورة ، العدد ١٠٠ ، ٧ يناير ١٩٣٦

إلى النحاس باشا الذى كان رئيس الوزراء معللا استقالته بأسباب صحية [1] فجاء رد النحاس على ذلك بخطاب يحمل معانى الأسى والحزن لإستقالة نسيم متمنيا له تمام الصحة [2] .

وبعد هذا السجل الحافل بالعديد من الأعمال والإنجازات فى المناصب التى تولاها نسيم رأى أنه من الأفضل والأمثل الابتعاد عن معترك عالم السياسة الذى دائما وأبدا لا هوادة فيه والممتلىء بالعديد من المؤامرات المقلقة للراحة والمتطلب نوعا خاصا من الدهاء والمكر والحيل ، واعتذال الحياة العامة إيثارا للراحة ورغبة فى الاستقرار النفسى بعد القلق الذى عاناة من جراء هذه المناصب [3].

---

(١) الأهرام، العدد ١٨٤٧٠ ، ١٥ مايو ١٩٣٦

(٢) نفس المصدر ، العدد ١٨٤٧٦ ، ٢١ مايو ١٩٣٦

(٣) صبرى أبو المجد ، سنوات ما قبل الثورة ١٩٣٠ – ١٩٥٢ ، الجزء الثانى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧، ص١٧٠-١٧١

الفصل السادس

توفيق نسيم والأزمة الحبشية

عندما تولى توفيق نسيم وزارته الثالثة فى الفترة من (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ إلى ٣٠ يناير ١٩٣٦) ، كانت الأزمة بين إيطاليا والحبشة قد استفحل أمرها . وزاد لهيب الصراع بين الطرفين بالشكل الذى بدا واضحا فى نشوب المعركة بين إيطاليا والحبشة ، فيما يعرف بحادث ' وال وال " [١] واحتلال الإيطاليين لهذه الواحة الحبشية فى ٥ ديسمبر ١٩٣٤ . أى بعد تقلد توفيق نسيم رئاسة الوزارة بشهر واحد .

ولا يعنى الباحث الدخول فى تفاصيل هذه الأزمة لمعرفة جذورها وتطورها . ولكن انطلاقا من أهمية هذا الحادث ، باعتباره مقدمة للأزمة الحبشية ، والتى بدورها كانت مقدمة لانجراف أوربا السريع نحو الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) [٢] ، يقتضى من الباحث سبر غور هذا الحادث فى سطور قليلة . ثم تتبع موقف توفيق نسيم من هذه الأزمة ، من خلال ردود أفعالها على مصر فى تلك المرحلة الخطيرة من تاريخها المعاصر .

من الواضح أن بريطانيا هى التى مهدت الطريق لإيطاليا للسيطرة على شرق أفريقيا [٣]. وكانت إيطاليا قد فرضت حمايتها الفعلية على

---

(١) " وال وال " واحة حبشية تتلخص مشكلتها فى أن لجنة انجليزية حبشية مشتركة كلفت على رأس قوة حبشية مكونة من ٦٠٠ جندى رسم الحدود بين الصومال البريطاني والأراضى الحبشية . وقبل وصول اللجنة إلى هذه المنطقة كان الإيطاليون قد توغلوا فيها لكثرة الآبار فيها وأنشأوا عدة نقاط حصينه . فاعترض الإيطاليون على وصول اللجنة بهذه المنطقة وأرسلوا عدة طائرات تحوم فوق اللجنه بغرض إرهابها فإنسحبت اللجنه تاركة فى المنطقة فصيلة من الجند . وفى هذا الجو المتوتر نشبت المعركة بين إيطاليا والحبشة فى ٥ ديسمبر ١٩٣٤ واحتل الإيطاليون " وال وال " - رأفت غنيمى الشيخ ، أفريقيا فى التاريخ المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٢٩٣

(٢) Hallet,Robin,Africa since 1875, Vol 2.London 1975.P.159

(٣)محمد عبد الرحمن برج (دكتور) ، البحر الأحمر فى السياسة الدولية فى نهاية القرن التاسع عشر ١٨٨١ - ١٨٩١ (ندوة البحر الأحمر فى التاريخ) ، آداب عين شمس ، مارس ١٩٧٩ ، ص ١

الحبشة (١) كما كان للمعاهدات السرية التى عقدتها بريطانيا مع إيطاليا فى عام ١٨٩١ أثرها الكبير فى تشجيع إيطاليا للسير فى النهج الاستعمارى . وبموجب هذه المعاهدات السرية التى عقدت بينهما بهدف تقسيم مناطق النفوذ فى الحبشة ، وافقت الحكومة الإيطالية على منح الحكومة البريطانية طريقا يخترق الحبشة يمكنها من ربط القاهرة بالكاب بخط سكة حديد ويساعدها بذلك فى استكمال مشروعاتها فى هذا المجال (٢) كما يتضح من نصوص المعاهدات هذه ، أن الحكومة البريطانية لم تمانع فى أن تستولى إيطاليا على الحبشة ، فى مقابل تعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة مشاريع للرى على نهر عطبرة (٣)

وهذه التحركات الدبلوماسية البريطانية ، دفعت الحكومة الفرنسية للسعى لإحباط الاتفاقات القائمة بين بريطانيا وإيطاليا ، بهدف إحباط المشاريع الإيطالية فى شرق أفريقيا ، من منطلق سعى فرنسا لتحقيق أطماعها فى وادى النيل .

ويبدو أن هذا الحرص من الجانب الفرنسى دفع فرنسا إلى التقرب من الحبشة ، عن طريق تقديم الأسلحة الحديثة والخبراء الفرنسيين العسكريين لمساعدة الأحباش فى التدريب على استخدام هذه الأسلحة مع الأخذ فى الاعتبار الأطماع الإقتصادية الفرنسية والتى تمثلت فى خط سكة حديد جيبوتى - أديس أبابا .

وعلى أية حال يبدو أن هذه الأسلحة مكنت الأحباش من إلحاق الهزيمة بالإيطاليين فى معركة عدوة فى مارس ١٨٩٦ عندما اعتدى الإيطاليين على الأحباش

---

(١) Jones,Monroe, A History of Abyssinia , London, 1935 . P.140

(٢) عبد الغنى عبد الله خلف الله (دكتور) ، مستقبل إفريقيا السياسى ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص٩٧

(٣) نفس المرجع ، ص٩٨

فى هذه الآونة ، والتى كانت بمثابة الصفعة التى وجهت لإيطاليا ولم تفق منها إلا بعد مضى نحو أربعين عاما[١]. وإضطرت إلى الاعتراف باستقلال الحبشة ، وعلى حد قول الدكتور رجب حراز ، إضطرت إلى إرجاء كل مشاريعها الاستعمارية فى شرق إفريقيا بصفة مؤقتة [٢]

ويستطيع الباحث أن يبين موقف الحكومة البريطانية ، فى تلك المرحلة والذى يكمن فى جعل حوض النيل بعيدا عن الأطماع الفرنسية وكذلك بعيدا عن الأطماع الحبشية – حسب زعم الحكومة البريطانية – والتى كانت تتسع مجال دائرتها وتشمل معظم أقاليم السودان الشرقى .

والمدقق فى أساليب السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية يمكن أن يلاحظ عدة أمور :

أولا: – حرص الحكومة البريطانية على أن ينتشر النفوذ الإيطالى بإمتداد ساحل البحر الأحمر الغربى .

ثانيا: – انطلاقا من الملاحظة الأولى ، أن الحكومة البريطانية كانت تهدف من وراء ذلك أن تقوم بمناورة لشغل الحبشة وتوجيه انتباهها للتحركات الإيطالية تجاه الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وبذلك تتمكن الحكومة البريطانية من إبعاد الأحباش عن السودان الأوسط.

ثالثا: – سعى الحكومة البريطانية لإفساد مخططات الحبشة فى الاستيلاء على المناطق الممتدة بإتجاه النيل الأزرق حتى الخرطوم ومجرى النيل الرئيسى .

---

(١) Cremona , and Macartney , Italy's , foreign and calonial policy , 1938,P .278-279

(٢) السيد رجب حراز (دكتور) ، تاريخ أفريقيا الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص١٤٨

رابعا: – حرص الحكومة البريطانية على صد فرنسا عن التوغل فـى وسـط القـارة الأفريقية ومنعها من الاتصال بالسودان من خلال مستعمراتها فى ' أبوك '

خامسا: – سعى الحكومة البريطانية فى منع فرنسا من الاستيلاء على الحبشة ، أو التسلل عن طريقها إلى أعالى النيل .

سادسـا: – مواقف الحكومة البريطانية هـذه ، يمكـن النظـر إليهـا ، فـى ضـوء اعتبارات موازين القوى التى فرضت على الحكومة البريطانية واعتبار إيطاليا القوة الموازنه للقوة الفرنسية فى منطقة البحر الأحمر (١)

وأيا كان الأمر ، فقد كان الأحباش يدركون جيدا سوء نية الحكومتين الإيطاليـة والبريطانية معا .فكلاهما يخطط لنفوذ إقتصادى مطلق فى الحبشة . وبعبـارة أخـرى ، كلاهما يخطط لانتهاب الحبشة (٢)

فمنذ نهاية الحرب الأولى (١٩١٤ –١٩١٨) وإيطاليا تسعى سعيا حثيثا لإقنـاع دول الحلفاء للإيفاء بوعودهم فى تعديل حدود مستعمراتها فى إرتريا والصومال وليبيـا مكافأة لها على مشاركتها لهم فى الحرب .

وحاولت إيطاليا إقناع الحكومة البريطانية ، بأهمية التعـاون البريطـانى لهـا فـى ربط إرتريا بالصومال بخط حديدى يمر عبر أراضى الحبشة مع السماح لهـا بممارسـة النفوذ الاقتصادى فى غرب الحبشة فى مقابل السماح للحكومة البريطانيـة بالربط بيـن بحيرة تانا وحدود السودان بواسطة طريق للسيارات .

---

(١) السيد رجب حراز (دكتور) ، المرجع السابق ، ص١٤٤

(٢) الأهرام ، العدد ١٨١٦٤ ، ٧ يوليـو ١٩٣٥ ، مقـال افتتاحيـة جريـدة " التـايمز " " السـنيور موسـولينى عازمـا على بسط السيادة الإيطالية على الحبشة "

وثارت ثائرة الأحباش عندما نما الى علمهم هذا الإتفاق وقدمت الحبشة فى يونيو ١٩٢٥ مذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم على الإتفاق الإيطالى البريطانى ، على اعتبار أن مقصد الحكومتين الإيطالية والبريطانية النيل من استقلال الحبشة . وهذا أمر يتعارض مع مبادىء العصبة ، التى كانت الحبشة قد حصلت على عضويتها فى عام ١٩٢٣ (١)

وعلى أية حال ، فإن عضوية الحبشة فى عصبة الأمم وكذلك معاهدة الصداقة التى تم عقدها بين الحبشة وإيطاليا بعد ذلك بنحو ثلاثة أعوام ، وبالتحديد فى أغسطس عام ١٩٢٨ لم تمنع إيطاليا من غزو واحة " وال وال " الحبشية وإحتلالها فى ديسمبر ١٩٣٤ (٢)

وعلى ذلك برز ما يعرف بالأزمة الحبشية ، حيث قدم هيلاسيلاسى إمبراطور الحبشة مذكرة إحتجاج إلى عصبة الأمم فى عام ١٩٣٥ ، بشأن الاعتداء الإيطالى على بلاده ، محاولا كسب الرأى العام العالمى إلى جانبه . بعد رفض الجانب الإيطالى تسوية النزاع بالطرق السلمية . ولكن انشغال الحكومتين البريطانية والفرنسية بالخطر الهتلرى الذى يهدد كيانهما ، ساعد الإيطاليين بشكل أو بآخر على زيادة أعداد جيشها فى الحبشة ، مما هيأ الأمر لتفاقم المشكلة الحبشية (٣)

وما يهم الباحث الأن ، هو مدى إنعكاس الأزمة الحبشية على مصر ، وردود أفعالها وموقف الوزارة المصرية منها إن سلبا أو إيجابا .

---

(١) Macartney , Op . cit ., p. 292

(٢) رأفت غنيمى الشيخ ، المرجع السابق ، ص٢٩٢

(٣) Hallet , Op , cit ., pp.159-160

بداية يمكن القول ، إنه لا شك أن إنعكاس الأزمة الحبشية على مصر ، كان جد خطير ، عند ارتقاء حكومة نسيم للسلطة في مصر فى تلك الآونة .

صحيح أنه بتعيين سير مايلز لامبسون Miles Lampson مندوبا ساميا فى مصر مع مستهل عام ١٩٣٤ ، خلفا لسير بيرسى لورين Percy Loraine ساد الاعتقاد حسبما تقرره الوثائق البريطانية فى تلك الفترة ، " بأن التغير يعنى تغيرا فى سياسة الحكومة البريطانية في مصر " (١). غير أن توفيق نسيم رئيس الوزراء الجديد لم ولن ينسى الدور المؤثر للصحافة البريطانية فى إثارة العداء ضد سلفه عبد الفتاح يحيى من خلال ما كانت تثيره صحيفة التايمز من نغمة عدائية ضد الوزارة القائمة ، مما أدى إلى إسقاطها (٢)

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فرغم مرض الملك فؤاد ، فى تلك الآونة ، إلا أن نفوذه كان لا يزال مطلقا وسمته فى الحكم كانت تتسم بالنزعة الأوتوقراطية . وفوق هذا وذاك ، فإن ضعف البنيان الوزارى كان واضحا فى التشكيل الوزارى لوزارة توفيق نسيم والتى كانت تضم موظفين دائمين وليس بينهم على الإطلاق ساسة ، يكونون أكثر قدرة على مواجهة تلك الأمور الصعبة التى تواجهها مصر فى تلك الآونة (٣)

F. O.407 / 249 Doc . No. 54 Memorandum concerning Anglo -Egyptian Relations(١) , June 1929 - Decamber 1934 , by Godwin , April 9 , 1936 , p. 65

The Times , October , 20 , 22 , 26 , 1954 (٢)

The Times, November 15, 1934 (٣)

ويتضح حرص توفيق نسيم ، على أن تكون وزارته وزارة موظفين ، لا ساسة ، تجنبا لما قد يوجه لوزارته من نقد لا يقوى على دفعه .

وأيا كان الأمر ، فالسياسة التى خططتها الحكومة البريطانية تجاه مصر فى تلك المرحلة ، " فى ذلك الموقف الصعب الذى نشأ عن حكم القصر الفاسد وإحتمال وفاة الملك فؤاد و عدم جدوى التفكير فى مفاوضات لإجراء معاهدة ، لكونه غير مناسب وغير عملى ، وإنه يقتضى على حكومة صاحب الجلالة أن تبدى إهتماما أكثر تجاه الإدارة الجديدة فى البلاد ، مع التركيز بشكل خاص على تنمية العلاقات الأنجلو مصرية " (١)

وتشير الوثائق البريطانية فى تلك المرحلة ، بأن الحكومة البريطانية " أبدت رغبتها فى العمل فى تعاون صادق وتام مع الحكومة المصرية والشعب المصرى ".وتم تفويض المندوب السامى البريطانى فى مصر ، فى مناقشة توفيق نسيم و حكومته فى هذا الخصوص .

وكانت الحكومة البريطانية تدرك تماما ، أنه من المستحيل إمكانية تنفيذ هذه السياسة التى نوهت بها دون تلقى العون المناسب من جانب الحكومة المصرية (٢)

ورغم تصريح الحكومة البريطانية بهذه السياسة ، ورغم إعلان توفيق نسيم رئيس الوزراء موافقته على هذه السياسة فى تصريحه للمندوب السامى ، إلا أنه لا يغيب عن البال تلك الثوابت المقررة فى سياسة الحكومة البريطانية والتى أعلنت عنها بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والذى كان يحكم أبعاد النظام القائم فى

---

(١) Doc. No 54 . p . 69

(٢) Ibid . p.p . 69 - 70

مصر عشية تولى نسيم الحكم .ولعل من أهم الخطوط الرئيسية لهذا النظام أن حماية المواصلات الإمبراطورية يفرض بالضرورة " على حكومة صاحب الجلالة أن تكون على إدراك تام بكل مجريات الأحداث السياسية " فى البلاد .

وصرح توفيق نسيم للمندوب السامى بأنه وأعضاء حكومته يتفقون تماما مع جوهر هذه السياسة ، حيث أعلن أن التعاون والواقع يمثلان الملامح الأساسية فى علاقته بدار المندوب السامى (١)

ولعل من بين أوجه التعاون والواقع ، وكذلك إدراك بريطانيا بمجريات الأحداث السياسية ، تلك الرؤى المشتركة لتوفيق نسيم والجانب البريطانى فيما يتعلق بردود فعل النزاع الإيطالى الحبشى على مصر فى تلك الآونة .

وكان الطرفان يعتقدان أن بعض قطاعات من الرأى العام فى مصر ، تدرك تماما أن انتشار القوات الإيطالية فى الحبشة ، يؤدى إلى السيادة الإيطالية على وادى النيل وأن ذلك قبل بداية النهاية للإمبراطورية البريطانية .

ومن هنا رأت الحكومة البريطانية ، بأنه لزاما عليها أن تؤكد فى مباحثاتها مع الجانب الإيطالى بأن دوافع إهتمامها بالأزمة الحبشية ، ليست دوافع إفريقية وإنما هى دوافع أوروبية وكان الجانبان المصرى والبريطانى يدركان أيضا مدى تخوف الرأى العام المصرى من تمركز إيطاليا فى الغرب أى فى ليبيا ، وتهديدها للصومال والحبشة ، أى للجنوب الشرقى . وبهذا الشكل فالمصريون يخشون من اقتراب طرفى الكماشة . وكانت الخارجية البريطانية تتفق مع رأى نسيم وتدرك عن يقين ما يخشاه

---

(١) Doc . No 54 . p. 70

المصريون من إشراف إيطاليا على الحدود الصومالية الأوغندية السودانية وهيمنتها على النيل الأزرق . كما كانت قطاعات معينة من الرأى العام المصرى تتساءل عن جدوى هيمنة بريطانيا على مالطة وجبل طارق وعدن ، فى حين تسمح لإيطاليا بالتوغل فى وسط الإمبراطورية الإفريقية (١) .

والواقع أن أخشى ما يخشاه الرأى العام المصرى من جراء تحرش إيطاليا بالحبشة ، هو تعرض منابع النيل للخطر (٢)

ويبدو أن الخوف من الجانب الإيطالى كان يمثل انعكاسا لشعور العداء الموجه ضد الاستعمار الغربى بشكل عام .

والحقيقة أن الأزمة الحبشية كانت مثار إهتمام رجل الشارع فى مصر الذى كان يتعاطف بالطبع مع الأحباش ، جيران جنوب شرق مصر . ولم يكن التعاطف قاصرا على أقباط مصر وحدهم ، وإنما يشمل قطاعا كبيرا من المسلمين فى مصر الذين يتعاطفون مع الأحباش ، تأييدا للمسلمين فى الحبشة . وينم عن ذلك بيان جمعية الشبان المسلمين فى مارس ١٩٣٥ والذى نادى بتأييد المسلمين فى الحبشة ضد الإيطاليين .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لا يمكن إغفال تلك الروابط التى تربط بين الكنيسة فى مصر ، أى الكنيسة القبطية وبين الكنيسة فى الحبشة . ومن هنا لا يمكن

---

(١) F.O 407 / 218 Doc . No. 60 . Lampson to Samuel Hoare , July 12 , 1935

(٢) F. O . 141 / 703 . Doc . No . 916 . May 9 ,1935

إنكار انعكاسات هذا التعاطف على المستويين المحلى والعالمى [١] .

ولعبت الصحافة دورا بالغا فى تعريف الرأى العام فى مصر بأبعاد الأزمة الحبشية ، مما قوت إهتمام الجمهور وحرصه على متابعة هذه الأزمة [٢] .

ولعل من المهم ، بل من المفيد الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية ، كانت تحاول استغلال هذا الخوف من جانب الرأى العام المصرى تجاه العدوان الإيطالى على الحبشة لصالحها . وأن خوف مصر على سلامة أراضيها من الإيطاليين ، قد يدفعها إلى الإرتماء فى أحضان إنجلترا . فلقد تصور البريطانيون ، أو بعبارة أخرى ، يمكن القول إن هذا الخوف فسره الجانب البريطانى على حد قول ماتشير إليه بعض الوثائق بأنه يمثل الروح الطيبة فى أشياء تتسم بالشر ، وأن هذا الخوف قد يدفع الرأى العام فى لندن وفى مصر فى آن واحد بقبول المزيد من الرقابة البريطانية على مصر [٣] .

ومن خلال طبيعة الأزمة الحبشية ، كانت الحكومة البريطانية تأمل فى قيامها بحل سلمى للأزمة ، لا يعتبر على الأقل تيارا معارضا فى الصحف المصرية . كما كانت تعتقد أنه بعد أن فضح الرأى العام المصرى من خلال الصحافة المصرية ، مخططات السياسة الاستعمارية الإيطالية ، يحظى ارتباط مصر ببريطانيا أكثر قبولا[٤].

---

(١) البلاغ ، العدد ٣٧٠٧ ، ٤ يناير ١٩٣٥

(٢) Doc. No. 60 . Lampson to Samuel Hoare, Jule 12, 1935

(٣) Ibid

(٤) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، إجراءات الطوارىء البريطانية فى مصر تجاه النزاع الإيطالى الحبشى سنه ١٩٣٥ ، دراسة وثائقية ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو ، ١٩٨٨ ، ص٣٠

ورغم أن هذه الاتجاهات البريطانية بدورها ، كانت تراود خيال توفيق نسيم وتلقى استحسانا وقبولا لدى حكومته إلا أنها كانت تلقى معارضة شديدة من جانب الصحافة المصرية بشكل عام .

وعلى ذلك خاب أمل الحكومة البريطانية ، لأن رد الفعل كان مغايرا للتوقعات البريطانية . فموقف الحكومة البريطانية تم تفسيره بصفة عامة ، كما لو كان راجعا إلى حرص بريطانيا على إبعاد إيطاليا عن الحبشة للاستيلاء عليها فى النهاية أو على الأقل لتأمين مصالحها الإفريقية (١).

وهكذا أوقعت الصحافة المصرية توفيق نسيم فى حرج مع الحكومة البريطانية ، ونادت الصحافة المصرية توفيق نسيم وحكومته بضرورة الاسترشاد فى قراراتها بمصلحة مصر فقط ، كما حذرت من عواقب تأثر توفيق نسيم وحكومته فى الأزمة الحبشية بسياسة الحكومة البريطانية (٢) .

.والواقع أن الصحافة المصرية كانت تهتم إهتماما بالغا بكل أبعاد النزاع الإيطالى الحبشى . وكانت المشكلة تكمن فى أن إحجام توفيق نسيم عن تمويل الصحف دفعها إلى نشر أية أخبار خشية تعرضها للإفلاس (٣).

وهكذا إتسمت الصحافة المصرية بحملات العنف المتزايدة ضد حكومة توفيق نسيم وضد البريطانيين ، لاسيما فيما يختص بالموقف الذى ينبغى أن تسلكه مصر فى حالة

---

(١) Doc. No. 61. Kelly to Samuel Hoare , July 12, 1935

(٢) Ibid

(٣) Doc . No. 60. Lampson to Samuel Hoare , July 12, 1935

نشوب حرب بين إيطاليا والحبشة . وكانت الحملة الصحفية من العنف بحيث أقلقت حكومة توفيق نسيم ، مثلما أقلقت مضجع الجانب البريطانى رغم أن كليهما كان يقلل من قدرة الصحافة المصرية ويتهمها بالجهل وإمكانية شراء ذممها بالمال كما يتهم قراءها بالسطحية وعدم قدرتهم على تقييم ما ينشر (١).

وألمحت بعض الصحف فى مصر كالأهرام على سبيل المثال إلى أن الموقف القائم يتيح الفرصة لإمكانية مساومة الحكومة البريطانية للحصول على تنازلات . وحثت الصحف توفيق نسيم على أن تأييد مصر المادى والمعنوى للحكومة البريطانية ، سيجبرها على تقديم تنازلات سياسية لمصر . وأشارت الصحف إلى أنه على الحكومة المصرية انتهاز هذه الفرصة المواتية واستغلالها لاستعادة الحقوق التى اغتصبتها بريطانيا . واستمرت الصحف فى حملاتها الموجهه ضد توفيق نسيم حيث إتهمته حكومته بالعجز عن التعامل مع الموقف وطالبت باعادة دستور١٩٢٣ واستدعاء البرلمان قبل أن تقرر مصر السياسة التى تراها بشأن الأزمة الحبشية (٢) .

وكانت هذه الآراء لسان حال صحيفة الأهرام (المستقل) والسياسة (صحيفة حزب الأحرار الدستوريين) والبلاغ والشعب والاتحاد (صحف القصر) . فى حين أن صحف الوفد كالجهاد وكوكب الشرق وروزاليوسف ، كانت تنادى بضرورة عودة الدستور ، غير أنها امتنعت لبعض الوقت عن مهاجمة حكومة توفيق نسيم فى المسألة الحبشية (٣)

---

(١) Doc . No. 61

(٢) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٣١

(٣) نفس المصدر

والواقع أن المتتبع للحملة التى شنتها الصحف المصرية ضد توفيق نسيم وحكومته ، يلاحظ أنها استمرت فى عنفوانها ولم تهدأ حدتها ، حتى ولو بعض الشىء .

ولعل ذلك يرجع إلى إحجام توفيق نسيم عن تزويد الصحف بأية معلومات متعلقة عن النزاع الإيطالى الحبشى الذى بدا واضحا أنه قد استفحل أمره . بل إن توفيق نسيم كان يرفض بصفة مستمرة تزويد الصحف بأية معلومات عن أى موضوع على الإطلاق .

ومن هنا ، فصمته المستمر هذا أثار غضب الصحفيين وجعلهم يصبون جام غضبهم عليه من أجل إسقاطه [١].

صحيح أن الحملة العنيفة الصحفية فى تلك الآونه ، قد أثرت تأثيرا سيئا على العلاقة بين توفيق نسيم والصحافة بشكل عام ، بل زادته سخطا وكراهية للصحفيين الذين استمروا فى مهاجمته ، إلا أن توفيق نسيم ، كان فى قرارة نفسه يحتقر الصحف المحلية ويشك فى ذممها على طول الخط ، ويرى أنها صحافة تافهه ، ومن السهل شراؤها بالمال وكان يرد دائما بأن الصحفيين " يريدون فقط المال ، الذى يحصلون علية ، حتى من الإيطاليين واليابانيين " [٢] .

من ناحية أخرى ، يبدو واضحا أن بعض الصحف كانت فى الحقيقة فى حاجة إلى الحصول على معلومات ، تساعدها فى تغطيه بعض الموضوعات التى تطرق إليها . ومن ثم فموقف توفيق نسيم هذا ، كان يدفعها أمام حاجتها الشديدة إلى الحصول

---

(١) Doc. No 61. Kelly to Samuel Hoare , August 12, 1935

(٢) Doc . No 61

على أنباء ، إلى أن تحصل على أية معلومات من أى جهة ، أيا كان مصدر هذه الجهه وأيا كانت معلومات صادقة أم غير صادقة .

وكان أكثر ما يغيظ الصحفيين ، هو صمت توفيق نسيم وعدم اكتراثه بمناداة الصحف بتحديد موقف الحكومة المصرية من الصراع الدائر بين إيطاليا والحبشة ، مما زاد من تنديد الصحف بموقف توفيق نسيم المتسم بعدم المبالاة .

وعلى أية حال ، استمرت الصحف فى شن حملتها العدائية ضد توفيق نسيم ، كما استمر هو فى صمته .و كل ما فعله أنه طلب من مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد ، أن يستخدم نفوذه للفت نظر صحف الوفد تجاه حملتها العدائية ضد توفيق نسيم ووقف هذه الحملات العدائية تجاهه .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أصدر توفيق نسيم بيانا فى ٣ أغسطس ١٩٣٥ نشر فى صحيفة البلاغ بعنوان " موقف مصر سيتقرر بإتفاق مع بريطانيا العظمى " كان بمثابة ذر للرماد فى عيون الصحفيين. وملخص هذا البيان مفاده أن موقف مصر المستقبلى حيال النزاع الإيطالى للحبشة ، لم يتحدد بعد ، لأن حكومته لم تتخذ بعد قرارا فى هذا الخصوص . وأضاف البيان بأن موقف حكومته سيكون بصفة عامة مواكبا لموقف الحكومة البريطانية فى هذا الشأن [١] .

ويتضح أن نشر البيان فى صحيفة حزبية ، لم يكن مجديا كما لو كان تم نشره فى صحيفة موالية للحكومة . فقد نشرته صحيفة البلاغ وفى الوقت نفسه علقت عليه تعليقا يتسم بالعداء الذى تكنه هذه الصحيفة لشخص رئيس الوزراء . بل أن نشر هذا البيان – كما تقرر الوثائق البريطانية – أثار إعتراض الصحف المحلية فى مصر . حيث انتقدت جميعها ما عدا المقطم ، بيان توفيق نسيم بشدة بالغة .

(١) Doc . No . 61

فصحيفة السياسة ألمحت بأن توفيق نسيم لم يستثمر الفرصة التى أتيحت لمصر من أجل الحصول على تنازلات من الحكومة البريطانيـة فى نظير مـا يمكن أن تقدمه مصر لها من تأييد أدبى ومادى فى تلك الأزمة . وأشارت صحيفة البلاغ إلى أن توفيق نسيم ببلاغه هذا جعل من حكومته مجـرد إدارة خاضعـة لـدار المنـدوب السـامى البريطانى .

كما تعرض بيان توفيق نسيم وحكومته لموجة غضب من صحيفـة الأهرام التـى تحولت إلى صحيفة معادية لتوفيق نسيم . وإتهمته بالفشل فى سياسته لأنـه لـم ينجـح فى استثمار الموقف الذى أتيح لها ، فى مطالبة الجانب البريطانى بمفاوضـات معـاهدة تقدم تنازلات للمصريين فى مقابل أن تتخـذ حكومتـه موقفـا ممـاثلا للموقـف البريطـانى حيال الصراع الإيطالى الحبشـى . وأشـار الأهرام بـأن الشـعب المصـرى غـاضب مـن موقف توفيـق نسـيم ويسـتنكره تمامـا وانـه يتنـاقض مـع روح الدسـتور . كمـا إتهمـت صحيفة الأهرام وزارة توفيق نسيم بالضعف والخضوع للبريطانيين .

و الموقـف الـذى إتخذتـه صحيفـة الأهـرام مـن بيـان توفيـق نسـيم ، هـو نفسـه الموقف الذى إتخذته بقية الصحف الأخـرى ، كـروز اليوسـف و الشـعب التـى رأت أن مصر أصبحت مستعمرة بريطانية [١].

وسالبثت الصحف المحلية أن وجهت حملتها إلى دار المندوب السامى البريطـانى فى القاهرة ، ونوهت بعض الصحف كالأهرام بان المندوب السامى يعنيـه فقـط تنشـيط التجارة البريطانية فى مصر ، مما أثار حفيظة دار المندوب السامى[٢]

Doc . No . 61 (١)

Doc . No .71 Kelly to Samuel Hoare , September 7 , 1935 (٢)

وكان توفيق نسيم قد أبلغ " كلى Kelly " القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، أن الملك فؤاد وبعض رجال القصر يشجعون الصحف المحلية فى حملتها العدائية ضد توفيق نسيم ووزارته [١] . ونوه توفيق نسيم بأن كبار الصحفيين الذين يشنون حملتهم عليه يتلقون مساعدات مالية من الإيطاليين وعن طريق حاشية القصر [٢] .

وعلى أية حال ، فرغم إقتناع وزارة الخارجية البريطانية بوجهة نظر توفيق نسيم هذه إلا أن نسيم خوفا من إثارة غضب الملك فؤاد عليه ،ألمح للقائم بأعمال المندوب السامى البريطانى بالقاهرة (Kelly) بأنه يعتقد أن الملك فؤاد شديد الدهاء ، مما لا يجعله يتورط فى منح الرشاوى لأصحاب الصحف [٣].

ويبدو أن دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، كانت تدرك تماما عجز توفيق البالغ عن التعامل مع الصحف لأنه أصلا غير مهيأ نفسيا للتعامل معها ، إلا أنها كانت مضطرة أمام تعليمات وزارة الخارجية البريطانية إليها ، بضرورة حث توفيق نسيم على إتخاذ موقف أكثر صلابة تجاه الصحف المعارضة له والمعارضة كذلك لدار المندوب السامى [٤].

والحقيقة أن Kelly القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى كان يشك فى

---

(١) Doc . No 69 Samuel Hoare to Kelly , September 6 , 1935

(٢) Doc . No 71 Kelly to Samuel Hoare , September 7 , 1935

(٣) Ibid

(٤) Doc . No . 69 . Samuel Hoare to Kelly , September 6 , 1935

قدرة أو استعداد توفيق نسيم فى إتباع أسلوب أكثر سخاء مع الصحف المحلية . غير أنه نصح توفيق نسيم بانه قد يتفادى بعض النقد من جانب بعض الصحف كالأهرام على سبيل المثال ، إذا استطاع أن يزودها بقدر من المعلومات .

وأعلنت دار المندوب السامى عن ارتياحها لاستعداد توفيق نسيم لتقبل نصائح دار المندوب السامى ، حيث وعد نسيم بإتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء مقابلات منتظمة للصحفيين و القيام بتوزيع ثابت للأنباء . و احتواء للصحف و تهدئتها وعد نسيم بمنح إعلانات الحكومة للصحف التى تستحقها . كما وعد بأن ينفق بسخاء على الأنباء كمحاولة لاستعادة التعاطف الذى فقده (١).

والجدير بالملاحظة أنه فى الوقت الذى نصح فيه المندوب السامى توفيق نسيم باحتواء الصحف وإفساح صدره لها عن طريق فتح الإعانات والأنباء ، حثه على تشديد الرقابة على الصحف من منطلق أن الدستور يخول له قمع الأنشطة التخريبية .

ولفت " كلى" Kelly نظر توفيق نسيم إلى أنه يمكن أن يكون أكثر حزما فى موقفه من الصحف عن طريق تهديدها بقطع الإعانات المالية أو إلغائها ، مما يؤدى إلى تدمير هذه الصحف المعادية . وألمح "كلى" إلى أنه من الأفضل فى تلك المرحلة القائمة الاكتفاء فقط بتهديد صحيفة الأهرام ، رغم أنه كان يرى أنها من الصحف السيئة المناوئة لوزارة نسيم ولدار المندوب السامى . فوعد نسيم بتشديد قانون الصحافة (٢) .

---

(١) Doc . No . 71 Kelly to Samuel Hoare , September 7 , 1935

(٢) Doc . No 69 Samuel Hoare to Kelly , September 6 1935 - Doc . No 71 Kelly to Samuel Hoare , September 7 , 1935 (Secret) .

وفيما يتعلق بإنعكاسات الصراع الايطالى الحبشي علي موقف وزارة نسيم يمكن القول إن الحكومة البريطانية ، استغلت هذه الأزمة الحبشية ، لتحقيق أهدافها العسكرية فى مصر، من خلال تواجد توفيق نسيم على رأس الوزارة المصرية . إذ يتضح للباحث من تصفح وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، مدى حرص الجانب البريطانى على الهيمنه العسكرية على مصر طوال تلك الأزمة ، متعللة بحماية مصر من أى عدوان خارجى .

ولعل من الجدير بالذكر أن المبادرة فى هذا المجال العسكرى جاءت أولا من جانب توفيق نسيم رئيس الوزراء ، الذى اقترح على الملك فؤاد زيادة أعداد قوات الجيش المصرى . وجاءه هذا الخاطر من منطلق قلقه تجاه الموقف المصرى فى حالة نشوب الحرب بين إيطاليا والحبشة .

ورفض الملك فؤاد اقتراح نسيم الذى يقضى بزيادة أعداد الجيش المصرى ، كما اعتبر هذا الاقتراح مثاراً للسخرية ، ووجه الملك فؤاد نظر توفيق نسيم إلى شىء أخطر من ذلك ، كان يثير خاطر الملك فؤاد ، وهو الخطر الذى كان ينتظر مصر من جراء احتمال توجيه ضربات بالقنابل لخزان أسوان أو قناطر أسيوط أو القناطر الخيرية مما يؤدى إلى تدميرها وإغراق البلاد [١] .

نقل توفيق نسيم وجهة نظر الملك فؤاد إلى لامبسون المندوب السامى البريطانى ، منوها بخطورة الأمر ، ومعربا عن امتنانه لتلقى المساعدة من دار المندوب البريطانى حيال هذه المسألة الخطيرة .

وعند اجتماع لامبسون بقادة القوات البريطانية البريه والبحريه نوه قائلا : " بأن هذا المطلب من جانب رئيس الوزاراء (توفيق نسيم) جاء فى الوقت المناسب "

---

(١) Doc . No . 59 Lampson to Samuel Hoare , July 12 , 1935

وتشير الوثيقة البريطانية التى تعرض لهذا الإجتماع حرص لامبسون على استغلال مبادرة توفيق نسيم حيث يقرر لامبسون " ودعوتهم لدراسة أى المزايا يمكن الانتفاع بها من مبادرة رئيس الوزراء لمواجهة متطلباتنا الشرعية ، من أجل حماية مصر " .

وهكذا تم استغلال مبادرة توفيق نسيم فى تعيين بعض العسكريين البريطانيين فى مناصب قيادية فى الجيش المصرى وحجبها عن المصريين الأكفاء ، كوظيفة نائب القائد البريطانى لكتائب الهجانه ودوريات السيارات ، وكذلك وظيفة نائب مدير عام إدارة الحدود . وأيضا إنشاء محطة مراقبة لاسلكية يشرف عليها قادة بريطانيون(١).

والجدير بالذكر أن توفيق نسيم ، أعرب عن تأثره البالغ من دقة المذكرة التى صاغها القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، بناء على مبادرته ، ووافق نسيم على مقترحات الحكومة البريطانية فى التعينات الإضافية التى اقترحتها .

كما وافق توفيق نسيم أيضا على الترتيبات التى تم اتخاذها بشأن تنظيم الطيران العسكرى الأجنبى من وإلى مصر ، بحيث يخدم مصالح الحكومة البريطانية . حيث يقول لامبسون صراحة " وخطر ببالى شىء واحد ، تمثل فى أن هذه الدعوة تقدم لنا فرصة عظيمة لإعادة تنظيم رحلات الطيران العسكرى الأجنبى فى مصر ، وهو الشىء الوحيد الذى لم نكن قد نجحنا بعد فى تحقيقة " .

وتم تسوية هذه المسألة التى كان تشغل بال المندوب السامى البريطانى – على حد قوله – وتم إقناع نسيم بقبول وجهة نظر الجانب البريطانى فى هذا الشأن ، بل وأعلن عن ارتياحة لهذه الإجراءات الفعالة .

---

(١) Doc . No 59 Lampson to Samuel Hoare , July 12 , 1935 . (Secret) Enclosure (Lampson to Nessim , July 10 , 1935) .

وتمثل ذلك فى ضرورة حصول الحكومات الأجنبية على تصريح برخص لطيرانها بالتحليق فوق الأراضى المصرية من خلال القنوات الدبلوماسية . وألزمت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية بمراجعة دار المندوب السامى البريطانى قبل منح الترخيص لهذه الحكومات[١] .

ويبدو أن لامبسون كان يعتقد أن دلائل المستقبل بالنسبة للحبشة وإيطاليا قاتمة ، ومن الممكن أن تزداد قتامة ، إلا أنه صرح لتوفيق نسيم بأنه لا يعتقد أن هناك أى احتمال لتوريط مصر فى هذه الأزمة بشكل أو بآخر . وأن هذه الإجراءات التى رأتها القيادة العسكرية البريطانية ، والتى وافق عليها لامبسون ، قد جاءت بناء على طلب توفيق نسيم نفسه . ونفى لامبسون أن تكون هذه الترتيبات من منطلق إجراءات الدفاع ، وإنما بمثابة نوع من الأمان . فوافقة توفيق نسيم فى رأيه ، كما اعتبر نسيم الحوار الذى جرى مع لامبسون أمرا يتسم بالسرية القصوى[٢] .

وكانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة مشاركة الجيش المصرى مع القوات البريطانية خلال فترة الحرب بين إيطاليا والحبشة حيث كانت ترى أن اشتراك الجيش المصرى أمر ضرورى ليتسنى له تحمل مسؤلية الأمن الداخلى [٣]. والحقيقة أن وزارة الحربية البريطانية كانت تعتقد أن هناك أهداف سياسية لوضع الجيش المصرى فى البداية تحت رئاسة القائد العام للقوات البريطانية المسلحة فى مصر . وكان سير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية يأمل فى أن تتعاون مصر مع الحكومة

---

(١) Enclosure in No . 59 Lampson to Nessim , July 10 , 1935

(٢) Ibid

(٣) Doc . No . 81 . Lampson to Samuel Hoare , October 1, 1935 (Very Confidential)

البريطانية كحليف فعال وقت الحرب فى هذا الخصوص . ووافق توفيق نسيم على مقترحات الحكومة البريطانية التى تقضى بأنه فى حالة قيام الحرب بين إيطاليا والحبشة ، يصبح المفتش العام للجيش المصرى القائد الأعلى لقوات الجيش المصرى ، ويتلقى الأوامر من القائد العام للقوات البريطانية المسلحة (١) .

ولما كانت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة لإلحاق بعض كبار الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى فى المهام التنفيذية ، فقد حاولت جس نبض حكومة توفيق نسيم إلا أن القائم بأعمال المفتش العام للجيش المصرى ، نصح الحكومة البريطانية بأن هذا الاقتراح سيلقى مقاومة من جانب حكومة نسيم وأنه لذلك يرى أن فى الإمكان زيادة أعداد الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى فى المهام الإستشارية وأنه من خلال أعمالهم الاستشارية يتدخلون بالطبع فى الأعمال التنفيذية (٢).

ومن منطلق فكرة الاستعانة بالجيش المصرى ، برزت فكرة تطويره وتحديثه . وعلى ذلك طلبت الحكومة البريطانية من المندوب السامى البريطانى التدخل لدى حكومة نسيم لمطالبتها بتعزيز الجيش المصرى وكذلك التشاور مع حكومة نسيم بالنسبة لشروط وطريقة استخدامه (٣) .

وكانت الفكرة الماثلة فى ذهن لامبسون المندوب السامى البريطانى ، أنه من

---

(١) Doc. No 76 Kelly to Samuel Hoare , September 18 , 1935 (Most Secret)

(٢) Doc . No . 74 . Samuel Hoare to Kelly, September 16 , 1935 . (Secret).

(٣) Ibid

المحتمل اعتماد الحكومة البريطانية على الجيش المصرى ، طالما بقيت حكومة توفيق نسيم فى السلطة ويؤيده من الأحزاب الوفد ، إلا أنه كان يعتقد أن الوضع يصبح مختلفا تماما عندما يكون الوفد فى جبهة المعارضة . وفى تصور لامبسون أن من السهل إمكانية حدوث ذلك (١).

وعلى ذلك لم يشجع لامبسون حكومته على الاستعانه بالجيش المصرى بل نصحها بالاعتماد على القوات البريطانية وحدها . ولكنه أمام إصرار القائد الأعلى للقوات البريطانية المسلحة فى مصر الذى كان يرى ضرورة الاستعانه بالجيش المصرى اضطر لامبسون إلى التشاور مع توفيق نسيم فى هذا الشأن ، منوها بأن الوقت قد حان لتحديث الجيش المصرى وتطويره . وعرض لامبسون على نسيم إلحاق اثنين من كبار الضباط البريطانيين فى كل كتيبة مصرية فى مقابل أن تسير عملية تحديث معدات الجيش المصرى سيرا طبيعيا وأعلن نسيم عن قبوله لهذه المقترحات (٢).

وبناء على اقتراح المندوب السامى البريطانى فى مصر ، قامت الحكومة البريطانية بتعزيز قواتها العسكرية فى مصر ، حيث رأى المندوب السامى أن زيادة القوات البريطانية يقضى على أعمال الشغب المحتمل ، كما يقضى على الشعارات المعادية لبريطانيا ، كما يقى الجيش المصرى من أى انهيار محتمل (٣).

---

(١) Doc . No 81 Lampson to Samuel Hoere , October 1, 1935 (Verey Confidential)

(٢) Doc . No 82 . Lampson to Samuel Hoare , October 1 , 1935 . (Very Confidential)

(٣) Doc . No . 81 Lampson to Samuel Hoare , October 1 , 1935

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تخشى من أن وصول هذه التعزيزات العسكرية إلى مصر إضافة إلى بعض الطائرات الحربية البريطانية ، قد يثير الرأى العام المصرى . ولذلك ، قد نصحت " كلى " القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى في مصر " بمراعاة الحكمة فى التحدث مع رئيس الوزراء (توفيق نسيم) واختيار الوقت المناسب لذلك " . كما بعثت إليه تقول أنه فى حالة ما إذا كان يرى " أنه من المناسب صياغة بيان هادىء إلى نسيم باشا بصفة شخصية ، من منطلق أن ذلك يمكنه من طمأنة زملائه والرأى العام ، فيمكنكم إنجاز ذلك على النحو التالى : لا تتوقع حكومة صاحب الجلالة حدوث أى تطورات فى النزاع قد يترتب عليها نشوب نزاع إنجليزى إيطالى ، ولكن لتقرير إمكانية حدوث ذلك ، فإن حالة التوتر وإمكانية الحرب بين إيطاليا والحبشة تجعل من المستحيل التغاضى عن احتمالات الموقف ، وعلى ذلك إتخذت حكومة صاحب الجلالة التدابير التى أثارت أو تثير الإنتباة فى مصر يدفعها فى ذلك الوفاء بالتزاماتها إذا اقتضت الضرورة ذلك دون تردد " (١)

ويبدو أن ما كان يشغل بال السلطات البريطانية فى مصر فى تلك الآونه ، والتى كانت ترى أنها إحدى العقبات الرئيسية التى تحول دون استقرار الأوضاع الداخلية فى مصر ، مسألة الدعاية الإيطالية التى كانت تروجها الجالية الإيطالية فى مصر (٢).

وكان مصدر قلق السلطات البريطانية يكمن فى خشيتها من احتمال حدوث بعض أعمال شغب ، من جانب حزب الوفد فى حالة اصطدامه بحكومة توفيق نسيم

---

(١) Doc . No . 73 Samuel Hoare to Kelly , September 14 , 1935 (Most Confidential).

(٢) F. O . 141 / 703 Doc . No 423 Kelly to Samuel Hoare , September 25 , 1935

وقد يزداد خطوره . إذا كان الحزب يتلقى دعما ماليا من الإيطاليين [١] .

وفى اعتقاد السلطات البريطانيه فى مصر ، أنه فى حالة استمرار تأييد حزب الوفد لحكومة توفيق نسيم ، فإنه حتى على فرض حدوث بعض أعمال شغب ، ففى هذه الحاله يمكن للسلطات المصرية القضاء عليها . ولكن المشكلة تكمن فى صعوبة ردع المشاغبين الإيطاليين بسبب احتمائهم بالامتيازات الأجنبيه [٢].

وفحوى الدعاية الايطالية التى كانت وزارة الخارجية البريطانية تخشاها ، أن مصر يجب أن تتعاطف مع إيطاليا التى لا تشكل مصدر خوف لمصر على الإطلاق . وأن استئصال إيطاليا لموطن الداء فى أفريقيا من الممكن أن يكون ذا فائدة لمصر .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية تخشى أن تحاول الجاليه الايطالية فى مصر ترديد إشاعة فحواها " أن المسأله الحبشية هى نزاع إنجليزى إيطالى ، وأن البريطانيين يسعون لإثارة السلطات المصرية لإتخاذ إجراء عنيف ضد الإيطاليين الأصدقاء " [٣].

وكانت دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، تدرك أن إيطاليا تحاول أن تزيد من هيبتها فى مصر على حساب النفوذ البريطانى. كما تحاول أن تسىء العلاقة بين مصر والحكومة البريطانية . مما قد يؤدى إلى الكراهية المطلقة للبريطانيين .

F. O .141 / 703 Doc . No . 295 Samuel Hoare to Kelly , September 24 , 1935 (١)

Ibid(٢)

F.O . 407 / 249 Doc . No 63 Ronald Campbell to Kelly , August 22 , 1935(٣)

من هنا ، حرصت وزارة الخارجية البريطانية ، علي حث دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بضرورة القضاء علي هذه الدعاية الايطالية . ومن جانبها تعهدت وزارة الخارجية البريطانيه ، بتعقب هذه الدعاية مع المسؤلين في الصحافة البريطانيه في لندن وإجهاضها . (١)

وفى مواجهة الدعاية الايطالية أصدرت الخارجية البريطانية تعليماتها الى القائم بأعمال المندوب السامى فى القاهرة ، بجس نبض توفيق نسيم عن مدى إمكانيته فى مواجهة الدعاية الايطالية القائمة . وصرح نسيم للقائم بأعمال المندوب السامى بأنه سيكون أكثر حزما تجاة الصحف التى تصدر فى مصر والتى تمولها بعض العناصر من الجالية الإيطالية فى مصر (٢) .

وسرعان ما عاود القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى اتصاله بتوفيق نسيم مرة أخرى - بناء على تعليمات وردت إليه من حكومته - بهدف الضغط على الصحف الرئيسية فى مصر وتحذيرهم من خطورة الاستمرارية فى ترويج الدعاية الايطالية . موضحا ما يتمخض عن مثل تلك الأفعال من إفساد للعلاقات بين حكومتى مصر وبريطانيا فى الوقت الذى تسعيان فيه لتطوير هذه العلاقات القائمة وتنميتها (٣).

وعلى الفور وجه توفيق نسيم إنذارا رسميا للصحفيين فى تلك الصحف يحذرهم فيه بعدم نشر التقارير المزيفة ومؤكدا بالإلتزام بعدم ترويج الدعايات التى يروجها

---

(١) Ibid

(٢) F.O . 141 / 703 Doc . No 347 Kelly to Samuel Hoare , September 2 , 1935

(٣) Doc . No . 69 . Samuel Hoare to Kelly , September 5 , 1935

الإيطاليون فى مصر (١) .

ولم تكتف الخارجية البريطانية بذلك ، بل حثت ممثلها فى مصر ، بضرورة الاحتجاج لدى الملك فؤاد من تلك الدعايات الايطالية ، موضحا بأن مثل هذه الدعايات بهذا الشكل هى بمثابة تدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأن الإيطاليين يشجعون المتطرفين المصريين فى مطالبهم ، مما يسىء للعلاقات القائمة بين مصر وإنجلترا . وطالبت الخارجية البريطانية القائم بأعمال المندوب السامى أن يطالب الملك فؤاد بضرورة مساعدة وتأييد رئيس وزرائه توفيق نسيم فى القضاء على الدعاية الأجنبية فى الصحف . وأنه على الملك فؤاد ، أن يبادر من جانبه فى القيام بإجراء يزيل أى شك قد يثار بأن القصر من وراء هذه الدعاية . وأوصته بضرورة الحصول من الملك فؤاد على ضمانات فى هذا الشأن (٢).

وكان المندوب السامى البريطانى يحرص فى إتصالاته المستمرة بالملك فؤاد وبتوفيق نسيم للسعى لإظهار أن روح التعاون والتنسيق بين الحكومة المصرية والبريطانية أمر حيوى لإزالة شكوك السيادة البريطانية العالقة فى أذهان المتطرفين المصريين (٣) .

وكان توفيق نسيم فى الحقيقة مقتنعا بأن اعتقال الرعايا الإيطاليين من مثيرى الشغب فى البلاد أمر ضرورى وحيوى ، إلا أنه كان مقتنعا أيضا بأن مسألة اعتقال كل

---

(١) Doc . No 71 Kelly to Samuel Hoare . Septamber 7 , 1935

(٢) Doc . No . 69 . Samuel Hoare to Kelly , September 5 , 193

(٣) Doc . No 82 .Lampson to Samuel Hoare , October 1 , 1935

الرعايا الايطاليين مسألة مستحيلة ، وإنما فى حالـة حدوث أى اضطرابـات مـن جـانب الجالية الإيطالية ، يكتفى باعتقال قادتهم فقط ومن يشكل خطرا على استقرار الأوضـاع الداخليـة فـى مصـر مـن جـانب الشـباب الإيطـالى ووافـق الجـانب البريطـانى علـى هـذا الإجراء . (١)

ويبدو أن لامبسون المندوب السامى البريطانى كـان متفـائلا مـن موقـف توفيق نسيم تجاه الدعاية الأجنبية المعادية للحكومة البريطانيـة ، وطمـأن حكومتـه موضحـا بأن الموقف الذى إتخذه توفيق نسيم مرضيا تماما ويتسم بالإيجابية . وصرح لحكومته قائلا " علينا فقط أن نطلب ، ومصر كلها ستتعاون معنا بشكل إيجابى " . وكان توفيق نسيم قد أعرب للمندوب السامى من قبل – حسبما يذكر الأخـير – عـن " ثقتـه الكاملـة فى الحكومة البريطانية وولائه القلبى وتعاونـه التـام معها للسير فـى أى إتجـاه يكـون أكثر عونا ومناسبا من وجهة نظر الحكومة البريطانية " (٢) .

ولم يكتف لامبسون بذلـك بـل إتفق مـع توفيـق نسـيم ، علـى القيـام مـن جانبـه باستعراض عضلات القوات البريطانية المسلحة فى شـوارع الاسـكندرية ، لكـى يخيـف الجماهير وتعمل لبريطانيا ألف حساب وقد راقت هذه الفكرة كثيرا توفيق نسيم وعلـى حد قول لامبسون " كان نسيم مبتـهجا لسماع ذلك " (٣) .

وعندمـا يسـتعرض البـاحث موقـف وزارة توفيـق نسيم من توصية عصبة الأمم بفرض العقوبات الاقتصاديـة علـى ايطاليا ، ينبغـى الاشـارة فـى البدايـة بـأن الحكومـة البريطانية كانت حريصـة علـى الإهتـمام بإمكانيـة مشـاركة مصـر فـى تطبيق العقوبات

---

(١) Fo . 218 . Doc . No . 80 . Kelly To Samuel Hoare , Septamber 26 , 1935

(٢) Doc . No . 82 Lampson to Samuel Hoare , Octoper 1 , 1935

(٣) Ibid

الاقتصادية على إيطاليا طبقا للقرار الذى تتخذه عصبة الأمم فى هذا الشأن (١) . ويرجع ذلك لأن الحكومة البريطانية كانت تريد أن تتفادى أية مشاكل قد تثيرها الولايات المتحدة أو أى دول أخرى من غير الأعضاء فى عصبة الأمم والتى لا زالت غير راغبة فى الإنضمام إلى العصبة (٢) .

والواقع أنه قبل صدور قرار العصبة ، كانت الحكومة البريطانية قد رتبت له مع وزارة توفيق نسيم . ورأت أن العقوبات الاقتصادية التى يمكن أن تطبقها مصر على إيطاليا تكمن فى افتراضين : أولهما هو رفض إستلام الصادرات الإيطالية ، وثانيهما رفض دخول الحمولات الإيطاليه الموانى المصرية . وكانت الخارجية البريطانية ترى أنه بالرغم من أن الاقتراح الأول الخاص برفض مصر للصادرات الإيطاليه يتعارض مع المعاهدة التجارية المعقودة بين مصر وإيطاليا فى عام ١٩٣٠ ، إلا أنه من الممكن تعديل ذلك بمعرفة الحكومة المصرية وحدها وعن طريق قانون محلى . أما بالنسبة للاقتراح الثانى فرأت الخارجية البريطانية أنه أيسر من الأول ويتم من خلال السلطات المصرية ولا يعد مناقضا للامتيازات الأجنبية .

وفى ٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إلى مندوبها السامى فى القاهرة ، للالتقاء بتوفيق نسيم ومناقشته فى هذين الاقتراحين المشار اليهما ، باعتبارهما وسيلتين لتجنب مشاكل الامتيازات الأجنبية ، وعدم عضوية مصر فى عصبة الأمم (٣) .

---

(١) Doc. No 94. Samuel Hoare to Lampson, October 16, 1935

(٢) Doc. No. 84. Samuel Hoare to Lampson, October 4, 1935

(٣) Ibid

وطلبت الخارجية البريطانية فى برقية الى مندوبها السامى ، بموافاتها على وجه السرعة بجدوى التباحث مع الحكومة المصرية بشأن رغبة مصر فى المشاركة فى توقيع العقوبات الاقتصادية على إيطاليا . كما طلبت من المندوب السامى محاولة جس نبض توفيق نسيم بشأن هذه المقترحات ، إلا أنها قامت بتحذيره من إتخاذ أى إجراء مع توفيق نسيم دون تلقى تعليمات محدده [١].

وعلى أثر لقاء لامبسون بتوفيق نسيم ، لم يستطع لامبسون أن يدرك ما إذا كانت وزارة توفيق نسيم تستجيب لطلب المشاركة فى عقوبات اقتصادية من عدمه . وأبلغ حكومته بذلك موضحا أن كل ما يدركه تماما أنه إذا استجابت وزارة توفيق نسيم لهذه المسألة ، " فيتم ذلك فقط إذا قدمنا ضمانا من جانبنا بأن نحميها من أى إجراء مضاد من جانب إيطاليا " . وأضاف قائلا أنه " إذا اقتضى الأمر نقض حقوق الامتيازات الأجنبية - واعتقد أنه من الصعب تجنب ذلك - فلابد أن نكون على بينة بأننا لانوافق فقط على ذلك ، بل يجب علينا أيضا تقديم العون العسكرى لمصر " [٢] .

وكان فى اعتقاد وزارة الخارجية البريطانية ، أنه ليس من الصواب أن تفاجأ مصر دون سابق إنذار ، بضرورة مشاركتها فى تطبيق العقوبات الاقتصادية على إيطاليا وأنه من الأفضل مفاتحة لامبسون توفيق نسيم - بصفة غير رسمية وبشكل سرى - فى مسألة توقيع العقوبات هذه .

ويبدو أن الخارجية البريطانية كانت تستبعد الاقتراح المتعلق بعدم السماح للبواخر الإيطالية باستخدام الموانئ المصرية ، ومن ثم فقد أنذرت المندوب السامى

---

(١) Ibid

(٢) Doc. No 87 . Lampson to Samuel Hoare , October 7 , 1935

بعدم الخوض فى هذا الاقتراح وأن يكتفى بمفاتحة توفيق نسيم فقط فى رفض استلام الصادرات الإيطالية إلى مصر (١).

والجدير بالذكر أنه عندما ظهرت فكرة اشتراك الدول غير الداخلة فى عصبة الأمم ، للإدلاء برأيها فى إمكانية توقيع العقوبات الاقتصادية على إيطاليا ، أبلغ وزير الخارجية البريطانية المندوب السامى بضرورة إنذار توفيق نسيم بعدم إرسال مندوب مصرى وأن ينيب المندوب السامى والحكومة البريطانية عن مصر فى الحضور إلى العصبة . وكانت الخارجية البريطانية تعتقد أن وزارة توفيق نسيم ؛ قد ترتبك من جراء طلب العصبة مشاركتها فى تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمر الذى يدفع توفيق نسيم إلى قبول مقترحات لامبسون فى هذا الخصوص . وبالفعل تعهد توفيق نسيم أمام لامبسون بأن يسترشد بآرائه فى هذا الشأن ، عندما يصله قرار العصبة فى ذلك (٢).

وأيا كان الأمر ، فقد وافقت وزارة توفيق نسيم بجلسة مجلس الوزراء فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ على مقترحات العصبة بشأن تطبيق العقوبات الاقتصادية على إيطاليا . كما وافق توفيق نسيم – بناء على نصيحة المندوب السامى البريطانى –على تشكيل لجنة وزارية (٣) مهمتها دراسة إجراءات تطبيق هذه العقوبات (٤).

ويبدو أن بعض الوزراء فى اللجنة كانوا يشجعون توقيع العقوبات الاقتصادية على إيطاليا ، فى حين أن البعض الآخر كان يرى أن هذه فرصة

---

(١) Doc . No . 94 . Samuel Hoare to Lampson , October 16 , 1935

(٢) Doc.No.106. Lampson to Samuel Hoare , October 8, 1935

(٣) تم تشكيل اللجنه من أمين أنيس وزير العدل وأحمد عبد الوهاب وزير المالية و أحمد نجيب الهلالى وزير المعارف وآرثر بوث Arther Booth المستشار القضائى

(٤) Enclosure in no 115 Egyptian Prime Minister to Lampson , October 30 1935

يمكن استغلالها فى الحد من الامتيازات الأجنبية (١).

وعلى أية حال ، فقد أشار توفيق نسيم فى المذكرة التى عرضها على مجلس الوزراء بجلسته فى ٣ ديسمبر ١٩٣٥ ، متضمنة توصيات اللجنة الوزارية التى إنتهت إليها ، إلى توصيات عصبة الأمم إلى الدول الأعضاء وغير الأعضاء فى عصبة الأمم ، بشأن الإجراءات المتعلقة بتطبيق العقوبات الاقتصادية موضحا بأن توقيع مصر على ميثاق كيلوج فى ٤ أكتوبر ١٩٢١ (٢) ، وهى عن الدول غير الأعضاء فى العصبة يقضى على التفرقة بين الأعضاء وغير الأعضاء فى مسألة توقيع هذه العقوبات . وأن موافقة مصر على تطبيق العقوبات ، يعنى انضمام مصر مؤقتا فى العصبة ، إذ لها الحق فى الانتفاع بالنظام الذى يحدده ميثاق العصبة .

ونوه توفيق نسيم بأنه انطلاقا من مبدأ التضامن الدولى ، يحق لمصر تطبيق الجزاءات على إيطاليا مشيرا إلى أن إيطاليا نفسها بوصفها عضوا فى العصبة وقعت ميثاق كيلوج ، كما وقعته أيضا الحبشة . وعلى ذلك ، يصبح من حق الدول توقيع عقوبات اقتصادية على إيطاليا لمواجهة الحرب العدوانية على الحبشة . وبرر توفيق نسيم فى مذكرته للأعضاء قبول وزارته تطبيق العقوبات ، على اعتبار أنه فى ظل قانون الطوارىء ، يمكن لمصر إتخاذ هذا الموقف كما أن الدوافع السياسية والأدبية من وراء مشاركة مصر فى تطبيق هذه العقوبات التى نادت بها عصبة الأمم ، يعد مسوغا لتجاهل الالتزامات التى ينص عليها اتفاق

---

(١) Doc . No 106 Lampson to Samuel Hoare , October 8 , 1935

(٢) وقعت الدول الأعضاء فى العصبة هذا الميثاق فى ٤ أكتوبر ١٩٢٠ ، كما وقعته بعض الدول غير الأعضاء ، ومن بينها مصر . وسمح هذا الميثاق لهذه الدول غير الأعضاء بعقد اتفاقات تؤكد تعاون هذه الدول فى كل ما يتخذ من اجراءات داخل عصبة الأمم

الدولة الأكثر حظوة [١].

ووقع الملك فؤاد المرسوم بقانون ١٤٥ لسنه ١٩٣٥ الذى نص على منع دخول مختلف أنواع البضائع الواردة من أيطاليا أو ممتلكاتها إلى مصر ، ما عدا السبائك الذهبية وكذلك العملة الذهبية والفضية . كما نص القانون أيضا على منع دخول جميع أنواع الحاصلات الزراعية والمصنوعات الايطالية إلى مصر ، ما عدا البضائع والمحصولات الترانزيت .

أما عن الصادرات المصرية التى منع القانون تصديرها إلى إيطاليا ، فمنها الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية والخيل والبغال ومختلف دواب النقل والألومنيوم والكاوتشوك والمنجنيز والحديد وسبائك المعادن .

ولم تكتف الحكومة البريطانية بإلزام توفيق نسيم ووزارته بتطبيق العقوبات الاقتصادية على ايطاليا ، ولكنها كانت ترى ضرورة قبول الحكومة المصرية التنسيق المشترك مع الحكومة البريطانية من أجل إصدار الأحكام العرفية .

وطلبت الحكومة البريطانية من المندوب السامى البريطانى ممارسة الضغط على توفيق نسيم ، ليقبل التعاون المشترك مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن . وأوضحت الخارجية البريطانية للمندوب السامى النهج الذى يجب أن يسير عليه فى حواره مع توفيق نسيم . ومفاده أن الحكومة البريطانيه ، وإن كانت بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، لديها الحق طبقا لإجراءات الطوارىء ، أن تتصرف فى مثل هذه

---

(١) Sub - enclosure in No 116 . "Note of the meeting held at the Ministry of Justice on Thursday , November 7 , 1935

المواقف حسب مشيئتها ومقتضيات مصالحها ، إلا أنهـا تـود أن تتعـاون مـع الحكومـة المصرية فى اتخاذ موقف موحد ، حتى لا تظهر الحكومة المصرية فى صورة تقلل من هيبتها . وعلى ذلك يحسن التنسيق بين الحكومتين البريطانيـة والمصريـة ، لأن فـى رأى الأولى أن صـدور الأحكـام العسـكرية المصريـة مـن جـانب مصـر وحدهـا لا يلغـى الامتيـازات الأجنبيـة ، وإنمـا الأحكـام العسـكرية البريطانيـة هـى التـى يمكـن أن تكـون مجدية فـى مثـل هـذه المواقـف ، ممـا يتطلـب صـدور الأحكـام العسـكرية مـن الجـانبين المصرى والبريطانى معا (١).

والملاحـظ فى ضـوء الوثـائق البريطانيـة ، التـى تتنـاول مواقـف توفيـق نسـيم تجـاه مـطلب الحـكومة البريطـانـية فـى هـذا الشـأن ، أن الحـكومـة البريطـانيـة انـفردت وحـدها بوضـع مسـودة الأحـكـام العسـكرية البريطـانيـة والمصريـة دون أن تشرك الجانب المصرى . والتى صدرت فى السادس والعشريـن مـن أكتوبـر سـنة ١٩٣٥ ونصت على إعلان حالـة الطـوارىء فـى مصـر والامتثـال للأوامـر العسـكرية التـى تصدر من جانب القـائـد الأعلى للقوات المسلحة البريطانيـة فـى مصـر أو مـن جـانب وزيـر الداخليـة (٢).

---

(١) Doc . No . 90 Samuel Hoare to Lampson, October 14, 1935

(٢) Doc . No. 109 Lampson to F. O . October 25, 1935

الفصل السابع

محمد توفيق نسيم والدستور

نسيم ودستور ١٩٢٣

موقفه من دستور ١٩٣٠

موقفة من المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣

بعد فشل مفاوضات عدلى - كيرزون تقدم عدلى يكن باستقالته فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ مما أدى إلى بقاء البلاد بدون وزارة لمدة شهرين [١] .

وعندما طلب من عبد الخالق ثروت تشكيل وزارة ، أبدى ثروت موافقته على أن يتم الالتزام بالبرنامج الذى تقدم به ، والذى كان من بين نصوصه إجراء انتخابات حرة فى البلاد ، وعمل دستور يكفل كافة الحقوق والواجبات للمواطنين ، لتشكيل مجلس نيابى يقوم نيابة عن الأمة بتحقيق مطالبهم [٢] .

على جانب آخر قام كل من ثروت وصدقى بدور فعال فى مساعدة اللنبى على إدراك ضرورة تقدم الحكومة البريطانية بخطوة صادقة ، لإثبات حسن النوايا وتقريب وجهات النظر بين الطرفين والالتقاء فى منتصف الطريق ، اعتقادا منهما أن هذا يضعف جماهيرية وشوكة الوفد ، مما يتيح لأية حكومة مصرية تشكل مسايرة المهمة الحيوية ، ألا وهى صياغة الدستور[٣] .

بناء على ذلك أصدرت الحكومة البريطانية - بإيعاز من اللنبى -إن لم يكن تهديدا منه تصريح من طرف واحد هو تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، والذى يقضى برفع الحماية ، وإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ورفع السلطان فؤاد إلى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص٥٧

(٢) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص٤٩

(٣) عفاف لطفى السيد (دكتورة) ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ -١٩٣٦ ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١ ، ص١٠٢

مرتبة ملك مصر [1] ، مع وعد بإلغاء الأحكام العرفية حين تصدر الحكومة المصرية قانون التضمينات[2] .

وهذه التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير والمتمثلة فى ضمان إتصالات الإمبراطورية البريطانية فى مصر ، والدفاع عن مصر ضد أى هجوم ، أو تدخل أجنبى وحماية الأقليات فى مصر والسودان ووضعه [3] - قد سلبت مصر كل شىء إلا الاستقلال الرسمى ، لأنها سمحت بنفوذ لبريطانيا على الحكومة المصرية ، كما كانت وسيلة للتدخل ، وسمحت باستمرار الوجود العسكرى البريطانى [4] .

وقد بدا التباين فى الآراء ووجهات النظر حول هذا التصريح ملحوظا . ففى الوقت الذى اعتبره ثروت وعدلى ، وحزب الأحرار الدستوريين [5]

---

(١) عفاف لطفى السيد (دكتورة) ، المرجع السابق ، ص١٠٢ ؛ محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٣ ، ص ٥٣ ؛ عائشة عبد الحى على ، المرجع السابق ، ص٦٥

(٢) قانون التضمينات هو اقرار الإجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية - محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ ، ص ١١٠

(٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص٥٦

(٤) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص٥٣

(٥) تأسس هذا الحزب فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ برياسة عدلى يكن ، وكان إمتدادا سياسيا وتنظيما لحزب الأمة - على الدين هلال (دكتور)، السياسة والحكم فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٦ ، ص١٩١

نصرا وخطوة أولية للأستقلال ، اعتبره سعد زغلول والوفد كارثة وتنازلا عن الحقوق الوطنية وخيانة له ، على اعتبار أن مفاوضاته أجريت عن طريق أقلية منشقة ، وعموما فربما كانت القيمة الوحيدة والحقيقية لهذا التصريح تكمن في تمهيده لوضع دستور وقيام حياة برلمانية .

ولما كان سعد في المنفى ، فلم يكن في استطاعته إلا القليل الذى يمكن عمله ، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، عن طريق إرسال العديد من برقيات الاحتجاج – التى لم تصل معظمها – المعبرة عن غضبه على الجبناء الذين خانوا مصر ، وخانوه شخصيا[1].

وتم تعيين عبد الخالق ثروت رئيسا للوزراء ، وقام بتشكيل الوزارة في أول مارس سنه ١٩٢٢[2]، والتى أعلنت استقلال مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ، بموجب خطاب موجه إليه من الملك فؤاد يبلغه إلى الشعب " بأن مصر منذ اليوم دولة تتمتع بالسيادة والاستقلال " [3].

---

(١) عفاف لطفى السيد ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ –١٠٣

(٢) وزارة ثروت الأولى من (١ مارس ١٩٢٢ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) – فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٢٧

(٣) المقطم ، العدد ١٠٠٤٠ ، ١٧ مارس ١٩٢٢ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ٢٦ ، ١٥ مارس ١٩٢٢ – أمر ملكى ؛ حسن مرسى سيد عطية ، تصريح٢٨ فبراير ١٩٢٢ وأثره فى تطور المسألة المصرية حتى عام ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ ، ص٩٩

وبعد تاليف الوزارة بشهر واحد ، صدر مرسوم ملكى طلب فيه الملك فؤاد من ثروت إصدار مشروع الدستور، وبالفعل قام ثروت بتشكيل لجنة الثلاثين أو (الأشقياء) -كما سماها سعد زغلول - برئاسة حسين رشدى، يمثلون طوائف الأمة[1]، أغلبهم من كبار الملاك والماليين [2]، وضمت اللجنة بين أعضائها عددا غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية بوصفها الهيئة التى تمثل الأمة تمثيلا رسميا فى ذلك الوقت . بينما لم تضم لجنة الحزب الوطنى و الوفد الذى رأى هو وخصوم الوزارة ألا يضع الدستور لجنة أعضاؤها معينون من قبل الحكومة ، وبذلك يكون ثروت قد أرضى السراى والاحتلال وكبار الملاك الزراعيين[3].

هذا ، وقد تباينت أراء أعضاء اللجنة بشأن الدستور ، فمنهم من يرى تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور ، وهو أن الأمة مصدر السلطات ، فى حين كان يرى البعض الآخر أن مصر لم تبلغ بعد مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية ، ولذلك يجب أن يكون للملك من الحقوق ما يكبح جماح الأهواء الحزبية ، وكان ثروت يؤيد الرأى الأول ، ومن ورائه - بالطبع - الأحرار الدستوريون[4] .

---

(١) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٥ ، مجالس نيابية - ٣ ابريل١٩٢٢ إلى ٦ فبراير ١٩٢٣ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ٣٥ ، ٦ إبريل ١٩٢٣ ؛ حسن يوسف ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص١٠

(٢) على الدين هلال (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٩٩ - ١٠٠

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر - نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٤٠ - ٤٣

(٤) حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص١٠

ولعل من المهم الإشارة إلى أن توفيق نسيم الذى كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكى – فى ذلك الوقت – [1] لم يكن راضيا عن الطريقة التى تم بها اختيار لجنة الثلاثين ، فقام برفع مذكرة إلى الملك فؤاد ، يقترح فيها أن يتم وضع الدستور عن طريق جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا ، يُختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات ، لكن الملك لم يوافق على هذا الاقتراح[2] .

ورغبة من توفيق نسيم فى تحسين موقفه بعد أن قوبل اقتراحه بالرفض ، قام بدور الوسيط ، لتقريب وجهات النظر بين الملك والوفد لمعارضة وزارة ثروت ، نظرًا لإصرار ثروت على إصدار الدستور ، هذا من جهة ومن جهة أخرى حدوث خلاف بين ثروت واللورد اللنبى على نصوص الدستور – لاسيما المادة ٢٩ التى تنص على أن يلقب الملك بلقب ملك مصر والسودان ، والمادة رقم ١٤٥ التى تنص على أن تجرى أحكام هذا الدستور على مصر عدا السودان [3] – بناء على ذلك تمت مقابلة بين الملك والمصرى السعدى القائم بأعمال الوفد فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٢ وفيها أعلن رجال القصر تأييدهم للوفد فى حين أصدر الوفد منشورا معارضا لوزارة ثروت[4] .

وقد بدأت اللجنة اجتماعها فى ١٠ إبريل ١٩٢٢ بحضور جميع الأعضاء ، وألقى ثروت خطابا أشار فيه بتشكيل اللجنة ، فى الوقت الذى عبر فيه عن أسفه

---

(١) عين رئيسا للديوان الملكى فى ٢ إبريل ١٩٢٢ – الوقائع المصرية ، العدد ٣٤ ، ٣ إبريل ١٩٢٢

(٢) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، أحداث ما بعد ١٩٢٣ (١٩٢٤-١٩٣٨) – مذكرة نسيم للملك فى ١٧ إبريل ١٩٣٥

(٣) حسن مرسى سيد عطية ، المرجع السابق ، ص ١٠٠

(٤) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١١٨-١١٩

العميق واستيائه الشديد من عدم اشتراك الوفد فى تلك اللجنة حرصا على المصلحة العامة ، لأن هذا العمل – أولا وأخيرا – هو لصالح الأمة ، لذلك كان ينبغى على سعد ورفاقه المشاركة فى وضع أول دستور للبلاد ، للخروج بالأمة من كبوتها الطويلة وثباتها العميق(١).

كذلك فقد قدمت اللجنة العديد من الاقتراحات التى أرجأ الملك فؤاد الموافقة عليها ، نتيجة للتقارب القائم بينه وبين الوفد ، مما أدى إلى حدوث خلاف بينه وبين الوزارة الجديدة ، حيث أشارت صحيفة الأهرام (٢) – إلى ذلك ضمن مقالها الافتتاحى " أوصلونا للدستور لنرتاح " ، والذى تضمن أن الإبطاء فى وضع الدستور – مما لاشك فيه – يسىء للجميع دون استثناء ، ولا يحقق مصالح الأمة ، ويعرقل مسيرتها فى نيل الحرية والوصول إلى الاستقلال الذى طال انتظاره (٣).

وبناء على ذلك ،أمر الملك بتعطيل الأهرام ، لكن ذلك لم يلق قبولا لدى عبد الخالق ثروت وحلا لهذا الموقف تدخل المندوب السامى الذى اقترح وقف الجريدة ثلاثة أيام(٤) .

ومواصلة من جانب اللجنة لعملها ، فقد قامت بالاطلاع على دساتير البلدان المختلفة ومراجعتها على أمل الوصول إلى تعديل فى أحد هذه الدساتير ، بحيث يتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية ، وكافة مصالح الأمة ، وبعد الفحص

---

(١) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٤٣ – ٤٤

(٢) الأهرام ، العدد ١٣٥٦٣ ، ٨ أغسطس ١٩٢٢

(٣) حسن يوسف ؛ المرجع السابق ، ص١٠

(٤) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٤٩

والدراسة الدائبة والمستمرة وقع الاختيار على دستور بلجيكا الصادر فى عام ١٨٣٠ ، نظرا لأن ظروفها تتشابه مع ظروف مصر إلى حد ما ، حيث إنها ملكية دستورية ، بالإضافة إلى أن هذا الدستور قد حقق نجاحا ملموسا لا يمكن غفاله فى إرساء حياة برلمانية صحيحة [١].

وتمكنت اللجنة [٢] – بعد ما يقرب من ستة أشهر – من الانتهاء من إعداد مشروع الدستور ورفعته بدورها إلى رئيس الوزراء فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢[٣].

والملاحظ أن الفترة التى أعد فيها مشروع الدستور قد شهدت العديد من المناورات السياسية الواسعة النطاق بين الأطراف الثلاثة على الساحة السياسية وهم الملك ، الإنجليز والوفد[٤].فمشروع الدستور أغضب الملك فؤاد الذى كان يخشى على نفسه منه حيث يجعل الأمة مصدر السلطات ويقيد سلطاته[٥]. وأزعجه كذلك تحالف

---

(١) جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والاحزاب فى مصر ١٨٦٦ – ١٩٥٢ ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ص٦٩

(٢) دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٧٢ ، الدستور ومسائل الدستور ، مجموعة محاضر جلسات لجنة الدستور من الجلسة الأولى إلى الجلسة ٥١ ؛ على شلبى (دكتور)، مصطفى النحاس جبر (دكتور)، الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣-١٩٣٦، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨١، ص١٢

(٣) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الخامس، القاهرة ، مكتبة دار الكتب ، ١٩٣٩ ، ص٤٦٢-٤٦٥

(٤) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٠٥

(٥) شحاته على عيسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٥

الإنجليز مع الأحرار الدستوريين فبدأ مناواءته لوزارة ثروت وتقاربه مع الوفد الذى تقارب مع الملك رغبة فى الاستفادة منه ومواجهة لحلف اللنبى – ثروت فقدم الأخير استقالته فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ وقبلها الملك بعد ساعة من تقديمها فى سابقة لم تحدث من قبل[١].

وبناء على ذلك أسند الملك الوزارة إلى محمد توفيق نسيم دون استشارة الإنجليز مما أثار حفيظتهم [٢] مع العلم أن جريدة السياسة [٣] قد دعت – فور تشكيل نسيم للوزارة – إلى إصدار الدستور دونما زيادة أو نقصان فى حقوق الشعب كما قدمته لجنة الدستور .

وعلى الرغم من ذلك فقد قامت وزارة توفيق نسيم بتعديل مشروع الدستور فى كثير من المواد [٤] ، ففى المادة ١٥ الخاصة بحرية الصحافة نص المشروع على أن" الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذار الصحف والغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك " ، أضيف اليها : " إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى " . كما نصت المادة ٢٠ الخاصة بحرية الاجتماع . أضاف إليها : " أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام " وحذفت المادة ٢٣ التى تنص على أن جميع السلطات مصدرها الأمة نظرا لأن الوزارة رأت أن الدستور

---

(١)عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٣٨٠-٣٨١

(٢) محمد نجيب ، شخصيات وذكريات فى السياسة المصرية ، كتاب الجمهورية ، العدد ٣٧ ، ١٩٧٢ ص ٢٦ ؛ إبراهيم العدل ، المرجع السابق ، ص٣٥٧

(٣) جريدة السياسة ، لسان حال الأحرار الدستوريين ، وصدر العدد الأول منها فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ – محمد حسين هيكل (دكتور) ؛ مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ ، ص ١٢٥

(٤) حسن مرسى سيد عطية ، المرجع السابق ، ص ١٠٠

ما هو إلا منحة من الملك كما أجازت المادة ٢٤ التى تنص على أن للملك حقه فى رفض التصديق على القوانين حتى إذا رده البرلمان وجعلتها " أن مشاركة الملك فى التشريع يجعل من حقه رفض القوانين التى يقرها البرلمان " . وبذلك فقد خرجت عن مضمونها وعدلت المادة ٣٦ التى تنص على أن للملك الحق فى حل مجلس النواب إلى حقه فى حل البرلمان بقسميه النواب والشيوخ ، كما سمحت المادة ٣٧ للملك بتأجيل البرلمان لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر من مرة وأضيفت للمادة ٤٤ التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه " فيما عدا الحقوق التى يباشرها بنفسه طبقا للدستور ". وعدلت المادة ٥٠ الخاصة بانتخاب ثلاثة أعضاء من مجلس الشيوخ وعرضهم على الملك لاختيار أحدهم رئيسا ." إلى أنه من حق الملك اختيار رئيس المجلس مباشرة " . وبالنسبة للمادة ٥٨ التى تنص على تضامن الوزراء أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة . اقترحت حذفها وتعديلها حيث تكون المسئولية أمام الملك وألا تسقط الوزارة إلا بعد موافقة سلطة الملك والبرلمان ، مبررة ذلك بأن الشعب لم يحصل على التربية السياسية والتدريب الكافى على النظم السياسية ، وأن البلاد حديثة العهد بالحكم النيابى ، ومازالت الاعتبارات الحزبية والمطامع الشخصية منها تتغلب على المصلحة العامة [1]، والمادة ٥٩ التى تنص على أن أوامر الملك شفاهية أو كتابية لا تخلى الوزارة من المسئولية حذفت وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية [2] كذلك عدلت المادة ٧١ بتغيير عدد المعينين فى مجلس

---

(١) دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٧٢ ، الدستور ومسائل الدستور ، محاضر جسات لجنة الدستور – من الجلسة الاولى الى الجلسة ٥١ ؛ نبيه بيومى (دكتور)، المرجع السابق ، ص ٧٠ – ٧١

(٢) المرجع السابق ، ص ٧١ – ٧٢

الشيوخ إلى الخُمسين لسد النقص فى تمثيل الكفايات وغيرها مما لا تحققه الانتخابات تماما [1] ، علما بأن هذه التعديلات قد أطلقت العنان للملك فى السيطرة والتحكم فى إدارة شئون البلاد ، فى الوقت الذى كانت فيه هذه التعديلات وبالاً على الأمة حيث إنها حدت وقللت من أهمية واحترام رأى الأمة [2].

وكل ما سبق كان دافعا للأحرار الدستوريين على شن حملة عنيفة وضارية على نسيم متهمين إياه بمسخ الدستور وتشويهه [3]. منذ أن أسند الملك فؤاد الوزارة إلى توفيق نسيم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، إذ وجدوا أن الفرصة سانحة للنيل من نسيم فأكثروا من الطعن والعويل على هذا الدستور على الرغم مما صرح به وزير الحقانية [4] فى وزارة يحيى إبراهيم – ألتى تلت وزارة نسيم – من أن الوزارة النسيمية لم تبت رأيا فى مشروع الدستور وتعديله ولم ترفعه إلى الملك حيث إنها استقالت قبل أن يتم بحثه وقبل أن يتم البت فيه بشكل نهائى وأنها راعت قواعد

---

(١) احمد سفيق ، حوليات مصر السياسة ، تمهيد الجزء الثالث ، ص ٤٧٠

(٢) حسن مرسى سيد عطية ، المرجع السابق ، ص ١٠٩

(٣) دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٧٢ ، الدستور ومسائل الدستور

(٤) وزير الحقانية " أحمد ذو الفقار " وقد تولى المنصب أيضا فى وزارة يحيى إبراهيم ، التى خلفت وزارة نسيم " – فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥

الدستور إلى آخر لحظة [1]

كما لا يغيب عن البال أن نسيم لم يبحث مشروع الدستور وحده بل كان يفحصه بحضور جميع أعضاء الحكومة العشرة ، وكان كلما أبدى عضو رأياً ناقشه فيه الباقون ، فى الوقت الذى كان يوافق نسيم البعض ويخالف البعض ، فكانت تراجع كتب من الدساتير ويدعم العضو صحة ما يقول أو يقدم مذكرة بشأن كل بند ، وبقى ذلك سمة من سمات الوزارة إلى آخر لحظة لها فى الحكم . ولما رأى الأحرار الدستوريون أن جريدة المقطم تسعى إلى إظهار الحقيقة توجسوا خيفة من فشلهم فى حملتهم الباطلة فظنوا أن المقطم تدافع عن نسيم وعن وزارته بالباطل ، فى حين أن المقطم لم يكن وحده هو الذى نشر المذكرة التفسيرية لوزير الحقانية بشأن التعديلات التى أدخلت على الدستور بل نشرتها الأهرام أيضا بالإضافة إلى أن المقطم بين بالدليل فساد دعواهم بما سرده من المقارنات بين مشروع لجنة الثلاثين ومشروع اللجنة التشريعية وتحداهم المقطم بعد ذلك بنشره على الملأ ، ولا يمكن أن يؤاخذ نسيم بذلك ما دام المشروع المطروح للنظر والبحث هو مشروع لجنة الثلاثين وتعليقات اللجنة التشريعية عليه [2]

وعلى الرغم من هذه الحملة الشرسة من جانب الأحرار الدستوريين

---

(1) حديث وزير الحقانية - المقطم ، العدد ١٠٣١٨ ، ٢٣ مارس ١٩٢٣ ؛ أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الثالث ، ص ٤٨٦؛ وقد أيد ذلك سعد زغلول موضحا أن تشويه توفيق نسيم للدستور زعم لم يقم على دليل وإن مشروع الدستور أعدته اللجنه التشريعية وإن نسيم لم يكن على علم بما اشتمل عليه ، فى حين يذكر عدلى يكن أن نسيم أعد " مشروع الدستور ليصدر فى ٥ فبراير ١٩٢٣ لولا حوادث القاهرة ولولا قيامة الأمة لصدر الدستور المعدل " - السياسة ، العدد ٣٢٨ ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٣ (خطاب عدلى يكن فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٣)

(2) دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٧٢ ، الدستور ومسائل الدستور

على توفيق نسيم والطعن فى وزارته إلا أنها قد أتت بأثر عكسى حيث أثبتوا سوء نيتهم من وجهين . الأول : حيث أوعزوا إلى جريدتهم أن نسيم جعل المادة ٣٩ من مشروعهم تنص بأن للملك حق إصدار المراسيم والقوانين فى غير دور البرلمان بدون قيد أو شرط فى حين أن مادة مشروعهم تقضى بذلك ولكن بقيود وشروط يرتضيها الملك .

الثانى : أن نسيم رفع الدستور للملك لاستصداره دون استشارة الوزراء الآخرين .

وقد انصب الإهتمام على هذين الأمرين بالذات دون غيرهما لأهميتهما من ناحية ،ولأن الكذب بشأنهما يدل على سوء النية من ناحية أخرى ، وإنهم فى مزاعمهم بشأن مسخ الدستور كانوا قاصدين الإساءة لوزارة نسيم التى تضم خمسة من الوزراء بوزارة يحيى إبراهيم[1]. مع العلم أن كتاب الاستقالة الذى رفعه نسيم قبل تلك الأحداث أكد أن الدستور لا يزال محل الفحص والبحث والدراسة حيث قال نسيم فى الكتاب مخاطبا الملك " ذلك الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم إلى الأن " [2] وهذا أيضا ما أكده سعد زغلول من أن وزارة نسيم استعفت قبل إصدار الدستور وأن نسيم لم يكن يعلم ما اشتمل عليه مشروع الدستور إلا بعد ما قدمته اللجنة التشريعية لمجلس الوزراء ، وقد انتقد عدلى يكن دفاع سعد زغلول عن نسيم فى خطابه فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٣[3]

---

(١) نفس المصدر السابق

(٢) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ -٢٣٩

(٣) السياسة ، العدد٣٢٧ ، ١٧ نوفمبر ١٩٢٣ - " هتف سعد زغلول فى خطبة ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر " فليحيا نسيم باشا" كما كان يهتف للملك مما أثار حفيظة عدلى يكن فهاجم سعد زغلول فى خطابه فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٣ .

وذكر يحيى إبراهيم فى الكتاب الذى رفع فيه الدستور أن الوزارة السابقة قامت ببحث الدستور ولم ترفعه وهذا دليل رسمى قاطع على تكذيب الأحرار الدستوريين[1]

أما فيما يتعلق بالمذكرة التفسيرية التي وضعها أحمد ذو الفقار وزير الحقانية فى وزارتى نسيم ويحيى إبراهيم ، والتى شرح فيها أسباب التعديل الذى أدخل على مشروع لجنة الدستور بالنسبة للمادة ١٥ ، فقد أدخل عليها تعديل فى مواجهة خطر الدعوة البلشفية ، حتى لا تضطر الحكومات إلى إتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادىء المقررة فى الدستور ضمانا لسلامة أهل البلاد كما أضيف تحفظ مماثل لهذا النص إلى المادة ٢٠ يكفل للمصريين حق الإجتماع فى سكينة وهدوء وبدون سلاح[2] كذلك المادة ٢٣ هى أول مواد تنظيم السلطات والتى أعلنت أن جميع السلطات مصدرها الأمة وهى أهم المبادىء فى نظام الحكم [3] وقد كانت جميع السلطات فى يد الملك الذىأعرب سابقا فى خطابه لثروت عن رغبته فى أن يشرك الشعب معه فى السلطة بواسطة أنظمه برلمانية كما أشار الباحث من قبل . ويتضح مما سبق أن الدستور قد أصدر فى عهد وزارة يحيى إبراهيم [4] التى خلفت وزارة نسيم التى استقالت بعد أن قامت بالتعديل فى مواد السودان فى الدستور ، وهما المادتان

---

(١) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ٥١٤

(٢) نفس المصدر ، ص٥٣٥-٥٤٣

(٣) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٧١

(٤) وزارة يحيى إبراهيم من ١٥ مارس ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤ - يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٥٣

رقم ١٤٥ التى تجرى أحكام الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان ، وقد أدلى نسيم بحجج قانونية على أن المشروع لا يخالف الحالة السائدة فى حالة الوضع القانونى واقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا ، هو أن الدستور يتم تطبيقة فى البلاد المصرية عدا السودان[1]

والملاحظ أن المادة ٢٩ التى نصت على تلقيب الملك بملك مصر والسودان دار بشأنها اتصالات بين نسيم والمندوب السامى ، ومن خلال تلك الاتصالات تقدم نسيم بمذكرة فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ أثبتت أحقية الملك فى أن يلقب بملك مصر والسودان من الناحية التاريخية وحسب الفرمانات الخاصة بذلك [2] . وعلى الرغم من ذلك تجاهل اللورد اللنبى الوزارة وقدم للملك بيانا [3] يتهمه فيه بتعطيل الدستور وأن الشرور الفردية هى التى أدت إلى التدخل البريطانى عام ١٨٨٢ وأن بريطانيا هى التى منحته التاج وهى راغبة فى إقامة نظام دستورى وذكره بابتعاده عن الأحرار الدستوريين وتقاربه مع الوفد وتدخله فى الإدارة والصحافة والسياسة وحذره فى النهاية من أن بريطانيا قد تتخلى عنه . وبعد محاولات مضنية من جانب توفيق نسيم لإنقاذ الملك ، هداه تفكيره إلى أن يقوم وزير الداخلية بالتوقيع على البيان بدلا من الملك ولكن اللنبى رفض وأصر على توقيع الملك فوقع الأخير مضطرا [4]

---

(١) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٧٢-٧٣

(٢) اللواء المصرى ، العدد ٢٩٦ ، ٧ فبراير ١٩٢٣ -" مقال تفاصيل الأزمة "

(٣) يتضمن هذا البيان إتهام بريطانيا للحكومة المصرية " بمحاولة إلغاء تصريح ٢٨ فبراير فضلا عن إنتهاك إتفاقية ١٨٩٩، وإن الحكومة البريطانية ستعتبر نفسها غير مقيدة بهذه الإتفاقية وتحتفظ بحريتها كاملة فى التصرف على هذا الأساس فى السودان " - طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٠٧

(٤) مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، سياسة الاحتلال تجاة الحركة الوطنية من ١٩١٤ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣١

وفى الوقت الذى اقترح فيه كرزون من خلال مراسلاته مع اللنبى صيغة وسطا لحل هذه الأزمة ومن ثم عرض اللنبى هذا الاقتراح على نسيم فى مساء ٢ فبراير ١٩٢٣ ويتمثل هذا الاقتراح فى نصين بديلين لما يثار وهما أولا:أن الملك يلقب بلقب ملك مصر وحاكم السودان بحيث لا يخل هذا الحكم بأى حق من الحقوق التى يمكن أن يتمتع بها جلالته فى السودان ، وثانيا : أن تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بحيث لا يخل ذلك بحقوق مصر فى السودان[1]. فما كان من نسيم إلا أن رفضهما رفضا قاطعا فقام اللنبى بعد أخذ موافقة حكومته بتقديم إنذار إلى الملك مصحوبا بالتهديد بإستخدام القوة اذا لم يتم حذف النصين بعد زمن أقصاه أربع وعشرون ساعة ، متخطيا بذلك حكومة نسيم [2]

وأصبح موقف نسيم غاية فى الصعوبة ولا يسع حكومته قبول هذين النصين الذين يتعارضان - حسبما ترى إنجلترا - مع تصريح ٢٨ فبراير وإتفاقية السودان عام ١٨٩٩، فإذا أصرت الحكومة على إصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين ، فإن الحكومة البريطانية سوف ترسل بيانا إلى الحكومة المصرية يتضمن إتهامها ومحاولة إلغاء تصريح ٢٨ فبراير فضلا عن إنتهاك إتفاقية ١٨٩٩ [3]

---

(١) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص١٠٦-١٠٧

(٢) على شلبى (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، المرجع السابق، ص١٥٤؛ اللواء المصرى ، العدد ٣٠٠ ، ١٢ فبراير ١٩٢٣ ' مقال تتمة الكارثة وثيقة الدستور '

(٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص١٠٧؛ إقبال على شاه ، المرجع السابق ، ص ١٣٤

وأبدت الوزارة رغبة جادة في الاستقالة حتى لا تتحمل مسئولية حذف هاتين المادتين من الدستور ، وبالرغم من ذلك فقد نجح الملك فؤاد في الحصول على موافقة وزارة نسيم على تعديل المادتين بعدما أبدى مجلس الوزراء في البداية عدم موافقته على التعديل ، ولكن تدخل الملك بعد انتهاء المدة المحددة مستعطفا إياهم بضرورة الموافقة على هذه التعديلات حرصا على العرش(١)

مواجهة لهذا الحرج الشديد الذى وقعت فيه حكومة توفيق نسيم رأت أنه من الأمثل والأفضل التقدم بالاستقالة التى قبلها الملك بالفعل وقام بتعيين يحيى إبراهيم رئيسا للوزراء (٢)

والجدير بالذكر أن جميع الوزراء قد ذكر كل واحد منهم على حده أنه كان آخر من وقع على التعديلات فى الوقت الذى أكد فيه نسيم أنه آخر من وقع على التعديلات(٣)

وجاء رد الحكومة البريطانية الذى سلمه اللنبى للملك باعتماد التعديل السابق على المادتين بخصوص السودان(٤)

وقد تباينت الآراء حول ما فعله نسيم وحكومته حيث أن جميع الآراء والأحزاب

---

(١) محمد نجيب ، المرجع السابق ، ص ٢٨

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ،ص٢٥٢؛ إقبال على شاه ، المرجع السابق ، ١٢٥: Amin Youssef Bey , Op . cit ., p . 111

(٣) محمد نجيب ، المرجع السابق ، ص ٢٩

(٤) اللواء المصرى ، العدد ٢٩٧ ، ٨ فبراير ١٩٢٣

عدا الوفد والسعديين [1] قد أكدت خطأ ما فعله نسيم وقالت إنه كان من الأولى ا لتقدم بالاستقالة مع الإبقاء على نصوص السودان دون تغيير[2]. وقابل الشعب موافقة الوزارة علىالإنذار بمزيد من السخط والاستنكار ، خصوصا وأن نسيم أخطأ عندما لم يعلن للبلاد ما قام به ولم يوضح للبلاد لماذا قام بذلك ،لأنه لو نشر ذلك لأعجبت البلاد بحكمته ووطنيته ، خصوصا أن مذكرة نسيم عن السودان تعتبر أجمل مذكرة وأدمغها حجة وأعظمها إخلاصا حيث شرحت حقوق مصر واحساس الشعب المصرى الذى أدرك قيمة الإستقلال الذى حصل عليه [3] فبعد مرور عام على تمتع مصر بهذا الإستقلال بموجب تصريح ٢٨ فبراير تحاول إنجلترا استرداد حريتها فى العمل فى الحالة السياسية فى مصر والسودان[4]

كذلك فقد هاجمت العديد من الصحف وفى مقدمتها صحيفة السياسة واللواء والأخبار ، استسلام وزارة نسيم لرغبة إنجلترا والتفريط فى حقوق البلاد وتعديل نصوص السودان [5] على الرغم من أن وزارة ثروت لم تكن تمانع فى حذف النصين

---

(١) أعرب سعد زغلول فى برقية له أن ' نسيم يستحق تقدير الوطن - نفس المصدر ، العدد ٣٠٣ ، ١٤ فبراير ١٩٢٣ ؛ ذهب إثنان من كبار الحزب السعدى وأشدهم نفوذا إلى نسيم يرجونه سحب استقالته - نفس المصدر ، العدد ٢٩٦ ، ٧ فبراير ١٩٢٣

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية,ثورة ١٩١٩، الجزء الأول ، ص ١٢٤ ؛ على شلبى (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٦

(٣)اللواء المصرى ، العدد ٢٩٦ ، ٧.فبراير ١٩٢٣ ؛ وادى النيل، العدد ٤١١٣ ، ١١ فبراير ١٩٢٣

(٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ،ص٣٨٤

(٥) محمد نجيب ، المرجع السابق ، ص ٢٨

الخاصين بالسودان من مشروع الدستور بعد معارضة إنجلترا لهما على اعتبار أن هذه المسألة يتعين الاحتفاظ بها للمفاوضات التى تجرى مستقبلا بين مصر و السودان ، إلا أن استقالة ثروت أنقذته من الحرج العظيم الذى كان يتعرض له فى حالة بقائه فى الوزارة[1]

وبعد استقالة نسيم أسند الملك الوزارة إلى يحيى إبراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ ، إذ تعالت الصيحات مطالبة بإصدار الدستور دون الانتقاص منه ، وكانت أولى الصيحات من عبد العزيز فهمى فى كتابه إلى يحيى إبراهيم فى ١٩ مارس الذى احتج فيه على التعديلات التى أدخلتها وزارة نسيم على الدستور وطالب بضرورة الإبقاء على مشروع الدستور كما هو دون تغيير[2]

و كان من أهم إنجازات حكومة يحيى إبراهيم إصدار الدستور فى ١٩ إبريل ١٩٢٣ بعد ضغط كبير على الملك . وقد رحبت به كل الهيئات ما عدا الوفد ، ومن العجيب أنه عندما أوقفت حكومة زيور العمل بالدستور فى ١٩٢٥ فيما عرف بالانقلاب الدستورى الأول ، ناضل سعد زغلول والوفد نضالا بطوليا من أجل إعادته ؛ لأن الدستور كان الوسيلة الوحيدة لتأكيد سيادة الوفد باعتباره حزب الأغلبية [3]

---

(١) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١١٢

(٢) دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظه رقم ٥٧٢ ، الدستور ومسائل الدستور ، مذكرة عبد الرحمن فهمى ليحيى إبراهيم فى ١٩ مارس ١٩٢٣

(٣) عفاف لطفى السيد (دكتورة) ، المرجع السابق ، ص ١٠٨

وقد تناول الأستاذ أمين الرافعى [1] فى جريدة الأخبار تعليقه على مواد الدستور فى أربعة عشر مقالا من ٢٢ إبريل حتى ٧ مايو ١٩٢٣حيث أعرب عن أن الدستور يحتوى على بعض المبادىء الرجعية ، وانتقد تسليم نسيم لرغبات الإنجليز ، وتعديل نصوص السودان[2]

والجدير بالذكر أنه على الرغم من تلك الانتقادات . والملابسات التى لم تتجاوز النشر فى الصحف أو الخطابة فى المجتمعات[3]، إلا أن دستور ١٩٢٣ يعتبر مكسبا ديمقراطيا كبيرا [4]، خاصة بعد انتشار الوعى الحزبى وإدراك الأمة معنى الحرية والتعبير عن إرادتها لتحقيق مطالبها[5]

وإذا كان هذا الدستور معيبا من وجوه عدة ، إلا أنه فى الوقت ذاته كان يمثل خطوة واسعة لا بأس بها فى إرساء روح الديمقراطية ونشر الحياة النيابية ، ذلك أنه كان من الناحية الشكلية منحة ملكية ، إلا أنه من الناحية الموضوعية كان تمثيلا لإذكاء الروح الوطنية والوعى السياسى والتعدد الحزبى والتعبير عن إرادة الأمة [6]،

---

(١) أمين الرافعى هو رئيس تحرير جريدة الاخبار ، توفى فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧ – أحمد شفيق ، الحولية الرابعة ، ١٩٢٨ ، ص ٧٥٤

(٢) أنظر الاخبار ، من ٢٢ إبريل إلى ٧ مايو ١٩٢٣

(٣) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٥٣

(٤) صلاح زكى ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ – ١٩١

(٥) على الدين هلال (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٠٣

(٦) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ٨٣ ؛ إبراهيم العدل ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩

وكثيرا ما قامت المظاهرات التى شملت أرجاء مصر لحمايتـه من العبث بـه ومحاولـة التعديل فى نصوصه [1]

ويتضمن دستور ١٩٢٣ (١٧٠ مادة) [2] ، وقد وضع على أحدث المبادىء الدستورية [3] ، وأقر حقوق المصريين، لذا وجب التنويه على أهم القواعد التى ينص عليها وهى :-

(١) مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة ، وحكومتها ملكية وراثية فى أسرة محمد على وشكلها نيابى [4]، على أن تكون وراثة العرش وفقا للنظام المقرر بالأمر الكريم فى ١٣ إبريل لسنه ١٩٢٢ [5]

(٢) الأمة مصدر جميع السلطات [6]

(٣) المصريون أمام القانون سواء متساوون فى الحقوق والواجبات والتكاليف العامة.

---

(١) صلاح زكى ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ ؛ عائشة عبد الحى على ، المرجع السابق ، ص ٦٦

(٢) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، مجالس نيابية الدستور ، محفظة رقم خمسة ، ٣ إبريل ١٩٢٢ إلى ٦ ديسمبر ١٩٢٣

(٣) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى ، القاهرة ، مطبعة شفيق ، ١٩٢٨ ، ص ٨٩

(٤) المادة الاولى

(٥) المادة الثانية والثلاثون

(٦) المادة الثالثة والعشرون

(٤) قصر تولية المناصب على المصريين فقط ، مع وجود بعض حالات استثنائية لتولية الأجانب حسبما يقره القانون [١]

(٥) حرية الاعتقاد والرأى مكفولة لكل مواطن ، ومنع حبس أى مواطن أو القبض عليه إلا وفق أحكام القانون ، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون [٢]

(٦) حرية الصحافة ، ومنع الرقابة عليها أو تعطيلها أو إلغائها [٣]

(٧) حظر نفى المصريين ، وحظر تسليم اللاجئين السياسيين [٤]

(٨) حرمة المنازل ، والملكية إلا للمنفعة العامة بشرط التعويض ، وحظر عقوبة مصادرة الأموال [٥]

(٩) التعليم إلزاميا مجانيا للمصريين من بنين وبنات [٦]

(١٠) إباحة الاجتماعات ، وتكوين الجمعيات [٧]

---

(١) المادة الثالثة

(٢) المادة الرابعة والخامسة والسادسة والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر

(٣) المادة الخامسة عشر

(٤) المادة السابعة والمادة الواحدة والخمسون والمائة

(٥) المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة

(٦) المادة التاسعة عشر

(٧) المادة العشرون والواحدة والعشرون

(١١) ضمان سلطة القضاء ، واستقلاليتها ، ولا سلطان على القضاة إلا القانون وحده [١]

(١٢) وأما بالنسبة للبرلمان فقد اشترط الدستور على أن يتكون من مجلسين :أحدهما للشيوخ ، والآخر للنواب ، وأن يؤلف الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ، وتكون مدة العضوية عشر سنوات ، يتجدد نصفهم كل خمس سنوات، ومدة عضوية النائب خمس سنوات ، وحدد شروط خاصة لانتخاب أعضاء الشيوخ – كما أشار الباحث من قبل – [٢] وأما عن مجلس النواب فنص على أن يؤلف جميع أعضائه بالانتخاب [٣] وألا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان بمجلسيه ، وصدق عليه الملك[٤]، وكذلك أن يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته فى السنبت الثالث من نوفمبر ، وإذا لم يقرر الملك ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور [٥] بالإضافة إلى أن كل مجلس مختص بالفصل فى صحة أعضائه ولا تعتبر نيابة العضو باطلة إلا إذا صدرت بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس[٦]

(١٣) مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وفى حالة حجبه الثقة عنها وجب عليها أن تستقيل ، وفى حالة حجبه الثقة عن وزير ما ، وجب عليه اعتزال الوزارة .

---

(١) المادة رقم أربعة وعشرين ومائة

(٢) الفصل الخامس ' توفيق نسيم والبرلمان '

(٣) المادة رقم أربعة وسبعين ، سبعة وسبعين ، خمسة وثمانين

(٤) المادة رقم خمسة وعشرين

(٥) المادة رقم ست وتسعين

(٦) المادة رقم خمسة وتسعين

(١٤) من حقوق الملك حق حل مجلس النواب ، فإذا حله فى أمر امتنع عليه أن يحل المجلس الجديد ، لتغير ذلك الأمر (١)

(١٥) الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (٢)

(١٦) منع تعطيل حكم من أحكام الدستور بأية حال ، إلا أن يكون ذلك وقتيا زمن الحرب ، أو فى وقت الأحكام العرفية تبعا لما هو منصوص عليه فى القانون .

.وأما بالنسبة لقانون الانتخاب الذى صدر فى ٣٠ إبريل ١٩٢٣ فى عهد الدستور فقد نص على :-

(١) أن حق الانتخاب مكفول لكل مصرى بلغ واحدا وعشرين عاما .

(٢) يتم الانتخاب لأعضاء مجلس النواب عن طريق الانتخاب بدرجتين :- الأولى وهى انتخاب المندوبين الثلاثين ، والثانية وهى " انتخاب النواب " على أن يكون انتخاب مجلس الشيوخ على ثلاث درجات . أضف إلى ذلك أن قانون الانتخاب لم يشترط في الناخبين والمندوبين أية شروط مالية أو ثقافية ، وحدد القانون العناصر التى حرم عليها حق الانتخاب كالمحكوم عليهم بالسجن أو المصابين بالأمراض العقلية .وشدد القانون على عقوبة أى فرد ، أو موظف فى حالة حدوث أى تجاوزات تخل بالعملية الانتخابية(٣).

---

(١) المادة رقم إحدى وستين وخمسة وستين وثمانية وثلاثين وثمانية وثمانين

(٢) المادة رقم الثامنه والأربعين

(٣) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ٦٢١ ؛ نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٨٧ – ٨٨

والجدير بالذكر أن قانون الانتخاب قد حذفت منه بعض العبارات وأدخلت على بعض نصوصه تعديلات رغبة فى عدم حرمان المنفيين والمعتقلين والمحكوم عليهم من قبل المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام فى جرائم معينه من التمتع بحقوق الانتخاب علما بأن هذا التعديل قد تم بمعرفة حكومة نسيم بعد أن قامت ببحث مشروع القانون الذى قامت برفعه اللجنة التشريعية الى الحكومة(١).

وبمجرد إعلان القانون ، تناولته الصحف بالتفنيد ، والتحليل ، حيث أشارت صحيفة السياسة – فى إحدى مقالاتها – إلى سلبيات وإيجابيات هذا القانون ، فأشارت إلى أن من أهم مميزاته سن الواحد والعشرين التى تعتبر معيارا مناسبا للحكم على الأشخاص واختيار قدراتهم السياسية ، كما أن هذا القانون بصورته التى صدر عليها – إذا أحسن تنفيذه – يعتبر وسيلةً لاختبار أعضاء البرلمان المصرى ، ومن أهم عيوبه أن القانون أخذ بمبدأ الانتخاب الفردى ، مما يؤدى إلى حرمان أصحاب الكفاءات القادرين على تمثيل الأمة(٢)

وتتناول جريدة الأخبار هذا القانون بشىء من الموضوعية والنقد في عدة مقالات إذ رأت أن المجالس النيابية التى تنتج عن انتخاب متعدد الدرجات ليس فى مقدورها مطلقا التعبير عن إرادة الشعب(٣)، وهذا ما أثبتته التجارب والأحداث السابقة ، بالإضافة إلى أن طريق الانتخاب غير المباشر طريقة رجعية(٤)، كما ألمحت جريدة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص ١٢٠ "خطاب استقالة حكومة نسيم "

(٢) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٩٦

(٣) الأخبار ، العدد ١٠٠٠ ، ٨ مايو ١٩٢٣

(٤) نفس المصدر ، العدد ١٠٠٢ ، ١٠ مايو ١٩٢٣

المقطم إلى أن الانتخاب العام بدرجة واحدة يعتبر تدريبا سياسيا عمليا للناخبين . مع العلم أن عملية الناخبين المندوبين من الممكن أن يترتب عليها آثار سلبية ، تؤدى إلى حدوث تجاوزات قد تسيء إلى نزاهة العملية الانتخابية[١]

كما انتقل رد فعل قانون الانتخاب إلى داخل البرلمان حيث إنه كان محل نزاع بين الأحزاب . فالوفد أبدى تأييده الانتخاب المباشر ، لانه يتيح الفرصة كاملة للمواطنين جميعا للاشتراك فى انتخاب الممثلين ، فى حين أن ذلك لا يتحقق عن طريق الانتخاب غير المباشر ، الذى يحظى بالتأييد من جانب الأحرار الدستوريين بحجة أن البلاد سارت على هذا النظام من ١٨٦٦ م إلى ١٩١٣م[٢]

وبناء على تلك الانتقادات التى وجهت لهذا القانون الذى لاقى معارضة شديدة من الصحف وبعض الأحزاب مثل الوفد والوطنى ، فقد تم تعديله بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ فى جلسة ٢٤يوليو ١٩٢٤[٣]

وأيا كان الأمر ، فقد خرج الدستور إلى حيز ألوجود – كما وضعته لجنة الدستور – محذوفا منه النصان المتعلقان بالسودان[٤]. وقد تغير رأى سعد زغلول فى هذا الدستور ، حيث امتدحه أثناء خطاب العرش معلنا أن هذا الدستور قد

---

١) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٩٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٨

(٣)عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، الجزء الأول ، ص ٢٠٠ – وهو قانون الانتخابات المباشرة والذى أشار إليه الباحث من قبل

(٤) نفس المصدر ، ص ١١٤

تم وضعه على أحدث النظم والمبادىء العصرية ، [1] وعلى هذا الأساس كان من المفترض أن يطبق الدستور تطبيقا عمليا ، ولكن هذا لم يحدث بسبب تدخل الملك ونزعته الأوتقراطية ، وعلى هذا لم يطبق فى الفترة – ما بين صدوره عام ١٩٢٣ و حتى عام ١٩٣٦– أى ثلاثة عشر عاما سوى ثلاث سنوات فقط[2]، كما كان هناك دور عظيم للإنجليز والملك والوفد وأحزاب الأقلية فى تعطيل الدستور وتقييد الحياة النيابية ، فقد استخدم الملك حقه بشكل غير عادى فى حل البرلمان[3]، كماحدث فى عهد أحمد زيور فى عام ١٩٢٥ – كما أشار الباحث – [4] ثم فى عهد وزارة محمد محمود عام ١٩٢٨[5]، ثم الانقلاب الدستورى الذى قام به إسماعيل صدقى١٩٣٠ والذى استمر حوالى خمس سنوات ، وتضمن إيقاف العمل بالدستور وإعلان دستور آخر جديد إذا قبل مهمة تأليف الوزارة بشروط تتفق مع سياسته ، وهى : محو الماضى بما له وما عليه ، وتنظيم الحياة النيابية والدستورية تنظيما جديدا يتفق ورأيه فى الدستور ، واستقرار الحكم ، والقضاء على الفوضى ، والسعى الجدى للإصلاح القومى .

---

(١) سنية قراعة ، نمر السياسة المصرية ، القاهرة ، مكتب الصحافة الدولى ، ١٩٧٤، ص ٢٠٢؛ (كان لاشتراك الوفد فى الانتخابات سببا فى توجيه النقد له من جانب الأحرار الدستوريين إذ قالوا كيف يستنكر الوفد التصريح والدستور ثم يشترك فى تنفيذهما ؟ وكان رد سعد " إن الاستنكار شىء والتنفيذ شىء آخر") – عائشة عبد الحى على ، المرجع السابق ، ص٦٧

(٢) على الدين هلال (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧؛ إبراهيم العدل ، المرجع السابق ، ص ٣٦٠

(٣) على الدين هلال (دكتور)، المرجع السابق ، ص ١١٦

(٤) أنظر الفصل الخامس " توفيق نسيم والبرلمان "

(٥) استصدرت الوزارة أمرا ملكيا بحل مجلسى النواب والشيوخ مدة ثلاث سنوات يعاد فيها النظر إما بإجراء انتخابات أو بتأجيل مدة أخرى – سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ٩٤

أضف إلى ذلك أن الملك فؤاد كان من أشد المؤيدين لهذه السياسة ، خصوصا بعد مامر من التجارب التى استمرت سبع سنوات كاملة دون أن تتقدم البلاد خطوة إلى الأمام ، بل لعلها تراجعت إلى الخلف[1]، ولهذا أعد السراى جيدا للانقلاب ، لأن صدقى كان أول من انتهك الدستور فى عهد أحمد زيور ١٩٢٥[2]

ومواصلة الجهود المبذولة من جانب إسماعيل صدقى ، فقد أسرع فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ بإصدار مرسوم ملكى يقضى بفض الدورة البرلمانية قبل أن ينتهى البرلمان من إقرار الميزانية[3]، وهذا يعد نقضا صارخا للمادة ١٤٠ من الدستور التى تنص على : " عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الانتهاء من إقرار الميزانية " ، وقام صدقى بإعداد دستور وقانون انتخابى جديدين أثناء العطلة البرلمانية[4]، وأخفت حكومة صدقى الأمر عن الجميع ، ولكنها أخبرت الإنجليز سرا بالدستور الجديد قبل إصداره وأطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه ، ووافقت الحكومة البريطانية على هذا الانقلاب ، عقابا للشعب المصرى على عدم قبول الحكومة

---

(١) إسماعيل صدقى ، المرجع السابق ، ص ٤٢؛ سنية قراعة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، الجزء الأول ، ص٢٦٥؛ على شلبى (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٦٥٣

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، الدار القومية للنشر ، ١٩٦٦ ، ص١٤٦

(٤) تعلل صدقى فى الكتاب الذى رفعه للملك فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ بفض الدورة البرلمانية بأن الدستور يبيح ذلك على الرغم من أن المادة ٩٦ من الدستور تنص على أن" تكون مدة الانعقاد ستة أشهر على الأقل " مما يعتبر ذلك مخالفا للدستور – إسماعيل صدقى ، المرجع السابق ، ص ٤٠؛ نبيه بيومى (دكتور)، المرجع السابق ،ص ٣٤٤

المصرية مشروع المعاهدة[1]

ويبدو أن إنجلترا اعلنت أنها لن تتدخل باعتبار أن الدستور مسألة داخلية محضة ، وتابعت الموقف عن كثب كما فعلت في تجربة الانقلابين الدستوريين الأول والثانى ، لأن النتيجة الحتمية لهذا الموقف ستضعف من قوة الشعب[2]

وعندما رفع إسماعيل صدقى مشروع الدستور الجديد إلى الملك ، وضع توفيق نسيم _ رئيس الديوان الملكى [3] فى ذلك الوقت مذكرة ضمنها عدة ملاحظات وتحفظات على بعض مواده ، وكان معارضا فى إصدارها على هذه الصورة وأشار إلى أنه يمكن استبدال بعض المواد بأخرى أو تنقيح بعضها بما يتلاءم مع حالة البلاد تفاديا لسخط الأمة[4]، ولكن الملك فؤاد لم يوافق على هذه الملاحظات[5]، لأن الدستور الجديد يعطى له صلاحيات أكبر ويسلب من الأمة الكثير من حقوقها [6] وشجع الملك صدقى على إصدار دستوره الذى أصدر بالفعل فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠[7]

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص ١٥٠

(٢) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٨٠

(٣) تولى نسيم رئاسة الديوان الملكى ، من ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ إلى ٢ أغسطس ١٩٣١ – دار المحفوظات بالقلعة ، ملف خدمة توفيق نسيم ، رقم ٢٢٢٤ لـ ، محفظة رقم ٣٣٧١ ، دولاب رقم ٣٥٦

(٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٧٠ – ٧٧١

(٥) سنية قراعة ، المرجع السابق ، ص ٣٩٥

(٦) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩

(٧) الوقائع المصرية ، العدد ٩٨ ، ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ (عدد غير إعتيادى)؛ محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ٧٩٥

وكان رأى نسيم فى حديث له مع السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى أنه يعتزم التقدم بمشروع دستور وسط بين دستور ١٩٢٣ الذى انتقده نسيم بشدة ودستور ١٩٣٠ الذى رفضه نسيم على أساس أنه يعطى السلطة التنفيذية صلاحيات أكبر على حساب سلطة الأمة [١]

وثارت المعارضة وقتها لاعتراض رئيس الديوان على مشروع الدستور ودوت أبواق دعايتها[٢] ، وبخاصة الوفد صاحب الأغلبية الذى عارض إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وأعلن عدم التعاون مع الحكومة ، وانتقد إجراءاتها التعسفية ، وانقلب الأحرار الدستوريين على صدقى بعد تأييده ، فى حين ازداد حزب الاتحاد ضعفا وتطلع لإقصاء صدقى عن الحكم ، أما الحزب الوطنى فأصبح موقفه أكثر ضعفا وترددا [٣]. ومن ناحية أخرى أعدت السراى عدتها ، بتوسيع سلطاتها بواسطة الدستور الجديد[٤]

وعلل صدقى إصدار دستوره الجديد ، بأنه يتوافق مع أحوال البلاد والتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى فشل دستور ١٩٢٣ لعدة عوامل منها : زيادة عدد أعضاء مجلس النواب عما تقتضيه ضرورات الحكم وحالة البلاد[٥]، وهذا من شأنه أن يجعل المناقشات أقل جدوى ، ويضعف استقلال الرأى ، فضلا عن أن العدد القليل يمكن أن يكون أرقى مستوى ، لانه سينتخب من كافة الدوائر ، وكذلك لابد أن يكون لدى الناخب الكفاية اللازمة لاختيار أحسن العناصر ، لأن هيئة الناخبين ينقصها

---

(١) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٣٧٧

(٢) سنية قراعة ، المرجع السابق ، ص ٣٩٥

(٣) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٨٠

(٤) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩

(٥) حدد صدقى فى دستور ١٩٣٠ عدد النواب ١٥٠ عضو - سنية قراعة ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠

التربية السياسية والثقافية ، مع الوضع فى الاعتبار أن مصر بلد زراعى ، أى أن أساس الحياة العامة فى عملية الانتخاب هى القرية وأن الانتخاب المباشر يجعل الفلاح ينتخب نائبا لا يعرفه[١] .

وبينما آثر دستور ١٩٢٣ انتخاب العدد الأكبر من أعضاء مجلس الشيوخ، فجعل له ثلاثة أخماس الأعضاء ، وترك للملك الخمسين ، روعى فى مجلس الشيوخ – طبقا لدستور ١٩٣٠ – أن تكون الأغلبية من أعضائه بالتعيين ، والبعض الآخر بالانتخاب[٢]، لكى تتم الاستفادة الكاملة من الكفاءات السياسية الموجودة التى قد تحرم من دخول المجلس فى حالة الانتخابات[٣]

والواقع أن الانقلاب الدستورى الذى قام به إسماعيل صدقى قد أدى إلى تكوين جبهة متحدة من الأحزاب وأعاد التفاهم والاتحاد بينها للمطالبة بعودة دستور ١٩٢٣[٤]

ولمواجهة الموقف ، رأى صدقى أن يؤسس حزب يرتكز عليه ، فأسس حزب الشعب فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠[٥]. وشهدت وزارة صدقى الثانية ازدياد قوة نفوذ القصر الذى أصبح يسيطر على الحكم بواسطة رجل الملك زكى الإبراشى ناظر الخاصة الملكية ، الأمر الذى أدى إلى تغير السياسة البريطانية للحد من ذلك ، فعين

---

(١) إسماعيل صدقى ، المرجع السابق ، ص ٤٦ – ٤٨

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص ١٥٥

(٣) إسماعيل صدقى ، المرجع السابق ، ص٤٨

(٤) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٧٩

(٥) يونان لبيب رزق (دكتور) ، الأحزاب السياسية فى مصر ، ص ١٦٦

السير مايلز لامبسون بدلا من السير بيرسى لورين[1]

ومن خلال النظرة الفاحصة على دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ ، نجد أن هناك العديد من أوجه الاختلاف التى أدخلها صدقى على دستور ١٩٣٠ الذى إتسم بالطابع الرجعى منها على سبيل المثال :

أولا- اعتبار الدستور منحة من الملك حيث ألغى دستور ١٩٢٣ بأمر ملكى ، وأعلن الدستور الجديد بالأمر الملكى ذاته ، معنى هذا أنه من حق الملك ان يلغى الدستور كلما شاء[2]

ثانيا - نص على أن بنوده غير قابلة للتعديل لمدة عشر سنوات .

ثالثا - حد من أهمية طرح الثقة بالوزارة ومرور فترة طويلة بين تأجيل البرلمان ، وعقده من جديد.

رابعا - منح سلطات تشريعية للسلطة التنفيذية خلال فترة تعطل البرلمان التى تبلغ سبعة أشهر ، مع نقل اعتمادات من باب إلى آخر فى الميزانية دون الحاجة إلى تصديق البرلمان ، وحرم البرلمان من حق اقتراح القوانين المالية .

خامسا - أعطى محكمة الاستئناف حق تعطيل الصحف بموجب قرار منها بجلسة سرية [3] .

سادسا - جعل للملك إهمال أى قانون يقره البرلمان .

---

(١) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٥٣- ١٥٤

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص ١٥٣

(٣) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩

سابعا - جعل للملك الحق وحده فى تعيين شيخ جامع الأزهر وغيرها من المناصب الدينية الكبرى .

وفيما يتعلق بقانون الانتخاب الجديد ، فعدل على أن يكون على درجتين ، كذلك رفع سن الانتخاب من ٢١ سنه إلى ٢٥ سنه ، مع اشتراط ملكية معينة من الأرض مع حرمان أى عضو فى نقابات المهن الحرة المقيمين خارج القاهرة من التقدم للترشيح للانتخاب(١)

وبذلك تم حرمان كل من الأطباء والمحامين والمهندسين والتجار والصحفيين المقيمين بالمحافظات من أن يصبحوا أعضاء فى البرلمان ، وأجاز للعمد والمشايخ الحق فى الجمع بينها وبين وظائفهم(٢)

وقد أجريت الانتخابات ، التى قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون ، فى حين خاضها أحزاب الشعب والاتحاد والوطنى ، وكان صدقى يزهو فى أحاديثة بأنه مؤيد من ثلاثة أحزاب(٣)، وهى أحزاب ليست لها قواعد منظمة فى أنحاء البلاد ،ولكنها أحزاب تتسم بالطابع الإدارى فى جو من السخط الشعبى ، والحوادث الدامية ، وحصل حزب الشعب على الأغلبية فى البرلمان(٤)

لقد تطورت الأحداث تطورا مذهلا بعد إصدار دستور ١٩٣٠ . حيث سادت حالة من السخط والاستياء فى جميع أنحاء البلاد ، نتيجة لحكم إسماعيل صدقى البلاد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ - ١٥٨

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٨

(٣) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٧٤٦

(٤) نبيه بيومى (دكتور)، المرجع السابق ، ص٣٥٢

بسياسة الحديد والنار[1]، وكتم الأنفاس واستفحال سلطة الملك وإلغاء وتعطيل بعض الصحف وعزل العمد المعارضين لحكمه[2]. فى الوقت الذى كان فيه نسيم همزة الوصل بين الملك فؤاد والوطنيين [3]، لذلك تقدم باستقالته من رئاسة الديوان الملكى فعينه الملك فؤاد تقديرا لخدماته وولائه للعرش عضوا بمجلس الشيوخ ، ولكن نسيم اعتذر مبررا ذلك بأسباب صحية ، وحتى لا يقسم يمين الولاء لدستور ١٩٣٠ الذى طالما عارضه بشدة [4]

أما عن آراء توفيق نسيم بعد استقالته من الديوان الملكى ، نجد أنها اختلفت تماما حيث إنه يرى ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، وتشكيل وزارة محايدة تتحمل مسئولية إدارة شئون البلاد ، لحين إجراء الانتخابات التى تتم بموجب القانون المباشر ، يمكن عن طريقها إقرار برلمان قادر على تحقيق آمال الأمة ، على أن تتولى الأغلبية البرلمانية الحكم ويكون لها الحق فى إقرار قانون يقضى بتوقيع أشد العقوبة

---

(١) عفاف لطفى السيد (دكتورة) ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣

(٢) على شلبى (دكتور)، مصطفى النحاس جبر (دكتور)، المرجع السابق ، ص١٧٨-١٧٩

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٦٩

(٤) سنية قراعة ، المرجع السابق ، ص ٣٩٥؛ الجهاد ، العدد ١١٤٣ ، ٨نوفمبر ١٩٣٤ ؛ إقبال على شاد ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ ؛ ويذكر كريم ثابت أن " الملك يكن لنسيم حبا كبيرا ولا يشك فى إخلاصه له وللبلد وقد صارحه بهذا غير مرة ، ومن ذلك أنه لما صدر المرسوم بتعيين نسيم عضوا فى مجلس الشيوخ واعتذر نسيم عن شغل المنصب لم يجد عليه الملك ولم يوغر صدره منه بل أخبر الملك فؤاد محمود فخرى باشا أثناء مرضه أنه ليس فى نفسه شىء ضد نسيم لذلك وأنه أعرف الناس بأمانته ونزاهته ويؤكد ذلك أن الملك رغم ما سبق استبقى قبل وفاته أسم نسيم فى الأوصياء الذين اختارهم لخليفته وذلك يعد تقديرا من الملك لنسيم باشا " – المصرى ، العدد ٥١١ ، ٩ مارس ١٩٣٨

على كل من تسول له نفسة بالاعتداء أو إجراء أى تعديل فى الدستور والقوانين ، لتضمن لنفسها الاستقرار فى الحكم لتنفيذ أهدافها من ناحية وتقليم أظافر الرجعيين وتجريدهم من أنيابهم من ناحية آخرى ، بالإضافة إلى إعطاء الوزارة السلطة المطلقة والحرية الكاملة فى التغيير والتبديل فى الوظائف الكبرى طبقا لإرادتها وتنفيذا لبرامجها .

وأبدى نسيم استعداده " لتأليف الوزارة من حزب الأغلبية إذا قبلت الجهات العالية في مصر وإنجلترا شروطة "، وأنه على ثقة بأن النحاس يؤيدة فى هذا الرأى ، وهذا يؤكد أن نسيم يمثل وجهة نظر الوفد (١) أى أن نسيم وفدى الهوية .

على أية حال ، فقد خابت ظنون و توقعات كل من الملك فؤاد والإنجليز فى استمرار وزارة صدقى عشر سنوات على الأقل فى الحكم ، إذ أنه بعد مضى حوالى ثلاث سنوات على توليها الحكم سادت حالة من القلق والفزع ، وعدم الثقة ، نتيجة لسياستها المتسمة بالعنف والشدة ، مما يرجح أن هذا الوضع بهذا الشكل لن يدوم طويلا (٢)

وبالفعل فقد استقال صدقى من الوزارة ومن رئاسة الحزب ، وأسند الملك رئاسة الوزراء إلى عبد الفتاح يحيى الذى خلف إسماعيل صدقى فى رئاسة الحزب ، وهى من الوزارات التى اصطنعها القصر ، وكان تعيينه شبيها بتعيين أحمد زيور فى عام ١٩٢٤ (٣) . أى أن الأمور أصبحت فى يد القصر ، وبالإضافة إلى ذلك فإن أعضاء

(١) على شلبى (دكتور)، مصطفى النحاس جبر (دكتور)، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ ؛ تقرير عن المستقلين مؤرخ فى ٨ يوليو ١٩٣٣- مصطفى النحاس جبر (دكتور)، المرجع السابق ، ص ٤٠٢ :
Shah, Ikbal Ali, Op. cit., p. 275

(٢) فاطمة اليوسف ، ذكريات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٣ ، ص ١٥٩

(٣) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٨٢

تلك الوزارة هم أعضاء الوزارة السابقة ما خلا ثلاثة أعضاء ، مع العلم أنه تم اختيار أعضاء الوزارة بواسطة الملك ، فى الوقت الذى كان فيه عبد الفتاح يحيى فى أوربا[1]

وتوترت العلاقات بين إنجلترا والحكومة المصرية ، نظرا لخلو منصب رئيس الديوان الملكى منذ استقالة توفيق نسيم ، الذى كان يعتبر همزة الوصل بين الملك فؤاد والحكومة حيث إن هذه المهمة تتطلب سمات معينة فى من يقوم بها ، وبناء على ذلك فقد وجد زكى الإبراشى الفرصة سانحة أمامه لكى يقوم بهذه المهمة ويتوسع فيها [2] لدرجة أنه كان يقوم بحضور اجتماعات مجلس الوزراء ويملى عليهم رغبات الملك [3]

و من ناحية أخرى ، فقد ساءت العلاقة بين إنجلترا والملك وإرضاء لإنجلترا وجد الملك فؤاد نفسه مضطرا لتعيين أحمد زيور رئيسا للديوان الملكى عام ١٩٣٤[4]

وبالرغم من ذلك فقد ساءت العلاقة بين انجلترا والحكومة المصرية ، نظرا لعدم تلبية مطالب إنجلترا الخاصة بالوصاية على العرش وإقالة اثنين

---

(١) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المواقف البريطانية تجاه وزارتى يحيى ونسيم ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ١١

(٢) محسن محمد ، عندما يموت الملك ، القاهرة ، كتاب التعاون ، ١٩٨٠ ، ص ٣٠٦

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ٢٣١

(٤) Doc . No . 81 Peterson to Simon , October 27 , 1934

من الوزراء[1]. وقد ازداد الموقف سوءا إلى درجة القطيعة الكاملة بين عبد الفتاح يحيى والمندوب السامى[2]، بالإضافة إلى أن إنجلترا حملت عبد الفتاح يحيى تبعية هذه الأزمة ، نتيجة لرفضه إطلاع المندوب السامى بالنيابة على وثيقة الوصايا على العرش[3]، بالإضافة إلى قضية نزاهة الحكم [4] وما أسفرت عنها من وجود مخالفات مالية كل ذلك أدى إلى استقالة عبد الفتاح يحيى حلا لتلك الأزمة القائمة بين إنجلترا والحكومة المصرية[5]

ونتيجة لذلك انحصر الاختيار بين شخصين لتولى الوزارة هما على ماهر ، وتوفيق نسيم ، وكانت كفة على ماهر هى الأرجح ، لأنه يحظى بتأييد الملك نظرا لأن اختياره يثبت أقدام نظام حكم ١٩٣٠ ، بالإضافة إلى أن على ماهر هو أنسب الشخصيات التى يمكنها تحمل المسئولية فى تلك الظروف والقيام بمهمة التوفيق وتقريب وجهات النظر بين النظام الحاكم ومتطلبات الإنجليز[6] ، فى الوقت

---

(١) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص٢٩٧

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٢٦

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٥٧؛ الجهاد ، العدد ١١١٢، ٨ أكتوبر ١٩٣٤ :

Shah , Ikbal Ali , Op . cit., p. 269

(٤) أصدرت المحكمة حكمها يوم ٢١ مايو ١٩٣٥ ببراءة حفنى محمود شقيق محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين يوم ٣١ مايو ١٩٣٥ وكان الحكم لطمة لحكومة عبد الفتاح يحيى - محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٥١٦

(٥) Enclosure in No. 39 " Note by Financial Adviser " 3 - 10 - 1933

(٦) الأهرام ، العدد ١٧٩٣٠، ٦ نوفمبر ١٩٣٤

الذى كانت لدى المندوب السامى البريطانى رغبة فى تعيين توفيق نسيم ، ولكنه لم يعلنها صراحة[١]

وفى الوقت نفسه لم يحظ ترشيح على ماهر بتأييد من جانب الدوائر الوفدية ، على اعتبار أنه من مؤسسى النظام القائم ولأنه كان عضوا فى وزارات مناوئة للوفد بالإضافة إلى أن ترشيحه يعنى استمرار النظام القائم[٢]

أما ترشيح توفيق نسيم لرياسة الوزراء فقد حظى بالإرتياح والتأييد من جانب الوفد الذى كان يأمل فى حكومة تقوم بتهدئة الموقف ، فقد رأوا فى نسيم القدرة على تمهيد الطريق لعودة الحياة النيابية وحكم الوفد ، بالإضافة إلى أنه لديه من الصفات والقدرات ما يمكنه من إقناع الملك بمجلس وصاية رشيد ، علما بأن الملك فؤاد لن يعارض ذلك الأمر طالما أن خلافة ولده على العرش أصبحت مأمونة من بعده إذا وافته المنية [٣] ، وظهر ذلك فى ترحيب مكرم عبيد بنسيم فى احتفال نادى المحامين الأهليين أن خلع عليه صفات " صاحب النزاهة السياسية والنزاهة الإدارية والقضائية ، مضيفا إنه منذ وفاة عدلى يكن أصبح نسيم هو السياسى المصرى الوحيد الذى يستطيع الانتقال من النظام الحالى إلى نظام آخر جديد " [٤]

وبناء على ما سبق ، فقد علق الرأى العام آمالا عريضة على ترشيحه ، لأن ذلك يعنى الخروج من النظام القائم ، بالإضافة إلى الاعتقاد

---

(١) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤ .

(٢) الاهرام ، العدد ١٧٩٢٩ ، ٥ نوفمبر ١٩٣٤ .

(٣) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، مختار احمد محمد نور . المرجع السابق ، ص ٣٥٤ .

(٤) الأهرام ، العدد ١٧٩٣٨ ، ١٤ نوفمبر ١٩٣٤

السائد أن توفيق نسيم يستطيع أن يضم إلى وزارته فئة من الوزراء الأكفاء فى الوقت الذى يعجز فيه غيره عن ذلك[1] . فضلا عن أنه السياسى المصرى الكبير البعيد عن الاعتبارات الحزبية الحالية ، والذى يستطيع وحده أن ينقل البلاد من عهد إلى عهد ومن نظام إلى نظام فى هدوء وحكمة . والجدير بالذكر أن اختيار نسيم قوبل بمظاهرة تردد فيها أنه (رجل الساعة) و(المنقذ) [2]، آملين أن يعمل نسيم على توجيه السياسة تدريجيا إلى نظام برلمانى واسع تمثل فيه البلاد حق التمثيل ، جاعلا من نفسه همزة وصل فى سبيل التفاهم مع الأغلبية [3] .

وعلى الجانب الآخر ، فإن ترشيح توفيق نسيم لم يحظ بالتأييد من جانب السراى ، لأن ذلك يعتبر نقطة تحول من النظام القائم إلى نظام جديد بإمكانه – وبالتدريج – إعادة دستور ١٩٢٣ [4] .

وفى حديث دار بين نسيم وبترسون – المندوب السامى بالنيابة – أثناء رحلة العودة من أوربا على الباخرة " أوزونيا " ، أكد نسيم أن الموقف الحالى فى غاية الخطورة ، وأن نظام الحكم القائم غير مرض إلى حد بعيد ، كما إمتدح المزايا الشخصية والتكامل اللذين يتسم بهما رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى ، كما أنه يفضل التغيير التدريجى على التغيير المفاجىء غير المحسوب ، كذلك يجب الاستغناء عن بعض أعضاء الوزارة الحالية فى الحال ، لأنه من الممكن

---

(١) نفس المصدر ، العدد ١٧٩٣٠، ٦ نوفمبر ١٩٣٤

(٢) نفس المصدر ، العدد ١٧٩٣٧ ، ١٣ نوفمبر ١٩٣٤

(٣) نفس المصدر ، العدد ١٧٩٢٩، ٥ نوفمبر ١٩٣٤

(٤) طلعت اسماعيل رمضان (دكتور) ، المواقف البريطانية تجاة وزارتى يحيى ونسيم ، ص ٣٢

التخلص متهم دون استشارة الملك أو الطلب بالتدخل من جانبه ، نظرا للحالة الصحية السيئة التى يعانى منها الملك . بالإضافة إلى تقوية سلطة رئيس الوزراء فى مواجهة القصر .

ومن أكبر المفاجآت التى فجرها توفيق نسيم أثناء هذا الحديث ذلك الاقتراح الذى قدمه لبيترسون بضرورة الإسراع بإنشاء مجلس وصاية للخروج من هذا المأزق ، بحيث تظل الحكومة فى الحكم إلى أن يتم شفاء الملك ، وأن يكون اختيار مجلس الوصاية من الأسرة المالكة [١] برئاسة الأمير محمد على[٢]، بالإضافة إلى عضوية الشيخ المراغى[٣]

ولقد أسفر الحديث الذى دار بينهما عن اقتناع بيترسون بأن توفيق نسيم هو أنسب شخصية تتولى رئاسة الوزراء فى مصر ، لما يتسم به من الصراحة الشديدة ، والدقة والموضوعية فى تحليل الأحداث الجارية ، وصدق توقعاته بالأحداث المستقبلية[٤]

---

(١) تم الحديث أثناء عودة نسيم من رحلة شفاء من مرض القلب يوم ٤ أكتوبر ١٩٣٤-محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٦ - ٢٠٧

(٢) هو شقيق الخديوى عباس حلمى الثانى - محمد على الأمير، مذكرات الأمير محمد على ، مطبعة عنانى ، ١٣٦٦ هـ ، ص ١

(٣) عين شيخا للجامع الأزهر خلفا للشيخ الظواهرى ، الذى استقال فى ٢٦ إبريل ١٩٣٥- البلاغ ، العدد ٣٨١٧ ، ٢٧ إبريل ١٩٣٥

(٤) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ١١١ ، ٣٩٥- ٣٩٦.

وعندما عرض أحمد زيور رئيس الديوان الملكى على توفيق نسيم رئاسة الوزارة ، أبدى الأخير عزما قويا على القبول شريطة أن يتم إصدار مرسوم ملكى بالغاء المادة ١٥٦(١) من الدستور وإبطال يمين الولاء لدستور ١٩٣٠ وحل البرلمان وإجراء انتخابات ومنح الحرية المطلقة للبرلمان الجديد فى وضع الدستور الذى يراه وحل حزب الاتحاد وتعطيل صحيفتى الاتحاد والليبرتيه(٢)

وقد كان نسيم من أشد المعارضين لدستور ١٩٣٠ الذى سبب الكثير من ألوان المعاناة التى تحملها المصريون ، مما دفعهم إلى أحضان الوفد ، وبالتالى أصر الملك على التمسك بحقوقه وامتيازاته(٣)

وقد أسند الملك فؤاد إلى توفيق نسيم تشكيل الوزارة الجديدة بعد إيجاد حل وسط بين شروط نسيم ورغبات الملك فؤاد ، فى الوقت الذى رفض نسيم شروط الملك الخاصة بالعمل فى ظل نظام دستور ١٩٣٠ مع البرلمان القائم إلى انتهاء المدة المحددة ، وقد تم تلبية شروط نسيم ما عدا إلغاء حزب الاتحاد وصحيفتى الاتحاد والليبرتيه بعد استشارة الإنجليز(٤)

---

(١) تنص على عدم إجراء أى تعديل فى الدستور إلا بعد مرور عشر سنوات على إصداره -- محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ٨١٣

(٢) الأهرام . العدد ١٧٩٣٤ ، ١٠ نوفمبر ١٩٣٤

Shah , Ikbal Ali , Op. cit ., p.p 269-271: The Times 8-11-193

(٣) Ibid

(٤) Ibid 9-11-1934

وأصدر الملك مرسوما ملكيا بإلغاء دستور ١٩٣٠ ، وحل البرلمان ، ولكن بدون أية إشارة إلى دستور جديد ، أو عودة دستور ١٩٢٣ . وهذا يعنى فى حد ذاته انتصارا لإرادة الشعب ، وتمهيدا لعودة القوى الوطنية للمشاركة فى تقرير مصير البلاد من خلال الانتخابات[١]

وفى الوقت نفسه أكد النحاس أن الوفد لن يضع أية عراقيل أو يقوم بممارسة أى نفوذ سواء تم تعيين نسيم رئيسا للوزراء أم وصيا على العرش[٢]

وقد ألمحت صحيفة الإجيبشيان جازيت أن نسيم سوف تصادفه العديد من العقبات أثناء تشكيله الوزارة ، مع العلم أنه باستطاعته الاستعانة بالزعماء السياسيين من الأحرار الدستوريين ، وبالرغم من ذلك فإن نسيم سيواجه معارضة حادة من جانب الوفد الذى صمم على ألا يكون الوزراء من ذوى الميول السياسية ويعملوا على إعادة دستور ١٩٢٣[٣]

وترتيبا على ذلك فقد اتصف تشكيل وزارة نسيم[٤]، بالصبغة الإدارية بمعنى أنها ليست لها أى ميول سياسية[٥]

---

(١) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٧١

(٢) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٢١٣

(٣) The Egyptian Gazette 14 - 11 - 1934

(٤) وزارة نسيم الثالثة من ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ إلى ٣٠ يناير ١٩٣٦ - يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٣٧٤

(٥) الأهرام ، العدد ١٧٩٤١ ، ١٧ نوفمبر ١٩٣٤

وحدد نسيم بكل دقة برنامجه فى إدارة شئون البلاد ولخصة فى إلغاء دستور ١٩٣٠ والآثار السيئة الناجمة عنه وتوسيع إختصاص الوزراء بحيث يمكنها البحث فى النظام الدستورى والقوانين الاستثنائية بالإضافة إلى تعهد نسيم بتوفير الحرية المسئولة للصحافة والاجتماعات(١)

هذا وقد وصفت الصحف الإنجليزية مثل التايمز نسيم بأنه رجل سياسى من الطراز الأول مما يجعله معدا للقيام بدور الوساطة بين الأحزاب المتناحرة ، كما أن له باعا طويلا فى تقريب وجهات النظر بين المصالح البريطانية والمصرية من جهة ، وبين رغبات الملك فؤاد وآراء الوفد من جهة أخرى(٢)

أما المورننج بوست فمضت تقول أن نسيم إذا نجح فى تأسيس حزب وسط لا يعتمد على القصر ويتمكن من الوقوف فى وجه الوفد ويعتمد على الإنجليز ، فإنه سوف يتمكن من عبور الأزمة التى تعانى منها مصر فى ذلك الوقت(٣)

كما امتدحت صحيفة الديلى تلجراف نسيم فوصفته بالقوة والشجاعة ، لأنه قبل تلك المهمة فى ظروف حرجة وجو ملبد بالغيوم التى تعكر صفو الحياة عامة والسياسة خاصة(٤)

وعلى أية حال فإن الأمور لم تسر على ما يرام . حيث أن الإنجليز والقصر لم يتركوا نسيم يمضى بالسياسة التى يرسمها ، فقاموا

---

(١) نفس المصدر ، العدد ١٧٩٤٠ ، ١٦ نوفمبر ١٩٣٤

(٢) The Times 13 - 11- 1934

(٣) The Morning Post 13 - 11 - 1934

(٤) The Daily Telegraph 13 - 11 - 1934

بوضع الصعوبات والعراقيل في طريقه [1] بالإضافة إلى شعور الرأى العام بعدم نية الوزارة فى إعادة دستور ١٩٢٣ ، على الرغم من مرور خمسة أشهر على تأليف الوزارة وإن الاتصالات مازالت مستمرة بين الوفد والسراى من أجل عودة دستور ١٩٢٣ ، في الوقت الذى مازالت فيه الوزارة مستمرة فى سياسة الكتمان، فناشدت الصحف الوزارة بضرورة إعلان المقصد والهدف الحقيقى لها[2]

ولقد وجدت الصحف الإنجليزية – خاصة التايمز – أن الفرصة مواتية لإبداء تشككها وعدم تأكدها من صدق نوايا نسيم فيما يتعلق بموقفه من الوفد والدستور ، خاصة وأن الصحيفة قد نصحته بعدم تجاهل الوفد إذا كان يريد البقاء فى الوزارة حيث أن نسيم لم يبد أي دليل يثبت به أنه يعمل على جعل الطريق ممهدا للوفد ، كذلك لم يبد أى رغبة أكيدة في التعجيل بإصدار دستور جديد ، بل كان حريصا دائما على المماطلة وكسب المزيد من الوقت[3]

وزاد إصرار الأمة علي عودة دستور ١٩٢٣ بعدما شاع أن الملك لا يعارض فى عودة الدستور ، وعمت البلاد حركة عامة من أجل المطالبة بعودته كاملا غير منقوص[4]

واتسمت سياسة نسيم فى التقرب إلى الوفد إلى أقصى حدود التقرب ، حتى أنه أشركه معه فى الحكم ، واستفاد الوفد من هذا التقارب فى إعادة تنظيم صفوفه

(١) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٤٨

(٢) المقطم ، العدد ١٤٠٤٨ ، ٧ مارس ١٩٣٥

(٣) The Times 9-1-1935

(٤) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، الجزء الثانى ، ص ٢٢٤

واستعادة قوته، وكان على نسيم أن يعيد الأمور إلى نصابها الطبيعى وتغلبت عليه نزعة إرضاء الوفد على نزعة إرضاء الأحرار الدستوريين[1]

لذلك رفع توفيق نسيم كتابا تاريخيا إلى الملك فؤاد ألقى المسئولية عليه كاملة بتفويض الأمر إليه، إما أن يقوم بإعادة دستور ١٩٢٣ أو تنقيحه طبقا لنص الدستور المذكور بما يكون فيه الصالح العام ، وتستوجبه مقتضيات الأحوال ، وإما وضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات[2]، فجاء خطاب الملك فى ٢٠ إبريل ١٩٣٥ ردا على ذلك أنه يفضل إعادة دستور ١٩٢٣ . [3] ومن الواضح أن لسيم كان يعتقد أن الملك فؤاد لا يرغب فى إعادة دستور ١٩٢٣، ومن هنا يلقى بمسئولية رفض إعادته على عاتقه ، ولكن الملك فؤاد فطن إلى مناورة نسيم وأكد أنه لا يمانع فى عودة دستور ١٩٢٣[4]

وكان نسيم قد أفضى إلى كيون بويد مدير عام الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية فى لقائهما الطويل فى ٥ يونيو ١٩٣٥ أن أشد ما لاقاه من الملك وعانى منه كان تفضيل الملك لدستور ١٩٢٣ ، وبهذا فقد حمل الملك مسئولية كل احتجاج شعبى

---

(١) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص٧٧٢-٧٧٣: Shah , Ikbal Ali , Op . cit ., p 275

؛ مشرفه محمد أحمد المليجى ، تطورات مصر السياسية فى ظل حكومات الأقلية فى الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٤٢ ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص٥١ - ٥٢

(٢) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، أحداث ما بعد ١٩٢٣ (١٩٢٤ - ١٩٣٨) ، مذكرة ١٨ إبريل ١٩٣٥ ، من نسيم باشا للملك ؛ سنية قراعة ، المرجع السابق ، ص ٤٠٠

(٣) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ٨٩٠: Vatikiotis , P. J . The History of Modern Egypt . London , 1991 .p 292

(٤) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٧٧٥

مطالبا بعودة دستور ١٩٢٣ ، حيث أن الملك ترك ثغرة واحدة لإخلاء طرفه من ذلك الموضوع عندما أضاف تحفظات متمثلة فى عبارة " ما لم يكن الشعب قد أبدى تفضيله للأخير أى لدستور ١٩٣٠ " ، وعلل نسيم ذلك بأن الملك كان خائفا أن توافيه المنية قبل وضع حكم دستورى ، إذ أن وجود هذا يجعل الطريق ممهدا لابنه كملك شعبى مستقل(١)

وبناء على ذلك . أبلغ توفيق نسيم المندوب السامى رد الملك على خطابة الذى يقضى بعدم الممانعة فى عودة دستور ١٩٢٣ . غير أن المندوب السامى أكد أن إنجلترا لا تمانع فى عودة الحياة الدستورية ، لكن من الأفضل فى الوقت القائم تأجيل تلك المسألة ، مبررا ذلك بأسباب سياسية دولية متعلقة بالصراع الإيطالى الحبشى وأضاف أن هذه المسألة تحتاج إلى بحث طويل ، وأن على الحكومة المصرية أن تقوم بدراسة مسألة وضع الدستور من جميع وجوهها بما يتلاءم وأحوال مصر الداخلية مع تطبيقه فى الوقت المناسب . ومعنى هذا أن إنجلترا رفضت عودة دستور ١٩٢٣(٢)

وعلم توفيق نسيم – بما لا يدع مجالا للشك – أن سلطات الاحتلال ليس لديها أي رغبة في عودة الدستور فى تلك الفترة التى تمر بها البلاد إلا بعد البت فى مسألة الوصايا ومسألة القائمقام (٣) وفى إحدى المقابلات التى تمت بين نسيم ولامبسون

---

(١) Enclosure in No . 108 Note respecting the present political situation , bv Keown Boyd, June 5 , 1935 (secret)

(٢) علي شلبى (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، المرجع السابق ص ٢٣٨-٢٣٩

(٣) تناول الدستور مسألة الوصايا على العرش من المادة ٥١ إلى ٥٦ وتنص المادة ٥٥ من الدستور على أنه خلال الفترة من وفاة الملك إلى أن يؤدى الأوصياء اليمين الدستورية تنتقل سلطات الملك ، إلى مجلس الوزراء الذى يتولاها باسم الأمة . محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص٥٢١-٥٢٢ ؛ القائمقام هو الشخص الذي يتولى سلطة الملك أثناء مرضه وتكون له بعض الصلاحيات كاستقبال الوزراء والمفوضين وعلى أن يكون ذلك بناء على توجيهات من الملك – المقطم ، العدد ١٤٠٤٢ ، ١ مارس ١٩٣٥

أكد نسيم أنه على استعداد للتقدم باستقالته فورا إذا حجبت الحكومة البريطانية عنه الثقة . ولكن المندوب السامى طالبه ألا يشغل باله بهذا الأمر بناء على النصيحة الموجه من وزارة الخارجية البريطانية (١)

والجدير بالذكر أن المندوب السامى قد بدأ المقابلة بعتاب نسيم على طلب الدستور من الملك خلال الخطاب الذى رفعه إليه . وقد برر نسيم موقفه قائلا أنه كان فى موقف لا يحسد عليه حيث أنه كان مضطرا إلى الإشارة إلى الدستور فى ذلك الخطاب ، لأنه إذا تجاهل هذا الأمر فربما يشير عليه الملك به ويحدثه بشأنه ، عندئذ يصبح موقف الحكومة حرجا داعيا للسخط والاستياء ، وبهذا يكون دور الحكومة هامشيا فى هذا الموضوع . بالإضافة إلى أن النحاس قد أبلغ نسيما برغبة الملك فى عودة دستور ١٩٢٣ (٢)، تلك المحاولة التى وصفها نسيم بأنها صدرت من أرعن غير مدرك لعواقب الأمور وفى حالة عدم إتزان (٣)

والملاحظ أن المتأمل فى الموقف السياسى فى مصر فى تلك الفترة يجد أن الوفد قلقا متخوفا من مواجهة حكومة لا تمنحه حرية التصرف بالقدر الذى منحته إياه حكومة نسيم فى حالة إستقالتها .

لذلك فقد مارس نسيم نوعا من الضغط على النحاس لكى يمنحه متسعا من الوقت من أجل إعادة دستور ١٩٢٣ ، فى الوقت الذى أعلنت فيه دار المندوب السامى عدم صلاحية كل من دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ نظرا لعدم فاعليتهما ، بالإضافة

---

(١) No . 62 Lampson to Simon , April 26 , 1935 Tel . No . 181

(٢) No . 52 Lampson to Simon , April 22 , 1935 . Tel . No . 169

(٣) No . 51 Lampson to Simon , April 22 , 1935 . Tel . No . 168

إلى أن مسألة الدستور لابد وأن تدرس عن طريق لجنة يتم إختيارها من جميع الأحزاب[1]

وكان لامبسون قد اقترح – حلا لأزمة إبريل – ثلاثة بدائل للسياسة البريطانية فى مصر : البديل الأول – عودة دستور ١٩٢٣ وما يترتب على ذلك من إجراء الانتخابات وبالتالى عودة الوفد إلى السلطة .

والبديل الثانى – إقناع نسيم بالاستمرار فى العمل مع تأجيل الدستور وهذا سوف يؤدى إلى حدوث صراع بين الوفد والوزارة .

أما البديل الثالث – فمضمونه وقوف حكومة جلالة الملك ضد صدور دستور ١٩٢٣ مع البحث عن رئيس وزراء يقبل إصدار دستور يضمن استمرار وجود إنجلترا فى البلاد . وأبرق لامبسون إلى وزارة الخارجية البريطانية بأنه يفضل البديل الأول مع الاقتراح فى البدء بالبديل الثانى [2]، وأن نسيم أبدى للمندوب السامى أنه يؤيد الحل الثانى لولا أن الملك فضل إعادة دستور ١٩٢٣ [3]

وفى خلال الاجتماع الذى عقد فى حديقة نسيم بالهرم يوم السبت أول يونيو والذى جمع كلا من توفيق نسيم وعبد العزيز محمد وزير الأوقاف ونجيب الهلالى وزير المعارف وأمين أنيس وزير الحقانيه من جهه ، والنحاس وأحمد ماهر

---

(١) No . 96 Lampson to Simon , May 28 , 1935 . Tel . No . 66 ، مشرفه محمد أحمد المليجى ، المرجع السابق ، ص٥٠

(٢) No . 50 Lampson to Simon , April 21 , 1935 . Tel . No . 167

(٣) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، أحداث سياسية ما بعد ١٩٢٣ (١٩٢٤-١٩٣٨) مذكرة نسيم لم تعرض على الملك وقد وجدت مختومة بالشمع الأحمر بختم توفيق نسيم وهى من ستة صفحات بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٣٥ .

والنقراشي من جهه أخرى أطلع نسيم زعماء الوفد على تطورات الأحداث ومذكرة ١٨ إبريل ورد الملك عليها ، كما أطلعهم على مقترحات المندوب السامى ، وبعد مناقشات طويلة [١] عرض نسيم استقالة حكومته ، إلا أن الوفد أعلن أن استقالة الوزارة غير مجدية ، وطلب أن ترسل الحكومة خطابا وديا إلى دار المندوب السامى، مضمنة إياه أن تدخل إنجلترا فى مسألة الدستور يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير وأن المسألة الدستورية هى مسألة داخلية بحته [٢]

كما أعد نسيم صيغة قرأها عليهم تتضمن ضرورة إصدار دستور جديد تعده لجنة من ثلاثين عضوا تمثل جميع الأحزاب ، وضغط توفيق نسيم على النحاس لقبول الاشتراك فى تلك اللجنة ، وكذلك قبول المقترحات البريطانية . وأبلغ نسيم المجتمعين أنه قد حصل على موافقة النحاس على المشاركة فى هذه اللجنة ، التى سوف تضع الدستور . هذا وقد أبدى نسيم تخوفه من استمرار الملك فؤاد فى تدبير الدسائس ضده لحمله على الاستقالة [٣]

وفى اجتماع الفيوم [٤] أطلع نسيم المندوب السامى على كل ما دار بينه وبين زعماء الوفد كما أرسل نسيم للمندوب السامى خطابا فى ٣ يوليو ١٩٣٥ ، ولكنه

---

(١) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، أحداث سياسية ما بعد ١٩٢٣ (١٩٢٤ – ١٩٣٨) بيان نسيم للأمة المصرية ١٤ – ١١ – ١٩٣٥

(٢) المصدر السابق

(٣) No . 101 Lampson to Simon , June 2, 1935 . Tel . No . 246 ؛ مشرفه محمد احمد المليجى ، المرجع السابق ص٥٣

(٤) اجتماع الفيوم هو أهم حدث سياسى بعد اجتماع شارع الهرم وفيه أبلغ نسيم المندوب السامى أنه إذا تحرجت الحالة واضطر إلى الاستقالة فأنه لن يرفع الاستقالة إلا بعد أن يرفع مشروع مرسوم ملكى بعودة دستور ١٩٢٣ – آخر ساعة المصورة ، العدد ٦٨ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٣٥

قوبل بالرفض من جانب المندوب السامى، لأنه لم يتضمن الرد على مقترحات الحكومة البريطانية (١)

كما طالب المندوب السامى نسيم بضرورة البقاء فى منصبه ، مع إرجاء المناقشة فى مسألة الدستور(٢). وتلبيه لرغبة المندوب السامى ، أعاد نسيم صياغ الخطاب الودى وفقا للمقترحات البريطانية ، مع الإذعان لأوامر سلطات الاحتلال وأعلن رفضه النهائى لدستور ١٩٢٣ ، وقبل العمل مع الإنجليز على هذا المبدأ (٣)

وقد أدى غياب المندوب السامى عن مصر خلال فصل الصيف إلى زيادة الإنتقادات تجاه وزارة نسيم من جانب خصومها السياسيين الذين استغلوا الفرص ووجهوا انتقادات حادة لوزارته . وبدأ الخلاف يدب بين الوزراء وقد أرجعت صحيفة المقطم هذا الخلاف إلى عدم تطابق وجهات النظر بين الوزراء ، وأن نسيم يحاول البقاء بوزارته فى السلطة بشتى الطرق ، بعد أن ابتعد عن الوفد ومطالبه (٤) .

ونظرا للضغط الشديد على نسيم من قبل الصحافة والوفد والأحرار الدستوريين ، وكذلك موقف الملك غير الرافض لدستور ١٩٢٣ وإتباع نسيم أسلوب الصمت تجاه

---

(١) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، حافظة رقم ٦ ، أحداث ما بعد ١٩٢٣ (١٩٢٤ - ١٩٣٨) بيان للناس من صاحب الدولة نسيم فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٥

(٢) No . 103 Lampson to Simon , June 5 , 1935 . Tel . No . 254

(٣) Enclosure in No . 108 Note respecting the present political situation , by Keown Boyd , June 5 . 1935 . (secret) : Amin Youssef , Op. cit ., p . 234

؛ محمد أحمد المليجى ، المرجع السابق ص ٥٠

(٤) المقطم ، العدد ١٤١٩٦ ، ٩ أغسطس ١٩٣٥

الصحافة ، بالاضافة إلى انتقاد صحيفة الإجيبشيان جازيت Egyptian Gazette لنسيم لعدم إطلاعه مجلس الوزراء على ما يدور فى خاطره وعدم ميله إلى التحدث إلى العامة أو مخاطبة الآخرين(١) ، لم يكن أمام نسيم سوى إرسال مذكرة إلى المندوب السامى بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ أوضح فيها أنه يجب تقرير العلاقات المصرية الإنجليزية على قواعد صريحة ، وأن الوقت قد حان لكى تسترد مصر دستورها وأن هذا الدستور يجب أن يكون دستور ١٩٢٣ لأنه الدستور الذى يحقق رغبات أغلبية الشعب ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الملك قد أصدر أمرا بإعادة هذا الدستور . ولكن نسيم لم يتلق ردا على هذه المذكرة (٢) .

هذا وقد أوضحت إنجلترا عن مقصدها تجاه الدستور حيث صرح وزير خارجيتها " مستر هور " بأنه عندما استشارت الحكومة المصرية الحكومة الإنجليزية فيما يتعلق بالدستور ، نصحت بألا يعاد دستور ١٩٢٣ نظرا لعدم صلاحيته ، ولا دستور ١٩٣٠ لأنه لا يطبق(٣) .

وبذلك أخذت المسألة طابعا آخر فبعد أن كانت فى حيز المباحثات والمذكرات السرية انتقلت إلى إبداء التصريحات العلنية الساخطة والمستاءه من إعلان الحكومة

---

(١) The Egyptian Gazette 8 - 11 - 1935

(٢) الأهرام ، ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ ، العدد ١٨٢٩٥ ، بيان للناس من صاحب الدولة محمد توفيق نسيم

(٣) ألقى السيد صموئيل هور الوزير فى حكومة المحافظين تصريحة فى أثناء الاجتماع السنوى الذى يقيمة محافظ لندن فى قاعة " الجلد هول " – ضياء الدين الريس ، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، الجزء الثانى ، القاهرة ، دار الشعب، ١٩٧٥، ص٧٢ ؛ مختار أحمد محمد نور ، المرجع السابق ، ص٣٥٤

البريطانية موقفها صراحة [١] .

والحقيقة لقد أكد تصريح صمونيل هور للمصريين جميعا أن الحكومة البريطانية هى السبب الرئيسى فى عدم عودة الحياة الدستورية إلى مصر[٢]. وكان واقع هذا التصريح على الحركة الوطنية بمثابة القنبلة حيث قابل المصريون هذا التصريح بالغضب والاستياء الشديد ؛ لأنه يعتبر تدخلا سافرا من جانب الحكومة البريطانية فى شئون مصر الداخلية ، مما أدى إلى اشتعال المظاهرات وإضراب طلاب المدارس والجامعات واستخدم البوليس الشدة والقسوة لقمع تلك المظاهرات[٣].بالإضافة إلى أن هذا التصريح قد أدى إلى حجب الوفد الثقة عن الحكومة مما جعل الطريق ممهدا لاستقالتها[٤].

وحملت صحيفة التايمز نسيم المسئولية كاملة عما أصاب الرأى العام فى مصر من الإحباط واليأس والوضع المتردى الذى تمر به البلاد [٥] .

غير أن نسيم أخلى طرفه من هذه المسئولية بإرجاع تلك الاضطرابات إلى مكائد و مؤامرات كانت تدبر بمعرفة سلطة عليا ، ومن المحتمل أن يكون

---

(١) The Egyptian Gazette 8 - 11 - 1935

(٢) The Daily Herald 14 - 11 - 1935

(٣) The Times 20 - 11 - 1935 ., Goldschmidt , Arthu . Modern Egypt the, Formation of a Nation - state , Cairo 1988 , P. 63

(٤) The Times 18 - 11 - 1935

(٥) Ibid

المقصود من السلطة العليا الملك فؤاد[1].

ورأت بعض الصحف الإنجليزية أن الموقف السياسى فى مصر لا يحدد مصيره السراى أو الوفد ، ولكن توفيق نسيم هو الذى يملك ذلك ، على الرغم من قصر قامته ، ولكنه لديه العديد من القدرات التى تؤهله للقيام بعمله خير قيام ، حيث أنه يتسم بالهدوء ولا يعد بأشياء إلا إذا كان باستطاعته تحقيقها[2].

وعلمت الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامى أن نسيم لديه رغبة فى الابتعاد مرة أخرى عن الساحة السياسية المتقلبة وغير المستقرة نظرا لسحب الوفد الثقة من حكومته وهذه لاشك تعد ضربة قاصمة لنسيم وحكومته[3] .

وحاول المندوب السامى الدفاع عن الحكومة البريطانية فيما نسب إليها من الإتهامات المتعلقة بأنها السبب الرئيسى فى عدم إصدار الدستور فى مصر بإرجاع ذلك إلى أن مدير مكتب نسيم هو السبب الرئيسى لعدم منحه الصحافة صورة واقعية حقيقية لما كان يدور بين المندوب السامى ونسيم ، حيث أكد المندوب السامى أنه إذا لم يتم القضاء على تلك الصورة والإشاعات غير الصحيحة فستصبح الحكومة البريطانية فى نظر الرأى العام المصرى هى المتحملة لتلك المسئولية على الرغم من أنها بريئة من هذه التهمة على حد قوله. وحث لامبسون حكومته على ضرورة الوقوف إلى جانب نسيم حتى يتم عبور الأزمة ، وطالب نسيم بضرورة الحفاظ على

(١) F.O. 407 / 218 No . 30 Lampson to Samuel Hoare, November 14 , 1935 Tel No . 1305

(٢) The Egyptian Gazette 8 - 11 - 1935

(٣) F . O . 371 / 19080 / 60857 Lampson to Samuel Hoare . December 12 , 1935 (No . 664)

الاستقرار واتباع سياسة الحزم(١) .

وأبدى لامبسون تخوفه للخارجية البريطانية من أن نسيم بصدد إعداد خطاب موجه إلى الملك لعودة دستور ١٩٢٣ . وأنه فى حالة توقيعه من الملك - مبديا أنه على ثقة من أنه سيفعل ذلك - فإن نسيم سيبقى فى السلطة وسيعفى مدير مكتبه من منصبه بناء على مشورة لامبسون(٢).

ويعد يوم ١٣ نوفمبر (٣) تاريخيا لإنقطاع أواصر المحبة والتفاهم بين كل من الوفد والحكومة ، حيث ألقى النحاس خطابا تاريخيا طالب فيه بضرورة استقالة الحكومة ، بالإضافة إلى إحتجاج الوفد على بقائها نظرا لسوء سياستها فى استخدامهاالقوة والبطش فى إخماد المظاهرات ، فضلا على إهدار حرية الصحافة(٤).

---

(١) F.O. 371 / 19080 / 60857 Lampson to Samuel Hoare, December 12, 1935. (No .664).

(٢) F.O. 371 / 19080 / Tel. No . 664 Lampson to F.o. December 2 th 1935

(٣) كان الوفد يسمى هذا اليوم عيد الجهاد وهو اليوم الذى قابل فيه سعد زغلول ورفاقة المعتمد البريطانى السير ريجنالد وينجت فى نهاية ١٩١٨ للحديث معه حول مستقبل مصر بعد إنتهاء الحرب وكان موقف الحكومه البريطانية تجاه هذه المساعى سلبيا - محمد أحمد فرغلى ، عشت حياتى بين هؤلاء ، الأهرام التجارية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦ ؛ حدث انقسام بين صحف الوفد بسبب تأييد النحاس لنسيممماحدابالنحاس إلى إصدار قرارا بفصلروزاليوسف عن الوفد فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ ، مقالات العقاد النارية - ضياء الدين الريس - المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٤٤ ، ٤٥

(٤) الأهرام ، العدد ١٨٢٩٨، ١٨ نوفمبر ١٩٣٥ ؛ قامت الحكومة البريطانية بالضغط على نسيم بضرورة توقيع قانون الصحافة الجديد بأسرع ما يمكن للحد من الانتقادات للسياسة البريطانية وبالفعل أقر مجلس الوزراء عن طريق التمرير مرسوما بالقانون فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ الذى أعطى للسلطة الادارية حق مصادرة الصحف ووقفها ونتيجة لمعارضة الصحف لقانون الصحافة الجديد قامت قوات الأمن العام بمصادرة صحيفة السياسه - نفس المصدر ، العدد ١٨٢٧٩ ، ١٧ نوفمبر ١٩٣٥ ؛ العدد ١٨٣١٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٣٥ ؛ مشرفه محمد أحمد المليجى ، المرجع السابق ، ص ٥٤

وفى خطابه أمام البرلمان الإنجليزى صرح مستر هور أمام البرلمان الإنجليزى فى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ أن مسألة الدستور مسألة داخلية ، بمعنى أن المصريين هم أصحاب الرأى الأول والأخير فى وضع الدستور الخاص بهم[١].

ومن ناحية أخرى كثف نسيم من مقابلاته مع المندوب السامى طوال الأسبوع الثانى من ديسمبر بغرض إصدار الدستور ، وبناء على موقف إنجلترا الرافض والمماطل فى إصدار الدستور ، رأى نسيم أنه من الأفضل التقدم باستقالته[٢]. هذا فى الوقت الذى تألفت الجبهة الوطنية من جميع الأحزاب ممثلين فى الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والإتحاد والمستقلين ؛ للمطالبة بعودة الدستور[٣] .

وعلى أية حال ، فلم تتوقف المناورات بين القصر والإنجليز أملا فى استبعاد حزب الأغلبية عن الحكم وأرجاء الدستور ، وتم إبلاغ السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى أن حافظ عفيفى أفضى سرا أن تألف الوفد المباغت مع الأحزاب الأخرى قد تم بسبب خشيتهم من تحمل المسئولية وحدهم عن زيادة خطورة سوء النظام وحرصهم الشديد على اشتراك جميع الأحزاب الأخرى معهم فى تحمل المسئولية [٤] .

ومن الواضح أن وزارة الحربية البريطانية كانت تعارض بشدة أى تعديل على الحياة الدستورية فى مصر إلا بعد انتهاء الأزمة الدولية ، وإن كان السير لامبسون قد

---

(١) الأهـــرام . العدد ١٨٣١٥ ، ٦ ديسمبر ١٩٣٥

(٢) الجهاد ، العدد ١٥٢٧ ، ١١ ديسمبر ١٩٣٥ ؛ الأهرام ؛ ١٨٣١٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٣٥

(٣) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٨٣

(٤) F.O. 371 / 19080 / 60857 No . 656 Lampson to f.o. December 10 , 1935

ناشد حكومته بعدم الاعتراض على عودة الدستور[1] .

وعندما أيقن نسيم أن إنجلترا تضع العراقيل أمام عودة دستور ١٩٢٣ ، بات يفكر جديا فى الاستقالة إذا لم يعلن الدستور .

وفى مقابلة أخيرة بين نسيم والمندوب السامى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، وبدلا من أن يدورالحديث عن عودة الدستور ، فوجىء نسيم أن المندوب السامى يستفسر عن حالة الأمن وعن مظاهرات الطلبة ، فأدرك نسيم أن إنجلترا تتلكأ وتماطل فى عودة الدستور وعند ذلك أبلغ نسيم المندوب السامى برغبته فى عودة دستور ١٩٢٣ أو الاستقالة كما أكد نسيم ذلك أيضا للمستر سمارت فى اليوم نفسه.

ويبدو أن نسيم قد شعر بأنه لم يعد يحتمل الموقف وأنه ليس بالرجل الذى يظل فى منصبه ليطلق النار على المتظاهرين ، فعكف على كتابة خطاب الاستقالة . ودعا وزراءه للاجتماع فى صباح اليوم التالى ليطلعهم على خطاب الاستقالة [2] .

وأمام الثورة الشعبية الكبرى التى تشبه إلى حد كبير ثورة ١٩١٩ أجبرت السراى والإنجليز إلى الرضوخ والموافقة على عودة دستور ١٩٢٣[3]. حيث توجه كيون بويد مدير عام الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية فى فجر ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ إلى منزل توفيق نسيم فى الحلمية ليوقظه من نومه ويبلغه أن إنجلترا لا تعارض

---

(١) الأهرام ، العدد ١٨٣١٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٣٥

(٢) المقطم ، العدد ١٤٢١٣ ، ١٤ ديسمبر ١٩٣٥

(٣) F.O. 371 / 19080 / 60857 . Tel . 660 Lampson to F. O . December 10 . 1935

فى عودة دستور ١٩٢٣[١]، وفى اجتماع مجلس الوزراء أبلغ نسيم زملاءه الوزراء مداعبا " أن اليوم ليس يوم الاستقالة ولكنه يوم عودة الدستور " ؛ وفى اليوم نفسه رفع نسيم كتابه إلى الملك يلتمس فيه عودة دستور ١٩٢٣ ، قبل ساعة واحدة من وصول كتاب الجبهه الوطنية الذى يتضمن نفس الطلب ؛ مما يؤكد رغبة نسيم الجدية فى عودة دستور ١٩٢٣[٢] .

ويذكر فاتكيوتس Vatikiotis أنه فى عام ١٩٣٥ قد تجمعت عدة عوامل ساهمت فىّ عودة دستور ١٩٢٣ .

أول هذه العوامل يتمثل فى رغبة الحكومة البريطانية فى التفاوض من أجل عقد معاهدة جديدة مع حكومة دستورية منتخبة

وثانى هذه العوامل ، تمثل فى الضغط من جانب الوفد وجماعات سياسية أخرى ، حيث عقد الوفد مؤتمرا في يناير ١٩٣٥ طالبوا فيه بعودة دستور ١٩٢٣

وثالث هذه العوامل عدم قدرة القصر فى إمكانية تشكيل خكومات تتعامل بفاعلية سواء مع مشكلة الأمن الداخلى ، أو مع مسألة العلاقات الأنجلو مصرية . ويضيف فاتكيوتس أن العامل الأهم ربما يكمن فى الغزو الإيطالى للحبشة فى أكتوبر ١٩٣٥ وتداعياته فى عام ١٩٣٦ ، فقد ازدادت الدعايات الإيطالية التى يروجها الإيطاليون والمعادية للبريطانيين فى مصر وفى كل مكان فى الشرق الأوسط[٣].

وترتيبا على ذلك أصدر الملك مرسوما يقضى بعودة دستور ١٩٢٣ دون إشارة

---

(١) الأهرام ، العدد ١٨٣٣٢ ، ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ ؛ ضياء الدين الريس ، المرجع السابق ، ص ١٦٨

(٢) الجهاد ، العدد ١٥٥٥ ، ١١ يناير ١٩٣٦

(٣) Vatikiotis , Op . cit ., p.p . 291 - 292

إلى كتاب نسيم ، مما يعد هذا فى حد ذاته إهانه وتجاهلا من جانب الملك لنسيم[1]، الذى أفضى إلى لامبسون خلال الاجتماع الذى دار بينهما أنه لم يكن يريد أن يعين توفيق نسيم ولكنه فرض عليه من قبل الإنجليز[2] .

وعلى أية حال فقد كانت بريطانيا ترغب فى أن تضمن بأن العودة إلى الحياة الدستورية ، وحتما مجىء حكومة وفدية منتخبة ، يمكن أن يحدث فى إطار التزام المصريين بالبحث عن معاهدة صداقة جديدة معها . يعنى أن عودة الحياة الدستورية لمصر رهن بالالتزام بالتفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل عقد معاهدة معها . وأدركت كل الأحزاب السياسية مدى أهمية ربط المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ بالإلتزام بإجراء مفاوضات معاهدة مع بريطانيا [3] .

وابتهاجا بعودة دستور ١٩٢٣ أصدر نسيم بيانا للأمة فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ أعلن فية سروره بعودة دستور ١٩٢٣ . كما وجه شكره العميق للملك والحكومة البريطانية وبخاصة المندوب السامى ، نظرا لجهودهم المشكورة فى عودة الدستور. كما قدم نسيم التهنئة إلى الشعب المصرى بعودة الدستور ، وناشد نسيم الطلاب بالعودة إلى مدارسهم وجامعاتهم مع ترك مهمة تنفيذ الدستور للحكومة [4] .

---

(١) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ٨٩٣

(٢) طلعت إسماعيل رمضان (دكتور) ، المواقف البريطانيه تجاه وزارتى يحيى ونسيم ، ص ١٢٨

(٣) Vatikiotis , Op . cit., p 292

(٤) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، محفظة ٦ (أحداث ما بعد ١٩٢٣) ، ١٩٢٤ - ١٩٣٨ بيان للناس من دولة نسيم فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٥ ؛ الأهرام ، العدد ١٨٣٣٣ ، ١٤ ديسمبر ١٩٣٥

وحرصا من الحكومة على عدم إصدار قرارات أو إتخاذ بعض الوسائل ذات الصفة الدستورية قبل أن ينفذ الدستور ، اعترفت الحكومة بالجبهة الوطنية لكى يتم استشارتها إذا دعت الأحوال إلى إصدار تلك القرارات وإتخاذ مثل هذه الوسائل ، وذلك نظرا لمرور بعض الوقت قبل عقد البرلمان وتولى الأمة مصير نفسها بواسطة ممثليها الحقيقيين ، ويبدو أن نسيم كان يريد أن يقى نفسه من الانتقادات التى قد يوجهها إليه أعضاء الجبهة الوطنية الذين يسىء بعضهم الظن به إلى حد كبير[١].

ورغبة من الحكومة فى التعجيل بالانتخابات العامة أصدرت قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنه ١٩٣٥[٢] ، وهو القانون المعدل رقم ٤ لسنه ١٩٢٤ بعد إدخال تعديل طفيف عليه بتخويل وزير الداخلية حق تقصير الإجراءات المحددة فيه[٣].

وعم الوفد والأحزاب فرح كبير ، ولقب مكرّم عبيد نسيم بأنه " أذكى عجوز فى مصر " ، وطالب الوفد بعدم استقالة الحكومة إلى أن تنتهى اجراءات الانتخابات البرلمانية التى تتطلع اليها البلاد[٤].

وكان من الطبيعى بعد صدور الدستور وقانون الانتخاب أن تتولى وزارة نسيم تكملة مشوار الانتخاب وذلك بانتخاب أعضاء مجلس النواب . وبناء عليه تقوم حكومة الأغلبية بتشكيل الوزارة الجديدة غير أن أحزاب الأقليات شنت على وزارة نسيم هجوما شرسا مطالبة إياها بالاستقاله ضمانا لنزاهه الانتخابات وذلك لميلها الشديد

---

(١) الأهرام ، العدد ١٨٣٣٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ ، " بيان رسمى اعتراف الحكومة بالجبهه الوطنية "

(٢) نفس المصدر ، العدد ١٨٣٣٩ ، ديسمبر ١٩٣٥ ، ؛ الوقائع المصرية ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥ ، العدد ١١٦ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥

(٣) الأهرام ، العدد ١٨٣٣٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٣٥

(٤) عفاف لطفى السيد ، (دكتوره) ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤

للوفد الذى أظهرته طوال حكمها[1] . وكان لهذه الروح استجابة من الطلبة الذين لم ينسوا لها موقفها من مظاهراتهم والحركة الشعبية التى جرت خلال شهرى نوفمبروديسمبر ١٩٣٥ عندما أصدرت حكومة نسيم قرارا بإغلاق الجامعة . [2] وقد بلغت هذه المعارضة ذروتها عندما قاموا بمنع توفيق نسيم من حضور " حفلة افتتاح مؤتمر الجراحة الدولى " الذى تم عقده فى كلية الطب بجامعة فؤاد وذلك فى أعقاب وصول نسيم إلى مشارف الكلية مما أثر ذلك سلبيا على هيبة الوزارة [3] .

ومساندة لموقف حكومة نسيم بذلت جريدة الجهاد محاولات شتى لصد الهجوم العاصف ضد الحكومة حيث بررت ما حدث أثناء افتتاح المؤتمر أن الطلبه عند وصول توفيق نسيم كانوا يرغبون فى حمله على الأعناق ولكنه رفض ذلك وفضل العودة حفاظا منه على هيبته وكرامته[4].

ويذكر البعض من الكتاب الأجانب أنه تعبيرا عن فقدان الثقة فى حيادية حكومة نسيم فى الاشراف على انتخابات نزيهة بواسطة قادة حزبيين عديدين أدى إلى الأخذ فى الاعتبار ضرورة تشكيل حكومة إنتقالية برئاسة نسيم . ولما كان ذلك من الصعب إنجازه ، فقد فضل نسيم الاستقاله [5] .

---

(١) خطاب مفتوح من حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطنى إلى نسيم يطالبه فيه بالاستقاله – الأهرام ، العدد ١٨٣٣٤ ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ ؛ خطبه محمد محمود فى دار الأحرار الدستوريين للمطالبة باستقالة نسيم – نفس المصدر ١٩٣٥/١٢/٨ ، العدد ١٨٣١٧

(٢) نفس المصدر، العدد ١٨٣١٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٣٥

(٣) الجهاد ، العدد ١٥٤٥ ، ١ يناير ١٩٣٦

(٤) نفس المصدر

(٥) Vatikiotis Op . cit ., p . 292

وأبلغ لامبسون نسيم فحوى مقابلته مع الملك فى ١٠ ديسمبر ١٩٣٥ ، والتى أبدى فيها الملك رغبته فى تغيير الحكومة (١) وأفصح نسيم لسمارت السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى البريطانى أنه سيبرر استقالته بأسباب صحية (٢). وتقديرا من لامبسون لجهود توفيق نسيم فقد بعث إلى الخارجية البريطانية يقترح إرسال خطاب شكر إلى نسيم ولكن وزارة الخارجية البريطانية رأت أنه من الأصوب صرف النظر عن هذا الخطاب حتى لا يسىء المصريون فهمه حيث ترسخ لديهم انطباع بأن وزارة نسيم كانت شديدة الارتباط بدار المندوب السامى(٣)

وقدم نسيم استقالته للملك فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ مضمنا إياها أن الأمور قد استقرت وأصبحت على ما يرام بعد أن أدى واجبه قدر استطاعته ، حيث أنه لاقى العديد من الصعوبات ، والمعاناه فى خلال الفترة التى تولى فيها الوزارة ، كما أنه رأى أنه لا مفر من الاستقالة ، حيث ان الانتخابات تسير فى مجراها الطبيعى ، وإنجلترا ماضيه فى تنفيذ وعودها الخاصة فى إبرام المعاهدة بينها وبين مصر ، وان صحته أصبحت لا تقوى على مثابره ومواجهة مثل تلك الأمور(٤) وقبل الملك استقالة نسيم وطلب من على ماهر رئيس ديوانه تشكيل حكومة

---

(١) F.O. 371 / 19080 / 60 857 . Tel . No 660 Lampson to F.O. December 10 , 1935

(٢) Tel . No . 660 Lampson to F .O . December 10 , 1935

(٣) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٣٧٩

(٤) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ٨٩٦ - ٨٩٧ " خطاب استقالة توفيق نسيم للملك " ؛ فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص ٣٤٠ - ٣٤٢ ؛ Shah , Ikbal Ali , Op . cit ., P . 277

انتقالية فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ [١] . وكان توفيق نسيم دوما عند حسن ظن الجميع ، حيث ناضل نضالا مريرا من أجل عودة دستور ١٩٢٣ الذى يعد بمثابة تتويجا لكفاح الحركة الديمقراطية الدستورية فى البلاد والذى استمر طيلة خمس سنوات . [٢]

---

(١) Vatikiotis , Op . cit ., P . 292

(٢) على شلبى (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨

الفصل الثامن

توفيق نسيم رئيسا

للديوان الملكى

٢ / ٤ / ١٩٢٢ - ٩ / ١١ / ١٩٢٢

١٤ / ١٢ / ١٩٢٥ - ٣٠ / ٤ / ١٩٢٧

١ / ٥ / ١٩٢٧ - ٢ / ٨ / ١٩٣١

بداية يمكن القول بأن ديوان الملك هو أداة الاتصال بين الملك والشعب ويأتى على رأس الجهاز البيروقراطى للقصر وهو الوسيط بين الملك وكل من السلطة التنفيذية والتشريعية .ويختار الملك رئيس الديوان من بين رؤساء الوزارات أو الوزراء السابقين ويرأس الديوان رئيس بدرجة وزير ويعاونه وكيل الديوان بدرجة وكيل وزارة [١] .

ويتبع الديوان الملكى عدد من الإدارات هى :-

أ . الإدارة العربية : تتولى إعداد المذكرات التى ترفع إلى الملك ومراجعة المراسيم والأوامر الملكية وعرض البرقيات الواردة من وزارة الخارجية وكانت بين الديوان والسفارة المصرية فى لندن حقيبة أسبوعية منتظمة وشفرة خاصة بالبرقيات الرمزية .

ب . الإدارة الإفرنجية : تقوم بإعداد ملخص لأقوال الصحف المحلية التى تصدر باللغات الأجنبية وما ينشر عن مصر فى صحف الخارج وترجمة محتوياتها من اللغة التركية إلى اللغة العربية .

جـ . إدارة التوقيع : تحرير الأوامر الملكية وبراءات كبار الضباط وبراءات الرتب والنياشين وألقاب الشرف الأخرى وتختص أيضا بشئون مجلس البلاط وهو بمثابة المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية فى جميع الأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الأسرة المالكة .

د . إدارة الحسابات والمستخدمين : إعداد ميزانية الديوان ، وصرف مخصصات لأعضاء الأسرة المالكة وشئون العاملين فى دواوين القصر .

---

(١) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٠

هـ . إدارة المحفوظات والالتماسات : تتولى أعمال ترتيب الأرشيف العام وحفظ الأعمال اليومية والمذكرات التى ترد من الوزارات فى شئون الدولة .

وكانت أعمال الدولة فى عهد الملك فؤاد يعرضها رؤساء الدواوين بأنفسهم على الملك بعد مأدبة الغذاء التى كان يقيمها بصفة دورية لكبار موظفى الحاشية[1]. كما جرى العمل فى الديوان على أن تصدر قرارات الإقالة بموجب " أوامر ملكية " يوقع عليها الملك وحده ، أما قرارات التعيين وتشكيل الوزارات فتصدر " بمراسيم " يوقعها الوزراء المختصون إلى جانب توقيع الملك[2] .

وللديوان ميزانية تعرض على البرلمان ويتم مناقشتها فى مجلس النواب والشيوخ لإقرارها وكانت مخصصات الملك فى عهد فؤاد ١٥٠ ألف جنيه . ولم يكن للديوان أية اعتمادات للمصاريف السرية [3] .

ويلحق بالديوان مكتب السكرتير الخاص للملك وينحصر عمله فى تبادل البرقيات مع ملوك ورؤساء الدول العربية والأجنبية فى المناسبات المختلفة [4] .

وفى محاولة للحد من سلطة الديوان الملكى اقترحت لجنة الدستور فى مشروعها نصا وذلك فى (المادة ٥٦) " أن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات " بهدف أن يكون للوزراء حق تمتنع معه الوساطة وسوء الفهم ولكنه

---

(١) حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص ١٦ – ١٨

(٢) نفس المصدر ، ص ١٣

(٣) نفس المصدر ، ص ١٩

(٤) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٢

لم يحظ بالموافقة عليه فأسقط من مواد الدستور وبذلك بقيت للديوان الملكى أهميته وفاعليته فرئيسه هو أقرب المستشارين إلى أذن الجالس على العرش[1].

وعلى أية حال فإن سلطة الديوان الملكى هى الوسيط الذى يستطيع الملك أن يطلب منه تنفيذ المعلومات وتستطيع السلطة التنفيذية أن تطلب منه الإرشاد ورغم أن هذا ليس من أساليب الحكم الديمقراطى ولكنه يصلح لبلوغ الغاية ما دام الوسيط يتمتع بالاحترام ومكانة" الإخلاص وسعة الخبرة وقد توفرت هذه الشروط فى محمد توفيق نسيم الذى يعد من أبرز من تولى رئاسة الديوان الملكى [2] . فكان فى منصبه الرجل الحازم الذى أحكم عقدة الإتصال بين الأمة والعرش وكان همزة الوصل بين الملك وحكومته وقد لبس فى هذا المنصب عدة سنوات يتلقى من عطف مليكه ومن رضاء أمته [3] .

تولى توفيق نسيم رئاسة الديوان الملكى [4] لأول مرة عقب إعلان استقلال البلاد وسيادتها وإتخاذ السلطان فؤاد لقب " حضرة صاحب الجلالة الملك " بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ دون استشارة " عبد الخالق ثروت " رئيس الوزراء وقتذاك حين كان الخلاف بين القصر وثروت حول الدستور

---

(١) حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص ١٤

(٢) الأهرام ، العدد ١٧٩٢٨ ، ٤ نوفمبر ١٩٣٤

(٣) البلاغ ، العدد ٤٨٠٧ ، ٨ مارس ١٩٣٨

(٤) من ١٩٢٢/٤/٢ إلى ١٩٢٢/١١/١٩ – دار المحفوظات بالقلعة ، ملف خدمة توفيق نسيم ، رقم ٤٢٢٢٤ ، محفظه رقم ٣٢٧١ ، دولاب رقم ٣٥٦ ؛ الوقائع المصرية ، العدد ٣٤ ، ٢ ابريل ١٩٢٢

يزداد شدة وحدة (١) ، وكان المسرح السياسى تجرى عليه إذ ذاك حركة غيرطبيعية . فهناك زعماء مبعدون فى المنفى وآخرون فى السجون والمعتقلات فى الوقت نفسه كان هناك تقارب بين الوفد والقصر ضد وزارة ثروت المؤيدة من دار المندوب السامي وحدث هذا التقارب على يد محمد توفيق نسيم الذى نجح فى توثيق العلاقة بين القصر والوفد الذى كان يأمل فى تأليف وزارة برياسة توفيق نسيم يؤيدها الملك والأمة وترفض تصريح ٢٨ فبراير ويكون من أول أعمالها الإفراج عن سعد وصحبه وعودة المنفيين ، وكان توفيق نسيم يُدخل هذا الأمل فى نفوس الوفديين (٢) ، وكان من نتيجة ذلك أن قابل الملك فؤاد المصرى السعدى القائم بأعمال رئيس الوفد فى ٩ أكتوبر ١٩٢٢ مقابلة طويلة وودية أصدر بعدها الوفد منشورا هاجم فية وزارة ثروت وأعلن رجال القصر تأييدهم للوفد (٣) ، وأدلى سعد زغلول بحديث مع مندوب رويتر نفى فيه نفيا قاطعا ما تردد عن علاقته بالخديو ' عباس حلمى " وأكد ولاءه الكامل للملك فؤاد وأسرعت الصحف الوفدية فضربت على هذه النغمة (٤) .

من ناحية أخرى فقد تلقى توفيق نسيم العديد من البرقيات التى تطالب بعودة سعد زغلول من منفاه حفاظا على صحته وصحة أم المصريين وحتى لا تتكلف مشقة السفر إليه وهى مريضة وكان نسيم يستقبل عرائض الوفد النائبة عن جميع الطبقات

(١) الديوان العالى السلطاني ، مجموعة ٤/٥/أ ، رقم المجموعة ٩٧ ، ١٥ مارس ١٩٢٢ ؛ سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص١٠

(٢) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٣٨٠

(٣) أحمد شفيق ، تمهيد الجزء الثالث ، ص ٣٤٩

(٤) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٦٩

المطالبة بتحقيق هذه الأمنية الشريفة العادلة [١]، وكان يعد هذه الوفود بابلاغ مطالبهم للملك فؤاد [٢] .

وقد أدى اعتقال سعد زغلول ونفيه هو ورفاقه فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ إلى تدعيم صفوف الشعب المصرى بقيادة الوفد الذى قرر المقاومة السلبية التى تعنى عدم التعاون مع البريطانيين ومقاطعة كل ما هو بريطانى[٣] مما ساعد على زيادة اضطراب الأمة بجميع عناصرها ومختلف هيآتها [٤] وعقب تولى وزارة ثروت الحكم زادت حوادث الاغتيالات ضد الإنجليز من موظفين أو غير موظفين ولم يقدم أحد للعدالة مما جعل الحكومة البريطانية تدعومندوبها السامى إلى النظر فى اتخاذ إجراءات انتقامية غير أن اللنبى لم يشأ الإقدام على ذلك وقامت جهود مشتركة بين الجانبين البريطانى والمصرى للقضاء على حوادث الاغتيالات .

ونتيجة لتدهور الأحوال الأمنية تم وضع قانون الأحكام العرفية موضع التنفيذ[٥]وضاقت السجون بالمسجونين الذين زادوا عن المقرر الصحى ، وطلب توفيق نسيم رئيس ديوان الملك فى ٥ سبتمبر ١٩٢٢ من ثروت رئيس الوزراء

---

(١) برقية من رأس الخليج – الأخبار ، العدد ٧٩٦ ، ٦ أكتوبر ١٩٢٢ ؛ احتجاج وفد السيدات – أحمد شفيق ، تمهيد الجزء الثالث ، ص٢٥٠ – ٢٥١

(٢) حديث الجريدة الليبرتية – الأخبار ، إلعدد ٨٤٥ ، ٣ ديسمبر ١٩٢٢ ؛ ديوان جلالة الملك ،(التماسات) من ٢ يناير ١٩٢٢ حتى ٢٠ فبراير ١٩٥٢

(٣) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢

(٤) محمد على علوبه ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٦٠

(٥) مشرفة محمد أحمد المليجى ، عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية ١٨٧٣ – ١٩٢٨ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ٥٨ – ٥٩

إضافة مواد فى قانون العقوبات لحماية الملك فؤاد وهى تقضى بأن :-

١- يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على حياة الملك وحريته .

٢- يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على حياة الملك اعتداءا لا يهدد حياته .

٣- يعاقب بالإعدام كل من ألف عصابة مسلحة لقلب نظام توارث العرش أو تغيير أى شىء فى نظام العرش .

٤- يعاقب بالسجن كل من تطاول على الملك أو سلطته .

٥- يعاقب بالسجن لمدة تزيد على خمس سنوات كل من عاب فى ذات الملك ، وبالفعل أعدها وزير الحقانية ووقع عليها الملك فؤاد فى ٢ أكتوبر ١٩٢٢ [١] .

ورغم ذلك فإن العلاقة بين الملك والوزارة لم تعد إلى حالة التوازن لأنه بدا واضحا أن القصر قد إتخذ جانب الوفد في معارضة الوزارة [٢] .

وقد اتبع توفيق نسيم سياسة التقارب وعمل على خطب ود حزب الوفد واسترضاءه وأكثر من دعوة الوفد إلى القصر الملكى وإلى الصلاة فى المساجد التى يحضرها الملك أيام الجمعة وكتب مذكرة إلى اللورد اللنبى يعترف فيها بالكثرة القومية ويطالبه فيها بالتدخل للإفراج عن سعد ورفاقة من أجل عودة الهدوء والاطمئنان وعودة الاستقرار إلى الشارع المصرى [٣] .

---

(١) مصطفى أمين ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور) تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، ص٢٤٩

(٣) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤

وهكذا تغيرت الأحداث تغيرات غريبة فى أمور مصر السياسية فقد كان توفيق نسيم منذ عشرين شهرا أكره مصرى على المصريين وقوبلت وزارة عدلى وثروت[1] بحماس شديد فى حين كانت السراى فى حالة مشادة مع الوفد ورفض سعد زغلول أن يقدم فروض الولاء والطاعة للملك أما اليوم فإن عدلى وثروت متهمان بالخيانة ونسيم يقابل بمظاهر الترحاب لما له من قوة وصفات عالية وأمانة ومقدرة على جمع شمل البلاد بطريقة ممتازة وبلغ ذروة القوة وبدا محترما عند كل العناصر فى مصر . فالسراى والزغلوليون يشدون من أزره ويحتفظ أيضا فى الوقت نفسه بأحسن العلائق الودية مع الحكومة البريطانية [2] . وانصرف بجميع قواه إلى تحسين العلاقات بين السراى وبين الزغلوليين [3]

ونتيجة لهذا التوفيق بين أنصار سعد زغلول والملك الذى يرجع إلى حسن سياسة توفيق نسيم يصرح الزغلوليون بأنه لو كانت الأمور فى يد الملك لكان زغلول وزملاءه قد أطلق سراحهم وكذلك أعلن أن الملك سيؤدى فريضة الجمعة فى مسجد الأزهر معقل الوفديين لأول مرة منذ اضطرابات ١٩١٩ [4]، وكان لهذا الإعلان صلة بمؤامرة دبرت للتخلص من وزارة ثروت بين القصر والوفد والأزهريين لذلك سارع

---

(١) تولى عدلى يكن الوزارة خلفا لتوفيق نسيم فى ١٦ مارس ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ، تولى ثروت الوزارة فى ١ مارس ١٩٢٢ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ - فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ، ٢٢٧

(٢) أحمد شفيق ، تمهيد الجزء الثالث ، ص ٣٥٨ ، ٣٦٠

(٣) نبيه بيومى ، المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١١٩

(٤) أحمد شفيق ، تمهيد الجزء الثالث ، ص ٣٤٩ ؛ سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٦٩

ثروت بتقديم استقالته للملك وبذلك سقطت بسهوله وزارة ثروت التى علق الإنجليز عليها الآمال [1].

وقد قام توفيق نسيم بالكثير من الأعمال الإدارية خلال رئاسته للديوان الملكى ففى ٢٧ يوليو ١٩٢٢ صدر الأمر الملكى بتشكيل لائحة إجراءات مجلس البلاط[2] الذى يتولى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين أعضاء الأسرة المالكة [3]. وقد ترأس نسيم اجتماعات مجلس البلاط للنظر فى المسائل المعروضة للبت فيها وإتخاذ القرارات المناسبة فى شأنها [4].

وكذلك النظر فى ميزانية الديوان السلطانى " الديوان الملكى " عن عام ١٩٢١ – ١٩٢٢ ونظرا لما عرف عن توفيق نسيم من أنه دقيق كل الدقة فى الماديات فأثناء فحصه للميزانية وجد مبلغ ٤٠١ جنيها تحت بند مصروفات غير منظورة ولأن الديوان لا علم له بهذا البند ولا يمكن ربط مبلغه فقد أعاد نسيم كشوف الميزانية مرة أخرى لمراقب الإدارة العام بوزارة المالية [5] .

وفى ١٥ أغسطس ١٩٢٢ أرسل نسيم خطابا إلى وكيل وزارة الحربية يخطره فيه أن الديوان الملكى قد تسلم القانون رقم ٣ لسنه ١٩٢٢ الخاص بتعديل أحكام

---

(١) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ٣٨١

(٢) ديوان جلالة الملك – دفتر الصادر الرسمى من ١٩ يوليو ١٩٢٢ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢،رقم ٨٨٣

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص١٣

(٤) مصر ، العدد ٧٦١٣ ، ٧ أكتوبر ١٩٢٢

(٥) ديوان جلالة الملك ، خطاب توفيق نسيم فى ٢٥ يوليو ١٩٢٢ إلى مراقب الإدارة العام بوزارة المالية دفتر الصادر الرسمى من (١٩ يوليو إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢) رقم ٨٨٣

بعض مواد قانون القرعة وأن نسيم بدوره قد قام بتوزيعه على جميع فروع الديوان وديوان الأوقاف الأهلية [1] .

ورأفة بأهالى العساكر الخصوصيين الذين فصلوا من الخدمة وتقدموا بالتماس إلى توفيق نسيم لرفعة للملك لإعادتهم إلى الخدمة أرسل توفيق نسيم خطاباُ إلى وزير الداخلية يخطره فيه أن التماسهم قبُل ولا مانع من عودتهم [2] .

أما عن تعيين توفيق نسيم رئيسا للديوان الملكى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥[3] فقد واكب ظروفا عصيبة فقد كانت الأمة المصرية عن بكرة أبيها تتألم من تعسف وزارة زيور[4] واعتدائها على الدستور وتعطيلها الحياة النيابية فى البلاد وإفتئاتها على الحقوق التشريعية بشن القوانيين المقيدة للحرية العمومية والشخصية وانتهاكها حرمات هذه الحرية فى أبسط مظاهرها .

وقد تعالت الأصوات مطالبة بسقوط الوزارة لعدم أهليتها وشرعيتها للحكم وبدأت الصحف كلها حملة صحفية ما عدا صحيفة الإتحاد [5] تنعى على الوزارة

---

(١) نفس المصدر ، دفتر الصادر الرسمى رقم ٩٤٥

(٢) نفس المصدر ، دفتر الصادر الرسمى رقم ٩٩٤ " خطاب فى ٣١ أغسطس ١٩٢٢ "

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ١٢١ ، ١٤ ديسمبر ١٩٢٥ (عدد غير اعتيادى)

(٤) وزارة زيور من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ إلى ١٣ مارس ١٩٢٥ ، والثانية من ١٣ مارس ١٩٢٥ إلى ٧ يونيه ١٩٢٦ – فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٦٣

(٥) لسان حال حزب الاتحاد رئيس تحريرها " عبد الحليم البيلى " – يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ، ص١٦٢

تصرفاتها وتطالب باستقالتها ولكن الوزارة لم تعط لهذه الصيحات المتتالية إهتماما[1] ومن الغريب أن الوزارة التى أدى مسلكها الشائن إلى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس بل إنها أسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم.

من ناحية أخرى كان وجود حسن نشأت على رأس الديوان الملكى أكبر عائق لسير العمل الإدارى وكانت مسألة إقصائه عن هذا المركز الذى كان يتمتع فيه بالنفوذ المطلق من الأمور التى كان لها أثر فى الدوائر السياسية المصرية والبريطانية على السواء [2] . وقد حاولت الصحف الإنجليزية أن تنفى الدور الذى لعبه اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر فى إسقاط حسن نشأت [3] .

وقد قوبلت استقالة حسن نشأت بالارتياح فى الشارع المصرى نظرا لأعماله التى أثارت انتقادات عنيفة [4] فى الوقت نفسه زاد تقدير الأمة للملك فؤاد الذى عبر عن نبض الأمة فى عزل حسن نشأت رغم الاعتقاد السائد بأن عزلة تم بإيعاز من المندوب السامى [5] .

وعلى أية حال فقد صدر المرسوم الملكى بعد ظهر يوم ١٤ ديسمبر ١٩٢٥

---

(١) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص٩٧٩

(٢) نفس المصدر ، ص ١٠٤٨

(٣) الأخبار ، العدد ، ١٢ ديسمبر ١٩٢٥

(٤) السياسه ، العدد ١١٢٥ ، ١٣ ديسمبر ١٩٢٥

(٥) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٠٥٠

يقضى بتعيين محمد توفيق نسيم رئيسا للديوان الملكى[1] وقد ارتاحت الدوائر لهذا التعيين رغم أنهم قابلوه بالدهشة لأنه تم فجائيا ، مقرونا بالاستحسان فقد أثنى رئيس الحزب الوطنى على محمد توفيق نسيم وكذلك حزب الأحرار الدستوريين الذى أيد تعيين نسيم مشيرا للجهود التى بذلها أثناء تعينه رئيسا للديوان فى عام ١٩٢٢[2] .

وفى تلك الفترة العصيبة من تاريخ مصر بذل نسيم الكثير من الجهد وقام بأعمال كثيرة منها على سبيل المثال جهوده المضنية فى حل الأزمة الوزارية التى نشأت عقب استقالة عدلى يكن [3] المفاجئة فى ١٩ إبريل ١٩٢٧ على إثر اعتراض بعض النواب على اقتراح تضمن شكر الحكومة [4] وترجع الدوائر البريطانية الخلافات بين عدلى والوفد إلى بعض التشريعات مثل قانون العمد وقانون التسليح وقوة الجيش المصرى وإعانة قوة دفاع السودان وقد ظهراتجاه فى القصر إثر استقالة عدلى بتكليف سعد زغلول لتولى الوزارة الجديدة وبالفعل فى ٢٠ إبريل ١٩٢٧ قابل توفيق نسيم سعد وحادثه فى أنه موفد من قبل الملك لعرض رياسة الوزراء عليه وأن الوزارة الجديدة ستكون دستورية بطبيعة الحال[5] .

---

(١) دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، ملف خدمة توفيق نسيم رقم ٤٢٢٢٤ ، حافظه رقم ٣٣٧١ ، دولاب رقم ٣٥٦

(٢) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص١٠٥٧

(٣) وزارة عدلى يكن الثانية ، ٧ يونيو ١٩٢٦ - ٢١ إبريل ١٩٢٧ - يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارة المصرية ، ص٢٩٦

(٤) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثانى العادى ، جلسة ١٨ إبريل ١٩٢٧

(٥) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الرابعة ، عام ١٩٢٧ ، ص ٩٦

وكانت مناورة مكشوفة من قبل القصر ورجاله ترمى إلى تحقيق هدفين الأول تقويض دعائم الائتلاف لأن وجود سعد زغلول على رأس الحكومة الائتلافية سوف يعطى للائتلاف مظهرا وجوهرا وفديا ، أما الهدف الثانى فهو إغراء القيادة الوفدية بالصراع مع المندوب السامى وأما سعد زغلول فقد أشار على الملك فؤاد لكى يعهد إلى ثروت بتشكيل الوزارة . وبتولى سعد زغلول رئاسة مجلس النواب انتقل الصراع إلى داخل البرلمان بين القصر من ناحية وقوى الائتلاف من ناحية أخرى(١).

وقد قام توفيق نسيم بإيعاز من الملك بوضع قيود خاصة للحصول على النياشين والرتب لجعل دائرة الإنعام الملكية ضيقة وذلك حتى يتسنى له التحكم فى منح هذه الرتب والنياشين لأخصائه وليزيد فى وضع العراقيل أمام وزارة عدلى(٢) وهذه القيود الخاصة بالرتب والنياشين هى :

١- نيشان النيل الخامس كان يحصل عليه الموظف الذى يتقاضى راتبا سنويا ٢١٦ جنيه فجعله ٥١٦ جنيه.

٢- نيشان النيل الرابع والبكوية من الدرجة الثانية يحصل عليه الموظف الذى يتقاضى ٧٠٠جنيه فجعل الرقم ٨٠٠ جنيه .

٣- اشترط للبكوية الأولى وللنيل الثالث الحصول على مرتب قدره ١٢٠٠ جنيه بدلا من الف واشترط للبشوية والنيل الثانى ١٨٠٠ جنيه بدلا من ١٥٠٠ جنيه وكان من المقرر ألا يمنح الموظفون رتبة أو نيشان إلا بعد مرور ثلاث سنوات ولكن نسيم

---

(١) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٣٢

(٢) الأهرام ، العدد ١٥٢٥٢ ، ١٨ مارس ١٩٢٧

اقترح زيادة المدة فجعلت المدة خمس سنوات ، [1] وبعد العديد من المشاورات والمداولات انتصر رأى عدلى يكن وصرف النظر عن اقتراحات توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى وكانت هذه الرتب والنياشين تمنح بمناسبة الأعياد [2] .

وفيما يتعلق بسلطة الملك على الأزهر فمنذ تولى محمد محمود الحكم أراد أن تنازع الحكومة الملك سلطته على الأزهر لذا عمل على كسب أنصار له ولحزبه فى الأزهر ومن ثما تقدم الشيخ المراغى لمحمد محمود رئيس الوزراء (٣) بمشروع قانون إصلاح الأزهر والذى وضعته لجنة إصلاح الأزهر ورجا الشيخ المراغى منه سرعة النظر فى هذا القانون وعرضه على الملك لإعتماده .

وكان من ضمن مواد هذا المشروع الاعتراف بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك مع الملك رئيس الوزراء فى تعيين شيخ الأزهر والرؤساء الدينيين الآخرين والمسائل الدينية المتعلقة بالأديان المسموح بها[4] كما تصدر ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية بقانون يتبع فيها الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامى .[5]

---

(١) الأهرام ، العدد ١٥٢٥٣ ، ١٩ مارس ١٩٢٧

(٢) نفس المصدر ، العدد ١٥٢٥٧ ، ٢٤ مارس ١٩٢٧

(٣) وزارة محمد محمود ، ٢٥ يونيه ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩ - يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٢١

(٤) فخر الدين الأحمدى الظواهرى ، المرجع السابق ، ص٦٨ - ٦٩

(٥) مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الرابع ، جلسة ٢٣ مايو ١٩٢٧

وكان مجلس النواب قد أقر هذا القانون فى دور الانعقاد الثانى برياسة سعد زغلول [١] وكان عرض مثل هذه المسائل فى البرلمان يستهدف تقليص سلطة الملك فؤاد على الأزهر والمعاهد الدينية وإخضاع إدارته للبرلمان . هنا كانت الفرصة التى ينتظرها توفيق نسيم بصفته رئيس ديوان الملك لكى يقول كلمة القصر فى شأن التجارب التى نتجت فعلا عن تنفيذ هذا القانون فى الفترة التى تلت إقراره وصدقت مخاوف الملك فؤاد والأزهريين أنفسهم من أغراض السياسة الخبيثة وطغيانها على الأزهر وفعلا تدخلت الأحزاب والمندوب السامى فى تعيين شيخ الأزهر وتألفت داخل الأزهر لجان للوفد وأخرى للأحرار الدستوريين فانصرف الطلاب بالسياسة عن الدرس وعن التحصيل وهو الهدف الأساسى الذى جاءوا إلى الأزهر خصيصا من أجله وانشغلوا بالجدل السياسى والدعاية السياسية .

فأشار توفيق نسيم للشيخ المراغى [٢] بعدم رغبة الملك فؤاد فى استمرار تنفيذ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بهدف حماية الأزهر والدين من تدخل السياسة [٣].

" ولما كان مشروع القانون الذى قدمه الشيخ المراغى لإصلاح الأزهر يقر هذا القانون ويحبذه ويجعله أساس الإصلاح " فمعنى هذا أن الملك فؤاد لا يوافق على مشروع القانون وبما أن هناك تقليد معروف ومتبع منذ القدم هو تخلى الموظف الكبير

---

(١) دور الانعقاد الثانى من ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ إلى ١٤ يوليو ١٩٢٧ - نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٢٨٢

(٢) عين شيخا للأزهر فى ٢٦ إبريل ١٩٣٥ - البلاغ ، العدد ٣٨١٦ ، ٢٧ ابريل ١٩٣٥

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق، ١٤٦، ١٤٧.

عن منصبه إذا شعر أن الملك غير راض عن عمله فقدم الشيخ المراغى استقالته إلى محمد محمود رئيس الوزراء ولم يقدمها للملك فؤاد تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وهو القانون الذى يعترض عليه السراى وقبل أن يحول محمد محمود الاستقالة لعرضها على السراى قدم هو استقالته (١) وبذلك خرج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر(٢) .

لم يكن القانون رقم ١٥ لسنه ١٩٢٧ هو المشكلة الوحيدة بين الملك فؤاد وبرلمان ١٩٢٧ الذى كان يرأس فيه مجلس النواب سعد زغلول ولكن ظهرت مشاكل أخرى مما زاد الأمر سوءا بين وزارة عبد الخالق ثروت والملك فؤاد فقد أثار النواب مسألة مخصصات الديوان الملكى وتناولوها بالمناقشة (٣) وظهرت من أعضاء المجلس اقتراحات جريئة منها إلغاء بعض المخصصات التى يرى المجلس أنها لا تتفق مع الحاجة واقتراح آخر يدعوبالتقشف والاقتصاد فى ميزانية العام المقبل ، واقتراح ثالث يدعو بأن تضاف أعمال السراى إلى إحدى الوزارات الأخرى ولتكن وزارة الأشغال (٤) وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه الاقتراحات إلى غضب الملك فؤاد على ثروت لعدم إحكام قبضته على البرلمان .

ومن ناحية أخرى فقد ساءت العلاقة بين ثروت والمندوب السامى البريطانى مما زاد الموقف السياسى سوءا بسبب تدخل إنجلترا فى شئون الجيش المصرى

---

(١) وزارة محمد محمود الأولى ٢٥ يونية ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩ - على الدين هلال (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٢٩٧

(٢) فخر الدين الظواهرى ، المرجع السابق ، ص ٦٩ - ٧٠

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص١٣٣

(٤) السياسه الاسبوعية ، العدد ، ٢١ مايو ١٩٢٧

والذى ترى وزارة ثروت أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها وقد تهيأت بذلك الظروف التى تسمح لتوفيق نسيم أن يعاود الهجوم على الوزارة بغية إسقاطها . لكن ثروت جنح للعاصفة وقبل كل مطالب اللورد لويد إذ لم يكن أمام ثروت خلال هذه الأزمة إما أن يقبل أو يستقيل .

وعندما اعتزم الملك فؤاد السفر برحلة إلى أوربا فى صيف ١٩٢٧ رفض اصطحاب ثروت معه لإنجلترا كما تقضى أحكام الدستور بحجة أن الزيارة غير رسمية فى حين رفض سعد زغلول اعتماد نفقات الرحلة إلا إذا اصطحب الملك معه رئيس الوزراء . وقد بعث المندوب السامى برسالة للملك فؤاد يشرح له فيها الأسباب التى تجعل من المرغوب فيه أن يصطحب معه رئيس الوزراء [١] . ونصح توفيق نسيم الملك فؤاد بضرورة تجنب الأزمة والرضوخ لرغبة البرلمان المصرى والمندوب السامى البريطانى وبالفعل انتهت الأزمة بموافقة الملك على اصطحاب ثروت ولكنه رفض أن يصحبه ثروت على الباخرة المحروسة وسافر جلالته وحده يوم ٢٣ يونيه مع حاشيته فى زيارة خاصة إلى باريس ولحق به ثروت ووصل الاثنان معا إلى لندن يوم ٤ يوليو[٢].

وقد استقال ثروت بعد فشل مفاوضاته مع تمشبرلين وزير خارجية إنجلترا التى استمرت ٧ شهور كاملة من ١٣ يوليو ١٩٢٧ - ٤ مارس ١٩٢٨ وبعد أن أصر مجلس الوزراء على صيغة الرفض للمعاهدة المصرية - الانجليزية [٣].

---

(١) سامي أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٣٥

(٢) محسن محمد ، الشيطان ، تاريخ مصر بالوثائق السياسية البريطانيه والامريكيه ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ص ١٥٩

(٣) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص٢٩٩

وعقب استقالة ثروت فى ٤ مارس ١٩٢٨ كان مصطفى النحاس صاحب الأغلبية فى البرلمان فاستدعاه الملك فؤاد ليسأله عن رئاسة الوزراء ومن يرشحه الوفد للوزارة وظن الملك فؤاد أن النحاس سيشكل حكومة وفدية خالصة ولكن النحاس فضل أن تبقى الحكومة ائتلافية لأن النحاس وجد أن الوقت لم يحن بعد للانفراد بالحكم . وهى آخر وزارة ائتلافية تولى النحاس رئاستها .

وعرف اللورد لويد بهذا الاجتماع فاستدعى توفيق نسيم ليستفسر منه عن سبب موقف النحاس المفاجئ فرد نسيم أن الملك لم يقدم أى تعهد له أى " للورد لويد " بأن الحكومة القادمة وفدية وأنه قد أساء فهم الملك فى الوقت الذى حثت فيه وزارة الخارجية البريطانية اللورد لويد أن لا يعارض قيام حكومة وفدية خشية أن تهاجم إنجلترا إذا حدث أى تغيير دستورى (١).

وقد تولى النحاس السلطة فى وقت كانت الأغلبية الوفدية فى البرلمان قد أغضبت البريطانيين بسبب موافقة مجلس النواب فى ٣ يناير ١٩٢٨ على القانون رقم ١٤ لعام ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات والمظاهرات فى الشوارع (٢) ، وقد أنذر اللورد لويد الحكومة بعدم عرض القانون على مجلس الشيوخ فى ٤ مارس يوم استقالة ثروت ثم ١٨ ، ١٩ مارس وأخيرا تقدم بإنذار نهائى للنحاس مصحوبا بالتهديد بأنه إذا لم تتعهد الحكومة تعهدا كتابيا قاطعا بأن البرلمان لن يواصل نظر مشروع

---

(١) محسن محمد ، الشيطان ، ص ٢٣٧

(٢) كانت حكومة يحيى إبراهيم قد وضعت قانونا " رجعيا " للإجتماعات والمظاهرات لجعل أمرهما رهنا للسلطة التنفيذية أن شاءت سمحت وأن شاءت منعت باسم الامن والنظام وحرص الاحتلال على بقاء القانون بدعوى حماية الأجانب وقد صدر هذا القانون فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ – عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، ص١٥٩

القانون فإن دار المندوب السامى ستكون حرة فى إتخاذ أى تدبير تراه فى مساء يوم الأربعاء ٢ مايو ١٩٢٨ [١] .

والجدير بالذكر أن القانون رقم ١٤ لعام ١٩٢٣ قد إحتج عليه سعد زغلول واعتبره رجعيا قصد به تقييد حرية الاجتماعات وعندما تولى سعد زغلول رئاسة الوزراء قرر مجلس النواب بالإجماع يوم أول يوليو ١٩٢٤ إلغاء هذا القانون وأحيل الإلغاء لمجلس الشيوخ للتصديق عليه . ووضع مجلس الشيوخ مشروع قانون جديد يقرر الأحكام الخاصة بالاجتماعات فى الطرق العامة ووافق عليه المجلس فى ٩ يوليو و أحاله إلى مجلس النواب[٢] .

رفضت حكومة النحاس الإنذار البريطانى لأنه يعتبر تدخل فى شئون مصر الداخلية وقررت عرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ وبينما يحتفل النحاس بانتصاره لتخطية الإنذار فوجىء بزملائه الوزراء يقدمون استقالتهم واحد وراء الآخر من الوزارة بحجة المرض أو لأنه لا يريد الاستمرار فى العمل السياسى والأربعة هم محمد محمود حزب الأحرار استقال فى١٧ يونيو ثم تبعه جعفر والى فى ١٩ يونيو ثم أحمد خشبة الوفدى فى ٢٣ يونيو ثم إبراهيم فهمى المستقل [٣] ،

---

(١) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٣٧ – ١٩٥٣ ، ص٣١٥ ؛ عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص ٤٥ – ٤٦

(٢) محسن محمد ، الشيطان ، ص٢٤١

(٣) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ٣٠٦ ؛ يونان لبيب رزق (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٣١٦ ؛ محمد أحمد فرغلى ؛ المرجع السابق ، ص٣٩ ؛ إبراهيم فرج ، ذكرياتى السياسية ، مكتبة الحياة ، ١٩٨٣ ، ص٢٣

ويلاحظ أن استقالة هؤلاء لا تدع مجالا للشك حول طبيعة الإتفاق بين هؤلاء بعضهم وبعض من ناحية وبين القصر ودار المندوب من ناحية أخرى مما يؤكد تعيينهم جميعا فى الوزارة التالية (١) .

فما كان من النحاس إلا أن قبل استقالتهم وأرسل إلى القصر كشفا بأسماء أربعة يحلون محلهم " فإذا بتوفيق نسيم رئيس الديوان الملكى يزور النحاس وكان وجه نسيم منقبضا عابسا فلما سأله النحاس عما إذا كان قد آتى بكشف تعيين الوزراء الجدد أجاب نسيم " لا " فقال له النحاس " إذا أتيت لتطلب منى الاستقالة ولكنى لن استقيل نظرا لأن الأمة تثق بى والأغلبية الساحقة لى فى مجلس النواب " فقال له نسيم " أنا لا أستطيع أن أبلغ هذه النصيحة " وفى المساء وصل للنحاس كتاب الاستقالة وإذا بهؤلاء المرضى الذين استقالوا لأسباب صحية يدخلون فى التشكيل مع محمد محمود رئيسهم فى الوزارة الجديدة"(٢).

والجدير بالذكر أن نسيم وجد الفرصة سانحة أمامه للتخلص من الحكومة الدستورية فبالإنذار البريطانى وباستقالة أعضاء الحكومة الأربعة تكون الحكومة الدستورية قد وقعت تحت رحمة القصر ، فاستغل الفرصة التى انتهت بإقالة النحاس وتعطيل الدستور(٣)، وأيدتها دار المندوب السامى عقابا للشعب المصرى على رفض قبول مشروع تشمبرلين لأنه فى نظر إنجلترا أن عدم قبول هذا المشروع

---

(١) يونان لبيب رزق (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨- ١٩٥٣ ، ص٣١٧ ؛ سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص١٣٩

(٢) إبراهيم فرج ، المرجع السابق ، ص٢٣

(٣) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص٣٠٦ – ٣٠٧ ؛ سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص١٣٩

جريمة تستحق عليها الأمة حرمانها من الدستور . أما السراى فكانت وجهة نظرها أن الدستور يحول دون تدخلها فى الحكم وإنفرادها به [1] .

وعقب استقالة النحاس كلف الملك محمد محمود بتشكيل الوزارة فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ فشكلها من الدستوريين والإتحاديين الذين لم يكن يمثلهم فى مجلس النواب سوى ٣٥ عضوا من بين ٢١٤ ولم يمض على تشكيل الوزارة سوى شهر حتى كان قد استصدر مرسوما بحل البرلمان وتأجيل الانتخابات ثلاث سنوات ينظر بعدها فى إجراء الانتخابات أو تأجيلها [2] .

كانت حكومة محمد محمود مؤيدة من دار المندوب السامى وهى وزارة ملكية بحتة ، أى خاضعة للملك تماما كوزارة أحمد زيور[3] وقد إتخذت حكومة محمد محمود عدة إجراءات لمنع عقد البرلمان فى الوقت نفسه استمرت مظاهرة المساندة البريطانية لوزارة " اليد القوية " تتولى فى صراع هذه الوزارة مع القصر فقد طلبت الوزارة تعيين صدقى رئيسا لديوان المحاسبة وإقرار مسألة الأوقاف القبطية التى رأى القصر تعليقها ولكن الملك فؤاد صرح للمستر هور عند لقائه " أننى أثق تمام الثقة فى دار المندوب السامى وفى حكومتى " وفى ٢٩ أكتوبر طلب القائم بأعمال المندوب السامى من حكومته التصريح له بالتدخل بالضغط على الملك فؤاد لتنفيذ مطلب الحكومة ولكن محمد محمود نفسه هو الذى طلب إرجاء هذا التدخل .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص٥٣

(٢) نفس المصدر ، ص٥٩-٦٠

(٣) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٢٩١

وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٢٨ أرسل اللورد لويد إلى توفيق نسيم " يوبخه بشدة " بسبب موقف الملك من مسألة تعيين صدقى مما دعا الملك لكى يستدعى " حافظ عفيفى " [١] ، ويعرب له عن رغبته فى عمل أى شيء لإرضاء الحكومة ويشكو من اللهجة البريطانية العنيفة [٢] .

أما بالنسبة لوزارة النحاس الثانية (أول يناير ١٩٣٠- ١٩ يونيو ١٩٣٠) فكانت ثانية الوزارات الدستورية . وآخر عهد البلاد بهذه الوزارات طيلة حكم الملك فؤاد وتأتى فى أعقاب استقالة اللورد لويد فى أواخر يوليو ١٩٢٩ وإحلال سير بيرسى بدلا منه وهذا يعنى أن إنجلترا أدارت ظهرها للملك فؤاد وعادت لحيادها القديم[٣] .

وأعلن الوفد أن من أغراض حكمه الأول العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه فكان مشروع الوفد لحماية الدستور يحتوى على " الضمانات الكافية التى تحول دون حل البرلمان القائم لهذا جعل إيقاف أو تعديل الدستور خيانة يعاقب من يرتكبها أمام محكمة جديدة من قضاة غير قابليين للعزل " وتضمن المشروع كذلك " محاكمة الوزراء الذين ينقلبون على الدستور أو يبددون أموال الدولة العامة " [٤] .

---

(١) حافظ عفيفى هو وزير الخارجية فى حكومة محمد محمود (٢٥ يونيه ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩)

- فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ص٢٩٩ - ٣٠٠

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨- ١٩٥٣ ، ص٣٣٠ - ٣٣١

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٢١

(٤) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص٣٣٨-٣٣٩

وسرعان ما بدأ الخلاف يدب بين السرأى والنحاس بسبب قانون محاكمة الوزراء والذي حذر " هندرسون [(١)] من خطورته إذ يقوى مركز الوفد إزاء الملك أما القضية الثانية فهى اختيار الأشخاص المعينيين فى مجلس الشيوخ وقد ضعفت الوزارة بعد قطع المفاوضات بين النحاس - هندرسون وزير خارجية بريطانيا واستغل الأحرار الدستوريين الفرصة ورفعوا عريضة للملك فؤاد فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ أن يقيل الوزارة وضمنوها بالضراعة إلى الملك " أن يتلافى الأمر بحكمته " [(٢)].

وقد وجد الملك فؤاد أن إتفاق النحاس - هندرسون قد قدم له فرصة ذهبية للتخلص من الوزارة الوفدية يجب ألا يفوتها [(٣)] واستجابت السراى أيضا إلى العريضة التى تقدم بها الأحرار الدستوريون وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم لتشل عملها وتضطرها إلى الاستقالة .

وحدث أن إشتد الخلاف حول إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء إلى البرلمان وأرسل المشروع بالفعل إلى القصر إلا أنه وضع فى زوايا الإهمال ، بعد أن رفضت السراى توقيع مرسوم بعرض المشروع على البرلمان وكان ذلك بطبيعة الحال تحديا صارخا من الملك للحكومة بعد أن تلقى الضوء الأخضر فى

---

(١) وزير خارجية إنجلترا - يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص٣٤٣

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص١٢٣-١٢٤ ؛ سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص١٢٣

(٣) يونان لبيب رزق (دكتور) تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، ص٣٤٦

٦ يونيه من اللورد لورين بالتخلص من الوزارة (١).

ومن جهة أخرى شرع النحاس فى ممارسة الضغط على الملك فؤاد بأن قدم استقالة وزارته فى١٧ يونيه ١٩٣٧ وترددت أنباء عن اعتزام الجماهير بقيام مظاهرات لتأييد وزارة النحاس وأوفد الملك توفيق نسيم ليبرر للمندوب السامى أسباب إقالة النحاس فتشير الوثائق البريطانية إلى مقابلة بين نسيم والمندوب السامى صرح نسيم بأن الملك قرر قبول استقالة النحاس استنادا إلى المصلحة القومية - المحافظة على كرامة جلالته - لإمكان السيطرة على البلاد - طبقا لمتطلبات الوصول إلى إتفاق مع بريطانيا العظمى(٢) . وأضاف توفيق نسيم أن الملك يعتقد أنه من الأفضل أن يوافق على الاستقالة قبل مقابلته للمندوب السامى فى ١٩ يونيه حتى لا يسىء الفهم أن تلك المقابلة قد أثرت على قرار الملك (٣). فى حين تذكر المصادر البريطانية أن توفيق نسيم عقب استقالة النحاس ذهب إلى السير " بيرسى لورين " يسأله كما طلب الملك هل يصدر مولاة كتاب قبول الاستقالة مصطفى النحاس قبل مقابلته - أى الملك للمندوب أو بعدها ؟ فقال المندوب السامى " ليكن ذلك قبل مقابلتى " .

ولكن لورين يعترف بعد ذلك بأن الوفد قد دفع للاستقالة وأن الملك قد

---

(١) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤؛ مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٣٣٩ ؛ اراد الملك فؤاد أن يدعم نفوذه فأصدر فى أواخر يناير ١٩٣٤ أمرا ملكيا أن يحلف الوزراء يمين الولاء للملك واصبحت قاعدة مرعية أن يؤدى الوزراء اليمين القانونية بين يدى الملك قبل أعمالهم مباشرة - حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص٨٣.

(٢) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص١٢٤ - ١٢٥

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص١٢٥

عزم على تعديل الدستور .(١)

قبلت استقالة النحاس وأعلن فى اليوم نفسه تشكيل حكومة إسماعيل صدقى(٢)، ولاشك أن مجىء صدقى إلى الحكم فى ذلك الوقت بالذات كان غلطة سياسية تورط فيها الملك فؤاد لأن مصر كانت تعانى أزمة سياسية واقتصادية (٣) ، لقد شهدت وزارتا إسماعيل صدقى صدور مرسوم ملكى بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإعلانا لدستور جديد عرف " بدستور صدقى " وانتشار البطالة بين الصحفيين وتذويرا فاضحا للانتخابات(٤) وأحداث " البدارى والحصانية " وصداماً دمويا مع عمال العنابر وضحايا فى الأرياف(٥)

وعقب صدور دستور ١٩٣٠ (٦) تقدم محمد توفيق نسيم بمذكرة إلى الملك فؤاد ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور المقترح من قبل إسماعيل

---

(١) مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤

(٢) يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، ص٣٤٧

(٣) عبد العظيم رمضان (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٧٢٣

(٤) لمعى المطيعى ، هؤلاء الرجال من مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الجزء الأول ، ١٩٨٧ ، ص٨٧

(٥) البدارى أفظع حادث تعذيب شهدته مصر فى الثلاثينات.الحصانيه قرية فى مركز السنبلاوين شهدت اعتداء رجال الإداره على الأهالى - خيرى أبو المجد ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ١٥٨ - ١٥٩

(٦) صدر الدستور فى٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ - الوقائع المصرية ، العدد ٩٨ ، ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ (عدد غيراعتيادى)

صدقى ولكن الملك فؤاد لم يوافق على هذه الملاحظات[1] كما أشار الباحث فى الفصل السابع[2] .

ونتيجة اعتراض نسيم على دستور ١٩٣٠ بدأ الخلاف بينه وبين إسماعيل صدقى . ومن ناحية أخرى ظهر خلاف آخر بين توفيق نسيم وناظر الخاصة الملكية على بعض الآراء داخل القصر [3] .

وعندما أجريت الانتخابات فى مايو ١٩٣١ بين أحزاب الشعب والإتحاد والوطنى – وهى أحزاب ليس لها قواعد شعبية منتشرة فى البلاد – وسط مظاهر السخط الشعبى وقيام حوادث دامية [4]، فضل توفيق نسيم الابتعاد خارج البلاد حتى لا يعتبر مسئولا عنها ونظرا لأنه كان غير راض عن إجراء هذه الانتخابات بهذه الطريقة فغادر القاهرة إلى أوربا فى رحلة عن طريق سوريا والأناضول ، للإستشفاء من مرض أصاب عينه [5] .

وصدر أمر من الملك فؤاد أن يتولى مراد محسن وكيل الديوان الملكى القيام بأعمال توفيق نسيم أثناء أجازته فى الرحلة العلاجية [6].

---

(١) صبرى أبو المجد ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٣٠١

(٢) الفصل السابع ، " نسيم والدستور "

(٣) الأهرام ، العدد ١٧٩٣٨ ، ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ؛ مشرفه محمد أحمد المليجى، المرجع السابق ، ص ٢٧٣

(٤) نبيه بيومى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص٣٥٢

(٥) الأهرام ، العدد ١٦٦٧٩ ، ١٧ مايو ١٩٣١

(٦) نفس المصدر ، العدد ١٦٦٧٥ ، ١٣ مايو ١٩٣١

وعقب عودة نسيم من رحلة الاستشفاء من أوربا تقدم باستقالتة من الديوان الملكى التىأرجعها إلى أسباب صحية وملتمسا الراحة بعد عناء طويل وذلك فى شهر يوليو ١٩٣١ (١).

وتقديرا لخدماته وإعرابا عن رضاء الملك فؤاد التام على ما قدمه نسيم من خدمات جليلة للقصر صدر النطق السامى بتعيين دولته عضوا فى مجلس الشيوخ (٢).

ولم يخلف أحد توفيق نسيم فى رئاسة الديوان الملكى ورأى الملك فؤاد أنه من الأصوب أن يستخدم أحد رجال القصر فوقع الاختيار على زكى الإبراشى ناظر الخاصة الملكية (٣). ولكن الرأى العام أساء الظن به وكانت نتيجة ذلك أن ساءت العلاقة بين القصر والسلطة التنفيذية من جهة وبين القصر والحكومة الإنجليزية من جهة أخرى .

وكان نسيم يتلقى العديد من الالتماسات من جميع طبقات الشعب لعرضها على الملك فؤاد منها الموظفين ورجال الدين والأزهر والتماس من المدارس ومذكرة مرفوعة من طلبة مكفوفى البصر للإنصاف من قرار مجلس الأزهر بمنعهم من التدريس وحرمانهم من وزارة الأوقاف من الإمامة والخطابة والتماس من رجال القضاء وأعضاء النيابة وطلبات منح ومساعدات مالية والتماس من أهالى الفيوم من

---

(١) الأهرام ، العدد ١٦٧٦٠ ، ٦ أغسطس ١٩٣١

Shah , Ikbal Ali , Op . cit , p . 270

(٢) الأهرام ، العدد ١٦٧٥٨ ، ٤ أغسطس ١٩٣١

(٣) كان الابراشى قد انتهز فرصة خلو منصب رئيس الديوان الملكي لمدة ثلاث سنوات فوضع يده على إدارة الديوان من الوجهتين المالية والإدارية – محسن محمد ، عندما يموت الملك ، ص ٤٤٩

إهمال الحكومة لشئون المدينة والخدمات والمرافق والتماسات بطلب تأدية فريضة الحج والتماس بتعيين بطريرك الأقباط الأرثوزكس والتماسات علاج على نفقة الخاصة الملكية أو الأوقاف والتماسات بلوم الحكومة على تساهلها مع المبشرين ضد الدين الاسلامى وعلى منعها جرائد إسلامية وكذلك عرائض إحتجاج على فرنسا لتدخلها ضد الدين الاسلامى فى المغرب والعديد من الالتماسات الأخرى السياسية منها عرائض بعدم حل البرلمان وعرائض والتماسات ارتياح حل البرلمان فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ من عمدة السيوف سنورس (١) بالفيوم .

وعريضة مقدمة من الأغلبية المطلقة لمجلس النواب تطالب بطلب عودة البرلمان إلى اجتماع غير عادى للنظر فى تعديل قانون الانتخاب (٢) .

ومن ناحية أخرى فقد كان توفيق نسيم يترأس بعثات الشرف المصرية إلى الدول الصديقة لمصر وكانت الحكومة المصرية تحرص على اختيار مبعوثيها من أكبر رجالها ليكون لهم حق التقدم على غيرهم فى الحفلات وقد ترأس توفيق نسيم بعثة الشرف المصرية للاحتفالات الخاصة بتتويج الامبراطور هيلاسلاس عرش الحبشة فى عام ١٩٣٠ . وألقى نسيم كلمة بالفرنسية فى حفل الاستقبال الذى أقيم له وللوفد المصرى وقد كرم الإمبراطور هيلاسلاس البعثة المصرية تكريما خاصا حرصا على مكانة العلاقات بين الشعبين . وقد أهدت الحكومة المصرية للإمبراطور قلادة محمد على وللإمبراطورة قلادة الكمال . وقد منح إمبراطور الحبشة توفيق نسيم نيشان " الوشاح الأكبر من الثالوث المقدس " تقديرا له .

---

(١) ديوان جلالة الملك ، (التماسات) ٤ ديسمبر ١٩٢٣ إلى ١٧ فبراير ١٩٥٢

(٢) دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، رقم ٥٩٠٥ ، أحوال سياسية ، البرلمان المؤتمر الوطنى . عريضة فى يوم الأحد ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ من وكيل مجلس النواب عبد السلام فهمى جمعه .

وكان نسيم باشا حريصا على إتباع النظام بين أفراد البعثة على اعتبار أنها بعثة رسمية وكان ينسب لأعضاء البعثة من وقت لأخر أعمال يقومون بها على اعتبار أنه رئيس البعثة وكانت هذه الرحلة أشبه بأساطير الأولين بل كانت كزيل من أسطورة الملكة سبأ وسيدنا سليمان ، الذى لا يزال أهل الحبشة يعتبرونها جزءا من تاريخهم (١) .

وهكذا فقد تولى توفيق نسيم رئاسة الديوان الملكى فى فترة صعبة مليئة بالأحداث والتطورات السياسية وكانت ممارسة الحكم فى مصر ترتكز على ثلاث هيئات الوفد القصر و الإنجليز كانت هذه القوى تتصارع ثم تتهادن ثم تعود إلى التداخل والتشابك ويمكن القول أن الفترة التى سبقت دستور ١٩٢٣ كان الحكم فيها للقصر بمساندة الإنجليز ثم بعد صدور دستور ١٩٢٣ تناوب القصر والوفد والسلطة الحكم ففى عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كان الحكم فيها للقصر بموافقة الإنجليز ثم انتقل النفوذ بين القصر والوفد من عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٢٨ وأعيد الحكم للقصر بواسطة أحزاب الأقلية ومساندة الإنجليز من عام ١٩٢٩ حتى عام١٩٣٤ (٢) .

وقد كان توفيق نسيم رجل الملك فؤاد المفضل الذى كان يعتمد عليه فى تحقيق أغراضه الشخصية وأطلعه على الكثير من الأمور الهامة فى الدولة (٣) ، حتى أن

---

(١) صليب سامي ، ذكريات ، ١٨٩١ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، مطبعة أمين عبد الرحيم ، ١٩٥٣ - ص ١٧٣ - ١٩١

(٢) حسن يوسف ، المرجع السابق . ص٦٠

(٣) سامى أبو النور ، المرجع السابق ، ص٧٩

رسون المندوب السامى بالنيابة عندما سأل عبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء [1]
ن أسماء الأوصياء عن العرش أخبره عبد الفتاح يحيى أن الأسماء مكتوبة فى
يقتين إحداهما فى رئاسة الوزراء والثانية فى الديوان الملكى وأنه لا يعرف عنهما
ىء وأن الوحيد الذى يعرف ذلك هو توفيق نسيم لأنه قضى عدة سنوات فى رئاسة
يوان الملكى[2] .

ولقد أصبح اسم توفيق نسيم الذى اجتمعت فيه الأخلاق الحسنة والنزاهة
كملها مرادفا لنظافة اليد فى جميع أدوار حياته وإنه ليكفى أن يقرن اسمه بعمل أو
شروع حتى يرتاح الرأى العام إلى هذا المشروع وذلك العمل [3]. فهو كثير العمل لا
تكلم إلا إذا سئل هادىء الطبع بعيد عن الشر يميل دائما إلى حب الناس برهن على
قدرة عالية وبعد نظر وكثير من الكياسة فى جميع الوظائف التى تولاها [4] . فهو
طل من أبطال الإدارة الحازمة التى لم يبلغ درجة النجوم فى عالم السياسة ذات اللف
الدوران والدس والكيد والالتواء [5] .

---

(١) من سبتمبر ١٩٣٣ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ – يونان لبيب رزق ، تأريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ إلى ١٩٥٣ ، ص٣٦٥

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر – الأهرام ، العدد ١٧٩٤٩ ، ٢٥ نوفمبر ١٩٣٤ ؛ محسن محمد ، عندما يموت الملك ، ص٥٨٦؛ لطيفه سالم (دكتورة) ، فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ – ١٩٥٢ ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص٢٦ ؛ صفاء محمد شاكر ، المرجع السابق ، ص ١٦٦

(٣) محسن محمد ، عندما يموت الملك ، ص ٤٠١

(٤) قلينى فهمى ، مذكرات ، جـ٢ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٤ ، ص١٤١

(٥) المصور ، العدد ٢٥٨ ، ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤

ومن الأعمال النبيلة التى تدل على إنكار الذات وحب الخير هو تنازل محمد توفيق نسيم عن مبلغ ٣٠٠ "ثلثمائة جنيها" من راتبة السنوى اعتبارا من أول مايو ١٩٢٧ فضرب بذلك مثلا للسياسى النزيه المستقيم [١] .

وبعد أن اعتزل محمد توفيق نسيم عالم السياسة البغيض بعد أن أدى واجبه تجاه وطنه وأعاد دستور ١٩٢٣ إتجهت النية إلى ملىء منصب رئاسة الديوان الملكى بمناسبة تولى الملك فاروق الأول عرش مصر[٢] وكان أكبر المرشحين محمد توفيق نسيم [٣] نظرا لخبرته السياسية الكبيرة ولكن نظرا لإعلان توفيق نسيم خطبته على النمساوية " مارى هوبنر " [٤] تدخل البعض لعدم إسناد هذا المنصب الخطير إليه على اعتبار أنه منصب لا يقل خطورة عن منصب الوزير المفوض بحجة قانون الزواج من الأجنبيات التى سنته وزارة عبد الفتاح يحيى هذا القانون الذى يحرم على المصريين من رجال السلك السياسى من الزواج من الأجنبيات لخطورة منصبهم لذلك يتعصب أصحاب هذا الرأى ويقولون إن زواج نسيم من أجنبية يجب أن يقصية نهائيا عن

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمه محمد توفيق نسيم رقم ٤٢٢٢٤ ، حافظه ٣٢٧١ ، دولاب رقم ٣٥٦ خطاب توفيق نسيم إلى قسم حسابات ومستخدمى ديوان جلالة الملك

(٢) محضر إعلان وفاة الملك فؤاد الأول فى ٣ مايو ١٩٣٦ – الوقائع المصرية ، العدد ٥١ ، ٤ مايو ١٩٣٦ (عدد غير اعتيادى)

(٣) المصرى العدد ٢٥٦ ، ٢٥ يونيه ١٩٣٧ ؛ المصور ، العدد ٦٦٦، ١٦ يوليو ١٩٣٧

(٤) صرح توفيق نسيم لجريدة الدايلى إكسبريس أنه سيقيم هو وعروسه فى القاهرة جزء من السنه وفى الاقصر الجزر الأخر وربما احتفل بالزواج فى أحد جوامع القاهرة على يد أحد الائمة وقال أنه سيعود إلى السياسة بعد الزواج – المصرى ، العدد ٢٦١ ، ٣٠ يونية ١٩٣٧

حظيرة البلاط الملكى[1] ، خصوصا وأن توفيق نسيم لم يستشر الملك فاروق فى شـأن هذه الخطبة وبالتالى لم يعلن الملك موافقته السامية عليها [2] .

---

(١) المصور ، العدد ٦٥٥ ، ٩ فبراير ١٩٣٧

(٢) يذكر الأستاذ التابعى أنه أثناء زيارة الملك فاروق إلى النمسا سأله عن مدى صحه الأقاويل عن خطوبـه توفيق نسيم فرد عليه التابعى " نعم صحيحه " - محمد التابعى ، من أسرار الساسه والسياسـه ، القـاهرة ، مطبعة دار القلم ، بدون تاريخ ، ص ٧٥

الخـاتمـة

وهكذا بعد أن استعرض الباحث الجوانب المختلفة لشخصية محمد توفيق نسيم ، وألقى الأضواء على مختلف أدواره السياسية وإتجاهاته وأفكاره ومعتقداته وتناول علاقاته بمختلف أطراف السلطة فى مصر ، السراى والأحزاب والإنجليز يستطيع الباحث أن يقرر أن دراسة شخصية محمد توفيق نسيم ما هى إلا دراسة لفترة عصيبة فى تاريخ مصر المعاصر ، صاحبها تغير هام فى مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن دراسة التراجم بشكل عام إذا أردنا تقييمها تقيما صحيحا ، علينا أن نزن الأمور بميزان الموضوعية بعيدا عن التحيز والمغالاة إذ من الصعب ، بل من التجنى الحكم على أية شخصية تاريخية دون مراعاة الظروف التى أحاطت بعصرها . فمن الصعب إتصافها بالوطنية أو نقيضها ونعتها بالسلبية أو الايجابية ، من خلال منظور حالى للأحداث ، ووجهات نظر معاصرة . بل يجب على الباحث المنصف أن يسترجع حقائق التاريخ ، ويعايش العصر الذى عاشت فيه تلك الشخصية بكل ظروفها ومؤثراتها ، فتلك هى المعيار الوحيد لتقييم الشخصيات التاريخية .

فالإطار العام الذى إتسمت به الظروف السياسية والاجتماعية لمصر فى تلك المرحلة يمكن إيجازه فيما يلى :-

أ - أصبحت القضية الوطنية المصرية ، تدور حول محورين أساسيين هما الاستقلال والدستور . واستمر هذان المطلبان يشكلان عماد السياسة المصرية والمقياس الذى تقيم به الحكومات المتتالية بقدر إهتمامها بهما وسعيها لإقرارهما .

ب- ازدياد نضج الشعب المصرى ووعيه السياسى بدرجة كبيرة فى أعقاب الحرب الأولى وخلال ثورة ١٩١٩ . وأصبح الشعب يشكل عامل ضغط مؤثرا فى سير الأحداث ، سلبا وايجابا ، وإن كانت مواقف الشعب المصرى الإيجابية كثيرة ، منها موقفه فى الإختيار بين الأحزاب القائمة المتنافسة فى الانتخابات التى أتيح لها أن تجرى فى جو من الحرية . ولاشك فقد كانت الهيئات النيابية التى تولدت عن هذه الانتخابات الحرة جزء من تلك التى فرضتها الحكومات على البلاد

جـ - ممارسة الشعب لبعض الأنشطة فى الحركة الوطنية ، من خلال جمعيات سرية مثل جمعية " اليد السوداء " و " الإنتقام " و ' المدارس العليا ' وغيرها وكانت سياستها تهديد أمن وسلامة الإنجليز فى مصر بتحريض الشعب على إرتكاب الجرائم ضد السلطات البريطانية حتى القتل وإنزال العقاب بمن يتعاون معهم من المصريين ، والحث على التظاهر والإضراب وأعمال العنف لمقاومة المحتل ، إلى جانب الوسائل الدبلوماسية الأخرى ، مثل مؤتمر الصلح فى باريس ومؤتمر لوزان والمفاوضات التى كانت تتولاها بعض الحكومات المصرية مع الحكومات البريطانية الواحدة بعد الأخرى بدءا من مباحثات عدلى - كيرزون عام ١٩٢١ حتى عقد معاهدة ١٩٣٦

د - ظروف مصر الاجتماعية التى سادت مصر فى تلك المرحلة ، ما هى إلا انعكاس للظروف السياسية ، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بها ويؤثر كل منهما فى الآخر . وإتسمت تلك المرحلة بتيارات اجتماعية كثيرة ومتطورة ، تشكل مرحلة اجتماعية انتقالية ، شهدتها البلاد فى أعقاب الحرب الأولى وثورة ١٩١٩ ، وما كان لهما من تأثير كبير على ظروف بلاد المنطقة ومصر بصفة خاصة . ويمكن القول بأنه قد تأكدت أيديولوجية القومية المصرية خلال تلك الفترة . كما رسخ الشعور بالوطنية المصرية والغيرة على مصالح البلاد الوطنية وأحوالها الاجتماعية أيضا . من هنا يتضح أن أيديولوجية القومية المصرية تغلبت على أيديولوجية الجامعة الإسلامية التى كانت تدعو إلى الاستقلال فى إطار التبعية للخلافة العثمانية التى كانت سائدة

حتى انتهاء الحرب الأولى وثورة ١٩١٩ . فعندما حدثت ثورة ١٩١٩ ، أظهرت الروح الوطنية لدى المصريين ، كما تلاحم عنصرى الأمة من أقباط ومسلمين وتبادل المسلمون والأقباط إلقاء الخطب الحماسية في الكنائس والمساجد . فساعد كل ذلك على ترسيخ الإيمان بالوطنية بعيدة عن التعصب الدينى بعد أن تعانق الهلال مع الصليب وتأكد أن مصر للجميع وفوق الجميع . ثم أعقب ذلك نضوج وازدهار التلاحم القومى من خلال المشاركة فى الأحزاب الوطنية والمشاركة فى الوزارة والبرلمان .

هـ - خرجت مصر من الحرب الأولى بظروف اقتصادية معينة أتاحت لرأس المال المصرى فرصة النزول إلى السوق التى كانت وقفا على رأس المال الأجنبى من قبل . ولاشك فقد كان تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ إحدى ثمرات هذه الظروف الاقتصادية وهذا الوعى الاقتصادى لدى الرأسماليين المصريين . وقد ساهم بنك مصر فى تحسين أحوال البلاد الاجتماعية . فقد كان بنك مصر إلى جانب أعماله المصرفية ، النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية من خلال الشركات المصرية التى أسسها ، وكان لها بمثابة إدارة تمويل وتوجيه فى مختلف نواحى النشاط الصناعى والتجارى . وقد أصبحت هذه الشركات صناعات مصرية وحررت جانبا من الاقتصاد القومى من التبعية الأجنبية ومحاولة الإهتمام بالتعليم والنهوض به فى مختلف درجاته ، ومن ذلك تحول الجامعة الأهلية التى أنشئت فى عام ١٩٠٨ إلى جامعة حكومية فى مارس ١٩٢٥ وكذلك الإهتمام بحرية المرأة وتعليمها وشئون الأسرة باعتبارها نواة المجتمع

وأيا كان الأمر فيمكن للباحث رصد الملاحظات الآتية :-

أولا :- إن توفيق نسيم ، شأنه كشأن معظم ساسة مصر فى تلك الفترة الذين ركزوا اعتمادهم على الأسرة الحاكمة للوصول إلى السلطة فصداقته الحميمة وارتباطه

الوثيق بالملك فؤاد ، أهله لأن يلعب دور المخلص للجالس على العرش والمهيأ لتحقيق أغراضه وطموحاته . ولم يكن من المنتظر من توفيق نسيم أن يخالف تعليمات الحاكم أو الخروج عن إطار الطاعة والولاء ، حتى لو اختلف مع إتجاهاته وأفكاره . فولاء توفيق نسيم للملك فؤاد جعل الملك فؤاد يعتبره رجل الملمات أو الرجل المطلوب وقت الحاجة .

ثانيا :- علاقة توفيق نسيم الوثيقة بالإنجليز ، أهلته للوصول إلى السلطة وجعلته محط أنظار كبارهم ، لاسيما وقت الأزمات ، وإختارته في صيف ١٩٣٤ أمام ضغط القوى الوطنية لإرضاء هذه القوى . إذ تبرز الدراسة اضطرار سلطات الإحتلال البريطاني ، الأخذ بوجهة نظر توفيق نسيم - تحت ضغط القوى الوطنية وتحت ضغط الموقف الدولي - المؤيدة من الوفد ، والتي تكمن في تشكيل حكومة شعبية نسبية لإعادة دستور ١٩٢٣ . كما توضح الدراسة نجاح توفيق نسيم في ضغطة على الملك فؤاد لإلغاء دستور ١٩٣٠ وإقامة برنامج يتضمن العمل على إزالة آثار ما تضمنه عهدى صدقى وعبد الفتاح يحيى من اضطهاد سياسى ومحسوبية ، والعمل على اقتلاع مساوىء الإدارة من جذورها .

ثالثا:- محاولة سلطات الاحتلال استغلال شخصية توفيق نسيم ، إلى أقصى حد ممكن والاستغناء عن خدماته وعدم التمسك ببقائه في السلطة طالما استنفذ أغراضه .

رابعا :- علاقة توفيق نسيم الطيبة بالوفد ، أهلته لمحاولة تحقيق اللعبة السياسية من منطلق مجينه لتهدئة القوى الوطنية في ظل تيارات سياسية عنيفة عجز عن مهادنتها أو احتوائها .

والملاحظ أنه رغم عدم وضوح هوية توفيق نسيم ، إلا أن الدراسة ألمحت إلى أنه وفدى الهوية . فتمسك الوفد ببقاء توفيق نسيم في السلطة كان انطلاقا من إيمان

الوفد بقدرة توفيق نسيم على السيطرة على الموقف من ناحية ، وأن نسيم فى رأيهم أحد الأسلحة المطالبة بعودة الدستور من ناحية أخرى .

والواقع أن نسيم على الأرجح كان يدرك تماما نشاط الجماعات الرجعية فى مصر الرافضة لفكرة عودة الحياة الدستورية للبلاد ، والتى كانت تطالب بفكرة الوزارة القومية وتمويل بعض كبار الساسة المصريين لهذه الجماعات أمثال إسماعيل صدقى ومحمد محمود ومحمد على علوبه وعلى ماهر رئيس الديوان الملكي وغيرهم . ومن ثم دفعه هذا إلى التريث ربما تتضح الرؤية وتحسم المسألة .

خامسا :- كان نسيم يدرك تماما مؤامرات الملك فؤاد على الدستور مما دفعه إلى التمسك بإزالة ما يصادفه من عقبات وصعوبات أملا فى تحقيق أكبر قدر من النجاح بهدف الوصول إلى الكمال .

سادسا :- ذكاء توفيق نسيم الفطرى ، ساعده على فهم حقيقة أبعاد اللعبة السياسية ، إذا جعله يدرك أن إصرار السلطات البريطانية على تأجيل عودة الحياة الدستورية للبلاد ليس من منطلق مرض الملك فؤاد فحسب وإنما من منطلق حرص الإنجليز الشديد على تعديل الدستور ، وأن يتم ذلك عن طريق إشراك الأحزاب السياسية فى مناقشة هذه المسألة وأدرك نسيم أن ذلك الموقف من الجانب البريطانى يعنى المساومة لإرضاء الجماعات الرجعية فى البلاد .

سابعا :- عنفوان الحركة الوطنية المطالبة بالدستور أمام عناد سلطات الاحتلال الشرسة المتمسكة بفكرة التسويف وموقف توفيق نسيم المحير بين هذا وذاك أفقده حسه السياسى لاسيما بعد قبول السراى لعودة الحياة الدستورية للبلاد . ويمكن القول بأن إسقاط توفيق نسيم ، أو بعبارة أخرى فقدان توفيق نسيم لجماهيريته ، وتخلى الأحزاب عن تأييده ، واكب الظروف السياسية التى كانت تمر بها مصر فى تلك المرحلة ، مرحلة ما قبل معاهدة ١٩٣٦ .

ثامنا :- أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن نسيم كان سياسيا بارعا إلا أنه كان بعيدا عن النشاط الاجتماعى سواء العام أو الخاص فلم نجده يترأس أى من الجمعيات والنوادى الاجتماعية إلا أنه كان بحق يعتبر رجل الآخرة أوقف جميع ثروته وأملاكه للجمعيات الخيرية وظل على عهده فى مساعدة الفقراء والمحتاجين رغم ما تعرض له من نكران للجميل والجحود ممن عطف عليهم نسيم وأكرمهم وغمرهم بعطفه وحنان الأب وكان مظلة الأمان التى تحميهم من عواصف الحياة . فترك ذلك أثرا سيئا على حالته النفسية وشعوره بالمرارة ظل ملازما له حتى النهاية .

ومهما يكن من أمر فقد عرف نسيم بالنزاهة والاستقامة وشدة المحافظة على كرامته ويعد الرجل آخر الذوات الأتراك الخلص الذين لعبوا دورا سياسيا على مسرح السياسة المصرية فى وقت إشتد فيه تيار الوطنية المصرية بعد قيام ثورة ١٩١٩ فلم يكن نسيم متعلقا بحركة الجماهير ولا بالعمل الثورى العنيف وذلك أن جانبا من حياته كان الإعتزاز برأيه وبعقيدته لا برأى الجماهير لذلك كان موقفه من أحداث عصره متسقا مع وجدانه وإن خالف ذلك رأى الجماهير التى اقتنعت بعد فوات الأوان بأن نسيم وطنيا عاشقا لمصر ويمثل نبض الأمة ويعمل على تحقيق آمالها . هذا وقد أشاد مصطفى النحاس بوطنية توفيق نسيم وإخلاصه للوطن فى إحدى خطبه (١) ، مما يؤكد الوطنية الصادقة للرجل .

تاسعا :- لجوء توفيق نسيم إلى الأساليب القمعية فى مواجهة انتفاضة نوفمبر ١٩٣٥ الطلابية أجهزت سريعا على شهر العسل بين الوفد وحكومة توفيق نسيم ، حيث أدانها الوفد بالدكتاتورية لاهدارها للدماء ومصادرة الحريات مع الأخذ فى

---

(١) خطاب مصطفى النحاس فى وفد من الشباب يمثل شباب كلية الآداب ودار العلوم فى داره - المصرى ، العدد ٤٥٩ ، ١٥ يناير ١٩٣٨

الاعتبار أن ظهور سحب الحرب العالمية الثانية فى الأفق بعد تصاعد الأزمة الحبشية الإيطالية وإتخاذها أبعادا خطيرة فى صيف عام ١٩٣٥ هيأ الجو لتلاقى الوفد والإنجليز ومطالبة الوفد لتوفيق نسيم بالاستقالة تطبيقا لخطة عدم التعاون، ولذلك سحب الوفد تأييده لوزارة توفيق نسيم ، فقدمت استقالتها .

عاشرا :- أبرزت الدراسة مصداقية المؤرخ توينبى الذى فسر الانقلاب الذى حدث فى نوفمبر ١٩٣٤ والذى تم على إثره تولى توفيق نسيم لمقاليد السلطة فى مصر ، بأنه لقى ترحيبا من جانب الوفد لأنه كان تعبيرا عن انتصار القوى الوطنية فى البلاد ، وأنه يعكس فقدان نفوذ القصر وتضاؤله ويمهد فى الوقت نفسه لعودة القوى الوطنية إلى السلطة

إحدى عشر :- يتضح انفراد الطبقة البرجوازية المصرية بالاضطلاع بشئون البلاد السياسية فى تلك المرحلة ، حيث شاركت فى النشاط السياسى والاجتماعى من خلال الأحزاب ولجانها ومن خلال البرلمان بمجلسيه وكذلك الهيمنه على الصحافة ، أو من خلال الجمعيات المختلفة سواء السرية أو العلنية . ولم تظهر كفاءات العمال والفلاحين أى نشاط ملحوظ ويرجع ذلك إلى أنها لم تتمكن من الانتظام فى هيئات معينه ذات تأثير . كما أن الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التى ظهرت لم يكتب لها الاستمرارية ولم تستطع أن تلعب دورا فى الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر لأن المجتمع المصرى بتكوينه الإقطاعى والرأسمالى والذى تغلب عليه الصبغة الدينية وبصفة خاصة لدى الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين استطاع أن يبتلع تلك الحركة بعد سنوات قليلة من قيامها حيث استخدم الدين كعنصر من عناصر محاربة الحركة الشيوعية كما أن النقابات العمالية كان الطابع البرجوازى هو الغالب عليها سواء فى نشأتها أو ممارستها لأنشطتها المختلفة من منطلق أن نشأة هذه النقابات كان بهدف احتواء الحركة العمالية النامية وحمايتها من التيار الشيوعى .

المصادر والمراجع

أولاً : االوثائق غير المنشورة

-أ- الوثائق العربية

دار الوثائق القومية بالقاهرة :

محافظ عابدين :

* محفظة رقم ٤ ، مجلس الوزراء ، جلسة ١٤ مارس ١٩٢١ .
* محفظة رقم ٥ ، مجلس الوزراء ؛ مجالس نيابية (من ٣ إبريل ١٩٢٢ إلى ٦ديسمبر١٩٢٣)
* محفظة رقم ٦ ، مجلس الوزراء ، ما بعد أحداث ١٩٢٣(١٩٢٤ - ١٩٣٨) .
* محفظة رقم ١٨، وزارة المالية ،مذكرات ،١٩٢٣/٣/٢٧ إلى ١٩٣٠/١٢/٦
* محفظة رقم ٥٧٢، الدستور ومسائل الدستور .
* محفظة رقم ٥٩٥ ، أحوال سياسية ، البرلمان المؤتمر الوطني .

- محافظ مجلس الوزراء :

- **وزارة الداخلية**: محفظة رقم ٥(مجالس نيابية) ٣ إبريل ١٩٢٢.

-محفظة رقم ٥ ب ، مجلس الوزراء .

-تقارير الامن العام ١٩٢٤، بوليس إسكندرية ، المجموعة الثانية ، أ.

- **وزارة الأوقاف** : محفظة رقم ٤، مجلس الوزراء ، وثيقة رقم W/13 من ٢٧ مارس ١٨٨٤ إلى ٧ مايو ١٩٢٣ .

- محفظة رقم ٥ (ميزانية) ، مجلس الوزراء .

- **وزارة المالية :** محفظة رقم ١٨ ، مجلس الوزراء ، (مذكرات) من ٢٧ مارس ١٩٢٣ إلى ٦ ديسمبر ١٩٣٠.

- **مجلس الوزراء :** محفظة رقم ٦ ، من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٨.

مجلس النظار : ١/ط (متفرقات) ١٩٢٠.

- **الديوان الملكي** -

- الديوان العالى السلطاني ، مجموعة ٤/٥/أ ، ٧ مارس ١٩١٥ إلى ١٥ مارس ١٩٢٢ .

- ديوان جلالة الملك ، من ١ إبريل ١٩٢٢ إلى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٣ .

- ديوان جلالة الملك ، (التماسات) ، من ٢ يناير ١٩٢٢ إلى ١٤ يناير ١٩٣١.

- ديوان جلالة الملك، (التماسات) ، من ٢ يناير ١٩٢٢ إلى ٢٠ فبراير ١٩٥٢.

- ديوان جلالة الملك ، (التماسات) ، من ٤ سبتمبر ١٩٢٣ إلى ١٧ فبرايو ١٩٥٢.

- ديوان جلالة الملك ، من ١٩ يوليو ١٩٢٢ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢.

- **دار المحفوظات العمومية (بالقلعة)**

- ملف خدمة محمد توفيق نسيم رقم ٤٢٢٢٤ ، محفظة رقم ٣٣٧١ ،دولاب رقم ٣٥٦ .

- مكلفة ٦٤٧ ، أطيان المنصورة سابع ١٩٣٣ - ١٩٥٣ ،عزبة التسيمية ، مكلفة رقم ٤٦٤-٤٧٥-٤١٩-٣٠٠ قرية كوم الثعالب مركز المنصورة .

(ب) الوثائق الاجنبية

وثائق وزارة الخارجية البرِيطانية المودعة بدار المحفوظات العامة بلندن

F.O. 141 |278

- Doc . No . 69 Minute of a meeting held at the Residency on January 18 th, 1923.

F.O. 141 | 429 :

- Doc. . No . 115 Egyptian Prime Minister to Lampson, October 30 , 1935 .

F.O. 141|703.

- Doc . No .295 Samuel Hoare to Kelly , September 24 , 1935.

- Doc .No. 347 Kelly to Samuel Hoare , September 2 , 1935.

- Doc . No 423 Kelly to Samuel Hoare , September 26 , 1935 .

- Doc . No .916 May 9, 1935.

F.O. 371 |19080|60857

- Tel . No . 660 Lampson to F.O. December 10 , 1935.

- Tel . No .664 Lampson to F.O. December 12 , 1935.

- No .656 Lampson to F.O. December 10 , 1935.

F.O. 407 | 218 | I

- Doc . No.35 Lampson to Simon , March 13, 1935 .

- Doc . No .36 Lampson to Simon , March 20 , 1935 .

- No .37 . Lampson to Simon , March 23 , 1935.

- No. 50 .Lampson to Simon , April 21 , 1935 , Tel .No. 167.

- No .51 .Lampson to Simon , April 22, 1935 , Tel No .168.

- No .52 Lampson to Simon , April 22 , 1935 , Tel .No 169.

Doc . No. 59 . Lampson to Samuel Hoare , July 12 , 1935.

- Enclosure in No .59. Lampson to Samuel Hoare , July 12 , 1935 . (secret) .

- Enclosure (Lampson to Nessim , July 10 , 1935) .

- Doc . No .60 Lampson to Samuel Hoare , July 12 , 1935.

- Doc . No . 61 .Kelly to Samuel Hoare , July 12 , 1935.

- No .62 Lampson to Simon , April 26 , 1935 , Tel .No .181.

- Doc .No .63 Ronald Campbell to Kelly , August 22 , 1935.

- Doc . No .69. Samuel Hoare to Kelly , September 5 , 1935.

- Doc .No. 69 .Samuel Hoare to Kelly , September 6 , 1935.

- Doc . No. 71. Kelly to Samuel Hoare , September 7 , 1935.

- Doc .No .73 Samuel Hoare to Kelly , September 14, 1935 .(Most Confidential).

- Doc . No 74 . Samuel Hoare to Kelly , September 16 , 1935 .(Secret).

- Doc .No.76 Kelly to Samuel Hoare , September 18 , 1935 . (Most secret) .

- No . 79 .Lampson to Simon , May 11 , 1935 , Tel .No. 210

- Doc .No. 80 .Kelly to Samuel Hoare , September 26 , 1935.

- Doc . No . 81 .Lampson to Samuel Hoare , October 1 , 1935 (Very Confidential).

- Doc . No. 82 .Lampson to Samuel Hoare , October 1, 1935 (Very Confidential).

- Doc .No. 84 . Samuel Hoare to Lampson , October 4 , 1935.

-Doc . No . 87. Lampson to Samuel Hoare , October 7 , 1935.

- Doc .No .90 .Samuel Hoare to Lampson , October 14 , 1935.

- Doc .No. 94. Samuel Hoare to Lampson , October 16, 1935.

- No.96. Lampson to Simon , May 28 , 1935, Tel .No.66.

- No.101. Lampson to Simon , June 2, 1935 , Tel .No.246.

- No .103. Lampson to Simon , June 5, 1935. Tel .No.254.

- Doc . No. 106. Lampson to Samuel Hoare , October 28 , 1935.

- Doc . No. 108 Note respecting the present political situation , by Keown Boyd, June 5. 1935 (secret).

- Doc .No. 109 Lampson to F.O. October 25, 1935.

- No .115 Lampson to Samuel Hoare , June 22, 1935, Tel .No. 79

407 | 218 | II .

- Doc .No. 30. Lampson to Samuel Hoare , November 14, 1935.Tel .No. 1305.

F.O. 407 | 186

- Doc . No. 302 Allenby to Curzon , 1-12-1920.

ثانياً : الوثائق المنشورة

* مضابط مجلس النواب ، الانعقاد الأول ١٩٢٤

، الهيئة النيابية الثالثة

، الانعقاد العادى الثانى ١٩٢٧.

* مضابط مجلس الشيوخ ، الانعقاد الأول ١٩٢٤

، الانعقاد العادى الثانى ١٩٢٥

، الانعقاد الثالث ١٩٢٦

، الخامس من ١٩٣١ – ١٩٣٢.

* مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، مؤسسة الأهرام ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩.

ثالثاً : تقارير الوزارات :

– التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٥، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٦.

– التقرير السنوى لوزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٥/١٩٣٦، جزاءن ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٥٠.

– التقرير السنوى لمصلحة السجون ١٩٣٥ /١٩٣٦ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٧.

– تقرير لجنة إلغاء البغاء المرخص به بالقطر المصرى ، بولاق ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٥.

– تقري عن تجارة مصر الخارجية عن سنة ١٩٣٥ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٦.

- تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من عام ١٩٣٠-١٩٣٧ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٩.

رابعاً : المذكرات الشخصية

(أ) غير المنشورة

* مذكرات سعد زغلول

المودعه بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

(ب) المنشورة :

* ابراهيم فرج ، ذكرياتى السياسية ، مكتبة الحياة، ١٩٨٣ .

* أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القاهرة ، مطبعة مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٣٦.

* أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، القاهرة ، كتاب الهلال ، العدد ٣٣٧ ، مايو ١٩٨٢.

* إسماعيل صدقى ، مذكراتى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٠.

* تريفور إيفانز ، مذكرات اللورد كليرن ، الجزء الأول ، ترجمة د/ عبد الرؤوف أحمد جاد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤.

* حسن يوسف ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٢.

* صليب سامى ، ذكريات ١٨٩١ -١٩٥٢ ، القاهرة ، مطبعة أمين عبد الرحمن ، ١٩٥٣.

* عبد الفتاح عنايت ، قصة كفاح ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، بدون تاريخ.

* فاطمة اليوسف ، ذكريات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٣.

* فخر الدين الأحمدى الظواهرى (دكتور) ، السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ، القاهرة ، ١٩٤٥.
* قلينى فهمى ، مذكرات قلينى فهمى باشا ، الجزء الثانى ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٤.
* محمد أحمد فرغلى ، عشت حياتى بين هؤلاء ، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٨٤.
* محمد حسين هيكل (دكتور) ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧.
* محمد على (الأمير) ، مذكرات الأمير محمد على ، مطبعة عنانى ، ١٣٦٦ هـ.
* محمد على علوبه ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢.
* محمد نجيب ، شخصيات وذكريات فى السياسة المصرية، كتاب الجمهورية ، العدد ٣٧ ، أول مارس ١٩٧٢.

خامساً : المراجع والبحوث

* أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٥.
* أحمد تيمور ، الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية ، دار الكتاب العربى ، ١٩٥٠.
* أحمد حسنين ، موسوعة تاريخ مصر، الجزء الرابع ، القاهرة، مطبعة دار الشعب ، ١٩٨٥.
* أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الأول ، القاهرة ، مطبعة شفيق باشا، الطبعة الأولى ، ١٩٢٦.

*............، حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٨.

*............، حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى، القاهرة ، مطبعة شفيق باشا، ١٩٢٨.

*...........، حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة حوليات مصر السياسية ، ١٩٢٨.

* ....، حوليات مصر السياسية ، الحولية الرابعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة حوليات مصر السياسية ، ١٩٢٨.

*أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٧.

*إقبال على شاه،، فؤاد الأول ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٩.

* أمين مصطفى عفيفى (دكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٥٤.

* إلياس زاخورا ، مرآه العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرحال بمصر ، الجزء الأول ، المطبعة العمومية بمصر ، ١٨٩٧.

* جابرييل باير ، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثه ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة :عطيات محمود جاد ، القاهرة ، ١٩٨٨.

* جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦-١٩٥٢ ، القاهرة ، مكتبة مدبولى .

* الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨-١٩٤٨، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخيه ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٠.

* حسين فوزى النجار (دكتور) ، أحمد لطفي السيد أستاذ الجيل ، القاهرة ، ١٩٦٥.

* حسين مؤنس (دكتور) ، دراسات فى ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦.

* خير الدين الذركيلى ، الأعلام قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب ، الجزء السادس، المجلد السادس ، بيروت ، دار العلم للملايين ،١٩٩٢.

* رأفت غنيم الشيخ ، إفريقيا فى التاريخ المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٢.

* زكى فهمى ، صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، الجزء الأول ، مطبعة الاعتماد بمصر ،١٩٢٦.

* سامى أبو النور ، دور القصر فى الحياه السياسية فى مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥.

* سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، الجزء السادس ، القاهرة ، مطبعة المحروسة ،١٨٨٤.

* سنية قراعة ، نمر السياسة المصرية ، القاهرة ، مكتبة الصحافة الدولى، ١٩٧٤.

* السيد رجب حراز (دكتور) ، تاريخ إفريقيا الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٠.

* شحاته عيسى ابراهيم ، الكتاب الأسود للاستعمار فى مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥.

* صبرى أبو المجد ، سنوات ما قبل الثورة ١٩٣٠-١٩٥٢، الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة لكتاب ، ١٩٨٧.

* ....، الجزء الثانى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٨.

* صلاح زكى أحمد ، مصر والمسألة المصرية ، دراسة فى تطور الفكر الديموقراطى والحياة النيابية فى مصر ١٧٩٨ - ١٩٥٢ ، بيروت ، دار الوسام ، ١٩٨٧.

* ضياء الدين الريس (دكتور) ، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ،الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الشعب ، ١٩٧٥.

* طارق البشرى ، سعد زغلول يفاوض الاستعمار ١٩٢٠-١٩٢٤، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٧.

*طلعت إسماعيل رمضان (دكتور)، الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الإنجليز فى الإدارة المصرية ١٩٢٠ - ١٩٣٦ ، دراسة وثائقية ، القاهرة ، ١٩٨٢.

*................، الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣

*................، محمد شريف باشا ودوره فى السياسة المصرية، القاهرة ، دار المعارف ،١٩٨٣.

*................، المواقف البريطانية تجاه وزارتى يحيى ونسيم سبتمبر ١٩٣٣ - يناير ١٩٣٦ ، دراسة وثائقية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٨.

*................، إجراءات الطوارئ البريطانية فى مصر تجاه النزاع الإيطالى الحبش سنة ١٩٣٥، دراسة وثائقية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو، ١٩٨٨.

* عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيره وتحيه ، مطبعة حجازى ، القاهرة، ١٩٣٦.

* عبد الخالق لاشين (دكتور)، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى .

* عبد الرحمن الرافعي ، فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، الجزء الأول ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٧.

*..................، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦.

*..................، الحزء الثالث ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٩.

*..................، عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة دار المعارف ، ١٩٨٩.

*..................، عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٧.

*..................، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية تاريخ مصر القومى ١٩٠٨ - ١٩١٩ ، مكتبة ومطبعة البابى الحلبى ، الطبعة الأولى ، ١٩٤١.

*..................، ثورة سنة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ - ١٩٢١ ، الجزء الأول والثانى ، القاهرة ، مكتبة النهضة ،١٩٥٥.

* عبد الرحمن زكى ، أعلام الجيش والبحرية فى مصر أثناء القرن التاسع عشر ، الجزء الأول ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٧.

* عبد العظيم رمضان (دكتور) ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣.

* عبد الغنى عبد الله خلف الله (دكتور)، مستقبل افريقيا السياسى ، القاهرة ، ١٩٥٧.

* عفاف لطفى السيد (دكتوره)، تجربة الليبراليه ١٩٢٢-١٩٣٦، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١.

* على الدين هلال (دكتور) ، السياسه والحكم فى مصر العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، جامعة القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧.

* على بركات (دكتور)، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، القاهرة ، دار الثقافة الجديده ، ١٩٧٧.

* على شلبى (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) ، الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣-١٩٣٦، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١.

* فتحى رضوان ، مشهورون منسيون ، القاهرة ، كتاب أخبار اليوم ، العدد ٢٧، ١٩٧٠.

* فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ،١٩٩٤.

* كامل مرسى ، أسرار مجلس الوزراء ، القاهرة ، ١٩٨٥.

* لطيفة سالم (دكتوره) ، فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ،١٩٨٩

* لمعى المطيعى ، هؤلاء الرجال من مصر ، الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧.

* محسن محمد ، الشيطان ، تاريخ مصر بالوثائق السياسية البريطانية والاميريكية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢.

*.............، عندما يموت الملك، القاهرة ، كتاب التعاون ، ١٩٨٠.

* محمد ابراهيم الحريرى ، آثار الزعيم سعد زغلول ، الجزء الأول ، القاهرة مكتبة مدبولى ،١٩٢٧ .

* محمد أحمد أنيس (دكتور) ، دراسات فى ثورة ١٩١٩ ،الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣.

*محمد التابعى ، من أسرار الساسة والسياسة ، القاهرة ، مطبعة دار القلم ، بدون تاريخ .

* محمد حليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الخامس ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٩.

*محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٣.

* محمد شعيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

*محمد عبد الرحمن برج (دكتور) ، البحر الأحمر فى السياسة الدولية فى نهاية القرن التاسع عشر ١٨٨١-١٨٩١ (ندوه البحر فى التاريخ) آداب عين شمس ، مارس ١٩٧٩.

* محمود متولى (دكتور) ، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ثورة ١٩٥٢، دراسة تاريخية وثائقية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠.

* مشرفه محمد أحمد المليجى ، عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية ١٨٧٣-١٩٢٨، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

* مصطفى أمين ، الكتاب الممنوع أسرار ثورة ١٩١٩ ،الجزء الأول والثانى ، مطبوعات أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٩١.

* مصطفى النحاس حبر (دكتور) ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من ١٩١٤-١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥.

* نبيه بيومى (دكتور) ، الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤-١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨٩.

* يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥.

* ………………، الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤، القاهرة ، دار الهلال ، العدد ٤٠٨ ، ١٩٨٤.

* ………………، مذكرات عبد الرحمن فهمى يوميات مصر السياسية ، أرهاصات الثورة ١٣ نوفمبر ١٩١٨-٧ يونية ١٩١٩،الجزء الأول ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٨.

سادساً : الرسائل العلمية

* ابراهيم العدل المرسى ، عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥.

* أميمة صابر البغدادى ، الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢.

* حسن مرسى سيد عطية ، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وأثره فى تطور المسألة المصرية حتى عام ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩.

* حسين ناصر الشريف ، حسين سرى ودوره فى السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية آداب المنصورة ، ١٩٩٧.

* صفاء محمد فتوح شاكر ، اسماعيل صدقى باشا ودوره فى السياسه المصرية ١٩١٤-١٩٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١.

* عائشة عبد الحى على عبد الرحمن ، مصطفى النحاس ودوره فى الحياه السياسية المصرية ١٩١٩ - ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤.

* فيدان عمر مسلم ، بناء المجموعات فى المكتبة المركزية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٩٢.

* مختار أحمد محمد نور ، مصطفى النحاس رئيساً للوفد "سبتمبر ١٩٢٧- يناير ١٩٥٣" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢.

* مشرفة محمد أحمد المليجى ، تطورات مصر السياسية فى ظل حكومات الأقلية فى الفترة ما بين ١٩٢٤ - ١٩٤٢ ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ .

سابعاً : المراجع الأجنبية

* Amin Youssef Bey , Independent Egypt , London , John Murray , Albemarle street , W., 1940.

* Cremona , and Macartney ,Italy's Foreign and Colonial policy , 1938.

* Goldschmidt , Arthur . Modern Egypt the Formation of a Nation - state , Cairo , 1988.

* Hallet, Robin , Africa since 1875, vol 2 . London , 1975.

* Jone , Monroe , A History of Abyssinia , London , 1935.

* Milner , England in Egypt , London , 1920.

* Newman Polson , Great Britain in Egypt , London , 1928.

* Shah , Ikbal Ali , Fuad King of Egypt , London , 1936.

* Sidney Low , Egypt in Transistion , London , 1914.

* Vatikiotis , P .J . The History of Modern Egypt , London , 1991.

ثامناً : الدوريات العربية

* آخر ساعة المصورة : ١٩٣٥

* الأخبار : ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٥.

* الأفكار : ١٩٢١

* الأمة : ١٩٢٠

* الأهرام : ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٧، ١٩٣١، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٨

* البلاغ : ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٨

* الثمرات : ١٩٢٠

* الجهاد : ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦

* الدستور : ١٩٢٣

* الدنيا وكل شئ : ١٩٣٧، ١٩٣٨

* روز اليوسف : ١٩٣٥

* السياسة : ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٥

* السياسة الاسبوعية : ١٩٢٧

* اللواء المصرى : ١٩٢٣

* المحروسة : ١٩٢٠، ١٩٢٤

* المصرى : ١٩٣٧، ١٩٣٨

* مصر : ١٩٢٢، ١٩٢٣

* المصور : ١٩٣٤، ١٩٣٦، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨

* المقطم : ١٩١٩، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٨

* وادى النيل : ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣

* الوقـــائع المصريـــة : ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧.

تاسعاً : الدوريات الأجنبية

*Journal of the British Institute of International Affairs vol .1 March 1922 (The Egyptian Question by valentine Chirol).

*The Daily Telegraph . 13-11-1934

23-4-1935

14-11-1935

* The Egyptian Gazette : 14-11-1934.

8-11-1935.

* The Morning Post : 13-11-1934.

* The Times : 20,22,26-10-1934

8, 9 ,13, 15-11-1934.

20, 23, 29 -4-1935.

18, 20 -11-1935.

صدر فى هذه السلسلة

١ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،

د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.

٢ ـ على ماهر،

رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.

٣ ـ ثورة يوليو والطبقة العاملة،

عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.

٤ ـ التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،

د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.

٥ ـ غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى،

علية عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.

٦ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ١،

لمعى المطيعى، ١٩٨٧.

٧ ـ صلاح الدين الأيوبى،

د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.

٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية،

د . على بركات، ١٩٨٧.

٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،

د . محمد أنيس، ١٩٨٧.

١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،

محمود فوزى، ١٩٨٧.

١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،

شكرى القاضى، ١٩٨٧.

١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،

د . نبيل راغب، ١٩٨٨.

١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،

د . عبدالعظيم رمضان، ط ١ ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.

١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،

د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.

١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،

د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.

١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،

د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.

١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،

د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨.

١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،

د . على السيد محمود، ١٩٨٨.

١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،

د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.

٢٠ ـ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى،

د . محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨ .

٢١ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ١ ،

د. توفيق الطويل، ١٩٨٨ .

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر،

جمال بدوى، ١٩٨٨

٢٣ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ٢ ، إمام التصوف فى مصر: الشعرانى،

د. توفيق الطويل، ١٩٨٨ .

٢٤ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ـ١٩٣٦) ،

د . نجوى كامل، ١٩٨٩ .

٢٥ ـ المجتمع الإسلامى والغرب ،

تأليف: هاملتون جب وهارولد بووين،

ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩ .

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،

د . سعيد إسماعيل على، ١٩٨٩ .

٢٧ ـ فتح العرب لمصر جـ١ ،

تأليف : ألفريد ج. بتلر، ترجمة : محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩ .

٢٨ ـ فتح العرب لمصر جـ٢ ،

تأليف : ألفريد ج. بتلر، ترجمة : محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩ .

٢٩ ـ مصر فى عهد الإخشيديين ،

د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩ .

٣٠ـ الموظفون فى مصر فى عهد محمد على،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٠ .
٣١ـ خمسون شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٩ .
٣٢ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٢ ،
لمعى المطيعى، ١٩٨٩ .
٣٣ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية،
د . خالد محمود الكومى، ١٩٨٩ .
٣٤ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠ .
٣٥ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،
عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٠ .
٣٦ـ المجتمع الإسلامى والغرب جـ ٢ ،
تأليف : هاملتون بروين، ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠ .
٣٧ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن،
تأليف : د . سليمان صالح، ١٩٩٠ .
٣٨ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى،
د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠ .
٣٩ـ قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ـ١٨٢٧) ،
د. جميل عبيد، ١٩٩٠ .

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،

د . عبدالمنعم الدسوقى الجميعى، ١٩٩٠ .

٤١ ـ محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية عصرية،

د . رفعت السعيد، ١٩٩١ .

٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور،

محمد شفيق غربال، ط ٢، ١٩٩٠ .

٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية،

إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠ .

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر، فى العصر العثمانى،

د . محمد عفيفى، ١٩٩١ .

٤٥ ـ الحروب الصليبية جـ ١ ،

تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتقديم: د . حسن حبشى، ١٩٩١ .

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧) ،

ترجمة: د . عبدالرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩١ .

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث،

د . لطيفة محمد سالم، ١٩٩١ .

٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى،

د . زبيدة عطا، ١٩٩١ .

٤٩ ـ العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨-١٩٧٩) ،

د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية(١٩٤٦-١٩٥٤) ،

د . سهير اسكندر، ١٩٩٣ .

٥١ـ تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، فى إبريل ١٩٩١)،
أعدها للنشر: د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .
٥٢ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر،
د . إلهام محمد على ذهنى، ١٩٩٢ .
٥٣ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢ .
٥٤ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى، ١٩٩٢ .
٥٥ـ الحروب الصليبية جـ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٢ .
٥٦ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على: دراسة عن إقليم المنوفية ،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٢ .
٥٧ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢ .
٥٨ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة،
د . إبراهيم عبدالله المسلمى، ١٩٩٣ .
٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر، من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧ـ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣ .
٦٠ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٣ .

٦١ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث،

د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٣ ،

لمعى المطيعى، ١٩٩٣ .

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية ،

تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدها للنشر: د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .

٦٤ ـ مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والإفتراء : دراسة وثائقية ،

د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .

٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ـ١٩١٧) ،

د . سهام نصار، ١٩٩٣ .

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،

د . نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية ،

(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، فى إبريل ١٩٩٣)، أعدها للنشر د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣ .

٦٨ ـ الحروب الصليبية جـ٣ ،

تأليف : وليم الصورى

ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى، ١٩٩٣ .

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ـ١٩٥١) ،

د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤ .

٧٠ـ أهل الذمة فى الإسلام،

تأليف : أ. س. ترتون

ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ط ٢، ١٩٩٤.

٧١ـ مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ـ١٩٤٦)،

إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

٧٢ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ـ٥٦٧هـ)،

د . أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤.

٧٣ـ تاريخ جامعة القاهرة،

د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.

٧٤ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، جـ١ ، فى العصر الفرعونى ،

د . سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.

٧٥ـ أهل الذمة فى مصر، فى العصر الفاطمى الأول،

د . سلام شافعى محمود، ١٩٩٥.

٧٦ ـ دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الإحتلال البريطانى) ،

د . سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥.

٧٧ـ الحروب الصليبية جـ٤ ،

تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د . حسن حبشى، ١٩٩٤.

٧٨ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ـ١٨٩٩) ،

نعمات أحمد عتمان، ١٩٩٥.

٧٩ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر، فى القرن التاسع عشر،

تأليف : فريد دى يونج، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٥.

٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢-١٩٠٤)،
د . السيد حسين جلال، ١٩٩٥.

٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،
د . رمزى ميخائيل، ١٩٩٥.

٨٢ - مصر فى فجر الإسلام، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.

٨٣- مذكراتى فى نصف قرن جـ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.

٨٤ - مذكراتى فى نصف قرن جـ٢ - القسم الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.

٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)،
د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٥.

٨٦ - تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)،
د. أحمد الشربينى، ١٩٩٥.

٨٧ - مذكرات اللورد كليرن، جـ ٢، (١٩٣٤ - ١٩٤٦)،
إعداد : تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبدالرؤوف أحمد عمرو ١٩٩٥.

٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية،
•عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٥.

٨٩ - تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى،
د. عبدالحميد حامد سليمان، ١٩٩٥.

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية،

د. نريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦ .

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،

تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال، ١٩٩٦ .

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦)،

جـ ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦ .

٩٣ ـ قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨)،

د. نبيه بيومى عبدالله، ١٩٩٦ .

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤)،

د. سهير إسكندر، ١٩٩٦ .

٩٥ ـ مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)،

إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠)،

تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤوف أحمد عمرو.

٩٧ ـ العريان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر،

د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية،

د. محمد سيد محمد.

٩٩ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصــرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) جـ ٢،

د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ موسوعه تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة،

أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار، أ. د. محمد ابراهيم بكر، أ.د. ابراهيم نصحى،

أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر: أ. د. عبدالعظيم رمضان

١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،

اللواء/ مصطفى عبدالمجيد نصير ، اللواء/ عبدالمجيد كفافى،

اللواء/ سعد عبدالحفيظ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢

د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره

د. على بركـــات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢)

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديموقراطية ١٨٠٥ ـ ١٩٨٧ .

د. أحمد فارس عبدالمنعم

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن.

د. سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الإسلامية.

تأليف: دليب هيرو: ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال.

١٠٨ ـ مصر للمصريين جـ ٤.

سليم النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين جـ ٥.

سليم النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ١.

د. البيومى اسماعيل الشربينى.

١١١ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ٢ . ١

د. البيومى إسماعيل الشربينى.

١١٢ ـ إسماعيل باشا صدقى

د. محمد محمد الجوادى.

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى)

د. عز الدين إسماعيل.

١١٤ ـ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى

تأليف أحمد رشدى صالح

١١٥ ـ مذكراتى فى نصف قرن جـ ٣.

أحمد شفيق باشا.

١١٦ ـ أديب اسحق (عاشق الحرية)

علاء الدين وحيد

١١٧ ـ تاريخ القضاء في مصر العثمانية

عبد الرزاق إبراهيم عيسى (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)

١١٨ ـ النظم المالية فى مصر والشام

د. البيومى اسماعيل الشربينى

١١٩ ـ النقابات فى مصر الرومانية

حسين محمد أحمد يوسف

١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصرى الحديث

لويس جرجس

١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)

د. محمد عبد الحميد الحناوى

١٢٢ ـ مصر للمصريين جـ٦

سليم خليل النقاش

١٢٣ ـ السيد أحمد البدوى

د. سعيد عبد الفتاح عاشور

١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن

د. محمد نعمان جلال

١٢٥ ـ مصر للمصريين جـ٧

سليم خليل النقاش

١٢٦ ـ مصر للمصريين جـ٨

سليم خليل النقاش

١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨)،

ابراهيم محمد محمد ابراهيم .

١٢٨ ـ معارك صحفية،

بقلم/ جمال بدوى.

١٢٩ ـ الدين العـام (وأثره فى تطور الاقـتـصـاد المصـرى) (١٨٧٦-١٩٤٣).
د. يحيى محمد محمود
١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧-١٩٩٧).
سمير فريد.
١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يولية ١٩٥٢م.
ترجمة/ د. عبدالرءوف أحمد عمر.
١٣٢ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ١ . د. ماجدة محمد حمود.
١٣٣ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ٢ . د. ماجدة محمد حمود.
١٣٤ ـ الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى للدارندلى.
بقلم/ عزت حسن أفندى الدارندلى
ترجمة/ جمال سعيد عبد الغنى.
١٣٥ ـ اليهود فى مصر المملوكية
(فى ضوء وثائق الجنيزة).
(٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م) د. محاسن محمد الوقاد
١٣٦ ـ أوراق يوسف صديق
تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان
١٣٧ ـ تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى
د. محمد عبد الغنى الأشقر
١٣٨ ـ الإخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والإرهاب فى مصر
السيد يوسف

١٣٩ ـ موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين

بقلم محمد قابيل

١٤٠ ـ سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ ـ ١٢٦٥هـ / ١٨١١ ـ ١٨٤٨م.

طارق عبد العاطى غنيم بيومى

١٤١ ـ وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك.

لطفى أحمد نصار

١٤٢ ـ مذكراتي في نصف قرن جـ٣

أحمد شفيق باشا ط٢، ١٩٩٩.

١٤٣ ـ دبلوماسية البطالمة فى القرنين الثانى والأول ق . م

د. منيرة محمد الهمشرى

١٤٤ ـ كشوف مصر الافريقية فى عهد الخديوى اسماعيل

د. عبدالعليم خلاف

١٤٥ ـ النظام الادارى والاقتصادى فى مصر فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ ـ ٣٠٥م)

د. منيرة محمد الهمشرى

١٤٦ ـ المرأة فى مصر المملوكية

د. أحمد عبدالرازق

١٤٧ ـ حسن البنا متى.. كيف .. ولماذا؟

د. رفعت السعيد

١٤٨ ـ القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية

تأليف / د. سمير فوزى

ترجمة / نسيم مجلى

١٥٧ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية

الجزء الرابع

فى العصر الإسلمى والحديث

د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ـ نائب السلطنة المملوكية فى مصر

(٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م)

د. محمد عبد الغنى الأشقر

١٥٩ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)

الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش

١٦٠ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)

الجزء الثانى

د. محمد فريد حشيش

١٦١ـ السيف والنار فى السودان

تأليف / سلاطين باشا

١٦٢ـ السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ ـ ١٩٥٣م)

د. تمام همام تمام

١٦٣ـ مصر والحملة الفرنسية

المستشار/ محمد سعيد العشماوى

١٦٤ـ الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ

(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك

مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠، ـ ٢١

ديسمبر ١٩٩٧م.

إعداد / د. عبدالعظيم رمضان

١٦٥ـ التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر

(في القرن التاسع عشر)

سامي سليمان محمد السهم

١٦٦ـ مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر)

السيد يوسف

١٦٧ـ الحركة العلمية والأدبية في الفسطاط منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الأخشيدية

د. صفي علي محمد عبدالله

١٦٨ـ مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات

يسري عبد الغني

١٦٩ـ مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية عصر الفاطميين (٢١ ـ ٥٦٧هـ / ٦٤٢ ـ ١١٧١م)

د. صفي علي محمد عبد الله

١٧٠ـ القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك

(٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م)

مجدي عبد الرشيد بحر

١٧١ـ تاريخ الجالية الأرمنية في مصر

القرن التاسع عشر

تأليف / محمد رفعت

١٧٢ـ تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية

(من الفتح العربى إلى نهاية العصر الفاطمى)

الجزء الأول

تأليف / فاطمة مصطفى عامر

١٧٣ـ تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية

(من الفتح العربى إلى نهاية العصر الفاطمى)

الجزء الثانى

تأليف / فاطمة مصطفى عامر

١٧٤ـ مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م

د. أحمد عبد الحليم دراز

١٧٥ ـ محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية

عادل إبراهيم الطويل

١٧٦ ـ الملاحة النيلية في مصر العثمانية

١٥١٧ ـ ١٧٩٨م

د. عبدالحميد حامد سليمان

١٧٧ ـ السياسة العسكرية المصرية

ازاء حروب الشرق الأوسط

لواء دكتور/ صلاح سالم

الفهرس

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٣٠٨ / ٩٩

I . S . B . N 977 - 01 - 6540 - 9

هذا الكتاب عن «محمد توفيق نسيم ودوره فى السياسة المصرية الذى كتبه الباحث عادل إبراهيم الطويل، ومحمد توفيق نسيم سياسى مصرى مشهور من أصول تركية ينتمى للطبقة الارستقراطية، وقد لعب دوراً مهماً فى السياسة المصرية المعاصرة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، كسياسى مستقل يدين بالولاء للملك ولكن هذا الولاء لم يدفع به إلى خصومة مع الوفد، وكانت تربطه علاقة مصاهرة بسعد زغلول. وقد لعب دوراً مهماً فى دستور ١٩٢٣، سواء أثناء وضعه فى عام ١٩٢٣، أو بالعمل على إعادته بالتعاون مع الوفد على أنقاض دستور اسماعيل باشا صدقى فى عام ١٩٣٥.

٦٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية ا

